

کتابی معزی

۱۶، ۴، ۶





مجموعه کتب و تالیفات  
 - حاشیه بر اثر باران  
 - حاشیه بر اثر باران

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
 شماره ثبت کتاب ۲۰۹۴۴۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب مجموعه: حاشیه بر اثر باران	مؤلف: محقق
مترجم:	شماره قفسه: ۱۸۲۸۰
شماره ثبت کتاب: ۲۰۹۴۴۵	

تذات نظر الی المصالح الی البیع  
 الصبیح ۲۱ واسطه  
 جواد الثاني من المانه  
 الثاني بعد الف  
 الحاشیه النور علی  
 علی الف السمر  
 والصلوة والی

۱۸۲۸۰  
 ۲۰۹۴۴۵

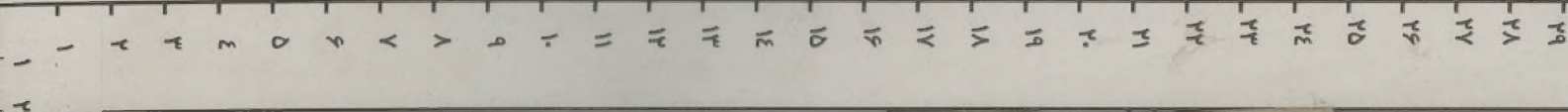
مفتی نایب  
 مامور میر میر محمد  
 مفتی ملک علی

ایستاد و کاتب  
 محقق و عمود  
 حاشیه بر اثر باران  
 حاشیه بر اثر باران



۱۸۲۸۰  
 ۲۰۹۴۴۵

مفتی نایب  
 مامور میر میر محمد  
 مفتی ملک علی





الحاشية على الصحيح والبرهان

الحاشية على قوله في قوله فان السوء كالطبيعة الثانية انما قال كالطبيعة  
لانه الطبيعة امر وجودي والبرهان امر عقلي لانه قول الحق عن الحافظ فيمكن  
طبيعة لا تحال وانما شبهة بطبيعة ثانية لانه لفظة الطبيعة الحقيقية فكانت  
طبيعة ثانية لها قوله وعن كثرة الفرائض ان وجوب انما افردت عن اخرى  
لعدم وجوبه بالاصالة فاشاد بافرواده بقوله ان وجب على ان وجوبه ليس  
باصول الصحيح قوله وفي اشارة المقارنات الماراد بها مقارنات المؤمنين قوله  
والعمل الماراد ما عدا عمل الاموات قوله وللخروج المساجد وقراءة الزمان  
يجب ان يستثنى منه عمل المس على الاربع قوله ولصوم الجنب الماراد به  
الصوم الواجب وانما ترك تفصيل الكفاية بتبسيط اخوانه والادب من اعتبار  
تصنيف المليل الالعمل لانه قد لا يتحقق وجوبه للصوم وان قلنا بوجوب  
العمل لمف كراماته المص ويحق به انما يقضى والفتا كما اختاره المصنف  
المختلف والمعتنى قوله في المسحاة مع عمل المظنة يجب ان يفيد  
يكون العمل في صلوة الصبح لانه ان يقام في السيلان فيجب ولو قيل صلوة  
الظهرين قوله او ثلث وعشرين وثمنا عشرين قوله للشيء الادوية  
المطلوب الطاهر ان الحكم لا يتفاوت بكونه مصلوفاً بامر الله تعالى وبكونه  
قوله ولا يتبدل اطلاقاً سواء انفع منها واجب ام لا قوله  
والصحيح يجب للصلاة والطواف الواجبين بل لا صوب وجوبه لما وجب  
له الظاهر ان قوله في الخرج الجنب من المسجد لا فرق بين المصلي وغيره  
ولا بين ان يجد الماء فيمكن من العمل وان قصر زمانه وعدمه وكذا الحائض  
والنفث قوله وقد يجب التمسك بما انما يعتقد نذكر حيث يثبت

سريع

سريعها ولا يجب ان شرعية الوضوء اكثرية ويندر عدم شرعية فان  
ذلك مع عمل الجنب بخلاف اخرى **قوله** من المتناهي ينبغي ان  
يراد بالمتناهي ما ذكره خروج احد الثلثة منه لندرج فيه الطبع وغيره  
ويستفاد منه ان خروج الريح من قبل المرأة لا يقتضى بدون  
الاعتقاد الا انه يرد عليه اعتقاد الاعتقاد في الطبع وفي غيره  
مع انه لا يرد عليه وليس كذلك **قوله** والنفث الغالب على الحائضين  
لو قال المنزل لا يردكها او المبطل لهما مكان اولي لان الاعلية  
لا يقتضى الزوال فيصدق بالاشية **قوله** لا غير لا يرد عليه  
ما قيل من ان الاستحاضة المتوسطة في غير الصبح موجبة للوضوء  
خاصة لان ايجابها للوضوء في هذه الحالة لا يثبت في ايجابها للوضوء في الجملة  
ولانه حتى انقطع الدم للبر وجب العمل كما ساء فلم ينجس بها  
باجاب الوضوء مطلقاً ولان الكثرة في العمل والعمى كذلك **قوله**  
سنة العورة الى ناظر محترم ومن يركز الكشف اليد كغير المحرم والاشية  
والمملوكة لا يجب الشرع **قوله** وعلى موضع البول بالماء مقتضاه  
الاكتفاء بصلية واحدة والمشهورة باعتبار العمل بمنى ما على  
لحاشية وبه رواية واعتبار للثلاثين لمحصل العملين فيعتبر  
ورود احداهما بعد الفضل لانه لا يتحقق العملان **قوله**  
حتى يذول العين والاشية والمراد بالاشية ما يختلف في المحرم  
لما جاز ان اذا مسح اليدين سعة لا يذول عنه الا بالعمل وهو  
لطيفة يترك عند اصابة الماء لهما يزيلها لطيف المارود  
تعوده وليس المراد به اللون كما قد يتوهم **قوله** مزيلة



ويشترط ايضا جفافها وخلوها من نحو التراب الذي يتصل بها  
 الى المحل **قوله** وجب لها كمال على الاصح ولا يتحقق طهارة المحل  
 بدون استصحابها بحكم النجاسة الى ان يحصل سبب التطهير **قوله** و  
 في النزاع الى الظن المعدل لنزولهم تحية عادة او مطلق الموضع  
 المعدل لنزولهم وان لم يكن فينظر في اطلاق النية عليه باعتبار انهم  
 يقعون اليه اى يرجعون في نزولهم اليه **قوله** وكنت المنة اى  
 ما من شأنها ان ينزلوا كونها مملوكة او مباحة والاعراض الفعل  
 وبعض ما يثبت من النية **قوله** ومواضع النية في اعم زينة  
 العابدون عند بابواي الدور وفيه تحية المندى لقرضه للجهنم  
 والكل طاعة **قوله** واستعمال النية اى عينها دون لجهنم **قوله**  
 وفي الماء اى جاريها وساكنها والركب اسدكر اعيته ويتحقق البول  
 في الماء اذا ابال على الشئ فيجوز البول في الماء **قوله** واعلم  
 ان اسم فاطمة كذا كذا **قوله** والكلام بغير الذكر اى استثنى  
 ايضا الصلوة على النبي اذا سمع ذكره وحكاية لراذ ان ولا ياسب  
 قوله ومن ارادة الفعل في موضع الغيب ولا دخل في  
 ما قوله ومن وجوب رفع الحديث او استحبابه الصلوة قول لا ارفع  
 بنية احد مما لا في دايم الحديث فيبقى نية الاستباحة اعم  
 وبدونه ولا يجرى الاقتصار على نية الرفع الا ان ينشئ رفع الحديث  
 على زمان النية فيصح لانه بمعنى الاستباحة قوله بخلاف  
 ج اى الى نية التقرب فانه يصح عنده لكونه لازما  
 وان لم ينو المعتمد لعدم المناقاة لاختلاف

ولا يدرم وحصوله وان لم ينو جوار نية ومثل الشخص اذا اذله الارض  
 ويستند وقوله بخلاف ما لو علم النية انه لو نواه بعد عزوبه  
 النية لاول بطل جوار لاشياء نية التقرب في فلاخية قوله  
 يقدرون بها على المدين المراد به الفعل المستحب للوصف لا الواجب  
 او المكروه او المباح او المستحب لغير الوضوء لاشياء اولية الوضوء  
 قوله من مخصص شعر ارض اى اخر متبينة في مقام التمسك  
 لكن يجب ادخال مواضع التحذير على احوط القولين ومن الشعر  
 بين المنزعة والصنيع لدخوله في تحيد الوجه قوله مجاد ومن  
 جمع محذر باجى والد اى الراء المصلحة جميعا والذوق محكة مجمع  
 المحييين قوله وما دارت عليه لمرامهم والوسطى ويدخل في  
 ذلك العذاران على احوط القولين والعارضان والمراد بهما الشعر  
 الثابت على المحييين قوله ولا يجب تحليل النجاسة وان حلف  
 وكذا غير ما في حضور الوجه والمراد بالتحليل ايضا الماء لا ما يحول  
 الشعر بينه وبين حلق الشعر في الوجه حال المواجهة لا غسل يابسين  
 الشعر فان ذلك واجب قطعا قوله ويدخل المرفقين في الفعل  
 لا الكلام في وجوب ادخال المرفقين في الفعل انما الكلام في  
 ادخالها واجب بالاصالة او لكونه مقدمة الواجب فعمل لاول  
 يجب ادخال جوارز القصد في باب المقدمة وكذا عمل ركن العلم  
 الباقي بعد قطع اليد من فصل المرفق بخلاف الثاني لاول قوله  
 ولو كان له يدان اذلة وجب عليهما هذا احد القولين في وجوب  
 عمل المرفق مطلقا والمعتد انهما ان كانا فوق المرفق وميزت

اولها



عن اصلية لم يجب عملها والاوجب بكل حال هو  
ويستقط لو فظفت من المرفق قد علم ما سبق ان ان يتي  
المرفق شيء بان يكون القطع ونفس المفضل وجب  
قوله ولا يجزئ الغسل عنه المراء بالغسل بشا ما ينفذ  
ماء جديد لا ما يكون ماوه سابقا فيجزي على البشر  
ولا يجوز على حائل كعامة وغيره اي وان وصل الماء البثرة  
ولا بد من كون المصح بيطون اليد اقتصادا على موضع اليقين  
قوله وبما يحجب العلم واصل الساق لاجل انها العظام  
التي تلي في سواها ظهر القدم امام الساق ويجب ادخال اليدين  
في المصح وجواهما وراهما على باب المغنطة فيكون مسحهما  
جبا بالاصلة ولا يرب في كونه احوط قوله ويجوز متكورا  
كالدراس لكن يكره في كل منهما قوله ويجوز للثنية والضرورة  
لوزن السبب فالاصح بقا الطهارة قوله ولو غشي فخارا  
بطل وضوءه اي ان اقتصر عليه او قور المصح او جف اليد  
قبل تد اركه ومثله اطلاق بطلان الوضوء بالاسيتانق لانه  
المسحوق قوله ولا ترتيب فيما بل المعتمد وجوب الترتيب  
قوله ويجب الموالاة وهي المتابعة اخيار ابل المعتمد انها  
مراعات الجفا في مطلقا ولا شبهة في ان الترتيب والموالاة  
شرطان لصحة الوضوء فلا يغفر ترك شيء منهما بحال ولو سهوا  
الا اذا تعدت الموالاة لافراط احد وشبهه ولم يمكن الحيا فظة  
عليها بنحو غشي الاعضاء وعنده ما يتضمن المبالغة في المراسم

علمه

قوله يا اولاد الله وبني  
فقد اصاب عرض ويقعد  
فيه الوجوب صح  
نلتج

قوله

قوله فان جف المفضل استأنف ان جميعه فلا عبء يجزئ  
البعض قوله وذو الجبهة ينزعها او يكره الما حتى يمسح  
ان تمكث بهذا اذا كان ما تحتها طاهرا او كانت في موضع الغسل  
فلو كان ما تحتها نجسا فالنزع ليس لاصح لاما كان ولو كانت  
في موضع المصح نزعها بكل حال فان قور مسح على ظاهرها  
فكاملت والحالة هذه اتصال الماء الى البشرة وكانت طاهرة  
فالاقتضى الوجوب ولا يجزئ ان حيث يتقل الحكم الى مسح الجبهة  
بشرط طهارة رءها قوله وصاحب السرك لو كان لو لم يطون على  
فترة في وقت الصلوة تسع الطهارة والصلوة لم يبعد  
القول بوجوبه يخرج بها ان لم يستنج مشقة ومنها يتوضان لكل طوة  
قوله ويستنجي لانا على اليدين اذا كان ما يعتصر منه قاله  
لا صحاب قوله وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء  
اي مفضل الذي في الثلثة الاول قوله وثلاثا والنجاسة اي  
عند غسل النجاسة ويجب لهما من المرفقين قوله والوضوء  
بمد الظ ان ماء الاستنجاء منه كما تبه عليه يحنأ في الذكرى  
قوله ويكره الاستعانة في غسل الوضوء لاني نحو احضار الماء  
قوله او يتعزها وشك في المناس هذا اذا لم يعلم حاله قبل زمانها  
فان علمه وعلم التعاقب بنى على ما يقتضيه والاخذ بضد ما  
قبلها على الاصح وهذا فايكره وهي ان المراد يتعز بنى او  
الشك في ضده كونها زمانين لا امتناع اجتماع اليدين  
والشك في شيء واحد المراد بالشك باليقين ان بقائه

اي

وضع



اثنى في الشك منه مقتضى البرهان احد الطرفين فيكون ظنا  
فيقول الشك الى الظن بملاحظة اليقين السابق قوله  
او شك في شيء منه بعد الاضمار المراد به لا ينطوي على  
الوضوح لا من مكانه قوله اعاد الطهارة والصلوة الا منع  
ندنية الطهارتين يمكن ابناء على ان نية الوضوء والندنية  
معتبرة في نية الطهارة دون الرفع او الاستباحة وذلك  
لانه اذا كانت احدي الطهارتين واجبة واخرى مندوبة  
لا يجزئ احدهما عن الاخرى لاختلاف الوجه وقد عرفت  
اعتباره بخلاف ما لو كانتا مندوبتين كان توضؤهما قبل الوقت  
مندوبا ثم جدد كذلك فان ارتفعا فدفعت الاخرى في الا  
باحة لاشترائهما في الوجه ولو كانتا واجبتين فان الحكم بينهما  
كذلك كان توضؤهما واجبا ثم مذهب التجديد اذ هل عن الاول  
فتوضؤا ثانيا واجبا ولو قلنا بان تراتبية الرفع والاستباحة  
فلا بد من اعادة الطهارة على كل حال قوله اعاد الصلوتين بعد  
الطهارة ان اختلفت عددا وجهته امتناع الخروج عن العدة  
بدونه بخلاف ما اذا اتفقتا عددا فانه يصلح ذلك العدد ناويا  
بما في ذمته من الصلوتين على الراجح ويخير في الجهر والاضحاف  
لواختلفت فيه قوله غسل الاموات هو بالرفع عطف  
فعل يجب وانما غير الاسلوب للاشعار بمخالفة لما قبله  
قوله وكل الاغسال لا بد معها من الوضوء الاجابة لا يجزئ  
كما ان غسل اجنبية لا يجزئ الى الوضوء كذا لا يشرع معه

هذا هو الوجه في قوله اعاد الطهارة  
والصلوة لان الطهارة والصلوة  
اذا كانتا واجبتين فكل واحد  
منهما لا يجزئ عن الاخرى  
لان كل واحد منهما له وجه  
مستقل فلو كانتا مندوبتين  
لم يجزئ احدهما عن الاخرى  
لان كل واحد منهما لا ينافي  
في وجهه فلو كانتا واجبتين  
لم يجزئ احدهما عن الاخرى  
لان كل واحد منهما له وجه  
مستقل فلو كانتا مندوبتين  
لم يجزئ احدهما عن الاخرى

هو الوجه

تفريع ولو اجتمعت احداث بتوجب الغسل لكان في رفعه  
الجميع نية رفع احدها سواء اجنبية وغيره على الراجح واشتق  
من ذلك اغسال المتنجسة والمستحاضة قوله بانزال المني  
مطلقا اي على كل حال نقطة ونوبا بجماع وعينه قوله حتى  
تقريب لمسحة وكذا قدرها ومقطوعتها سواء كانت مع  
حائل ام لا قوله في قبل المرأة وفي ذيل الادنى لا فرق بين  
لحي والميث والرائي والذكر والصغير والكبير في لزوم احكام  
الحدث واستناد اجنبية تقتضي ان يكون القابل كالفاعل  
قوله اعتبر بالمشهورة اي حال خروجه فان يغادره قوله  
وضوء الجسد عن انك الشهوة بعد خروجه ويعتبر في او  
صافه ايضا رايحة الكفن والعجين رطبا ورايحة بياض  
البيض يابس كما ذكره الرازي وغيرهم قوله  
وفي المريض لا يعتد الوقت اي فلو سجد عنه وقارنته  
الشهوة كفت في الدلالة على انه منى والتحقق ان اي  
وصف من اوصاف الآخرة لم يكن حصل كذا في الدلالة على  
انه منى فان تخلف الجواني لا يكون الا لعارض قوله  
او ثوبه المختص به منى وجب الغسل بصفه الاختصاص  
بليته للثوب بانفراد في النعم عليه او لا الخاف به  
وكذا لو ثوبا وبشخصان ثوبا فان الاختصاص لصاحب  
الثوبية الاخيرة فان رتبته فهو متوكل وانما يحكم بكون  
المني من ثوب المختص وكذا امر وجد على جسد

الجماع هو  
الشهوة م  
هو عبارة م

ما



اذا امكن حصوله منه عادة فيحكم ببلوغه في لو كان صبيا  
 ووقت الامكان على ما ذكره المصنف في المتن بلوغ اني عشرة  
 قوله سنة ولا يجب في المشترك سقوط الفعل عن الشخصين  
 في المشترك لا يجب فيه انما الكلام في انه هل لاحد منهما ان  
 يقتضى ام لا وهل فيهما العود في الجملة ونحوها ولا وجه للاول ولا للثاني  
 في سقوط الفعل عنهما لا يجب في جواز دخولها المسجدين  
 وقراءة الغزاة والصوم وما يوجد في بعض الجوانح في غير ذلك  
 فيقطوع بقائه قوله وانما صحتها ولو بعضها مشكوكا  
 كالمسألة لكن بينة كونه فاصديها قوله او شيء عليه  
 مكتوب اسمه تعالى في الماد يخرج من اسم الشريف لاما  
 عليه الاسم والفظ ان اسم فاطمة عليها السلام في البيت في الحديث  
 ان الذي ان التردد فيها ايضا كذلك قوله ووضع شيء فيها الى  
 استلزامه لا بل لو كان الوضع في خارج حرم اتباع المنصوص  
 وتقيده بكنهه ام البتة رد المنص بتدليل قوله الا  
 بعد المحضمة والاستثنا في قوله والذكر اهمية قوله  
 ويجب عليه الفعل الاصح ان وجوبه لغيره كسائر الطهارات  
 فاذا خلت الذمة في عبادته مشروطة بغيره في الاحتجاب  
 وايضا به ما يباح بالواجب قوله ويجب فيه النية الى التي  
 سبق تعيينها في الوضوء فالام للعهد قوله عند الشروع  
 الى المعهود سابقا وهو الشروع في اول المندوبات او اول  
 الواجبات قوله وتخليل ما لا يصل اليه الماء بدون

من

مراده ما لا يصل الماء الى البشة بدون تخليله وان لم تنس  
 العبارة قوله بقاء بالرس المار به الرس والوقية تعقبا  
 او اصطلاحا ولا ترتب بين الرس والوقية لانها بمنزلة  
 عضو واحد ولا ترتب في شيء من اعضاء الفعل وان وجب  
 الترتيب بينهما ولا يعرف في ذلك خلافا فيكون مقارنته  
 النية للوقية قوله الا في الارتماس فان الترتيب مسقط  
 فعلا وحكما فيكون البدن كله كعضو واحد فيقتار بالنية  
 على اي جز كان منه ويتبعه بالباقي من غير تحلل زمان  
 يتاخر الواحدة عرفا قوله ولا يشرع كاستبراء الاستبراء بالبول  
 للمنزل واجبه على الراعي اما الاجتهاد فيستحب قوله فان  
 وجد بطلا مشبهها بعد لم يفت الى بعد مجموع المستبرأ  
 قوله وبدونه يعيد الفعل اي بدون كل واحد من وبدون  
 لاجتماعهما يعيد التعيد الوضوء وبدون البول في الجملة  
 يعيد الفعل ولا امره ان لا ينفك العبارة خالية عن  
 هذه الاقسام الثلاثة وتكره الاستبراء الى افعال الفعل  
 لا في نحو احضار الماء قوله وتحمم التولية اي احتضار  
 فيخرج مع الضرورة ويتولى هو النية ولو تولا معا كان حسنا  
 قوله ولو احدث في انشائه ما لو وجب الوضوء اعادة لا وجه  
 انه لا يعيد بل يتم ما بقي ولا شيء عليه قوله وهو في الغالب  
 اي وقد جئنا بخلاف ذلك الغالب قوله فيجب في التلويح  
 شأنه ذلك لانه محضه الطبيعي وهو اصح للقولين وانما هما بدعيان

قوله

على خلاف



فان وجدنا اغلب وجب المصير اليه قوله في كل شهر جمعة ايام  
 بهلم التبعة كالجمعة في ذلك قوله ولو ذكرت ان  
 جعلته نهائيا ولو ذكرت وسطه فنوم قبله ويوم بعده ولو ذكرت  
 يوما فقط او بعض يوم ولم يعلم كونه اول او آخر او وسطا فهو  
 الحيض خاصة قوله وتتل في ناي الزمان ما تعلمه المسحاة  
 وتغسل لا تقطع الحيض في كل وقت محتمل بان تغسل عند  
 كل صلاة وذلك بعد اليوم الثالث كما اذا ذكرت اول الحيض  
 او وسطه او يومه في الجملة وينبغي قراءة محتمل بصيغة اسم الفاعل  
 مكسورة اليهم والمعتد انما ترجع الى الروايات فتقم الاما  
 علمته ببيعة احدها ان لم يكن لها تمييز قوله وتقتضي صحة  
 احدهما وذلك بناء على الاحتياط من امكان كون حيضها عشرة  
 وجواز ان ينصف يوما بالحيض فيبطل صومها الا ان لم  
 ان الحيض لا يبلغ العشرة فتزاعى الاحتياط فيما علمته من  
 جواز التمسك بالمعتد ما قد مضاه قوله ولو علمت العدد  
 خاصة علمته في كل وقت ما تعلمه المسحاة ينبغي ان يكون  
 ذلك مضافا الى قول الحيض قوله وتغسل للحيض في كل  
 وقت محتمل لا تقطع وتقتضي صوم عادتها الملائم اعتبارها عند  
 كل صلاة وان احتمل لا تقطع في كل وقت لان الغسل للصلاة  
 والمعتد انما يتخير في تخصيص العدد بزمان ويتحيز  
 وليس للزوج منها في تخصيص قوله فالعز حيض  
 لان النكاح المحقق بدمين كل منها حيض ولا يبلغ العشرة

انما العادة لا تقدر على ان يكون لها عشرين يوما  
 قوله

فان وجدنا اغلب وجب المصير اليه قوله في كل شهر جمعة ايام  
 بهلم التبعة كالجمعة في ذلك قوله ولو ذكرت ان  
 جعلته نهائيا ولو ذكرت وسطه فنوم قبله ويوم بعده ولو ذكرت  
 يوما فقط او بعض يوم ولم يعلم كونه اول او آخر او وسطا فهو  
 الحيض خاصة قوله وتتل في ناي الزمان ما تعلمه المسحاة  
 وتغسل لا تقطع الحيض في كل وقت محتمل بان تغسل عند  
 كل صلاة وذلك بعد اليوم الثالث كما اذا ذكرت اول الحيض  
 او وسطه او يومه في الجملة وينبغي قراءة محتمل بصيغة اسم الفاعل  
 مكسورة اليهم والمعتد انما ترجع الى الروايات فتقم الاما  
 علمته ببيعة احدها ان لم يكن لها تمييز قوله وتقتضي صحة  
 احدهما وذلك بناء على الاحتياط من امكان كون حيضها عشرة  
 وجواز ان ينصف يوما بالحيض فيبطل صومها الا ان لم  
 ان الحيض لا يبلغ العشرة فتزاعى الاحتياط فيما علمته من  
 جواز التمسك بالمعتد ما قد مضاه قوله ولو علمت العدد  
 خاصة علمته في كل وقت ما تعلمه المسحاة ينبغي ان يكون  
 ذلك مضافا الى قول الحيض قوله وتغسل للحيض في كل  
 وقت محتمل لا تقطع وتقتضي صوم عادتها الملائم اعتبارها عند  
 كل صلاة وان احتمل لا تقطع في كل وقت لان الغسل للصلاة  
 والمعتد انما يتخير في تخصيص العدد بزمان ويتحيز  
 وليس للزوج منها في تخصيص قوله فالعز حيض  
 لان النكاح المحقق بدمين كل منها حيض ولا يبلغ العشرة

او بعد ذلك  
 اليوم اذا  
 كان

ينشطره

عن  
 من الرضخ  
 الى الروايات



هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على صاحب السراج في قوله لا يصح الا على وجهين

فترى على الاختلاف فيها علمه من حيث لا يحصى لا محالة قوله  
والاصحبت المعنونة يومين اجابا على صاحب السراج ولما ان نصيب  
العشرة ايضا قوله فان انقطع على العشرة ففتت ما صامت  
اي بعد ايام الاستظهار بقوله والافلا اي ان لم ينقطع على العشرة  
لم تقض ما صامت لانها كانت طاهرة لكن تقضى صلوة ايام  
الاستظهار وصومها وصوم العادة خاصة قوله وقد تقدم العادة  
وتتأخر فاذا انقضت لم تترك العادة الا بعد مضي ثلثة ايام  
على صاحب بخلاف ما اذا تأخرت ولا تصح طلاقها مع الدخول و  
حضور الزوج او حكمه المراد بحكمه من كان قريبا منها يملكه استلام  
حاليها عاده او كان غائبا عنها غيبته لم يفيض زمان يعلم  
انقائها من طهر الى اخرها عاداتها ولا بد من شرط كونها حايلا  
فان امتنع واحد من الامور الثلاثة جاز الطلاق قوله وسبح  
الله في مسجد وكذا التردد فيه قوله وقراءة الحرام وكذا  
اباحها قوله وتجد لو نلت او استمعت اي مضيقا وكذا  
لو سمعت على صاحب وجوبا في جميع قوله على روجه وطو ما ان  
علم بحضرة ويشمل اجبارا الى ان لم يكن متممة في حقه قوله  
فيترى اني نكحت وعيتر سلطان كان عالما بالحضرة والنجس  
لا ان جعل احدهما وكذا القول في الكفارة ويكون ان استخذه ولم  
يكن في حقه الشهية قوله في اوله بدين روفي او حقه بضعه و  
في اخره بربعة المار بالدينار المضروب الذي كانت قيمته عشرة  
دراهم والمراد بضعه شقة لا قيمة ان يكون وكذا الدرع والاول  
في اول الاسلام

قوله  
يكنه

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على صاحب السراج في قوله لا يصح الا على وجهين

والا وهو لا يخرج من حيث لا يحصى العادة على صاحب السراج في قوله لا يصح  
قوله ويجوز في المساجد الا للمسجدين فانه يحرم قوله لا يصح  
منها ما بين العدة والركبة اي ما عدا موضع الدم قوله وكذا على  
قضا الصلوة دون الصلوة ويجب فعل ركعتي الطواف قوله  
وتغير القعدة كحل الغز ايضا قوله وتنتهي مع ذلك  
بحكم الظاهر اي مع تراخي الواجبة كلها بحكم الظاهر اي كالتراخي  
في وقوع الافعال المستوطاة بالظواهر منها واد ما يحرم على المحرمات  
منها قوله تتجمع بينهما اي تؤخر لاول الوقت فضيلتها وتعلم  
لاخرى في قوله ولو افردت احد الصلوتين عن تراخي يجب  
للتأنيب عند اخر قوله ولو اخلت بالاغالي لم يصح الصوم المراد  
علا النهار وان غسل الليل لا دخل له في صوم اليوم السابق  
بخلاف ما بعده ويجب عليها قضاء الصوم خاصة مع الاضلال  
قوله ولو اخلت بالصوم او الغسل لم يقض صلاتها وكذا لو اخلت  
بالركعة والقعدة او غسل الغز لانها لم تقض بخلاف قوله  
ولا تجمع بين صلاتين بوصفهما لا فرق بين الغز والغز في ذلك  
وبل حكم من كتابة القرآن في ذلكم الصلوة لا اعلم في ذلك شيئا  
للاصحاب قوله فانه ثمان لافق من العدة في فكة الدم كذا  
يا وفت الصلوات في الحديث ايماء اليه ويحتمل مطلعا لغير  
اختلاف الحديث بخبره في وقت الصلوة وخبره ولو اخلت  
بحر على الغالب من انما انما يعتبر حالها عند اداء الصلوة  
الثانية انقطاع دمها للدم يوجب كذا

والاستماع

بتعقيب  
مصلية



على الاصح وقيل بوجوب الوضوء قوله قد تم الفلانة فلا يلزم قوله لا يتلوا  
اجماعا قوله واكثره عشرة ايام هذا هو الاصح وقيل اكثره ثمانية  
عشر وقيل احدى وعشرون قوله اما ذات العادة المستمرة  
في الحيض فاما ياما اي بقاها ايامها التي اعتادتها في الحيض  
على ايام القولين الا ان ينقطع على العدة فالتكليف وعادة  
النسب يومه خلاف ذلك لان ايام المعتادة وقعت في خبر  
الاكثر فمقتضاها ان لاكثر لها في النفاس ايامها في الحيض ليس  
لكذلك لما عرفت وحكمها كما لا يخفى في كل الاحكام لان النفاس  
من حيض في المعنى لانه دم حيض احببها كما يجب  
ويستحب ويكره لها ايضا يتركها النفس فيه قوله الا اكل  
والاكثر على ما سبق والا انعقد العدة والدلالة على البلوغ  
بالحصول لها بالحمل نعم الحمل من زنا يتنجس بها فراه او دليلا  
عليه فيقتضي به العدة مع قباين آخرين والاكثر اقل الظاهر  
الاعمين فانه في الحيض شرط بخلاف النفاس لما سياتي في  
في التوامين قوله ولو تراخت ولادة احد التوامين  
فعدوا ياما من النجاسة واستداره من الاول اي ابتداء  
النفاس وانما كان كذلك لما في ولادة الثانية نفس مستقلة  
طأ على نفس الاول ولا فرق بين تخلص طهر بينهما وعدمه  
قوله ولعدا ان يوم العاشر منه النفس اي خاصة وهو واضح  
اذا ما يتجاوز الدم العاشر فان تجاوزه فان كانت مستدامة  
او مضطربة او ذات عادة من عشرة فذلك والا فلا ادعى

لا يكون النفس الا ما صادف العادة قوله ولو رأت و  
الاول فالعشرة نفس هذا ايضا يحتمل فيه التفصيل الذي سبق  
قوله عدا الحوايج والغلاة وكذا الفواصيص والمجسمة  
وكذا كل حكم بكفه لا تكثر ما علم بثبوتها من الدين ضرورة لكن  
اطلاق الاصحاب كراهية تفصيل المخالف يتناول الثاني  
قوله ويقتل المخالف حمله اي عمل اهل الخلاف وظاهرهم  
وجوب ذلك الا ان لا يعمل فيه عند قوله ويستحب  
التلقيب بالمراد بين اي تلتقيه صحيح لأمور الثلاثة ولوعة  
التلقيب باللام كان اولى قوله والتخييل لا المشبهة فانه  
فانه يتربص به ثلثة ايام الا ان يعلم موته بعلامات الموت  
قوله واو في النفس بفسده اولاهم بغيره وكذا ابا في احكامه  
ويشترط للنفس الاثنية في الذكورة وكما نوتة مع كراهية  
قوله والزواج او في الزوج يقع على كل من الذكر والانثى  
فتشمل الزوجية في الحكم ايضا قوله ويعمل كل من الرجل  
والمرأة مثلما هو وجوبه قوله ويجوز كل من الزوجين تفصيل  
لاخر اختياره او لظاهره ووراء الباب وكذا المحرم عند  
الضرورة قوله ويعمل بخفى المشكل محارمة فرور الباب  
ومع فقه المحرم فالظاهرة يدفن بغيره على الا ان يحرق الجاني  
التفصيل او فعل اليمين قوله ويعمل الا جني بنت ثلث سنين  
مجردة وكذا المرأة اي تفصيل ابن ثلث سنين ونظر في اطلاق  
العبارة بالتحريم عدم وجوبه العدة ويكفي عدم جواز



من زائفة على الشيء انه انما يجوز ذلك اذا كان له دون  
ثلاث قوائم ويجب ازالة العينة اولا فلا يجوز عند  
واحدة لعينة المحقق وللثانية المذكورة قول كالتحاشي  
اي مرتباً ويسقط الترتيب بمرس في كثير على الاقوى لكن يرى  
اختلاف المواضع يختلف المياه ويمكن ان يراد بالشيء الغير  
اعتبار البنية فان المعقد وجوبها ويتخير المكلف بين نية واحدة  
للاعمال الثلاثة وبين نيات ثلاث قول على ثلثها بالفراغ  
لكن يجب ان يفرق ما يدل على وقوع الاثر في موقع الاستدلال  
وكذا الثانية لوجوب الترتيب بين العتلات مع امكان  
العدم قوله فيتم ثلثها على الاقوى بنية البدلية قول مستقبل  
العتلة لاصح وجوب قوله وعنه بطنه لاوليها  
يرد الماء على ما يخرج من الحنكة قوله ووقف اختاره في  
ترجيح كونه فان سقط شيء وقدمه في كفة والظاهر وجوب  
تقديمه لعلق الحق به قبل ذلك فيستحق قوله وجوب  
ان يكفنه بذلك التواب ميزر ومقيص واذا روي ان في  
الوسط مما يقع عليه لاصح في لادتماع والعذر ولا يبعد ان  
يراعى حال الميت في الاول بحسب الغالب لاشارة ولا ريب  
في اعتبار كون الميزر المرسى الى الكعبة الركبة والعقود الى  
نصف ان في نظر المتعارف قوله بغير تحرير تدخل و  
المراة اختياراً واضطراً وكذا الجلود ووبرها لا تاكل لحمه  
بجلاف النجس فانه يجوز عند الضرورة قوله وانما يسمع

مع جده بالكلية اجماعاً قوله باقائه على لاصح قوله غير  
مطرزة بالونيب ولا يحير قوله لاصل وكذا المراة وقد  
استفاد من قوله بعد وتراد الماد لا يقال تحتل ايراد بقوله  
وتراد على اصل الكفن الواجب لا ان تقول قوله وقناعاً عرض  
العمامة يشعر بان المراد وتراد على كفن الرجل قوله وبمطامير  
فيه خطا وهو غير محجة على لاصح ومع فقد فلفاضة اخرى  
بدله قوله فاصح كليت العمامة والخوفه التي لك الفخرين  
فالكفن مثلاً فيهما التماس لان البقرة انما هو حرم الكفن والاصح  
انما في الكفن وان لم يجد من الكفن الواجب لاصح فلفاضة  
بها التماس ان بلفاضة النضات او مطلقاً على اختلاف  
الرأيين قوله والذين منى فقات قضيب الطيب  
الذي يدعى بالعتبان قوله والاشجار طيب الاثر  
الزمان ثم الشجر الطيب قوله وكفن المراة الواجب  
على زوجها اطلاق النضت يتناول المسح بهما والاشجار  
والشامروا التقليل لوجوب الاتفاق بينهما وكل الثاني  
اقوى والمطلقة رجعية زوجة بخلاف الباين والافرق  
بين الحرة والامة وبجملتهم ما لا يد منه من قول التخيير ولو  
قال الزوج حسمه الكفن في مالها وفي اختياره عليه  
حسمه وادائها وجهان او اطلاق الاحتباب قوله  
ولو اصابته الكفن بعد وضعه فرضت بهذا ان لم يكن  
عقلها ولم يؤد فرضها الى حتم الميت قوله بل يفرض  
اي على الميت

الكيفية الاثار  
يقطع

احتباب



يشاء وينزع عنه الختان والعزو واصحابها الدم وكذا الجذر  
 ولو جرد الشهد وجب تكفينه قوله وصدر الميت كاليت  
 في احكامه اي في الصلوة والحنو فان وجد مصلها ويكفن منه  
 في ثلث ما كان موضعاً للشئ وكذا يكفن القطعة في اي  
 العظم والحنو شئ الشهد بالصدر القلب على ما يجرى من الموت  
 وهو قوتي قوله ويؤمر وجب قتله بالاعمال او لا  
 هذا على سبيل الوجوب على المصحح قوله ثم لا يقتل الا اذا  
 قيل بالسبب الذي اغتيل لاجله قوله وقيل بغيره بالز  
 يد عليه الكافر فانه يجب بمته القتل قبله القتل  
 فيه غير محقة لانقضاء تكفيله قوله او متسقطه  
 ذات العظم وكذا العظم المجرد على الموتي عليه خاصة  
 قول من اصح الرطوبة لا يدونها على المصحح قوله يجب  
 لما يجل الطهارتان هذه العبارة او كما ذكره في اول الكتاب  
 في بحث الغايات في قوله واليتم يجب للصلوة والطواف  
 الواجبين قوله او يقدّر استواء المصنوع اي الشئ لاجل المصنوع  
 وهو شامل لحدوده جزمنا او قلنا او توقفا وكذا زيادته ويطو  
 بره ولا فرق في سائر انواع المصنوع فلو خاف صداعا او وجع  
 جرس جاز اليتم على المصحح ولا اثر لحوق الصداع اليتم اما  
 الخوف جزمنا ففي التجرى مع نظره او بغيره الجواز لما فيه المشقة  
 ولان بما تولد عنه الجحش ولا فرق في الضر المذكور بين متقد  
 اجماعا وغيره على المصحح قوله او البرد عطفه على المصنوع

حج

لاجله

لا

عظم

التسيم

بان سبب برأسه والمشهد انما يسبح اذا خيف قوله  
 عنه ثم لو حصل سببه لم يقطع لا يتجمل مثله في العادة امكن  
 القول بالجواز وهذا كله حيث يتعدى الاحتكان قوله والشر  
 الماد به ما يحدث في ظاهر الجمل فخره يحصل بها تنويه  
 الخلفه وينبغي تقييده بما اذ لم يكن يسه اجدا قوله او خوف  
 العظم اي سواء كان الخوف على شخصي على نفس المكلف او  
 رفيقه او نفس مجزئة لكن يجب مراعاة ما عليه من دفع اية  
 من يد المصنوع وعدم الضيق المانع من التسوية قوله او اللص  
 سواء خافه على نفس غيره او مال او يضر له او غيره قوله لم يسبح  
 هو كما سبق فيقتوي فيه يخفى على نفسه ونفس غيره وكذا  
 في المال قوله او عدم الالة ولم يحصل لبقا في تحصيلها ولو  
 اعيته با وجب القبول وكذا لو وهب الماء بخلاف ما لو وهب الثمن  
 قوله لا يضره في الحال وجب الثمن وان زاد عن ثمن المثل  
 اشكال ينبغي ان يراد بالمال هنا حال نفسه باعتباره او باعتباره  
 من يجب عليه نفقته سواء كان المصنوع في الزمان المجرى او في زمان  
 آخر متوقع حيث لا يتجدد له مال عادة بكتب ونحوه والمعمود  
 جواب الشئ ا حيث لا مزرع لا ولا مالا وان زاد عن ثمن المثل  
 الا ان يذم وقد لا يجاق بالمال وهو المثل العظم ولو امكنه  
 كسب الثمن وجب قطعاً قوله وجب الطلب بنفسه  
 او بغيره على مثل يشترط العدالة احيط الوجهين ثم لا يكل جانب  
 اي في الجانب الرابع بحيث يحيط بجميع الجهات الاربع

القول  
يجد

قوله



في الطلوة والعلوتين فلا يكون سلوكا كجانب على وجه الايجبة  
 بما بين مواضع سلوك قول ولو وجد ما لا يكفيه للطهارة يتم  
 الا ان يجد طريقا الى انعام الطهارة يخرج للطلن بمصاف لا يسلب  
 الاطلاق فانه يجب قوله ولو وجد ما يكفيه لازالة النجاسة  
 خاصة ازالها ويتم لان الطهارة المائية بدلا بخلاف ازالة  
 النجاسة لكن هذا انما يستقيم حيث يكون النجاسة غير معفو عنها  
 ويمكن البذل فان تعدد وجوب التطهير بالماء اذ لم يكن النجاسة  
 في محل الطهارة فان كانت في شيء من محالها ولم يكف الماء للطهارة  
 وازالها فهو فاقدر للظهورين وجعل موضع النجاسة كالنجاسة في  
 غير جاع قوله وادخل النورة والكعب قبل او اخرها لا بد  
 قوله وراي القدر المراد به الممس لم يزل الميت لكن اذ لم يعلم  
 اضلاطه بالصدية قوله والمشمول المراد به ما تعلق بمحل الضرب  
 سواء المقتوص والممسوح به قوله والمقتوص ولو كان  
 صغارا لم يفتل شاملا لئلا يفتل مراد ان لا يفتل به بالضمف  
 وهذا انما يكون حيث لا يحبس في المقتوص فان حبس فيه  
 لم يمنع التيمم بارتد لان شغلها في غير مقتوف بالتيمم شرعا  
 ان حجب الاجرة قوله ويجوز بالوجهل مع عدم التراب هذا اذا  
 تحققت فانه مقدم على الغبار ويتعين ذلك مع القدرة الا ان  
 يجوز التيمم به مع وجود التراب اما لو قدر التحقير لم يجوز  
 به الا بعد فقد الغبار ايضا قوله ولو فقدت تيمم بغبار غيره ولابد  
 سرجه وعرف دانه لا يرتب بين هذه الثلث على ما صح في جميع

لا

التيتم

العصب

هذا هو الوجه في قوله لا يرتب بين هذه الثلث على ما صح في جميع

بحر

التيتم

يجوز اكثر ما غابا راجع قوله ولا يولي ما فيه الى آخره في الصورة  
 هذا ان كان العذر وجه الزوال عادة والاصل في اول الوقت ان  
 القول بالبحر مع السعة فيكون حقيقا قوله لو جوبه او غيره  
 متقربا ويجب ايضا نية الاستسحاة ونية اليدلية عن اعضاء الطهارة  
 قوله ولا يجوز وقع الحدث اى نية الاستسحاة اذ لا يحدث  
 انما يقع بالطهارة المائية ولهذا يفتقن التيمم بانفسه واستعمال  
 الماء ووجه الوقوع الى الاستسحاة صحة ونفاذ الوقوع قوله ويجوز  
 الاستسحاة المعتد وجوب نية الاستسحاة قوله ثم يضرب يديه  
 وفيه مناقشة لان النية لابد ان يكون بها الضرب فكيف سقطت  
 على النية تيمم المعتد للتراخي والمراد بالضرب وضع اليدين ولو كان  
 باعنا وكان او في ولا يجوز النية بعد وسعها على الظاهر لان الضرب  
 اول افعال التيمم قوله الى طرف الا انك لا تعلم المراد ما يكمل  
 التيمم ويجب مسح الجبينين لو رده في بعض الاجزاء وكذا الى الجنبين  
 اما لان موضعهما من الجبينين او لعدم المقصود المحسوس ولا ينفذ  
 بالمسح امسح الا انك وسد او الما يبتلى او في وجب المداواة على الجبهة  
 ثم يجب نظره كغيره يعني وانزله الى اطراف الاصابع ولا بد من اذنا النظر  
 في مسح نظره وكذا مسح شكره وكذا القول كغيره الذي هو قوله  
 وان كان التيمم بغير الماء غسل ضرب الوجه ضربا وللميدي اخرى  
 على اصح الاقوال وان كان بغير الماء وضوءه فغزوة ووجه الوجه و  
 اليدين قوله ويجب الترتيب اى كما ذكر وهو شرط الصحة وكذا ان  
 الموالاة وهي المدا بعة عرفا فلا يسه التيمم باليد اليمنى

قوله

قوله

في الطهارة



اي استيعاب محل المسح وكذا محل الغرض فيجب ترجيح المحل  
 بخلاف الماسح قوله ولا يشترط فيه ولا في الموضوع طهارة غيره  
 محل الوضوء العينية في جميع الطهارة بخلاف ما سواه في الوضوء  
 والغسل وفي الغسل قوله وان احدهما العدم ان جودناه مع سعة الوقت  
 انما يشترط للمنافاة ازالة النجاسة حتى الوقت ومما في العدم مطلقا  
 لان ازالة النجاسة في معومات الصلوة كالتركة والاستقبال  
 فوقها مستثنى من اعتبار الصيق كوقت غير ما لعدم الترتيب  
 بين معومات الصلوة قوله ولو اخل بالطلب ثم وجد  
 الماء مع اصحابه ولو وجد اعدا ينبغي تقييد الاصحاب بما  
 بالذليل وكذا الوجود في القلوات قوله ويزيد وجود  
 الماء مع إمكانية استعماله لا بد من تقييد استعماله بكونه في الطهارة  
 التي يتم منها وينبغي ان يراد بالتمكن معنى زمان تمكن فيه الطهارة  
 وتظهر الغاية فيما لو عدم التأجيل معنى مقدار الطهارة فانه  
 على هذا لا يمتثل جميعه قوله وليست حاج به كل ما يستباح  
 بالماينة هذا منافي لما سبق في الغاية وقوله والنجس يجب  
 للصلاة والطواف الواجب له وقوله آخره انما هو المانع  
 قوله ويختص بجنب الماء الكبار والمندون هذا اصح القولين  
 وينبغي ان يراد التخصيص على وجه الاستحباب وان  
 يكون يد اجماع مستوية بالنسبة الى الماء المباح فانه لو سمي  
 اليه احد من مكانه فيجوز فيجوز عليه بانه لغية لتكليفه  
 بالطهارة ينبغي ايضا ان يستثنى المندون ما يدل للاجوز

لا بد ان عمل النجس طهارة في العينية

يختص

فانه

فيما حصل الطهارة

فانه في يختص به لجنب وجوبه فيكون النجس مع وجوده  
 للنجاسة ولا بد من خل به في غير ما هذا هو القولين والظاهر علم  
 بنية البدلية منها قوله وبما يرى المطلق المار به الفاعل  
 من كراهية دون ما يلحق فانه واقف وان لم يتنجس الماء منه  
 بنجاسة الماء قل اذا اختلف الطهارة قوله ولا ينبغي الا بغير  
 لونه او طهره او رجه بالنجاسة فلا ينجس بغيره بالمتنجس ولا  
 بغيره في غير الاوصاف العينية كالحرارة والبرودة ولا يشترط  
 في ذلك الكثرة على اصح والمعاد بغيره بالنجاسة التغير لحي صلى  
 على الاقارب فلا ينجس بالرائحة الحاصلة من غير نجاسة على ان  
 قوله وماء حمام اذا كانت له مادة وكثر فضاء هذا  
 ليس باعتبار زيادة المادة على الكثرة واللام يكن من كراهية  
 يصح ذلك الا في اول الامر لانه المقتضى لزال ما يثربه فلما  
 من كثرة فيبقى معها الكثرة في المادة مدة زمان الملاقة  
 بالنجاسة قوله فان تفرقت النجاسة بغير خاصة اي دون  
 ما قبله فابعد وهم على طاهره فيما قبل المتغير اما ما بعده فلا بد  
 من كون المتغير غير مستوعب بمورد الماء او كون ما بعده كماء  
 فضاء هذا قوله وماء الغيث حال تقاطره كالجاري ولا  
 يستقطع ذلك جريان من غير ان يخالطه النجس نعم لا بد ان يكون  
 فيه فضل مرة فلا يمتد بنحو العشرات ليدرك قوله كماء  
 النجاسة في الاواني خالف المفيد وسلازم ما بينهما في كمالها  
 النجاسة في كل نجاسة وان كان كرا او هو اضعف من النجاسة

والنجاسة هو الطاهر لا يشترط كبره في بعض الاواني



الى الرد قول او ما هو ايجاز في من العبارة لطف في حيث  
 دلالة على اعتبار هذا العذر في المادون لمحة في حيث بلوغ كبره  
 قدر كبره كان كل واحد من اعداد ثلثة اشبار ونصف او بلوغ  
 وزنه ووزنه وخالق الغلب الما ويزن فالتنقيل بلوغ مجموع الاعداد  
 الثلثة عشر اشبار ونصف وهو قريب وفيه ايضا دلالة على  
 ان التقدير تخفيف لا تقرب خلافا لما بين الجند وليس المراد  
 من التقدير الحقيقي عدم التناوت بين الاشبار فان الموازين  
 تتفاوت فكيف الاشبار بل المراد عدم حوز نقصان شيء  
 مما جعل جدا بعد تعيينه في قدر مخصوص قول ويظهر  
 بالغا كره عليه دفعة المراد بالدفعة الفاوة عليه جملة على وجه  
 يصعد اسم الدفعة عليه عرفا فلا يلقى مجرد القارة منسلا كما  
 قد يتوهم قول ويظهر بالترجح حتى يزول التغير ظاهره ان  
 طهرانه بذلك موضع وفاني اذ قد قدرة على ذكر القولين اعني  
 القول بالنجاسة بالملافة وعدمه وليس بذلك ثم هو احد  
 الاقوال التي اقر بها على القول بالنجاسة بالملافة ان النجاسة  
 المتغيرة لم تكن منقوصة فبقين نزح بجميع لان غير المنقوصة  
 يجب لها نزح الجميع وان كانت منقوصة فالواجب نزح اكثر  
 الامر من المنقوص وما يزول به التغير قوله وان لم يتغير  
 لم ينجس هذا هو الاصح قوله في موت البعير لا فرق بين  
 الصغير والكبير والذكر والانثى وكذا النور صغير وكبير قوله  
 ووقوف المعنى لئلا يصحى بعبارة عن ان عليه من الشيخ ان جعفر

ان لا

المراد به مني الانسان فمضى عنه ما لا نص فيه قول في المذكر  
 المراد به المانع بالاصالة دون المحكية قوله ثم اوجز اوجه  
 رجال يوما ذكر الاربعة لاد اهل المجننى فلوزاد وواعن اربعة  
 جاز ايضا حيث لا يتصور بالكلية بطوء والمراد بتر اوجهم  
 ان يمتح بعضهم حتى يتعقب فيخرج البعض لاخر عاوجه  
 يكون واحدا في اسفل البية واخر في اعلاه ولا يخرج الف  
 والصبيان على الاقوى والمراد باليوم يوم الصوم على الاصح  
 ولا يشاوت طوله وقصره ويكتفون في اطهر وصلواتهم  
 جريا على المتعارف وبها المراد به القوس والبطن ولا يوجد  
 ان يراد به اعمار والبقرة الوحشيان ايضا قول في ذل  
 العادة المراد بالعادة لخاصة بذلك البية ان كانت  
 قوله في موت الانسان سواء الذكر والانثى والصغير والكبير  
 الكبير والمسلم والكافر خلافا لما بين ادريس حيث او  
 يجب نزح الجميع للكافر لانه لو وقع حيا لوجب له نزح الجميع  
 على ان ما لا نص فيه نزح لانه حيا فنبطى بطريق اولي و  
 للمعتمد الاول ثم لو وقع حيا ثم مات النجس وجوب نزح  
 الجميع وقوله والتغير يعني تعينه ايضا بما اذا وقع  
 ميتا فلو وقع حيا ثم مات روعي فيه حكم ما لا نص فيه فانه  
 لو وقع وحيا وجب له ما يجب لما لا نص فيه وتحميل  
 الاكثف بما يترجح لموته بطريق اولي قوله وبول المذلل  
 وليحت به بول المرأة على الاصح بل هو بما لا نص فيه وكذا

اجتناب الصبي والاف



محل و وقوع نجاسة لم يرد فيها نص وقيل لجميع ارجح وجوب  
 بجميع قوله وتليق في وقوع ماء المطر على الطاهر للبول والبول  
 والعدس وخرق الكلاب في هذه الحيثية السكال نظر الى ان بين  
 هذه النجاسات نجاسة لم يرد في اكثر من ثلثين عند الفقهاء نجاسة  
 البذر بالملاقات فكيف يكون بها مع غيره من نجاسة الاكل ويمكن  
 تنزيل ذلك على ما اذا وقع الماء المتنجس بجميعه من النجاسة  
 فان وجوب نزع ثلثين البذر في له ولو نجس باحدة فان  
 لم يكن له مقدار او هو اكثر من ثلثين فلا اشكال وان كان اقل  
 فالظاهر الاكتفاء بقوله وسبع في موت الطير كالنعملة الظاهر  
 ان ما فوق النعملة كالنعملة ويحتل كونهما لنص فيه قوله  
 واشتال بحيث نحاله ونجاسة عينيه خضه ابن ادریس  
 بما اذا كان حرم وهو ضعيف والحكم في اصله مطلق لان الحكم  
 بنجاسة الماء بغير نجاسة معلوم البطلان فلا يكون النزع هنا للنجاسة  
 وتزيله على انه سلب ظهورية الماء باغتيال بحيث يربوا  
 على ان المستعمل في العمل غير طهر لا يستعمل لان ذلك  
 انما يتم اذا لم ينجس الاغسل من نجاسة وحكنا يرفع  
 حدته وظاهر النصوص وجبا دأهم تعليل الحكم بالنزع على  
 مجرد ملاقاته البذر وقد صرحوا بان حدته لا يرتفع لذات  
 النهي عن نزوله الى البذر المتنجس لثبوت النجاسة في وقت ومكان  
 في وقت الذبح ارجح بغيره بالجلال قوله والحيث قد  
 صرح كبار الاصحاب بان لها نفس مسئلة قوله

اولا في

ودل في العصفور وبسبب ما تحت العامة حوله الذي  
 لم ينعذ بالطعام يجب تقيده بما اذا كان اختلاؤه بما  
 الطعام لا يابى الى البذر فلو ساءه فليس بضرع ولا بد  
 من كونه في كولين اذ بعدهما لا يعد رصيعا قوله وكل  
 ذلك عندى مستحق هذا هو ارجح قوله لا يجوز استعمال  
 الماء النجس في الاطهارة مطلقا المراد بعدم تجاوز التحريم  
 على تقدير اعتقاد ذلك طهارة وعدم الاعتداد بالفعل  
 على تقدير العلم محيلا استعمال اللفظ في الملام والاطلاق  
 في مقابل ما اختيارى الاختيار واضطرارا لا متناع كون  
 النجس مطهرا وكذا لا يجوز استعمال في الطهارة كذا لا يجوز  
 استعمال في ازالة النجاسات لا شرطا بالماء الطهر  
 ويكت ادراجها في الطهارة بحيث صدق اسم الطهارة  
 عليها بما اذا استعمال اللفظ في حقيقة ومحاذا قوله  
 ولا في الاكل والشرب اختيارا فيجوز عند الضرورة لكن  
 لا اقتضار لما به يندفع الضرورة قوله ولو اشبه النجس  
 من كذا ما بين احتجنا ويتم لا شبهة في وجوب الاحتياط  
 والغير بثبوت امر بايتهم في النصوص ولا يجب امرهم  
 بل قوله يحرم عند خوض العطش ونحوه قوله او كانت البالوعة  
 فزعموا انى فوقية محسنة بان يكون قرايرها اعلى وكذا العوقية  
 بالجملة بان يكون الماء يجرى جهه الشمال والفرار ان قوله  
 وانما صب والمراد به من نصب العداوة لامل البيت

سائر ما في  
 من قوله  
 بغير ما

اي

لوعده

سائر ما في  
 من قوله  
 بغير ما



فصل

عليه السلام صريحاً أو بطريق الأحوال ذلك بكونه ذكرهم وحملوا  
وظهروا علامات لاعتراضهم عن قضائهم ومضاهتهم والعداوة  
لجميعهم بسبب حبهم والى المحبة الخارجة كانت سبب  
قولهم الاماء لا تسبحوا فانه ظاهر نفي المحبة في المنع لاجتماع  
عاطفاته وقيل هو نحو معفونه وتظهر الفائدة في استعماله  
تتباين فيكون على الاول دون الثاني والاول اظهر قوله عالم متين  
بالنجاسة او يقع على نجاسة خارجة يجب العقيدة ايضا  
بان لا ينفصل عنه اجزاء متميزة وان يكون واحدتين خاصة  
فتنفس الوضوء لها نجاسة اخرى كالغنى والدم ولو زاد الوزن  
فوجهاً لعدم النجاسة وان كان لا يجتنب احداً ويراعى  
اعتبار ما يختلف على المحل واليد ليتحقق الزيادة فيكون  
ولا يتفاوت الحكم بتقدم اليد وتفاوتها حيث يكون نجسها  
وسيلة الى تطهير المحل قوله وغسله لغسله نجاسة عالم  
يعلم خلوصاً في النجاسة هذا هو المشهور بين اصحاب ولا  
رب ان احصوا قولهم وتكرار الطهارة بالمسح باليمين  
ثم اوان حكم المسح ينفع حكم المسح عند المصحح ولا فرق  
في الاول بين كونها من طهارة او لا وكذا الفرق في القطر بين  
كونه جازاً او لا وبين كون السحرة نجاسة او ذائكة على كل وجه  
الا اذا لم يوجد سواه فلا كراهة قوله والمسح باليد في  
غسل الاموات دون غير غسل الاموات ومع الحاجة  
لحقن الفاس في استعمال الماء البارد ونحو ذلك لا يكره قوله

مجلس اول

ما يتبع الظهارة  
و هو في الغالب  
منه ما كان في الغالب  
منه ما كان في الغالب

وسواء اجماعا وكلما احييت معلوم انه لا بد من موضع الملقاة من  
تغير النجاسة قوله او بالعرض كالجمال المراد به الحيوان الذي  
يقضي بحدارة ثلاثين ومئة موطنة ثلاثين قوله والكلبي  
تخدير واخرها وكذا غيرها وخرج احدهما حيوان طام اذا  
غلب عليه احدهما باعتبار الشهادة ولازم قوله والكلبي  
المراد بها الحايطة بالاصالة فالحيثية ليست بحجة في العلم  
بالعصية اذا علمت ان المراد به العصية العينية دون عصية  
الزبيري والشر والماراد بقلباته صيرورة اعلاه اسفله بالثبات  
والشمس المراد باشتداد اول اخذه في النجاسة وهذا  
لازم للقلبان في المعية يحرم مع القليان حتى يذنب  
لثباته ولا يخفى الا مع الاشتداد وكان يعينه بالاشتداد  
معنى آخر ان الشيء اذا صار له مجرد القليان وهو مطالب  
بالاستدحوله والافتقار فترة الزمان في الاستدحاله بالمتخذ  
من ما والشعر يسمى بالغيره وكيف كان فمما وجد في بداهل  
تخلل في يوم فقا عا تجر على حكمه الا ان وقع التخاذل  
مما يقع بحله فان الشبهة لا يقتضي تجريمه اذا علم ذلك  
بالقطع بان حصل الاطلاع عليه ولم ينف عن العين وهو في  
اليدوم ولا ينف مجرد العادة المستمرة في ذلك فدخل المسجد  
انما يجب اذا احييت لعنه بها الى المساجد او الى قبرها او شيء  
من الاتباع على اسم قوله وعن الائمة للاستقبال وذلك  
حيث يكون الاستقبال مشروطا بالطهارة وكذا يجب ان لا

السَّخَانَةُ

بر سر درگاه

استغفر

۱۰۰

قَوْلُهُ







والا يترك الفعل لانه انفعال بالنسبة اليه عرفا قوله يحرم  
استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل وكذا يحرم اقتضاها وما  
على الاصح قوله ويكون المقتضى ويكتب موضع الفضة ويجب  
الاقتناء والماء عدم الشرب من موضع فيه فيجب على ذلك  
الاكل حوله واواني المشركين طاهرة وكذا اسائر ما يابى به مما  
لا يشترط فيه الذكوة قوله ويقتل الانسان من كفره وغيره من  
النجاسات حتى من ول العين طاهرة الاكتفاء بغير طهارة  
والاصح ان النجاسة ان كان في الوضوء نجاسة موت فانه غسل  
الاناء وكل ما فيها سبع مرات وان كان غير ذلك الا ما سئل  
عن ثلث مرات كل ذلك بالقليل ولو غسل في الكثرة كفت  
النجاسة ولا فرق في اناء الخمر بين كونها محضورا او لا قوله  
ولو غلب الخمر ثلثا لم يمت بالشراب ولو غلب الخمر ثلثا لم يمت  
في الاناء بل غلب الماء ويلحق بالولوج لشدة الاناء بلسان بطريق  
اولي ويشترط في الشرب الطهارة على راسه ولا يشترط طهارة  
بالماء ولا يجرى لو كان ذلك بغير النية ولا الفعل بالماء بدله ولا  
يصح الاشارة مع التمكن منه على الاصح في ذلك كله ولا يلحق بالولوج  
غيره من نحو مباشرة في غير موضع ما ذكره قوله والكسوف  
والارادة والارادة في عدم هذه اقسام اكمال لان الارادات  
اعم من كل منهما فالقسمية متداخلة والاولى عدا اقسام الطهارة  
الواجبة سبعة كما فصل شيخنا الشهيد رحمه الله قوله وكذا  
من خلط بغيره ان بركعة بعد العشاء ويجوز فعلها في قيام الرواية

الفقهاء

العقار  
الخير  
صحة

كتاب الصلوة

ولا يزيد بذلك العدد لان فعلها في قيام يدل فعلها في سجود  
الحسوب بركعة فاول وقت الظهر اذا زالت الشمس المعلوم  
بزيادة الظل بعد نقص الضمير في المعلوم يعود الى الزوال الذي  
ينقص الفعل والمراد به اول عوض الزيادة له بعد شأني لفظه  
وهذا المصلحة باعتبار رايه في غالب المبلاد واكثر الزمان معي لان  
عند كاستواء وقد لا يبقى في ظل اصلا كما في مكة وصنعاء في  
اطول يوم ايام السنة فان العلامة في حدوده بعد علمه  
ويعلم ايضا بظهور الظل في جانب المشرق والمراد به اول ميل  
عن خط منتصف النهار الى جهة المشرق قوله لو ميل  
الشمس الى جانب الاربعين للمستقبل المراد به مستقبل القبلة  
اهل العراق هذا اذا كان بمكة كما ثبت عليه في المتن اما  
البعيد فان استقبل القبلة كذلك لا يكون علامة للزوال  
اذا لا يظهر الميل الا بعد منى فان كثير من وقت الزوال لان في  
الجمعة اشاعا بخلاف العين والقال ان يقول ان مثل هذا  
واو د فتمن كان بمكة لان قبلة اهل العراق منحرفة عن  
نقطة الجنوب قوله الى ان يصح مقدار ادايتها هذا  
غاية لقوله فاول وقت الظهر وهو انما يكون بقوله المعلوم  
مختص ويوم قوله ثم يشترط مع العشاء بعد ادايتها  
تختص بهما والمراد بمقدار ادايتها الزمان الذي يمتنع  
لفعلها متزعا بحيث يتأدى به اقل اجزائها بالاضافة  
الى ذلك المكلف في ذلك الوقت ويختلف ذلك باختلاف



القصر والتمام ومضاوية أول الوقت مستطفا وعلية وكذا باقى  
 الشروط ولو اخل بغيرها لم يكن صلاته مقبولة من الله تعالى  
 من وقت مخصوص نفع لو وجبت تدركه أو السجود له حسب  
 ذلك من وقت مخصوص ولو شرع قبل الوقت طائفا دخول  
 الوقت ودخل قبل الغرض يسير جاز فعل العصر بعد الغرض ولم  
 يجب التأخير لما ان يحصى مقدار فعل الظهر قبل وقت حوله  
 ووقت نافلة الظهر اذا زالت الشمس الى ان يزيد الف رجلين  
 الى الشخص والمراد بالقدوم سبعة لان فاضة كل شخص  
 سبعة اقدام بعينه ولا يظهر ان آخر وقت نافلة الظهر اذا زاد  
 الف رجل الشخص وان كان لاول اشتد فضلا واستحب بالشرع  
 قوله وان تلبس بركة اتمها الظاهر ان الركعة انما يتم بالسجود  
 الثاني ولا يشترط ما رفع عنه قوله ونافلة العصر بعد الغرض  
 من الظهر الى ان يزيد الف اربعة اقدام بل للعقد اذا زاد  
 الف مثل الشخص قوله ويجوز تقديم النافلتين على الزوال وكذا  
 تأخيرها عن الفرضين والسوسيط بينهما قوله ونافلة  
 المغرب بعد ما لا دنيا بسجدة فان ذممت ولم يكملها  
 قوله فان طلع وقد حط اربعها اكملها انما يكملها مخففة بالمجد  
 وحدها قوله وقضا صلوة الليل افضل فتقدم بها سجدة الليل  
 في صلوة الليل تلك التي يمشي بها في قيامها وفيها تطوي  
 ركعة وكذا المس في وقتها من يريد اجماع ولا ريب ان القضا  
 افضل لان وقت القضا وقت قوله والنوافل ما لم يدخل

ركعتين فان لم يكملها  
 من النافلتين  
 انما يكملها  
 فان طلع وقد حط اربعها اكملها

وقتها ان ما لم يدخل وقت الحاضرة فانها لا يشرع في صلاة  
 قوله عدا ذى البيت مثل صلوة الاستسقاء والمطر ولو كان  
 البيت بفعل المكلف كدخول المسجد وبعض المشايخ المكلفين  
 المتقنين لصلوة التخيير وصلوة الرتبة قوله الامامية  
 ما ليس من صلوة التخيير وما قد قالوا والمعتذر عليه ازالة النية  
 عن قوته او بدنه والمعتذر من رتبة ومقتضى الكفاية والمعتذر  
 بالظهر ونحوه قوله ولا يجوز تأخيرها عن وقتها ان تأخير  
 الحاضرة ويصير ذلك تأخير جرمها ولا يربط ان ذلك لا  
 يجوز فلو فعل وادرك الوقت ركعة ثم وضعت قوله ولو  
 في الشهادتين بعد انما على استحباب التسليم قوله ولو صلى  
 قبل عامدا او جاهلا او ناسيا بطلت صلوة اى لو شرع في الصلوة  
 قبل الوقت في مراحل التلوة بطلت صلوة سواء دخل  
 الوقت في الاشارة او قرع في الصلوة قبل بخلاف الثاني اذا  
 دخل الوقت عليه في الاشارة على ما قلناه اعلم ان يمكن ان  
 يراد بالجاهل الجاهل بدخول الوقت او الجاهل باعتبار الوقت  
 في الصلوة او الجاهل بحكم الصلوة قبل الوقت وكل منهم يجب  
 عليه لمعاودة خلا فالجاء في الصلوة واما الثاني فيمكن ان يراد  
 به ناسى مراعاة الوقت او من حرت فيه الصلوة حال عدم  
 خلور الوقت بالبال ولا يكاد يحجز عن التخيير لاول ولما صح  
 وجوب لمعاودة عليه ايضا ولا فرق في وجوب لمعاودة  
 بين من وقت صلوة قبل الوقت او دخل الوقت وهو

ولو كان بوجوه  
 الكفاية دخول الركعة  
 عليه قبل التسليم

التفسير



بل لو وقت كلها في الوقت كذلك لم تكن صحيحة - قول فلو صل  
المشاخرة ثم ذكر عدل مع امكان العدول واجب هنا قول  
واحد الان للمشاخرة مع القوات مرتبة على المقدرة منها  
كالحوادث بالتأخر منها ويثبت امكان العدول بنوات  
محل وذلك اذا ركع في الثالثة والمقدرة الصريح اوفى الآية  
والمقدرة المحرر ونية العدول من ان يقصد فعله يصل  
ما فعل في حياته من الصلوة هو الفايضة ولو لم يلفظ بذلك صلوة  
واذا تذكر لم يحسن ان يأتي بشيء من الواجبات ان يأتي  
بنية العدول قوله والاعتناء ان المتخصص بعد الفراغ  
من المشاخرة قوله ولا ترتب الفايضة على المشاخرة وجوب  
على ان يميل استحباب وهذا هو الصحيح ولا فرق في الفايضة  
بين المتخصص والمعتد ولا بين فائضة اليوم وغيرها يجب اعتبار  
الكعبة مع المشاخرة مع امكان المشاهدة فمن كان في سوت  
مكة او في نحوها لم يلزم محاذاة الكعبة في صلته قوله  
جهتها مع البعد المراد بالجهة الميتم الذي هو المحل بان الكعبة ليست  
خارجة عنه ويحوي في كل جهته ارضاء ان يكون فيه الكعبة ولا يرب  
ان ذلك يتحقق مراتب البعد فيكون مباداة والمراد البعد  
ما يخص في العادة ويشق معه العلم بين الكعبة قوله وحضور  
الميت وكذا ان ينييه على امره فيها قوله ويستحب للنوافل  
ان لا يستعمل في الصلاة شئ لم يصرها كالغرضية فلا يضر في غير  
القبلة لم يصح على الرخصة وما شيا وحضر فليسقط ترك استعمال

برکات

المقدمة

قولہ

بيع

تفتاوت

بیت

قوله ولو فقد علم القنلة <sup>سقط</sup> عول العلامات أي لو فقد العلم بها نحو محراب  
المحصر ومثله المسلمين ثم تجد عول على العلامات المفيدة  
الظن وهو المراد بقوله ويكتفي مع انخفا إلى مع خفاء العلامات  
المفيدة للعلم بقوله فان فقد الظن صلا إلى اربع جهات  
كل فريضة هذا هو الواضح بقوله ومع التقدير يصلح إلى اربعة  
شأن سواء فقد من الجهات لاربع جهة واحدة او اكثر فانه يتخير  
في الحكم بينهما ان استوفى عنده ولو رجع بعضها على غيره بقوله  
من يقره قوله الظن لا يجز الا لخال بالصلوة إلى تلك الجهة قوله  
والذي يقوله أي العدل العارف بأدلة القنلة المخرجة اجتهاد  
ولو عن رجع إلى العدل المخرجة عن تعين جهات بطريق الراوي وان  
لا يقر تقليد أو هذا إذا لم يمكن العلم بنحو محراب المسجد وقبور  
المسلمين وكذا انقلد العام إلى ما هل علامات القنلة قوله ويقول  
على قنلة البلد مع علم علم انحط المراد بها قنلة المساجد وقبور  
المسلمين ويجب الرجوع إليها ولا يقول على ما اجتهاد المحاذق ولو  
خالها في جهة بخلاف ما خلاصتها في المدينة والبيوت فاذ يقول  
عليه قوله وعلامة العراق ومثلاهم جعل الفجر على  
المنكب ثم ايسر والمغرب على المايمين يعني ان يراد بالملك المقف  
قوله ولجدي يحد ارايحين المداير حال غلظتها لارتفاعه  
او غاية انخفاضه والمراد بالاييمين المنكب المايمين وذلك  
خلف لراذن الميمنى وصائب علوا قوله يستحي لهم  
التياسر قليلا إلى يسار المصلح هذه الحكم مشهور وهو مبني على

المستور فلا يزال حلقها واثارها  
فقد علمه انما هي ملك العالمات  
ثم انما سكرت في علم ابي  
ليجاء الى العالمات في

والبقر والعج  
الاعتدال البيان  
غاية



على ان يترك البعيد محرم فان لم يحرم من مياه الكعبة كما في اعيانها  
 يعنيها اربعة فتيان مرسى سوى ما على النجس والرب ولو لم يحرم للعدم  
 لما سبق في ان يترك البعيد بجملة وبما في اختيار يخرج عن سبيلها  
 قوله بيات نفس حال يتيقن منها المراد غاية الخطا ولو لم  
 لا جانب المغرب قوله ويجوز حلق الكتف اليسرى عند  
 المراد بالكتف المنكب والمراد بطلوعه غاية ارتفاعه او غير ذلك  
 اختياره لطلوعه بين العينين المراد اول طلوعه قوله والفتنة  
 عما اتخذوا من التمثال على الكتف الايمن الضربة الضربة التي  
 محلها ما بين فاطمة السرة الى الجدي في الاعتدال والشمس محلها  
 من الجدي الى مغرب الشمس في الاعتدال والعلامة المغرب جعل  
 الشرا على العين والفتنة على التمثال المراد عند طلوعها كالحج  
 به الذكرى وغيره قوله ويجوز على الكتف الايمن محلها  
 ما بين مطلع سريه لا مطلع الشمس في الاعتدال قوله ولو صلى بالجملة  
 او لصيق الوقت وكذا الوضوء بالتقليد حيث يجوز وفي الحاق  
 الناس باطلاق قول قول يجب ستر العورة بنوب طاهر الا ما  
 استثنى استثنى اشياء النوب المتنجس بدم الفروج والزوج وما  
 عن سعة درهم بغيره المذموم ونوب المريبة للصبي المتنجس  
 وما لا يتم فيه الصلوة منفردا اذا كان متنجسا والمتنجس بالجملة  
 مطلقا اذا اعتدلت اذانها قوله فلو صلى في المصنوع على ما  
 بالغصب بطلت صلواته وان جهل الحكم لا فرق في بطلان الصلوة  
 بين كون البات بها وغيره والباين كونه ملوثا او مستنجسا او

جعل

قوله

قوله

قوله

اولا

او لا يطلع القبس صلا على كراهية وقيل العالم يتناول الناس ولعله  
 مراد فان المعصية تبارك بطلان صلاة الناس ولو صح العدم  
 قوله كالغضن والكائن وكذا في اذ اعلمت على وجهين  
 عادة قوله وان كان ميتة مع غسل موضع الاضال بشرط  
 ان لا ينقض مع اجزاء من الميتة ولو اتخذ جرحا لا يغني عن غسل  
 قوله وكذا الخالص ونحوه اجزاء ووجد على الاصح قوله  
 والسجود على الارض على كراهية قوله والميتة يخرج بالحرق وان لم  
 تحيط الا ان يصح فيسحق جرحا قوله ويجوز للحرق على الارض  
 وكذا في كل جرح في ذلك قوله الا انكسر والقلنسوة  
 وكذا جميع ما لا يمس فيه الصلوة منفردا على كراهية في جميع قوله  
 والكتف به الى جعله في ذلك كالحمام والدليل ونحوها ويجوز ذلك  
 المربع اصابع مضومة وهل يجوز الوقوف بهذا القدر منه فادون  
 في النوب فيه تردد وكذا نظير المذليل به ولا يرب ان يجتنب  
 اول قوله ويكفي السوء عند العامة والخف وكذا الكسوف  
 والواحد الرقيق غير الحاك للرجل فان حكى لون العورة او  
 جهرها لم يجر ويسهل الصلوة فيه الشيخ رحمه الله بان يلتفت  
 بالاذن ويدخل طرفه تحت يده ويجمعها على منكبه احد قوله  
 وفي نوب المذموم اي بالجملة او الغصب قوله والتأويل  
 اي في النوب لا فرق بين صور الجوارح وغيره قوله والصلوة  
 في تخاتم الماد بها صورة في الروح قوله عدا ما استثنى فهو  
 الحن والسجود قوله وفيما يستظهر العلم الى كماله او يجهل

الرقع هو الذي  
 يصح حرقه

الربوب هو الذي  
 يربط به

المستثنى



ولا يبلغ الساق والاصبع الجوارح على كراهية قوله عورة الرجل قبله  
 ودبره المراد بالشد القطيب والانيان والحاق الجبال بينهما  
 وجوب السرة اولى قوله ولو بالورق عورة وجه بعد ستره في  
 العادة بحيث يكون تشاره ما مونا قوله والطين والتمسك  
 السرة عند فقد الثوب ونحوه من الورق والحيش وضعه  
 فالما الكلدان ثم الحجة الضيقة والغير طاط البصيرة اذا لم يكن  
 لبس ويركع فيها ويسجد لودود الرواية في تحفة عن الصادق  
 عا ثم الحجت والاثبات ويومئ فيها للركوع والسجود قوله وتوى  
 في محالين راعا وما جدا وليكن ايما التيم للركوع والسجود في  
 حال قيامه ولا تجلس في وقت ايماء السجود على الاصح لما يرد من  
 التفرض لكشف العورة فيجب ان يجعل ايماء السجود انخفض  
 في محالين للوقوف بين يدي الركوع قوله عدا الوجه والكفين  
 والقدمين اما الكفان فمن مفصل اليه قفاهما وباطنيهما  
 ولا بد من ستر جرحه محل الغرض من باب القدم وما عدا  
 ذلك يجب على الحجة ستره فيدخل فيه الشعر والبشرة والخصية  
 المارة في ذلك كله قوله ويستحب للرجل ستر جميع جسده ان مما  
 يستحب في العادة قوله كمالا دون فيه صريحا او ضمنيا  
 كمال المراد بالصريح ما دل عليه اللفظ بالموضع كالاذن في  
 الصلوة او في الكون الذي هي صفة الصلوة والمراد بالخص  
 ما لا يكون كذلك لكن دلالة اللفظ عليه اعم من ذلك لانه  
 على المعنى الموضوع كادخال الصنف المنزل والمراد

فيما  
 الجان  
 النقص  
 انقضاء  
 ص 2

في بعض  
 وقتها

المكان

الحاد ما يدل عليه حال المكان بمعاودة العرف المست  
 المستوكا الصغار في الحاد من رزح وبيان التي العرف  
 مستمرة بالمساحة في الدخول اليها والكون فيها الا ان  
 يصرح بالملك بالهني عنها او يتوجه عليه صر بالصلوة فيها  
 قوله وتبطل في المعصوب ولو كان صورا لضعفت  
 شأنا لمحال خلافا للمقتضى قوله مع علم الغيبية فيعيد  
 في الوقت وضارجه قوله ولو كان محبوسا او جاهلا  
 الا ان ساجار المراد بالمجاهل جاسل الغيب كمالا لا يفي والملا  
 بالثبوت سانية ايضا ولا يصح صحة صلوة النائم وانما تضع  
 الصلوة المحبوس اذا كان المحبوس يبطل او يجزى فهو عاجز  
 عن ادائه واللام يكون عذرا قوله ولو اوره بالجوهر والاش  
 وقد استعمل بالصلوة ثم خارجا التفصيل بان ان كان  
 اذن له في الصلوة يمتها ولا يلتفت وان كان عليه تعويل  
 لا اذن بالفحوى ونحوه يجب عليه خروج فيقطع مع السرة  
 ويصل خارجا مع الصنف لا يخرج من فقه ثم لو حدث على  
 المالك ضرورة وجب الخروج قطعا قوله والوجل فان  
 اضطر او اجبر ان لا يما مع لا اضطر خاضعا بالوصل دون  
 المعادن لكن لو سجد عليه جاز اذا تمكنت لجهده وكذا  
 الموطر يجوز على الفركس بشرط ان يتخذ وخص ما يصح السجود  
 عليه قوله وان كان مكثوبا الى سجود لما اذيعت خلافا  
 للكتاب ما يكفي للسجود لكن يكره اذا كان المصلع مبصرا

ينص

وان كان  
 في الوقت

قوله



وعليه ان متع ولا يؤوب معه لكن يجب عليه ان يخص  
 بالجمعة ظهر الكف ليتوفر بطنه للجود عليه قوله و  
 يجب ان يشبه بالخص في المحصور دون غيره لا ريب  
 ان غير المحصور لا يفتقر الى العزيمة والا لا يمنع تحققه فان  
 كل ما وجد فهو قابل للعزيمة والرد به ما يتصوره وعده عرفا  
 با غير كونه اذ هو وطبق ضبطه ان يقال لا ريب انه اذا احذر  
 مرتبة من مراتب العدة غلب كالانف مثلما فعله بانها مما لا يجر  
 لا يجر عادة لعدم ذلك في الزمان القصر فيجعل طرفا ويوجد مرتبة  
 اخرى دنياء جدا كاللثة فيقطع بانها محصورة ومعلومة لغيره  
 عددا في الزمان اليسيرة فيجعل طرفا مغاير للاول وما بينهما من الزمان  
 يكا كالجري مجرى الطرف الاول الحثي بموجي مجرى الطرف الثاني  
 الحثي وما وقع فيه الشك استحق فيه القلب فان غلب على  
 الظن المتعاقبة باحد الطرفين فذلك والا على غيره ما لا يستحق  
 ان يعلم الناقل وبهذا يتضح ما ليس بمحصور شرعا في او  
 ابواب الطهارة والنكاح وغيرهما فاذا تعد ذلك فلا ريب ان  
 المشبه بالخص من الامكنة اذا كان محصورا كالبيت و  
 البستان له حكم على معنى انه لا يجوز ان يدخل مسجد اهل اذ لم يجد  
 بجمعة يجب ان يكون محكوما بطهارة شرعا وقد تكافى في المشبه  
 بالخص كل من طهر الطهارة والنجاسة وكذا استعماله في كل شئ  
 وفيه الطهارة كالاستغفار في اناء الوضوء لعدم تحقق الشك كما علم  
 لما لو ما سئل بجمعة بطهارة لم يجز المحل الملائق لعدم العلم بالخص  
 بالخص

ليس  
 ارجح  
 شلا

والحكم بالخص ليس بخص قطعا اذا بعينه طاهر قطعا غاية شافى  
 الباب ان الاستنباط صيرورة بحيث يمنع استعماله فيما يشترط فيه الطهارة  
 فصار كالخص من غير طهارة على ان تنجسه شئ باخر او لثاق به لا يفتقر  
 المساواة من كل وجه هو ظاهر قوله ويكره ان يعلق الى جانه او  
 قد اده امره ان يعلق على راي القول بالكرامة هو رايه ويصح ان يخص  
 بما اذا احتسب بالصلوة دفعة او كانت معها غير علم بالخرم على في خلال  
 الصلوة كسبغ احداهما ثم تحريم الاخر وهو لا يعلم بالدول واللا يفتقر  
 المنع بالثاني اعني الذي تحرم عند الاول لان المحاذات في الصلوة  
 المنع عنها انما تحصل بسبب ولا يجر صحة صلواتها لولا المحاذات  
 ليحقق المنع كراية او تحريمها فلو فسدت صلوة احدهما بجمعة  
 ونحوها فلا تحريم ولا كراية ولا فرق بين المحرم والاجنبية  
 والزوجية ولو اتفقا ولم يمكن التباين فان اتسع الوقت فلم  
 الرجل وصوبا او استجابا وان ضاق فان كان المكان لاحدهما  
 اختص به ولا يجوز ان يشاراخر به على القول بتوحيه المحاذات  
 وان كان لهما او استويا فيه امكن القول بالفرقة فيصلى ويخرج  
 اسمه ويقضي الاخر قوله او مع الصلوة خلفه اي بحيث يكون  
 تافرا بما سقط بجسد قوله يكره ايضا في الحمام ولا يكره في  
 في السطح وعلى السطح قوله ومعاظن لابل في الحديث اذا  
 ادركت الصلوة وانت في معاظن لابل فانخرج منها وصلى  
 فانها جئت وحسن خلفت قوله وارضى السجدة والركل  
 ولا يكره بالصلوة في السجدة مع استواء موضع السجود رواية

وهي مباركة  
 حوله



ساعة ولا على الرمل الملبى قوله والبهاء هي ارضي بين مكة  
والمدينة يقال لها ذات الجحش قوله وواحد من جنات وذات  
الصلصال هما موضعان بطريق مكة ايضا قيل انها والبهاء موضع  
قال في التذكرة وكذا كل موضع حشفت به قوله وبين المقابر  
في دون حائل او بعد عشر اذرع من كل جانب وكذا الصلوة على القبر  
قوله وببوت النيران التي يقعد فيها النار او في موضعها النار  
دائما وكثيرا ويحتمل الاختصاص بالاولى قوله وجود الطريق  
دون الظواهر قوله وجوف الكعبة وكذا اسطحها في الفريضة  
قوله والتوجه الى دار مضربة وان كانت في محلة او قنديل قوله او  
تضاريسا حولا كحيوان وعزها قوله او مصحف مفتوح  
وكذا الكتاب قوله وببيت اليهودي والنصراني اي لا بأس به  
بجلا في بيت فيه مجوس فيكره قال في الذكر في الظاهر ان الكرام  
في بيت فيه مجوس شاملة لبيت المصطفى ويحتمل تعقيبها الى اجتماعه  
معها في الصلوة قوله ويستحب اتخاذ المساجد مكشوفة وتكره مقلدة  
وبين في ان يعقده الكرام بتطليل الجحش قوله والمجسرة على بابها  
وتكره في وسعها ان لا يسبق المسجد والا حرم او يراى بها ما في  
الوضوء قوله ويجوز نقض المستخدم خاصة الى المشرف  
على الانداع قوله استعمال الله المراد به نحو الفرس والفرج  
لآلات البنا وانما يجوز استعمال آلات في غير ما امر  
استغناء عنها او كون غيره احوال اليها لكثرة المصلين

في بيت فيه مجوس  
في بيت فيه مجوس  
في بيت فيه مجوس

اولا سميلا الحجاب عليه اما آلات البهاء فلا يجوز نقضها  
على حال وان حزب ما حولها ويكسر عن حده ولو انهدمت لم  
يكن بناء مجد آخر بها الا مع اليأس من وجوده لاول قوله والمجارب  
الداخلية يحتمل ذلك يكون الحجاب داخل في المسجد لما دوى ان  
عليه كان يكسر اذا دأبنا يقول كانا هذا الحج اليهود وتوط في  
هذا ان لا يسبق المسجد الحجاب فان سبق حرم وكذا يكره لو كان  
الحجاب داخل في محلة كثير او اذا دخل الحجاب انما يكره ذلك انما  
لاناد بالآن يقتضي في حجب غير او الاستيلاء على ذلك فذكر مطلقا  
قوله وتعرف الضوال الى اثبات او نشد انا قوله واثبات  
السكر الاما قل منه وكثرت متفعة كبيت حكمة او شاهد على لغة  
في كتاب الله السنة بنية على الله قوله والبصاق وقيل  
القول فيسبى بالتراب اي يسبى كل واحد منهما بالتراب قوله  
وكشف العورة من ما بين السرة والركبة ويحرم كشف العورة مع  
الناظر قوله وادخل النجاسة اليها مع التعدي الى فوسها قوله  
واذا لم يبق فيها لوان يلب فيها لا يفعل كاللحم او في انا احتل الحريم  
الظاهر جلتوا مساجدكم النجاسة وما فيه من الشياطين حرمه  
المسجد ويحتمل لعدم الانتفاء بنج المسجد ولا يسبى لاول قوله  
واخراج الحصى منها فيجاء الى يحرم ودما حصى بما اذا كان  
كان فوسها لها ونظايرها لاجلها لاطلاق نعم لو كان منضلة  
الغبار ما يت لم يحرم احضارها قطعاً ومتى وجب على عاده ان لا تفت  
الغبار الى غير ما قوله ولو كانت في ارضي الحجاب او باد اهلها  
كعادة

في بيت فيه مجوس  
في بيت فيه مجوس  
في بيت فيه مجوس

في بيت فيه مجوس  
في بيت فيه مجوس  
في بيت فيه مجوس

في بيت فيه مجوس  
في بيت فيه مجوس  
في بيت فيه مجوس



بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة

ما ر في استحابة الصلوة اي وضوءه وشرطه يخرج وضوءه الحائض  
والجدة وضوءه النوى والحب واشكال ذلك ودخول المساجد اي  
نشأوا المحجدين ليجازوا يجب ان يستنشق غسل السرة على الاصح وقراءة العزائم  
واجابها للاجماع كذا ما جعل كعب وكذا الحائض والنفساء اذا طهرتا  
قبل طلوع الفجر بقدر الفسلي لم يغتسل منها اذا كان الغسل قبل الصلوة  
الغسل او كان الدم سائلا عند نصيبه فحقها المعتد جواز التيمم مع السنة  
اذا كان المقدور من جزاء الزوال فاحد السجدين وكذا الحائض والنفساء  
كذا على الاظهر هذا هو المشهور بين شأخى الاصحاب وهو احوط والظاهر  
التنجيس المعتد عدم التجسس والخرج سحابة او وقع به سكر او سكر  
جاء استعمال الاثر في المساجد لا يربح في جواز استعماله  
فريقها في الملة جد وكذا آلات البناء اذا انتهت ويبنى  
من اعمارها مسجد انا جدها فلا يجوز على حالي لا ما لا  
حذ في تحقق المسجدية قوله ومما سيجان في الفرائض اليومية  
مخاصة ولا يشترعان في غيرها قوله ويحظر اذ ان العصر يوم  
الجمعة وفي عرفه وعن القاضي المؤذن في اول ووده وكذا  
اذان العشا في قوله ولا يربح من اذانها ان اذانها  
وفي عصر الجمعة وعكس لم يربح لغيره لا يحرم لكن يكره  
قال في الذكرى لما وقف فيه على نصه ولا يربح ثم قال في كراهية  
في مواضع استحباب الجمع وهو متجه اما اذان العشا فيها  
فيقربان ترك تكراره افضل لما روى عن النبي يوم الحندق

الاذان

وكذا المصحة

كان في صلوته  
ثم قال في حكمه

ونظر

وفعله من كونه اقل من فعله لا من كونه اقل من فعله لا من كونه اقل من فعله  
يجوز في وقت احدى ركعتيه من احدى ركعتيه لا من كونه اقل من فعله  
ان ان فعله كونه اقل من فعله لا من كونه اقل من فعله لا من كونه اقل من فعله  
من الجاهل بطريق اولي لانه في احدى ركعتيه لا من كونه اقل من فعله  
وقد غير السلام بدل على السقوط عند سماعه في ركعتيه من الصلوة وتحقق ذلك  
ولم يخرجهم من الحقيقة ولا يلقى تفرق البعض لما دلت عليه الرواية  
والظاهر ان لا يفرق بين المبيد وغيره والمعتوم من عبادة الخلق  
ان ان فعله كونه اقل من فعله لا من كونه اقل من فعله لا من كونه اقل من فعله  
والا فحقا **قوله** ويجوز من الميزان اي يقع معتد به **قوله** وسنن ان  
يكون عدلا حيثما لا يصح الاعتد او باذان الغاسق وان كان العدل اولي  
والراد بالقياس بربيع القوت وسنن ان يكون صورة قسمة  
واقعا على اواخر القبول فيذكر اعراسها ولو فعل اعتد به وكذا  
المؤذن طاعة بغيره كما انه لو فعل **قوله** تاركاً للكلام وذكر في  
مكانه اذ لو طهر كثر الجحش لا يفتي الثاني في الاول اثنان **قوله**  
تأصلا بركعتين او سجدة او جلسة او خطبة او تسبيح او سكتة **قوله**  
وفي المغرب بطلان او سكتة او تسبيح وفي الرواية ان يفتي في المغرب بطلان  
**قوله** والتشبيث بدعة بنو قيس للطلعة خير من النوم او قول ابي بكر  
الحجبي سني بين الاذان والامانة سواء اذان الصبح وغيره مشق  
من ثبات اذ ارجع الى الدعاء الى الصلوة بعد الدعاء اليها باليعقبتين  
**قوله** ويكره الترجيع لغير الاشهاد المراد تكرير الفعلي لزيادة على المثلث  
فقط سواء اشهادا وتان وغيرهما من القامة من سني الترجيع وسواء يذكر

بما لا  
على ابي  
الصمد  
تفريقهما

نوابه



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وبعد  
 فالحمد لله الذي جعل  
 العلم سبيلا إلى النجاة  
 والهدى إلى الصراط المستقيم  
 والحمد لله الذي جعل  
 العلم سبيلا إلى النجاة  
 والهدى إلى الصراط المستقيم

كلفني الله دينين على خفض في الصوم يعود إلى المرتبة من الصوم  
 ومع الشك في عدم الإكراه مع الشك في عدم الإكراه **فإن** كان  
 الوقت انقضى على التكليف ولم يأت المأذون قامت العقوبة إلى  
 آخر الأوقات **فإن** كان ما يشك في الإكراه المؤذن الحاقه به في  
 كل حين **فإن** كان ما يشك في الإكراه المؤذن الحاقه به في  
 صوم جميع الواجبات والتمام ما يشك في عدم الإكراه  
 الصلة لو اجتمع عدد أو هو العوض مطلقا القيام بركن في الصلة  
 فإن القيام إلى الية شرط للقيام على ما يشك في القيام في القراءات  
 واجب لا غير كذا القيام في الركوع **فإن** كان ما يشك في القيام في تكبيرة  
 الأمام والقيام الذي يفسد به الركوع والقيام في السنة كذا **فإن**  
 تلك أتمها ركن ما قبل القيام الذي يفسد به الركوع به القيام في القراءات  
 إذا اجتمع قطعها والفعل الواحد فليس أن ينصف بالركعة ويصحبها  
 مما تعلق به القيام المذكور واجب لا غير ما صدق عليه الاسم مطلقا  
 بالركوع به الركن فلا منافاة وأعلم أن زيادة القيام المصدق بكونه  
 ركن بانقضاء لا يتصور لأن القيام في التكبير لا يغفل به عن التكبير كذا  
 القيام المنفصل بالركوع لا يتصور به منه فتي زوايا مطلق زيادة ركنين  
 فيكون البطال منسدا إلى كل منهما ولا يقدح في أسبابه الشبهة من فاق  
 لا يتبع استفاد الحكم إلى المحدث منها **فإن** كان ما يشك في الاستقلال لا ينافي  
 الاستثناء إلى شئ لا يقع عليه حيث لو سقط ما سقطت حكمه ما في غير  
 اضطرار على حاشية الابلين **فإن** كان ما يشك في الإكراه **فإن** كان ما يشك في الإكراه  
 سجدة إذا ملك وضع الجبهة عليه وتعد السجدة الحقيقية وكذا

بسم الله

يجب وضع ياق الحاشية **فإن** تعدد أو ما برأه للركوع والسجود  
 ويجعل السجود خفض قوله **فإن** كان ما يشك في الإكراه **فإن** كان  
 ويجعل قيامه في حقيقه ولو تعدد فليس بها **فإن** كان ما يشك في الإكراه  
 بالركن هذا الجرح في السجود ويجب أن يجعل ينقص العياض انقضاء للسجود  
 فمما يندرج في الركوع قوله **فإن** كان ما يشك في الإكراه **فإن** كان ما يشك في الإكراه  
 العجز تمام ويجب أن يشك في الفرائض في الحاشية إلى أن يطلق  
 في جزمه أو في قنائه كذا الوعد لعدم الخلاف في غير خاتمي الغفران  
 والقيام قوله ولو قل من القيام للركوع خاصة وجب وهل يجب الحكم  
 ولأن الإطاعة واجب **فإن** كان ما يشك في الإكراه **فإن** كان ما يشك في الإكراه  
 عجز أو هو الماتية بين الواجب في أن الصلة ينطلق بالاحلال **فإن**  
 بالنية عجز أو هو أو أنها الخلاف في أنها ركن عجز أو شرط خارج ولا  
 ضرورة منه في تحقيق الحق في ذلك لكن لا يخفى أن شبهها بالشرط والوقت  
 قوله عجز السلام ويجزئها التبرع عجز إلى التبرع **فإن** كان ما يشك في الإكراه  
 فيها تعيين الصلة أو واجب والتقرب ولا ما يشك في الإكراه  
 وأما عجز أول جز من التكبير لا يشبه في المحرم قصدا الأمور الاربعة  
 حيث يقصد تحريك المراد بالوجه الوجه الواجب والذب في المندوب  
 ولا القتل في الاداء والقضاي واما التعيين فليس المراد منه إلا  
 تعيين فليس المراجعة الأبعين الفريضة لا تعيقيل أفعالها ولا بد أن  
 يستحق ما عند أول التكبير لأنه أول الصلة ولا يجب استحضار ما إلى  
 ختم **فإن** كان أولي إذا لم يلزم حشر ولو شغل المكلف قصد  
 الجح حلا باعينا وغنية أن على أمر من الأمور التي هي متعلق إذا

تفصيل



اذا ثبت ان الم لازم للفقهاء على سواه وان لم يكن هذا هو المراد لكافة الـ  
 الايمان بقدره الذي لا ينفك **قوله** ولو لم يكن الايمان جعلا لا يقرب  
 لك بطلت صليته فان لم يكن كذلك لكانت اجرة اداء بقوله لعل لك الكثير  
 للافاضل ايضا **قوله** فكيف بان يدعى عن التكميل الاول وكذا في  
 بان يعيد الاول فليكن للافاضل هذا ما عساه به المطلقان لاداء  
 الركن وانما يتحقق ذلك اذا لم يتوخر من المصلحة في الثاني  
 فان قراءة ما يربط الثاني لا يتصل بالثالث فيجب ما بعده ان لم يتوخر  
 فيلهو هكذا **قوله** وعدم المصيرين اطرافه الخاضعة تركية المانع  
 الذي بين اللام والهاء من الاسم الشريف او لا يخرج به عن وصفه  
 اما بعد المصير من اللام ومن المصيرين انما يتصور ما فانه مبطل للمصير  
 بخروج عن الجزية الى الاستقامة ولا يشرط فقد ذلك اذا دلالة الله  
 على المعنى القطع المصوغ له غير مترددة بالقدرة على الوضع خاصة  
 وكذا الرباع في المصيرين المصيرين بغير وجه كذا ان لا ينفك ولا يربط  
 في وجوب قطع المصيرين بغيرها بالامام لا والامر في قراءة ما يحسن  
 لا يربط انما يجب القراءة عن ظهر القلب فلا يخرج من المصيرين اقتداء  
 ولو اضطر ليق الوقت وعدم الاحتفاظ بآخرة ويجب في هذه السورة  
 فلا يخرج من العوض ويجب بذل عرض القراءة من المصيرين لو وقف عليه  
 ولو خاف من فزع سراج ولو امكن الايمان في المصيرين بوجوب بقية  
 ولو خاف انما يحسن من الغائبة اذا لم يكن في المصيرين عن الغائبة  
 من غير ما بقدره وهو انما لا يمكن تطبيق الايات ايضا على فهو اولى فيجب  
 الترتيب في العوض لما في به منها فيحصل العوض في موضع الغائبة

التكبير

مع التنية  
وسمى

سطل  
تتم  
القراءة

ما

فان لم يحسن سبيلها عرض عليها بحسن من غير ما بقدره وهذا انما  
 مع ذلك تطبيق الايات فهو اولى ولو امكن الايمان جعلا لا يقرب  
 قوله ولو لم يحسن سبيلها عرض عليها بحسن من غير ما بقدره وهذا انما  
 جعلا لا يقرب قوله ولو لم يحسن سبيلها عرض عليها بحسن من غير ما بقدره وهذا انما  
 حسب اختيار الشيخ الجليل في آخر الصلوة في حال الناح من القول  
 بوجوب التنية لا بسببه في وجوبها ان احتساب الاقل يعرض عنها  
 الخفية ذلك معلوم وجوب تقديم الايمان على ذلك ان قدر على قوله  
 والآخر في تركه لئلا يتحقق فيه وفي رواية اخرى باصبعه ولما كان بها  
**قوله** ولا يخرج من التنية مع القدرة المعهدة لا يخرج من التنية مع القدرة  
 مطلقا مع القدرة ولا مع البصر في لم يحسن القراءة وهذا الوقت  
 عرض بالتبعية فان لم يحسن بالعمية فبغيره **قوله** والاعراب  
 لا يربط ان عايشة المنقول في صفات القراءة والبيع من محركات  
 وسكنات للاعراب والبناء وغير ذلك مما يعتقده النحوي كذا في كلام  
 عنهم الصغير على ما ذكره في بيان اللام المنفصل واجتماع الاطلاق  
 حصل من ذلك بطلان الصلوة مع الجهل بوقت الوقت  
 قوله ومع الزيادة على سورة ان لا يخرج من القراءة اذا اراد على سورة  
 واحدة في ركعة فان القرآن بين سورتين مبطل وبذلك الله  
 احد التولين والامام انه مكروه فلا يبطل به الا ان يتحقق شرعيته  
 ولقد في الصلوة **قوله** ويجب الجهر في الصلوة في المصيرين والاولى  
 العا والمرا في الجهر في القراءة وهذا الحكم انما هو ليدخل خاصة اما انما  
 ان لم يحسن اجازتها الجهر والآخر من الحقيقة ان لم يحسن اجازتها

علا

ويجوز



وتبطله وجب والاحكام قوله والاخفات في البواقي اي يجب المحل  
 الاخفات في القرائن والبيوت البواقي للرجل وقوله  
 واخر ان الحروف من موافقها اي المتوالت بالترتيب على الحرف  
 القاد من خرج الظاهر او غير ما يصح والمحو لا يبيد القراءه لو قرأ  
 خلاها ولو نوى القطع وسكت الحروف في ما لم يقرأه بها المراه  
 عبارة عن متابعه الحروف للقدم فلو غلط في الشايفه قراءه غير ما تطلعت  
 الصدرة ونسبنا القراءه فيعيدنا وينتفي عن ذلك فحارب السليم بطلت  
 وسؤال الرجز والاستعاذه من الشعر عند اتقوا والدعاء بالبيان  
 للدين والدين له لغز ما يتغير بالغير بالقرآن ولو لم يقرأه التثنيه اذا  
 قصد به قراءه القراءه وسكت الفاعل ورد جوابه فانه شائن ذلك  
 لا يقطع المراهات ولو نوى القطع فان كان للصدرة فهو مبطل كما سبق  
 وليس من اداني العبارة ولو لم يكت فلو كان احدهما السطليان  
 العبارة لو سكت من غير قطع او سكت من سكت من سكت من سكت من سكت  
 لصدرة كما مر من في الجائز فان كان زمانه فغير اقل ما س وان قطع  
 فخرج من لو لم يقرأه اعا والصلح اقرار باعاد القراءه وفي هذا يعلم ان  
 قول المفسر خلاف ما لو قصد احد من الجاهل على اطلاقه والظاهر انه  
 لا فرق في هذه القراءه بين العده السهوه اعلم انه ليس المراه من  
 تنوينا نوى قطع الذي هو لا عاقل وذلك من غير ان لا عاقل  
 قوله ويحرم القرائن في القرائن فلو تعد قراءه شئ منها بطلت صلوة  
 وان شئ وجب العود وان تجاوز ذلك التوجه ويقضي بطلت الصدرة  
 وان لم يذكر حتى فرغ من السهوه اجزائه ويمكن القول بوجوب العود

او بقراءة  
 فان سكت  
 زكركم بطلت  
 الصلوة بها  
 صرح به في  
 العبارة  
 المراه قد اخطأ  
 القارئ قد اخطأ  
 لا بد من السكون  
 المراه قد اخطأ  
 القارئ قد اخطأ

عالم

عالم بركه لان المني عنه لا يكون ما مر في ربه وهو قوي واخيرا  
 في البيوت قوله وتابعت الوقت بقرائه فان سكت عاقل  
 عاقل بطلت صلوة وان كان تابعا او غيره عالم بيقض الوقت  
 ثم يجد العاقل كسب وجوابه ان تجاوز النصف لا قول امين وتطل  
 اقتضاه اسوا من ذلك آخر الحمد وفجره ولا يقطع احدا ذلك فيقف  
 جازا قوله وسكت الحرف بالبيوت في الاخفات اي في مواضع الاعا  
 الاخفات بالقراءة والمراه بذلك انه افضل الواجب المرفوع في الاعا  
 وجوب المرفوع مع عدم وجوب النصف والرسول المراه  
 حفظ التوقيت واداء الحروف اي قال ادائها له والوقوف  
 على مواضع اي المواضع التي يجب الوقوف عليها وهو تعريضها  
 التثنية قوله وفشار المنفصل في الظاهر من المغرب على في العظم  
 والمغرب والظلمة كانت كالمراه بالفضل ومتوسطا في العظم  
 قوله ويجب البسطة يعني من حيث هو الى اخره ان يبسط لانه  
 الخ وبقراءة من الفتي الى اخره القرائن منها اي من كل اثنين  
 صحتها وكذا يجب ترتيب النصف والرسول ويجوز العود عن سرورة  
 الى غير عالم بيقض الوقت بقرائه فان سكت عاقل  
 الا ان السجدة اي لا يبدل عنها اي مطلقا سرا بغير التثنية  
 قوله الا الى السجدة المتأقنين اي يجوز العود من التوحيد  
 والتجدي الى سرورة السجدة المتأقنين في موضع يستحب قرائنها  
 الجحمة وعنده ما يتطوع في احد من السجدة فان تعذر لم يبدل ولا يترك  
 ان لا يبدل النصف فان بلغ السجدة وجوبها

قوله  
 بالبيوت  
 المراه قد اخطأ  
 القارئ قد اخطأ  
 لا بد من السكون  
 المراه قد اخطأ  
 القارئ قد اخطأ



في قوله لا يفرق

ولم يفرق البسطة لا يفرق خلافة في وجوب اعادة البسطة اذا  
تعدل حيث يجوز العمل بين التمكن بموجب السرة بعد الحمد  
في اولين وجوه ان السرة لا يمكن بالبسطة لانها لا تسبها  
وانما تغير البسطة اذ من السرة المعينة لا تسبها او التغير الى  
جميع السرة بدونه وقدم الطلح بعد قوله لا يفرق اذ لا يفرق  
الحمد من غير بعد سورة بعد التقيد بهذا الحكم انما تحقق عليه  
انما يفرق بموجب السرة وتقدم ما تقدم وينفذ بموجب التقيد  
في مواضع بعضها وجه بالما في ان الوقت اذ من السرة اول ما يمكن  
الا واحدة او لا يفرق بانها في ان السرة الصلوة لا تقتضي هذا المعينة  
بل لا يفرق الى بعد اخر ولو لم يفرق على السرة بسبب السرة في وقت  
نفس على في خلال السرة اخر اعمال الاقرب للرواية ولا  
سبب انه لا يفرق التقيد بهذا الفاعل في الاخيرين لو لم يفرق  
والمستعمل في الى الحمد والبيع من غير قصد في اخر  
ولم يفرق العمل على الظاهر ولو لم يفرق احد مما يقتضيه السرة  
الى الاخر وجوب العمل الى احد مما اذا لم يفرق في وجوب  
الاخذ بقدر فضل راحته برتبة المداوية اذا كان مستوي  
الافق والرجل والمرة في ذلك سواء قوله والذكر في مطلقا على  
رأي الامم انه يفرق في مطلقا المذكور وان كان البيع المقتول  
في ادنى قوله والظن بغيره فانما الى فانما من الركوع ولا يفرق  
بالسنة السكون ولا يفرق في انما حيث يخرج من كونه مطلقا قوله  
ولم يفرق من سائر او ما يفرق انما وان يفرق في قوله

تعيينها

وشبه

الركوع

الركعة

والركعة خلفه في تيسير اي يحصل الفرق بين قيامه وركوعه  
فربما يتصور التغير في انما قال السرة في الظاهر في ان يفرق  
بالسنة قال في الذي يفرق الان التغير في القيام افضل انتهى  
كلامه فعلى هذا اذا لم يفرق انما يفرق استحبابه  
باعتبار الحقيقة في بطلت صلوة وليس والتمتع خلفا  
او كما اورد في روى الاستحباب اربع وثلاثين وفي  
افرى استحباب سنتين روى ذلك من فعل العاد في طلبة السلام  
قال في الغرض الوجه استحباب ما لا يحصل مع السام سائر الما ان  
الان يكون اما في وقت ركعة او في وقت ركعة وفيما تحت ثيابهم  
اي يكون جعلهما كركعة في الركوع بل يكون في ركعتين  
او في ركعة واحدة الاستحباب ورواية اخرى عن العاد في طلبة السلام  
لمن عليه ثياب في ركعتين هما حارة لمن على ظاهركهما معاركتا انكسار  
وسموا بطلان الصلوة بالاختلاف باليديهما ولو لم يفرق الما ان  
لا يفرق ببعض المركب اختلاف بالمركب فلهذا كذا عدل بعضهم الى  
ان الركن من السرة في قوله في يوم البطلان بزيادة الواحدة  
معه سهوا فربما في من السرة في بين فاقوله غير لزوم عدم البطلان  
بزيادة سجدة في ركعة وتفقها فيهما منها لا اشكال في كونه  
مبطلا المحقق عليه هو ان زيادة سجدة في ركعة في ركعة وتفقها فيهما  
فيما لا اشكال في كونه عدلا وسهوا فلهذا كذا عدل بعضهم الى  
وليس والذكر في مطلقا على رأي المعتمد اذ في مطلق  
الذكر ان كان المصنف اخطأ ومضى بطلان في العظم او لا على المصنف  
التنبيه

قوله

ان يجعل اليدين  
تحت ثيابه  
السجود

واحدة في ركعة  
التي هي في ركعة واحدة  
معدية في ركعة





المأمون او من ابراهيم  
او من ابراهيم او من ابراهيم  
او من ابراهيم او من ابراهيم  
او من ابراهيم او من ابراهيم  
او من ابراهيم او من ابراهيم

الغيبية قولاً  
وإمكان  
الاجتماع



انه لا بد من اجتماع الزايط كماله في كل من حضوره الفقيه الجامع  
 لشرائط الفقيه في زمانه فيكون قوله في الفقه قوله ولو افقت بقية  
 في حق من فرسخ الحج لقلت محققان بينهما من مرفوع امامتهما ان  
 من فرسخ لقلت ان افقت ان يكون الامام ام فبعد ان يجمع  
 الحجة ولو سقطت واحدة بالبرهان لقلت الله تعالى في قوله  
 بطل المشقة المتبقية والافتراءات بخلاف ان واحدة من العلوة تبت  
 لا يجري فيقال ان في الصلوات لا ولي الفقيه في الثانية الجهرية الظاهر  
 على الامام وينبغي ان يكون امام الظاهر في الموضوع من غير ان  
 يتم كل فرسخ امامهم قوله والمحقق بعض الجاهل قد انقضت في  
 يومه لم يلزم ان من عني بعض كنفه شاكها بانه سيده على الزمان  
 لم يمين له يومين للشيء وذلك وانقضت الظاهر في قوله الحق  
 لم يحل على اصح القولين قوله وحرم السفر بعد الزوال قبلها الا  
 ان يكون قربا من قبلها كالركن في طريقه جعة يخطى بداركها  
 قوله وانما ان الشايع في الامام القولين الذي خص به الزمان  
 قوله والبيع وشهره لا فرق في التوهم بين ان يكون متبعا لغيره  
 الجهر او احداهما وكثير البيع الما جازة والكاح والطلاق وما جرى  
 على ما رتبته وفي وجوب الاضواء والظاهر في الخطتين في قوله  
 الكلام قوله ان يجب الاضواء على المصلين على الكفاية ويخطى  
 بالاضواء والعدد وان كان وجوب الاعتقاد على الجميع اولى وفي الطهارة  
 على المصلين على الخطتين ويحرم الكلام على المصلين والخطتين  
 قوله وينبغي بها الاولي لا يجب التمسك في كل الاطلاق ويحل

بينهم انك

وذكر في كلامه  
 سبق واحدة  
 واشتهت او  
 اشتبه

يقع ص

في الخطتين

الخطبة المأثورة

ما في قوله

على الخطبة والمصلين قوله سواها اي على العلمات  
 والاعمال والخطبة وعظيمة في النفوس قوله والباكية ركنة الى المحر  
 اي المصلين قوله والتم والرد او الاعتقاد هذا الخطبة والمراد  
 على سيف وجوه قوله السلام او لا لا شك في وجوب الترخيل  
 على الكفاية قوله ولو المصلي بعد وجوبه في حق من على العدة  
 حضور الجهر لا فرق في ذلك بين المصلين والفقيه على الامام لكن  
 يجب على الامام حضوره واعلامه الناس بذلك على الخطبة قوله  
 وفي وجوب التكرار الزايرة والقنوت بينهما قوله ان الامام وجوبها  
 بهما وجوب القنوت بعد كل تكبيرة منها ولا يتعين لفظه الا  
 ان الخاتمة افضل قوله الامام التي يجب فانه يعلم وكثير  
 غير قليل وجوبه اخذت اربعة بعد قوله ويجوز ان يقرأ بعض السورة  
 ولو لم يقرأ بعد الركعة على اراد التفرقة من موضع آخر منها او  
 قراءة غير ما قبل بقية ذلك في قوله وفي القيوة ولكن غير قراءة  
 الفاتحة ولا يذ ان يحل له في صلاة الركعة ان يقرأ سورة للشايع الركعة  
 المحرم من سورة كماله قوله وقها من يمين ابتداء الاغلايل  
 الى انتهاء الاعتقاد رتبته فذكرها سقطت وكذا الترخيل و  
 ولا خلاف في هذا ان لم يكن التوازي القصر فاشبهه بحج كالزكاة قوله  
 وتخير لوانقضت سواها في ما لم يتحقق وقت الحاضرة في حقها  
 ان يجره لوفيق وقت السجدة والامام يقيم تكبيرة السجدة قوله  
 يجب على الكفاية العلوة على كل مسلم ومن هو من يمسك  
 تخمين المراد بالمسلم المظهر للتشاهدين سواها كان موافقا لحي

الاعتقاد

على الله علم

ابتداء الكسوف  
 الى

نقصه

سكن الامور

المرئيين وهي الكوفة  
 الامام في كل صلاة  
 قوله

ام لا لا انا قال او اعتقد ما يقتضي كفرة ويظهر من كلامه انه لا  
 وجوب العقيدة على التمسك ولعله او كلفه ان لا يرفع ولم يرفع  
 ويدعي ان الخلق وان كان اظلم فتم يتوكل مع اسم قدره هو  
 لا وجوب تخيله وتبدل في حق المسلم ولو كان لفظا والاسلام  
 او دار الكفر فيها مسلم على نكدة عنه ولذا المحقق الذي  
 تجد حجة اسلامه او كان تابعا للمسلم فكان يتبدل في خطاهم  
 بدن الميت المسلم والعقد والقلب والواحد من وجه  
 الصلوة على جميع ذلك المراد بمن طهرت سين من استكملها  
 دون من طهرت فمما يوجب على من لم يسلها به اذا كان في بابها  
 الميت غايبا عندنا فلا يقبل صلوة الاموات على الغايبة عندنا  
 مطلقا ولا على البعيد عما يقدر به عرفا كذا ولا على من بين  
 المصالح وبينه حائل كالموت فذكره المحقق ولا يتعين لفظ الاثر  
 وتبين والصلوة على النبي واله فلا بد من رعاية هذا القدر فيها وما  
 الذي عاين للمؤمن والميت فيجب منه ما استبركت فيه الروايات  
 بان لفظ كان والظاهر ان الدعا على التفت لا يجب لان التكبير  
 عليه اربع والترا بغيره الصلوة والمراد بالمنا في الناصب  
 على ما يشهد به بعض عبارات ويلوح من جملتي تعاطي المؤمنين  
 ان المراد به الخلق مطلقا ويؤيد اسم ذكره اوجب تخيله  
 ولم يتصور الصلوة عليه بغيره فكأنهم اذ دعوه بها ان بعد اظلم  
 يلتزم مطلقا واعلم ان المراد بالمؤمن في هذا الباب وغيره من  
 ابواب الحقيقة كالزكاة والوصية والحج والعتق وغير ذلك

المخالف  
 الساتع  
 للمسلم  
 بعد

قوله  
 قد ولحج  
 فان ولد شيئا  
 يستحب فلا يشع  
 ولا يخل القدر  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

المعنى

المحقق اعتقادا لا ما يسه وان لم يكن عن دليل وان كان مقتضى  
 قوله وديع المسلم متضمنين ان كان منهم فاختلص كلام  
 لاصحى ب من تفسير المستضعف وظاهرهم في الزكاة والعتقة  
 ونحوها لانه المخالف الذي ليس له نسب فاختلف في تفسيره  
 منها فنتج جمع بانه الذي لا يعرف الحق والاطمئنة والايول احدا  
 بعينه ولا بأس به قوله وجعل راس الحجة في العين المصل لا بد  
 ان يكون الميت متلفيا قوله ولا قراءة فيها ولا تسليم  
 قراة في صلوة الحجة واجبة ولا مندوب وكما صرح كراهتها  
 واما التسليم فالاجماع على تخيله وظاهرهم عدم صحة رعيته قوله  
 والوقوف حتى ترفع فحذرة ظاهر هذه العبارة وكذا ان هذا  
 المستحب لا يختص بالامام وكذا رواية جعفر بن محمد بن عياض  
 عن الصادق ع وفي الذكر ان ذلك مختص بالاسام والمتم وجه  
 قوله ويجوز في المسجد لكن يكره لحوق التوثيق والوقوف  
 في ذلك بين الميت المتعلق والميت وغيرهما قوله ووقوف الامام  
 عند وسط الرجل وصدرا المرأة ويحاذي بصدرا وسطه لو  
 اتفقا ويثبت ان يكون الخشوع كالماء في ذلك قوله ثم الحسن  
 هذا ان كان لدون ست والامام كالرجل قوله ولا يصلي عليه  
 الا بعد غسله وتكفينه هذا ان لم يكن تكفيله ولا يصلي عليه  
 بعد ان يتم ولو تعد كل منهما صلى عليه ودفن قوله فان فقد جمل  
 في القبر وسرت عورته ثم يصلى عليه الى فان فقد الكفن فهذا  
 ان لم يكن كسره خارجا بنحو ثوب فان لم يكن وجب

يعاندوه

المعنى



المراد ان النكاح  
له دنايا

الى يستحي ان يلقنه المخلد الشهادتين واسما لانيه ثم قوله  
واحدة المحاضرات سوى ذوى الرحم يستحي لهم القاء التراب  
على القبر بظهور الكفن فيلبيح في هذه الحالة ان يلقنه راحون  
قوله رفته اربع اصابع مصهمة او مفرجة الى شبر وكذا ما  
على ذلك كذا الملقنة ويبقى ان يستحي من ذلك متورا  
لا نبيا ولا نبي عليه السلام لا طابق الناس على زيادته  
فمنها الا ان يقال ان هذا الاشارة في كون الصنف في الجمل  
على القبر اعم قوله وصبت الماء من قبل راسه دور او  
يتنجس في الاشارة من جانب القبلة والمقابل له فان فضل ما  
على وسطه ويكون الصب مستقيما قوله ووضع اليد عليه واليد  
يستحب للمحاضرين وضع اليد على القبر عند راسه مؤثرة فيه  
مفرجة للاصابع والدعاء له والفرج عليه قوله ويكنى المشاهدة  
المراد مشاهدة ذوى المصيبة للمعوية عنه ارادة التعزية  
وان لم يفعل شيئا قوله وتجدي القبر راي بعد ان راسها  
فقد روى ان امير المؤمنين ع قال من جدد قبرا او متلا  
فقد خرج من الاسلام وهو بمنزلة على قصد مخالفة الشرع  
الفعل احتملا لا اوعا على الباطنة في الرجز عن ذلك اي فهو على  
حد ذلك وقد روى بلفظ جدد بالجاء الممثلة اليهم وبالجاء  
المعجبة بمن اخذ وهو الشق اي يمشي القبر تانيا ليدفن  
فيه ميتا اخر وهذا محرم للنبش وروى جدد بالجمع  
والفاء المثلثة وهو قريب من اخذ ولا يخفى ان كراهية

المراد

التجديد فيها عدا قبور الانبياء ولا يمتد عمل لاطباق السلف  
والمختلف على فعل ذلك بها ويخفى ان يقال من شلق القبر  
عنص صحيح كتقريب القبر وصيانة عنه ان يخفى ليزار الاكلان  
لا يكل وخصوصا اذا كان الميت من يستحي ذلك كالنساء  
والصلوات قوله ودفن متحي في قبر اذا كان ابتداء والا  
حرم كاستئذان النبش وهذا غير مباح فانه لا بأس به قوله  
ويحرم نبش القبر وقد استحي منه مواضع اذا صار الميت  
رحما ولو بغلبة الطين به اذا دفن في ارض مفضوية  
او مشجرة وقد انقضت مدة الاجارة وطالب المالك  
وبالقبول او كفن في مفضوب اما ارض المستشارة للدفن  
فالذي ينبغي الحكم بالمنع من الوجوع في عبادتها بعد طم القبر  
فيكون عارية لازمة كالعارية للهنج اذا وقع في القبر  
مال قيمته عادة ولو كان الميت لا تقال له الوارث ولو قد  
المالك وضع ماله في قبر آخر ففي النبش منها رده اذا  
اريد الشهاداة على مؤنة لا يتجدد وجهه ونقص ديونته  
تقسم تركه ونحو ذلك وهذا انما يكون اذا لم يعلم بغير صورة  
بحيث لا يعرف الا اذا اودع ثقله الى ارض الميت هذا المقدار  
حيث لا يلزم منه تمسك الميت وتعميل به على صاحبه ولو دفن  
بعينه غسل او كفن او اولى غير القبلة ففي النبش تركه كراهية  
انه لا يلبس قوله وسئ الثوب على غير لابس كانه هذا في القبر  
اما المرأة فيجوز لها السئ مطلقا كما اخبره المصنف التهاينة  
قوله ودفن عنه المسلمين في مقابرهم هذا اذا لم يشعبه

هذا

المسلم بالكفر فانه يجب وضوئنا حتى نحفظ قوله الا الذميمة لما لم  
من مسلم يثبت الحق مطلقا الكافر لصاحبه من قبل الله تعالى  
الذميمة لا تستزك في الصلاة الموصلة اليها قوله من نذر صلوته واطلق وجب  
عليه كنعان على راي هذا هو الاصح بخلاف ما لو قيد بركعة قوله  
ولو نذر حينه في غير وقتها لوجه عدم الاعتقاد بهذا هو الاصح  
قول ولو قيد العدد بخمس فصاعدا قيل لا يعتد الا بغيره  
ان فنده يعتد بجزء به عن مائة المشرع لم يعتد كان  
قيد الخمس بغيره الا الاعتد ونزل على المشرع  
كثرت التفسيرات واشتبهت وواحدة لو قيدت بمكان  
فقد لا يجزى قوله ويشترط ان لا يكون عليه صلوة واجبة الاضاح  
المذمومة لم يشرع علم كثر الاموال كل من نذر في اليوم  
اي بشرط المندور في نفسه ان ذلك هو اذا كان المندور  
فيجب السورة والقيام ونحو ذلك اذا كان نذر الوتيرة من  
جلوس او القراءة ببعض سورة او تكرار السورة لاسيما  
في مثل صلوة ليلة الفطر فانه يعتد بغيره والفرق ان  
المذمومة تتعلق بالصلوة على هذا الوجه بخلاف ما لو اطلق  
قوله ونحوه الرداء للامام والمأمر على الاقرين تعالى

المندور  
والاصح بان لا مكان  
اي لو نذر في غير وقتها  
لا يعتد بغيره  
سبحان لا يمان كركب  
لا يعتد بغيره  
او اريد  
واحدة  
قوله  
اي لا  
يعتد بغيره  
الرداء

يحول الجديب خضبا قوله ثم يستقبل القبلة في كل صلاة  
لا تؤمنه ولا ذلك لان لم يحل وجهه عن القبلة بعد الصلوة  
قوله وفي ليلة تسع عشر واحدى وعشرين وثلاث وعشرين  
زيادة بآية اي على الموطأ في الليلة السبع وهو ثمانون قوله  
وفي عشرين عشرين في المراء بالعصية ليلة السبت قوله كل  
من اخل بواجب الى اي جواز الصلوة كالقراءة والصعقة كما  
القبالة واغراب وجهه والاحداث والركن كالطهارة  
والاستيقظ وترك الواجب كالطعام قوله الا بغيره لاختلاف  
فقد عذر لاجل فيها المراء بالجليل هو جاهل بوجوبها وكذا  
وكذا العقر حيث يجب فان الجاهل به لو اتم نذر قوله  
ويعذر جاهل بعصية التوب والمكان او نجاسة الثوب  
يعذر جاهل بنجاسة الثوب والبدن بالنسبة الى العضاء  
خاصة اما بالنسبة الى الاعادة خلافا لراي وجوب الاعادة  
جاهل النجاسة في الوقت واما جهل بنجاسة المكان في  
العبادة فلا يكاد يتحقق لم معنى لان نجاسة موضع الجود  
سيأتي ونجاسة غيره على الاصح الاعم العقدي الى المصلحة  
او محو وجهه لا يقع عنها وجب فيعود الحكم الى نجاسة  
الثوب والبدن ونجاسة البدن وموضع السجود اعني  
موضع الجبهة كنجاسة الثوب فيعذر لاجل جهل في  
العضاء خاصة دون الاعادة في الوقت على الاصح ولا فرق  
في ذلك بين ان يكون النجاسة يابسة او متعديتها وانما يكون

لا يؤمنه



ذلك اذا استوي الجناح من موضع الجذوة فلو كانت بالية في  
 من المسجد على الطهارة فالتصدق معه اسم الوضع من الجذوة فالظاهر  
 الصلوة أو موت الجذوة الماخوذ من سلم بشرط ان لا يكون خلا  
 الجذوة الميتة بالذباغ على احوط القولين وهذا العذر انما يستقيم  
 اذا لم يحصل تشبيه بخاتمة في ماء الطهارة ونحو ذلك قوله ويستقيم  
 التكليف ان يبطل تعمده لا وقوعه نسيانا والملازمة جعل احدي  
 الدين فوق الاخرى وهو الكنف سواء اليمين فوق اليسرى و  
 عكسهما بل لا بد من قوله قوله والكلام كقولهم ما  
 ليس بقرآن ولا دعا ذكر الله سبحانه كالقرآن والدعا او لا يصح  
 البطلان بتعمد الكلام بحرف واحد من مثله كقولهم  
 الفوقية اما اسأخروني الجاهل فانها كليات تبطل الصلوة  
 بها قطعاً قوله ولما انتقلت الى ما رواه ان يبطل  
 بعمده خاصة والاصح البطلان بعمدها وسهوا ولا فرق  
 بين الانتفات كذلك بطله وبوجهه خاصة قوله والعلة  
 ان يبطل بعمدها خاصة والفرق بين حصولها عمد وجه لا  
 يستلزم وجهه وعدمه قوله والفعل الكثير الذي ليس  
 المصلوة والاصح البطلان بهذا عمدا وسهوا وقوة متواليا  
 فلو لم رعت اجراءه على الذكوات مثلاً فالظاهر عدم  
 البطلان به المرجح في حد الكثرة لا التعريف قوله واليك  
 للمدني ان يبطل بعمده خاصة والمراد به البكاء بصوت  
 واختياره ولو ما اذا خرج المدمج وحده فانه لا يبطل  
 حرقاً او حراً او اذ كان

مطلقاً واحداً لا يدنو عن الاخرية فان البكاء لها من  
 الطاعات قوله ولاكل والشرب ان يبطل بعمدها خاصة و  
 راجح انما يبطل كذلك اذا حصل منها ما يؤذن عرفاً بغير  
 المصطلح عن صلوة لا ينجس ابتلاع نحو ذوب السكر وهذا اذا  
 لم يسلط الكثرة عادة فان بلفظاً ما بطل عمدا وسهوا قوله  
 الا في الموت لصيام اصابه عطش المراد ان وظيف في صلوة  
 الوتر وهو يريد الصوم وخشي حاجة الفجر وقد اصابه  
 عطش فانه يجوز له الشرب ولا يخفى ان في العبادة  
 وقصوراً عن اداء حق المعنى والظاهر انه لا فرق  
 بين ذلك الصوم واجبا او مندوباً وانما يترخص في ذلك  
 اذا لم يستدبر ولم يحتج الى فعل كثير سوى الشرب كما  
 لو احتاج الى منى كثير ومثله الاستدبار ولو كان ظاهراً  
 الا انما يباح بخاتمة لم يحض عنها لم يرخض في فعله  
 قوله ولا يبطل ذلك سهواً استأثر بذلك لا ينجس ما ذكره  
 وقد عرفت ان الطهارة لا يستقيم وانما يتحقق ما ذكر  
 ما قوله ولو نقصها او ما ذكره هو ان المصطلح لا يمكن  
 او استند برأيه مما سمع ان المصطلح لا يمنع انما هو وصحها  
 الا اذا طال الزمان ومثله كل ما يبطل الصلوة عمداً  
 دون ما يبطلها عمداً وسهواً قوله ولو ترك سجدة من  
 وسكحل محلها او احدى او اثنتين بطلت لان المصطلح

ينبغي

قبل الركوع  
يرجع الى ان  
بين الترتيب  
الاربع ولوعرض  
انك ان يقر  
قبل الترتيب فان لم يكن  
ع

12

تاریخ اسلام

[illegible]

22





من غير حاجة مجوزة له شرعا اما اذا تناول جملته يكون  
 بغير اذ وجب في صلته او حصل ما يقتضي جواز تناوله فاقضى  
 الى فوات الصلوة فلا قضاء وكذا شرب المقد قوله او اغتسل  
 وان كان يتناول الماء استنشاها ما سبق وانما يسقط  
 القضاء لا يقتضي الاغناء لو كان له حاجة مجوزة تناول  
 الا وجب القضاء قوله في كفافات في الوضوء  
 الا في مواضع التحنيط فان تيمم على الاصح قوله ولو لم  
 يفتن الغاية اليومية صلى عليها واربعين او اثنتين الى ان لم  
 يعلم عين الغاية صلى حتى او مغبرا واربعين مطلقا  
 اطلاقا ثلثا بيمين الظهر والعصر والعشاء وتختبر بين  
 النجس والاختلاف قوله ولو لم يدر عدد المعينة كذا حتى  
 يغلب الوفا الى لو فاشته الصلوة المعينة عرات لا يعلم  
 عدد المعينة كذا ما صلوا ما ذكره قوله ولو لم يدر الكمية  
 والتعيين صلى ايا متواليته حتى يعلم دخول الواجب في  
 في الجملة الى لو فاشته صلوات لا يعلم اعيانها ولا عدد  
 الغائبة وهو المارد من قوله الكمية صلى ايا متواليه  
 الى الصلوات المحسرة الى يغلب الوفا لا يصح  
 كون الغاية كذلك قوله ولو لم يدر ترتيب الغوايت  
 حتى يحصله يعلم منه وجوب الترتيب في الغايات و  
 الظاهر انه لا يجب الا في اليومية مع احتمال الوجوب  
 في غيرها ولو لم يدر في وجوب تخفيفه بالزيادة

منه  
 سكر  
 من اذا لم يدر



منه



في الصلاة على هذه الغائبات بحيث ينطبق المأنة به على جميع  
 التفرع والظاهر فيصير ترتيب قولان قولاً واحداً المستوط  
 قوله ويصلح مع كل ما عدا صلوة سفر ولو بني ترتيبه هذا  
 على وجوب تحصيل الترتيب مع نسيانه وتحققه انه اذا اقام  
 صلوات سفره حصل لا يعلم ترتيبها صلى بجميع نماها ومع كل ما عدا  
 صلوة قصر فيحصل الترتيب في قطعاً لا يصح السقوط على كسوف  
 قوله والكل في الصلاة يجب عليه جميع فروع الاسلام لكن لا يتم  
 منه حال كونه فان اسلم سقطت يستثنى ذلك حكمه في  
 كالجناية فانه لا يسقط وحقوق كاديتين ومعلوم ان  
 الذي يسقط ما خرج وقته من العبادات قوله وكفى في  
 والعديد خاصة بالشرايط هذا في الوجوب بالاصح  
 اما بالندب وشبهه ففي كل موضع شرع في الجملة قوله لا لا  
 والعديد وكذا العذر والعادة كما قوله ولا يجوز اعادة الله  
 المعلن والمبدل والمبطل بالمعنى المراد المبدل وهو  
 حرفاً بغيره ويعلم من العبارة جواز اعادة الاصل بالاصل  
 والمبدل بالمبدل وهو حق بغير طين احدهما الخاق  
 المحن والمبطل الثاني علم امكان الاصلاح اما للوجه  
 مطلقاً او لتحقيق الوقت قوله وصاحب المفسر  
 والمسجد المراد بما يصاحب المسجد العام مراعاة فيه  
 قوله فالقديم مبرور معناه في ارضه من سبق في التأسيس  
 في دار الحرب المداد الاسلام وفي هذه الزمان لا يرد

في الصلاة على هذه الغائبات بحيث ينطبق المأنة به على جميع التفرع والظاهر فيصير ترتيب قولان قولاً واحداً المستوط قوله ويصلح مع كل ما عدا صلوة سفر ولو بني ترتيبه هذا على وجوب تحصيل الترتيب مع نسيانه وتحققه انه اذا اقام صلوات سفره حصل لا يعلم ترتيبها صلى بجميع نماها ومع كل ما عدا صلوة قصر فيحصل الترتيب في قطعاً لا يصح السقوط على كسوف قوله والكل في الصلاة يجب عليه جميع فروع الاسلام لكن لا يتم منه حال كونه فان اسلم سقطت يستثنى ذلك حكمه في كالجناية فانه لا يسقط وحقوق كاديتين ومعلوم ان الذي يسقط ما خرج وقته من العبادات قوله وكفى في والعديد خاصة بالشرايط هذا في الوجوب بالاصح اما بالندب وشبهه ففي كل موضع شرع في الجملة قوله لا لا والعديد وكذا العذر والعادة كما قوله ولا يجوز اعادة الله المعلن والمبدل والمبطل بالمعنى المراد المبدل وهو حرفاً بغيره ويعلم من العبارة جواز اعادة الاصل بالاصل والمبدل بالمبدل وهو حق بغير طين احدهما الخاق المحن والمبطل الثاني علم امكان الاصلاح اما للوجه مطلقاً او لتحقيق الوقت قوله وصاحب المفسر والمسجد المراد بما يصاحب المسجد العام مراعاة فيه قوله فالقديم مبرور معناه في ارضه من سبق في التأسيس في دار الحرب المداد الاسلام وفي هذه الزمان لا يرد

الاجازة وهو اما السابق في الاستقلال من القدر البعيدة عن  
 معرفة امور الدين والمواد او السابق في تحصيل العلوم ومعرفة  
 امور الدين وينبغي ان يكون سابقاً في ان حمل على هذا  
 القسم قوله فالاسبق في الاسلام لا مطلقاً قوله قال اصبح  
 رجلاً او ذكراً قوله ويجوز ان تؤم المرأة النساء مع الشرايط  
 قوله ويكون ان ياتن الحاضر بمسافر وكذا ان ياتن يحكم بعدالة  
 من عاقلة ولا غلب المراد به العاقل عن اثنان قوله  
 ولا عاقل بالمسافر من هو بغير المهر ساكن للبادية قوله  
 ولو علم المأموم فسق كالمأم وكفره بعد الصلوة ثم جئت  
 فوجدته لم يعد اتق هذا اذا اجتهد قبل الخروج في الصلاة  
 ونظنه احل القدوة ثم تبين الخلاف قوله ولا يصح مع  
 الحائض بين الامام والمأموم للرجل والخنى كذلك وانما يفتقر  
 فيتحقق الحائض في المرأة اذ لا ان الامام رجلاً لا مطلقاً  
 قوله يمنع المشاهدة المراد كونه مانعاً للمشهد في حال  
 القيام والحائض معافلو كان قضياً يمنع المشاهدة حال  
 الحائض دون القيام لم يمنع القدوة وكذا لو لم يمنع المشاهدة  
 مطلقاً كالشباك وما جرمه فان القدوة معه فيقول  
 ولا يصح علو الامام وما عداه بغير صفوفه بالمعنى فيها اما العلو  
 المعنوية فقدت وبما لا يتخطى عادة الشئ تحطية  
 هذا في غير المفسر اذ لا يفتقر فيجوز وفوق الامام  
 اعلا ما لم يحصل البعد المفسر عرفاً واما البعد فافق المفسر في

في الصلاة على هذه الغائبات بحيث ينطبق المأنة به على جميع التفرع والظاهر فيصير ترتيب قولان قولاً واحداً المستوط قوله ويصلح مع كل ما عدا صلوة سفر ولو بني ترتيبه هذا على وجوب تحصيل الترتيب مع نسيانه وتحققه انه اذا اقام صلوات سفره حصل لا يعلم ترتيبها صلى بجميع نماها ومع كل ما عدا صلوة قصر فيحصل الترتيب في قطعاً لا يصح السقوط على كسوف قوله والكل في الصلاة يجب عليه جميع فروع الاسلام لكن لا يتم منه حال كونه فان اسلم سقطت يستثنى ذلك حكمه في كالجناية فانه لا يسقط وحقوق كاديتين ومعلوم ان الذي يسقط ما خرج وقته من العبادات قوله وكفى في والعديد خاصة بالشرايط هذا في الوجوب بالاصح اما بالندب وشبهه ففي كل موضع شرع في الجملة قوله لا لا والعديد وكذا العذر والعادة كما قوله ولا يجوز اعادة الله المعلن والمبدل والمبطل بالمعنى المراد المبدل وهو حرفاً بغيره ويعلم من العبارة جواز اعادة الاصل بالاصل والمبدل بالمبدل وهو حق بغير طين احدهما الخاق المحن والمبطل الثاني علم امكان الاصلاح اما للوجه مطلقاً او لتحقيق الوقت قوله وصاحب المفسر والمسجد المراد بما يصاحب المسجد العام مراعاة فيه قوله فالقديم مبرور معناه في ارضه من سبق في التأسيس في دار الحرب المداد الاسلام وفي هذه الزمان لا يرد

في الصلاة على هذه الغائبات بحيث ينطبق المأنة به على جميع التفرع والظاهر فيصير ترتيب قولان قولاً واحداً المستوط قوله ويصلح مع كل ما عدا صلوة سفر ولو بني ترتيبه هذا على وجوب تحصيل الترتيب مع نسيانه وتحققه انه اذا اقام صلوات سفره حصل لا يعلم ترتيبها صلى بجميع نماها ومع كل ما عدا صلوة قصر فيحصل الترتيب في قطعاً لا يصح السقوط على كسوف قوله والكل في الصلاة يجب عليه جميع فروع الاسلام لكن لا يتم منه حال كونه فان اسلم سقطت يستثنى ذلك حكمه في كالجناية فانه لا يسقط وحقوق كاديتين ومعلوم ان الذي يسقط ما خرج وقته من العبادات قوله وكفى في والعديد خاصة بالشرايط هذا في الوجوب بالاصح اما بالندب وشبهه ففي كل موضع شرع في الجملة قوله لا لا والعديد وكذا العذر والعادة كما قوله ولا يجوز اعادة الله المعلن والمبدل والمبطل بالمعنى المراد المبدل وهو حرفاً بغيره ويعلم من العبارة جواز اعادة الاصل بالاصل والمبدل بالمبدل وهو حق بغير طين احدهما الخاق المحن والمبطل الثاني علم امكان الاصلاح اما للوجه مطلقاً او لتحقيق الوقت قوله وصاحب المفسر والمسجد المراد بما يصاحب المسجد العام مراعاة فيه قوله فالقديم مبرور معناه في ارضه من سبق في التأسيس في دار الحرب المداد الاسلام وفي هذه الزمان لا يرد







كتاب الشريعة  
الشريعة في الشريعة  
في حقها من قبل  
والشريعة في حقها  
المراء الخلق هو ما ينفذ  
ما بها والى المال ونفق  
يوم وولدت له ولها

[illegible]

6112









منها لا يصلح وتكون موقوفة التفتي **قوله** والكلبوس والبقير الى قوله  
 ويخرج من ايهما شاء على الاصح وجوب التفتي او اعتبار القيمة لو كان  
 موقوفه سنة او يكون بقره وتفتي جاعولة الفرج عن كل نوع متعينا  
**قوله** ولو شهد عليا ثمان حكم عليه ان يورثه عليه عدلان يورثه الموقوف  
 وتجاره من التصار وعدم اقراره الشاة المقيمة واقاراه فانما يورثه  
 دعواه ويخوذ ذلك مما يصير به انفي حكم الانبائه المفق المطلق فلا يورثه  
 فيما يستحق فيه الزكاة كما فرغ لو انشئ سكر تصار بم يفتي عنده  
 هو لا يخلب يفتي ذلك ثم هو لا عرفه الذي يفتي الزكاة فيها المأثر  
 انه انما يفتي الزكاة فيها طبقا بدون ان المال الموقوف عند الشراء قطعت  
 في الموقوف ثمان يخرج اقل من الاول ذلك الجميع لمطوعة اسماء على ذلك كان  
 قال سلا سجد الاعرج انما ليس ببيت والستين يفتي به المتجارة فربما  
 مكس عند ما انشئوا الستين يورثه زكاة فقال ان كنت تزك في سنة او  
 راس مالك فليكن في زكاة وان كنت اتمار يورثه مالك لا يورثه الا ويطع  
 يفتي عليك زكاة حتى تصير ما ذهبا او فضة فزكاتها للبيت التي في غيرها  
 لا تكتب بغيره المملك احرز به قالوا شرا له المفق ثم اراد بالانكسار  
 فاذ لا زكاة فيه وكذا العكس وان كان لا يظهر من التفتي كنهه خذرج  
 بملك **قوله** وانما يستجيز المبتع قيمته باحد التفتين تصار بهذا اذا كان  
 راس المال عوضا اما لو كان نقدا فلا بد من اعتبارا بل يورثه بغير التفتي  
 تصار **قوله** ويخرج من ايهما شاء على تصديق مفع تصار وان لم يفتي ان لم يرد الم  
 او دنا من الاصح انما الزكاة عليها لا بعد التفتي لان الملك مستصحب  
 ان يخرج وقاية كراس المال ولا يكره التفتي فيه قبل ذلك ولا يملك

في كل سنة

موقوف

شرا

بعد ذلك

قوله

الزكاة **قوله** الجبل الا ان السامع الموقوف يشهد فيها ايها ان لا يكون له اقل  
 على الاصح وان يخلص ملك فوس ولو مع الشركة فلا شرا في بعض النسخ **قوله**  
 يستحب عن كل فوس يفتي دينا وان يورثه دينا بالانفق العوية والبرذون  
 كسروا ولا يورثه والموازية بها ما هذا العتيق وان كان فيها وهو كرم الاباد  
 مرقا وهو كرم الام **قوله** انما المخرج والمال الغائب انما اذا عاد المال الموقوف  
 بعد ستين فصلا عدل استحب زكاة سنة وانما على المخرج كمال الترتيب للموقوف  
 وكما احل المواة لا وحلية لما قد قيل باستحباب الزكاة فيه وهو ضعيف و  
 فكذلك اعادة المواة يمكن ان يرد المص باستحباب الزكاة فيه هذا المعنى  
**قوله** انما انما يفتي في الموقوف الزكاة من حاصله لا بغيره الموقوف بها  
 والا تصار بل يخرج قدر وجع عشر اكله وان كان درهم **قوله** والموقوف  
 قلوبهم وهم اكله والذين يستأمنون الى الجاهل وهذا السند الضعيف لا يصح به وقيل  
 الموقوف اقم من ذلك وهو قولي **قوله** وهم المكاتبون في دفع اليهم ما يودون  
 به مال كتابتهم اذا قصر كسبهم وانما المكاتب من السيد ويجوز اعطاء سيد  
 المكاتب مع الاذن وعدم **قوله** والعبيد تحت الشدة فانهم يشتركون في الزكاة  
 ويعتقون والمرجع في هذه النكاح **قوله** او غير زكاة مع عدم التفتي المواة  
 ان شرا تصار الا فمخرج الزكاة مطلق العبيد وان لم يكونوا تحت شدة  
 فانهم يشتركون ويعتقون مع عدم التفتي **قوله** والفاروق وهم الذين يملكونهم  
 الذين يورثون غير عصية الا فمخرج الموقوف جازم وهو ان لا يعلم انه مرقا مال  
 انما لا سماء له معصية وقيل لا يعطى ويجوز معصية الفاروق بما عليه والقضا لا  
 حيا وصيا وان كان من يملك نفسه ولا يعبر اذ هو مملوك يشترط في القضا بطلان  
 قصور المالك فيه قوله ان اقول بغيره عدم الاستزاد لا انما لا يشترط الى الوارث الموقوف

مختلف

الناصر

على الآخر وتعلق الذين بها لا يمنع تسوية في التمتع وكما لو تزوجت امرأة على  
 دينه مال غيره فانه لا يجوز به لكن في الاستحقاق **قوله** وفي سبيل الله وهو  
 الجهاد وكله صلى الله عليه وسلم يتقرب بها الى الله تعالى كسائر القاصد ويجوز ان  
 وغيرهما هذا اجماع الفقهاء في تفسير سبيل الله وقيل هو الجهاد خاصة  
 ان يراى ما يصلح في الثوبات ما لا يكون معونة فيقترب بها القصد والمسلم  
 والربط ومعونة المحتاجين من الجهاد وفيه من الجهاد ما لا يكون  
 مع الحاجة ونحو ذلك **قوله** وانما السبيل هو المتقطع وان كان  
 غنيا في بلده والفقير بشرط اياها سواء كان من الشهرة او من الاجابة ان  
 انما السبيل هو المختار في غيره بلده مع حاجته ونحوه عادة في الوصول  
 الى بلده وان كان غنيا فيه فيعطى ما يكفي للوصول الى بلده ان اراده وان  
 اراد بلدا آخر اعطى ما يكفي لزيارته وعوده وليس المراد الذي يريد  
 انما السفر بل السبيل فان كان قولا اعطى من سهم الفقراء لانه سهم  
 السبيل ويعتبه الفقير ما يعتبه انما السبيل وكون سهمها سائلا  
**قوله** لا اعداد على ان الاصح عدم اشتراطها الا ان اعتبارها محظوظ  
 واكثر منه اعتبارها بالكمية **قوله** ويعطى الفقير الكسوف دون  
 غيره من اسبق الفقير الكسوف اليهم دون الفقير الكسوف ولا يجوز  
 تسليمها استحقاقا بل الى وليهم ومع عدمه فالى من يحبها يارهم كالام  
 وكسوفهم وينبغي كونه امثلا عادة **قوله** وان لا يكونوا واجبي النعمة  
 كالابوين وان علوا الاولاد وان تزولوا والزوج والخلوة كسهم  
 الفقراء ويجوز توزيعهم في السبيل في المستحقين للزكاة ان لا يكونوا اولى  
 انفع على اذراع افعالها على الاغنياء ويجوز تدفق ما زاد على النعمة

اليهم

الواجب

الواجب مما يجعل بها النعمة عادة على الاقرب وبهلي يجوز في وجبة  
 نفقة على غيره منها ولما تفرقت الخلفاء لا تضاف الطارئة الى الزوجة  
 والمطلقة نعم لو كان الزوج والسيد فقيرا جاز مع فقير الزوجة ولو كانت  
 الزوجة تاعسا فقرا عطاها ترده فانما كانا فقرا على التمسك وبذلك  
 اذا كان المدعي من سهم الفقراء والمساكين انما لو كان واجبا للنفقة  
 غارما او غاريا ونحو ذلك فلا يحسنه الجواز **قوله** وان لا يكون له سهم  
 الا لا يكون له السهم في الزكاة على حال الا اذا كان الفقير يملكها  
 او لم يجد الفقير من الخس ومن زكاة قبيله وغيره ما فيه على قدر الحاجة  
 من الزكاة ولو لو اجب النعمة عليه يوما يوما ولو توقع فقرا الحاجة  
 ان لم يدفع اليه ما يحل به مؤنة النعمة عادة جاز ان يدفع فان وجد الخس  
 فاشترى النعمة انفق القول بوجوب استعادة ما بقى من الزكاة لا  
 انما لا يعطى الى من اشترى النعمة بل يبيع دون من اشترى خاصة  
**قوله** او اعطى من ائتمهم المراد بالحوال انها من ائتمهم لها سهم **قوله**  
 ويخبر الامام بن الجبال في الاية وتعبه الاجارة المعونة بقدر العمل  
 والا فله ولو قصر سهمه كله الامام بن الجبال او من ياتي الزكاة ولو زاد  
 فهو لياحق المستحقين **قوله** وانما دور على التمسك بعلم به لا يعطى  
 وان لم يكن معشرا والعاقر يعطى وان زاد معشرا لثلاثة **قوله** ويعطى  
 صاحب اقدار السكنى وقرس الديكوب وعبد المحترمة والجار له كالجدة  
 ولو احتاج مع القوس الى دابة اخرى فلا يجب العادة فكل القوس في  
 القمار ولو كان في سهم من هذه نظرنا في العين او القيد لم يخصص في الزكاة فلو كان  
 في القمار وسعة بجس كيد بعضها استثنى لكونها حصة خاصة ولو كانت شدة

يسامح بطلع



الاشارة تنبيه لا يلبس قبل استنباطها ما يليق به وحقها لا في مرتبة  
**قول** ولا يحسن اعلامها هناك كونه بل يستعمل التوصل الى تبيين من قبلها  
 يعرفها اليه بعد **قول** ولو ظهر عدم الاستحقاق ارجئت مع المكروه وان  
 اخرجت ولا يخلو الاخذ بالاعتناء وانما عدم الاستحقاق المدفوع اليه  
 لا يخلو وانما يجب ارجاعها كذا اذا تعذر ذلك بوجه من الوجوه فان  
 اخرجت ما فيها التامع مشروط بكونه التامع على الوجه الشرعي كما هو قوله  
 قدس سره في حال المدفوع اليه ولو ظهر عدمه لم يخرج على حال بخلاف  
 غيره من واجبي النفع وفي الترتيب **قول** ولو صدره المكاتب  
 غير المكاتب في المضاربة فلكل ان مكاتبه انما كانه اليه يعرف  
 فيها بيشية كالفقر والمساكين وسلكه التامع والمؤلفه وفي الحقيقة  
 على وجه معين باعتبار خصوص لم يكن له المصروف فيها الا على ذلك الوجه  
 فان فرق المكاتب واحدة لا الكتابة والا استبعد ان كان المدفوع اليه  
 من سهم الترقاب ولو فصله ففصله فانما هو استعادتها وكذا القول  
 في العارم وانما التامع وكذا العارم الا ان لا يجب عليه رد الفضل  
**قول** ويكره ان يعطى العارم ما انفعه في المعصية من سهم الفقر انما  
 اذا كان فقرا في علاج عليه المدفوع اليه فيقره انما شار وكذا القول  
 في العارم وانما السبل وكذا **قول** ويستحب حملها الى الامام ولو لم يكن  
 وجه ولو فرق في انهم واجبه على رايه الخلاف بين شيئين احدهما  
 استحباب حمل النكحة ابتداء الى الامام وقال الفقهاء وجماعة يجب  
 والاصح الاستحباب اما بعد الطلب فلا كلام بالاجوب الثاني  
 اذا فرقها فانك بعد طلب الامام لها فلهذا جرى الراجح **قول** وان

الاعمال

يعطى عنها دفعه المراد ان اذا مورع وقع الزكوة الى الفقير غير ان  
 يكون في دفع شيء منها بعد صيرورة غنيا فلو وقع الفقير غنيا فزالت  
 ثم دفع اليه ما يحصل غناه جاز ويصح من دفع بعد ذلك **قول** ويصح  
 حملها عن يده تامع وجود الشئ فيه فان لم يوجد عليها مع الامن ويجب  
 في حملها الاستحباب على اقرب موضع يوجد فيها الحق **قول** وانما  
 الدفع مع المكاتب يقتضي له ولها وراثة اليه وجوز في الدوس انما الفصل  
 والناظر للتعميم وجوز في المكاتب ان لا يكونا بالروس لاسيما في  
 من اربعة المنعم ثلاثة من دفع نصيب للموجودين واشترط في الثاني ان  
 لا بعد هلاكه وهو حسن **قول** ويستحب صرفها في طهارات لو كان  
 غير طاهر **قول** فلو دفعها في طهارة جاز بان يدفع في مال غير طاهر  
 فقل ان ان يملك المال انقله فقله ما لو دفع في غير المال وغير  
 له وبلد المال اما النقل فلا يجوز على حال مع وجود المسوق  
**قول** وفي الفطرة الفصل فيهما في طهارة طهارة ولو عتقتها من مال غيره  
 عليه جاز في بيعه كسائر النوازل اجماعا على ذلك **قول** ويرى الامام  
 او الساعي اذا قبضها وجوبا على راي هذا هو الاصح وكذا الحكم  
 في النكحة **قول** ويعطى في الاسباب بغير حساب شيئا  
 فقل فلو يعطى باعتبار الفقر غناه وباعتبار كسب غير اسباب  
 الباقية ما يقتضيه كمال **قول** واقل ما يعطى الفقير ما يجزيه  
 الاول المراد النص الاول من النكحة وهو ما عدا ما يعطى  
 غنى وراثة او نقد في رايه احد هما ولا فرق بين زكاة الفريضة  
 وغيرهما من الاجناس **قول** وفيما بينه عند الدفع الى المستحق

فانما انما الاول

القديم

اولا امام اوليائه **قوله** ولو كان الذم غير المالك جازا في حق احد  
 من امتهم لما سبق من قوله وكذا النسبة من الذم لا يظهره عدم انما  
 من غيره والملازم من قوله ولو كان الذم افع غير المالك كما ان لو وقع الزكوة  
 عن المالك وكيله او الامام او من يقوم مقامه كلف النسبة من احد  
 اما ان افع عند الترفع او المالك عنده لان من اصابه كلف المالك  
 بل ينبغي ان يقال لو استعمل الفقير باجدا وصارت بيده جازا في  
 حق من حيث المالك او من يقوم مقامه واعلم ان الامام المصطفى  
 كلف المستحق وهذا تحقيق ركوع بعض احداهما وتبوء ذمة المالك  
 وشيخنا يكون الفقير الماحون زمانا الغنية كذا في بعض كتب المالك  
 او وكيله عند الترفع الى احد من هؤلاء المالك عند الترفع الى وكيله  
**قوله** ولو نوى بعد الترفع افع الاجزاء جملته  
 انفقته نوى الى الترفع سوار كانه المالك وغيره ويحكم عوده الى  
 المالك ولا يختلف الحكم على تقدير بين والاصح الاجزاء بعد اذ  
 بقية البعض او تلفت مع علم البعض بانها دفعت بغير نسبة  
**قوله** ولو قال ان كان مالي الغائب سألني الاغنيى حقه الترفع  
 على هذا الوجه لا يقع والتردية بالنسبة للبرم على كل من الترفع به  
 تدعو الى ذلك لا تركيا كان المال مالها فلا يكون له ركن ولا  
**قوله** ولو قال ان كان مالي الغائب سألني الاغنيى حقه الترفع  
 سألني حقه الترفع او افعه ووجه البطلان حصول التردية بنفس الترفع  
 للتردية بها تركية وانما قلنا على تقدير سلامة **قوله** ولو اخبر من  
 احد ماليه من غير تعيين صح سوار اختلف الجنبس او اتفق الا ان

لو كان

يملك

يحصل ضرورة على الغنى باقتضاها القيمة وقت الاغنياء والاحتساب  
 فبراعه عدم الترفع والقول بالنسبة كذا احتسابه في البيان اوجب  
 ان الترفع **قوله** ولو اخبر من الغائب ان كان سألنا ان مالها  
 جازا في حق لا يجب في بوازه مع وجود العين وكذا مع علم الغائب  
 باحال وان تلفت امانه الترفع وعدم علمه باحال فقير تركه من  
 انه غير ضامن لها بالتلف ومن ان ملاكها الا هو على تقدير لم يحصل  
 واعلم ان هذا الترفع على جواز افع الزكوة عن المال الغائب  
 ان كان سألنا ان يرفع عنه يعلق سلامة سألنا افع الزكوة عن المال الغائب  
 بذلك في الغيبة وهذا هو المحاسب لانه لو افترق عن الغائب من غير  
 اشتراط يرفع الزكوة عن الغائب لو كان يرفع مع بقائه عن الغائب او علم  
 الغائب يكون تركه عن مالي غائب فلي ان يكون قد تلف قوله  
 مات من افع من الزكوة ولا وارث فبرائه للامام على ان الميراث  
 بين الاحباب ان تركه لارباب الزكوة مطلقا وهو الاصح **قوله** ولو افترق  
 انكف وزنه على المالك سألنا هو الاصح لان عليه ان يرفع الزكوة ولا يتم  
 الا انكف انما اجرة الكتاب والمحاسب فانها على الغافل من جهة  
 لان ذلك عليه **قوله** ويصير من الترفع كالمشقة الصلبة الملوحة  
 بالمشقة في موضع الظاهر واليقين كما في الترفع فانها مع طهره عليه  
 غير العتم بانها قال انه **قوله** يجب عند هذا الترفع ان يرفع  
 لا قول وقت تعلق الوجوب بالتحقق ولا يتم الا فخره وعلى ما سبق  
**قوله** انما يصح من الطوت الغالب في عادة اهل ذلك القطر  
 وان لم يكن غاليا بالنسبة الى الجميع **قوله** وكذا يخبر عن الفقير اذا كان

لو كان المال الغائب سألني الاغنيى حقه الترفع على هذا الوجه لا يقع والتردية بالنسبة للبرم على كل من الترفع به تدعو الى ذلك لا تركيا كان المال مالها فلا يكون له ركن ولا

تركة الفقير  
 رسول الفقير  
 او غيرهم



عندئذ قبل المالك بدأ أو اجلس في الحال ثم عاكن لهما فافهمه بالكر  
 وشرا وجوب فطرته ان يكون عند المصدق للحيات في كل من شهر رمضان  
 متصلا بمالك شوال ولا يشترط كونه عند الشريعة ولا العشر الاخر  
 ولا يكتفي من آخر الشهر ولا الليل الاخرية على الاصح **قوله** ولو كان به  
 استحييت فلم يصل العيد بل لم يجر وقت صلوة العيد وتعد راد  
**قوله** وان كان به شروها المشهور وجوبها على المالك المشروط بكون  
 المالك الذي لم يورثها ونحوه الوجوب مطلقا الا ان يورث المالك شيئا  
 فيسقط نسبه فان كان **قوله** والا سقطت عنه وعن الورثة على رأي  
 اهل اهل لم يعللها قبل المالك سقوطها عن الورثة تحت اذ قلنا ان القول  
 بجزا النسب ظاهر لا غير ذلك وكذا استعملنا في الورثة اذ قلنا  
 ان الزكاة على حكم المالك ولو لم يكن كما شق عن حصول المالك من  
 القول بعدم الوجوب على واحد منهما لان الورثة لا ملك لهم على  
 وقت الوجوب لم يجر صلواتها والقضاء بها يجب بالمرجعية وبغير الحكم  
 بالوجوب كما لو دل له او ورث او استزكا وكيفية عيدا قبل المالك  
 ولو لم يعلم الا بعد خروج الوقت فانه يجب عليها القضاء والوجوب  
 او **قوله** وقيل سقطت عن الزكاة لان الوارث لا الزكاة فيقول  
 بالموث الى الوارث **قوله** ويجوز في الذين اربعة اوطان مستند  
 ان روايتهم والمراد بالوطان الذي فيكون سنة اوطان بالعراق والاصح  
 احبها ان تصاع كغير الذين **قوله** فان عزها وقتها وهو وقت العيد  
 وقد عزها اخرها وان لم يعزها وجب تضاعفها على رأي الاصح انه  
 بعد خروج وقتها المذكور يجب تضاعفها بان يجرها بمجيء القضاء وسوا

في سبعة  
 ١١٤٢  
 ١١٤٣  
 ١١٤٤  
 ١١٤٥  
 ١١٤٦  
 ١١٤٧  
 ١١٤٨  
 ١١٤٩  
 ١١٥٠  
 ١١٥١  
 ١١٥٢  
 ١١٥٣  
 ١١٥٤  
 ١١٥٥  
 ١١٥٦  
 ١١٥٧  
 ١١٥٨  
 ١١٥٩  
 ١١٦٠  
 ١١٦١  
 ١١٦٢  
 ١١٦٣  
 ١١٦٤  
 ١١٦٥  
 ١١٦٦  
 ١١٦٧  
 ١١٦٨  
 ١١٦٩  
 ١١٧٠  
 ١١٧١  
 ١١٧٢  
 ١١٧٣  
 ١١٧٤  
 ١١٧٥  
 ١١٧٦  
 ١١٧٧  
 ١١٧٨  
 ١١٧٩  
 ١١٨٠  
 ١١٨١  
 ١١٨٢  
 ١١٨٣  
 ١١٨٤  
 ١١٨٥  
 ١١٨٦  
 ١١٨٧  
 ١١٨٨  
 ١١٨٩  
 ١١٩٠  
 ١١٩١  
 ١١٩٢  
 ١١٩٣  
 ١١٩٤  
 ١١٩٥  
 ١١٩٦  
 ١١٩٧  
 ١١٩٨  
 ١١٩٩  
 ١٢٠٠

في الامام لكان اذا اخرجها في الوقت وجبت فيه الاداء **قوله** وكذا مع  
 عدمه ولا ضار في اذ كان في الطريق غير خوف ولم يجز له حمل الحاجة في العمل  
 فلو عمل بالاجل بعد وقت ادائها الى السكنى في الاقرب من **قوله**  
 ولا يحل للفقر اقل من صاع الاصح الاجابة والقصور كما هو ان ذلك على  
 الوجوب والاقص الاستحياء **قوله** وفي كونه المأخوذة في دار الحرب  
 او دار الاسلام وليس عليه اثره والباقي لا ولو كان عليه سكة الاسلام  
 فلفظه في هذه العبارة اربع صور فان الفقرة ان يكون في دار الحرب  
 او الاسلام وعلى التقديرين اما ان يكون عليه سكة الاسلام بان يكون في  
 سكة ما يد على انه حرب المسلمين كما سبق على انه عليه وبعض ساطع الاسلام  
 او لا يكون واضح الفرض فيها عليه سكة الاسلام وهو مطلقا بالاسلام انه لفظة  
 والصبر انما لا استكمال انما يجب فيها الخمس ويجوز انما  
 والاضحية والكفر على ما في الرواية تصاب الزكاة وهو غير متعلق بالزكاة  
 وبما درهم في الغنم وفي غير التقدير ما يقع قيمته احدى الاربع والكفر واقع  
 على الحال المذكور في الارض كما كان في دار الفلح في الرواية ان تصاب  
 عشر من ثمنها كما ذكره في كتابها رما حتى درهم لانها قيمة الغنم متعلقا  
 وليس به كغيره **قوله** ولو كان في جميع هذه الياج فان عرقه فهو له والا  
 فلكل من يجب في اخرها اليابح فلم يورث ان يورث من قبله بجهة بعد عرقه فان عرق  
 وان لم يورث احد منهم فهو لشركي **قوله** وكذا لو استرى دابة فوجد في جوفها  
 شيئا ولو استرى سكة فوجد في جوفها شيئا فهو له اوجد من غير تعريف بعد انفس  
 ان لو استرى دابة فوجد فيها مالا وجب تعريف اليابح كما في الكثرة الموجد  
 في الارض المبيحة لصيق ثوبت ايدا لخص المالك وان اصابه انما يجب

في الخس

قوله والاسلام

التي من مال ملكها لا يملكها غيره ما لم يكن مالها واما السكة فانها في  
جودتها من البر وهو على العمل بالاجرة ولم يملكها احد من اهلها  
على ما يوجب السكة او لان المباحات يملكها في ملكها التي هي الملك  
وتجوز ملكها من احد بينا اذا كانت السكة في مال محصور مملوك  
حيث يكون منشأها في يد فائز يبيعها وانما تكتسب انما تكتسب اذا كان  
ما في يدها عليه ان لا يملكه وان كانت في البحر فان الظاهر ان مال المسلم الا  
ان يملكه ان يملكه من مال المسلم في البحر وان يملكه من مال غير المسلم  
وهذا من هذا القبيل **قوله** وفي الغرض كالجواهر والدرر والنفوس  
وتبارك الله الذي لا يشركه في الغرض الا الله تعالى قد لا يملكه في الغرض  
وجوبه الحسن لكن يشترط ان لا يملكه كاعراضها وانما لا يملكه في الغرض  
ثم اعرف انه قد لا يملكه من الغرض فانه لا يملكه من حصول الغرض في  
المسألة فذلك هو الغرض المعدن اما الكثرة فانه يعتبر في الواحد منها  
وهو عشرة ونحوه ما يملكه من الغرض من ذلك كونه في داخل  
في الارواح كما يملكه في الاضطراب والاحتشاش والارزاق المملوكة  
بالاجابة ونحوه من الاستحباب وغير ذلك **قوله** ولو اخذ من الجحش  
غيره من الغرض الا لو اخذ من غير الجواهر والدرر فليس فيه غرض  
فيها فليس الغرض منهم فيها حسن الارواح لانها داخل فيهما **قوله** وفيما  
يفصل عن غيره من الغرض له ولغيره من الارواح الحيات والضمائم  
والزواجات من خلقه العيان كغيره من ماله ولو يتركها ويملكها  
فهي في الغرض وان كانت في الهدايا والمصانعات لا يملك الظلم في  
الغرامات والمخزونات المحبزة بنذر وجهه وموثره وغير ذلك

نحو

ما يملكه الملك في عام الزرع والفاخر ان يملكه الملك في عام  
الزراعة وان كان له مال ويملكه ان يملكه على الزرع وغيره من امواله  
وهو احرى ويجب ان يملكه الملك في عام الزرع والفاخر ان يملكه الملك في عام  
الزراعة فان اسرقه حب عليه فله ان يملكه وان اسرقه حب له فله ان يملكه  
**قوله** وفي ارض الذي اذا اشتراها من مسلم المراءى بها ارضه ارضه  
كما هو المشهور ويجوز ان يملكه الحسن العتق عتقه باعده بملكه منها وهي  
انما يعرفه بتدلي البينة منها الامام والحاكم ولا يملكه ان يملكه من الكافر  
ان لا يقع العباد منه ولا يملكه من الكافر ان لا يقع العتق من العتق  
لا يملكه الى البينة كغيبيل الحاقه للسلم وكسملها اذا كانت حاضرا  
تحت سلم وقد نظرت وهذا لا يملكه انما في الحاضرين حتى يفسد **قوله**  
وفي الحال المحل بالمكرام ولا يملكه ولا يملكه من حاضره ولا يملكه من الكافر  
في هذا العتق ايضاً والظاهر ان ما يملكه من الكافر انما يملكه باقراره  
ويملكه في ارضه يملكه في كجانه ان الحكم ارضه من الحسن فان علم الغرض انما  
بحسب غلبة الحق وفي مخرج الزيادة سادة ومعين ان يملكه من الكافر  
ان لو لم يكن الملك له وهو الحال قد اختلف وكان ما يجب فيها الحسن  
ان هذا لا يملكه الا يملكه وقد بين من صور الحال المحل بالمكرام كما ذكره  
المهم صورة اخرى رابعة وهي ان يملكه الملك والقدرة وحكمها كما  
تلك تلك **قوله** والاعية الحول في الحسن بل من جعل وجب  
وجوبه على الغرض كما في الزكاة والكفارة **قوله** ونحو الارواح حولا  
اجتماعها الى المراءاة فبذلك ما يملكه من الكافر انما يملكه من الكافر  
وانما جاز فيها خبر لان ما يملكه من الكافر انما يملكه من الكافر

ان

قوله

نحو





الشيء يجب حزمها اليهم على قول الاول وحصة هم يجب حفظها اليهم  
 تحفظ اموال العباد لا ان تصل اليهم ويوزن له اهل البيت الحكم والفتنة  
 المستحسنة لرب العباد الامور فربها بالسياسة عنه الى ذوق الحاجات  
 من الاضيق الشئ على جهة التمتع كلفا في الشئ اذا فسر نصيبه من  
 عن كفايتهم كما يعرفهم اليهم لو كان ظاهرا **قوله** ولو صرفوا كما لم يضمن  
 لما كان الفرق في حقه انما هو بغير من السياسة عنهم مع ما يجزى اليه ذلك  
 من الاجتناب والاجتهاد ومجانبة الفاقة لم يكن غير من السياسة  
 صرفوا شغل من عليها من بغير حصة الامام مع الى الاضيق  
 على الوجه المذكور او دفعه الى من ليس له اهل البيت الحكم كغيره فكيف  
 ضمانت لغيرهم **قوله** الصوم هو الامساك عن الطعام والشراب  
 الى ذم بالوجه المشقة عن الاكل والشرب المعتاد وغيره  
 هذا تعريف للصوم الا انه يرد على ذم الامساك عن الامور المذكورة  
 مع النية انما وعلى حكمه فعل شئ منها نية وجبها بالحكم على  
**قوله** حتى تعيب الكسفة غيبوبة قدر كسفة من  
 مقطوعها كغيبوبة الكسفة والضاطر وجوب الكسفة عن كسفة  
 به الغسل **قوله** وعن مصا وقة الصوم بعد انتباه من المولد  
 انما يجب اذا كان ناء للغسل تمام لظن سعة الليل ثم انتبه  
 ثم قام ثم انقبه ثم قام فطعم الفجر كان ذلك عطلا للصوم فيجب  
 الامساك عنه وفعله الصوم بعد انتباه من فطعم الفجر فان كلاهما  
 مستلصوم انما لا لا يلزم في الغفلة والافقار ولا يجب  
 بالاجرة الا الغفلة وسبيل في ذكره في كلامه عن غيبوبة **قوله** وعن افعال

كتاب الصوم

الغيا

الغيا الغفلة الى الخلق المردود الغفلة في العادة كغيره في الغفلة والافقار  
 والغفلة ايصال الى الخلق ان كسفة من الوصول بان لا تحفظ عنه من قدرته  
 على التحفظ ولا بعد كالحق الا في الغفلة لا يفصل من الزمان وكذا في الجار  
 القدر وقوة اذا كان غفلا **قوله** وعن الاستبراء يجب الكسفة  
 نحو الاستبراء بهو طلب الامساك بالعبث بغيره بغيره بغيره بغيره  
 الصوم الا بالامساك **قوله** وعن قول النبي احرم من عا اذا افقاه فانه  
 لا ينافي الصوم **قوله** وعن الكسفة انما يجب الكسفة عن الكسفة بالماء ولا يجب  
 بها شئ على الاصح انما الكسفة بالماء فانها كسفة **قوله** لا يفعل الا بغيره  
 الاخرة فانه يجب الصفاة فانه تعرف انما كسفة بالماء لا يجب بها  
 وانما لا يجب بالقي الكسفة اذا لم يتبع ما حرمه من وصار من نصار الغفلة فان  
 انتبه وجبت الكسفة **قوله** وبما لا يقار بالاجرة والغفلة بعد المظهور  
 مع القدرة على المرافعة مع المظهور لو كان الجرح شامدا من عدلين او عدم  
 وجوب شئ احلا لا نهاجه شرفه واجرة بالقدرة على المرافعة عن الجرح  
 عنها كما في الامر والمجوس طائفي عليها من فن عدم المظهور **قوله** وبما لا يقار  
 مع الاجرة بالمظهور لظن كذا به والقدرة على المرافعة من لظن كذا الجرح وان  
 كان عدلا ولو كانا عدلين وجبت عليه الكسفة ولو كان قولا فخرنا في الكسفة  
 نفي ولو جرح المرافعة ولم يكن الغفلة واستقرار اعتبار عدلين لظن انهم  
 وجوب شئ لو سأل وقد علم الفجر **قوله** وبما لا يقار بالاجرة والغفلة  
 البديل ثم يظهر الغفلة **قوله** وبما لا يقار بالاجرة والغفلة  
 فان كان ممن يجوز له ذلك والجرح طائفي عليه ولو جرح بالغفلة عدلان ثم بان  
 كذا بها طائفي على الغفلة وان لم يكن ممن يجوز له الغفلة على الاقرب **قوله** وبما لا يقار

الذي

عدل  
للغفلة



المعينة وحمل العبد على أن لا يجعل معها غن غالب بل يجعل بها احتمال  
 وحمل الليل ففعلت بشيئ عدم وجوب كفارة بها ونفي أن يقال أن كان  
 لا يعلم أن شئ منه لا يجوز إلا لفعل وجوب عليه القضاء خاصة بما على أن  
 جاء به الحكم لا يجب عليه كفارة فعل وجوبها وإن علم ذلك وأقدم على الإفطار  
 فالحاسب لا أصول له ذنب وجوب الكفارة ويصير اليقين أن لا يكون فرق  
 بين علم بعد ذلك بينا رأتها وبين ستر الدبس لأن الأصل عدم الإفطار  
 ولو بين أن كان قد دخل الليل فاشكال والواقع أنه لا شيء عليه سوى  
**الآخر قول** ولو لم يكن لم يطر قال المصنف فيلزم إذا ثبت ذلك في موضع يقول  
 على نفس ما وجهه لا خلاف وإن كانا العلم على ما وجه لعدم **قوله** وحكم  
 الموطأ حكم الحاكم في قضا الصوم وجوب القضاء والكفارة ولو لم يكن  
 مكلفا لم يقع منه الصوم فربما أضاف وجوب القضاء والكفارة فلا يعلق به والظاهر  
 أو موطأ **قوله** ويحكم على أدائه بغيره لا يشك فيه وهو كما علم أنه لا يفيد  
 الصوم وقبولة وجوب القضاء والكفارة أحوط **قوله** والكفر على الله  
 ورسوله لا يرد عليه وعليه السلام والائتلاف ولا قضاء ولا كفارة على من  
 يخرج الكذب على الله سبحانه وعلى رسول الله عليه السلام لا شبهة فيه  
 في الصيام وغيره إلا أنه في الصوم أكد وفعل الفحش والواقع عدم وجوب شيء  
 من القضاء والكفارة به والائتلاف من المارة وشك في غير ذلك من جميع بقا الآية  
 حرام في الصوم الواجب على الشهر والواجب قضاء ولا كفارة على الآية **قوله**  
 ويكره قيل النساء ولمسهن وطاعتهم استغنى في الدروس من ذلك ولا  
 يخرج شهوته ولا يابس به **قوله** يا فخره هو يفتح قوله وكسر ثمانية **قوله**  
 خصوصاً الرضين فيهم المنون وكسر الجيم معوق وعلقت الكرامة فيه يا فخره

تأنيدها روي  
 أن يقال  
 كان

بل في فعله الاتقاضي الصوم  
 هو أصله

بها

تسبب الجوس **قوله** أو نظر إلى امرأة فاحتج أو استمع فاحتج لم يفسد صومه  
 فيستقيم أن لا يكون من عادة الاستماع قبل ذلك ولو كان ذلك عادة لفسد  
 فلو وجب عليه القضاء والكفارة ولا فرق بين الحائض وبين كونه المنيطر  
 إليها محله أو حجة **قوله** فخلق مضغفة الصلوة والدواوين والبيت على  
 راي كما مضغفة الصلوة فإن دخول المار يحرف ببسها لا وجب شيئا وإن كانت  
 الصلوة مائة روي رواية أن المضغفة لصلوة الفعل يجب من القضاء وإذا دخل  
 المار المحرف والعلم بها أحوط وكذا المضغفة للصلوة لا يجب دخول المار  
 ببسها شيء على الواقع وإنما المضغفة يجب أن يدخل بها المار فالحائضها المضغفة  
 للبيت في وجوب القضاء ولو دخل المار المحرف سجد وهذا أكد أن المنيطر لا يفسد  
 فإن قصر على وجوب الكفارة في جميع **قوله** ولو صب وأجلىه وأرقتيل  
 جوفه فاقضه على رأي **قوله** الآية أنه لا يجب برش الماء على من يغتره الذكر قوله  
 ويضع العلك والطعام للصبي وذكر الطبراني أن المفضل من شيء ذلك  
 إلا أن قيل لا يجوز فأردت عندنا الكفارة وإن لم يفسد من وجوب لو كان  
 ذلك يضع العلك زدها لو كان في الطعام الصبي أو في الطعام فانه لا شيء ولو  
 وجده ثم العلك لم يجب ذلك شيء لأن الطعام قد يكون بالكيفية كالحاصل الجا  
**قوله** والحكمة بالحاجة على رأي هذا هو الواقع فإن ذلك كسره **قوله** وأما  
 الكفارة هذا إذا كانت مما يجوز تأنيها كارتق **قوله** ولو قصد ابتداء أفد  
 أي لو قصد ابتداء المسرسل من الكفارة من العتلات والواقع أنه لا يطر به  
 إلا إذا صارت في قفا الفم فابتدع وحده القضاء ما فيه من مخز الحار الملهة  
 وفي وجوب كفارة الحج **قوله** ولا ريب أنه هو **قوله** ولو كان على الجملة  
 أفد لو فعل المظهر جملة بالحكم حتى إذا قدم بالعادة في وجوب القضاء والكفارة

عسا

القضاء  
 ولا بعد وجوب  
 القضاء

النية

ان الغفارة حادثة وعدم الحاقها صلا اقرار وجوب الغفارة في الكفارة  
 احوط وعبارتها انما هي كقولنا انما لا نطهر من الغفارة لانها من الغفارة  
 الاكرام هذا الجواب والاحتياط في حق من وجوبه بحيث يوجب الاقرار  
 فلا غفارة وان كان الاقرار بالغفارة في حق الاقرار **قوله** وانما غسل الجنابة في  
 الغفارة والصلوة والصوم على ان هذا هو المشهور والمجرب وكذا في الغفارة  
 انما لو غسل الجنابة او يمينه فلهذا **قوله** ولو اقر باليمين وجب الحج  
 هذا احد القولين وهو احوط **قوله** ولو اقر بعد الغفارة بالاكل  
 سهوا او طلق الفرج فابطل كذا في هذا هو المشهور لان من غفارة الاقرار ولو اقر  
 ان يقول ان من غفارة الاقرار والصلوة والصوم والاعمال على ان  
 خافه كما لو غفارة الاكل فانه لا يوجب الصوم فلهذا يرجع الحكم فيها الى ما قبل  
 الحكم وقديما انما يجب عليه الغفارة خاصة والكفارة احوط وقوله فابطل  
 ما قبله ارا ان الغفارة حين الطلوع كان في فيه فابطل بعد العلم بالطلوع  
**قوله** والمغفرة في رتبة الوضوء اذا اقر كذا وان ردت شهاده ان المغفرة  
 برتبة محال ومقتضى طهره الغفارة فلهذا فطره كذا وحال من ردت شهاده على بعض  
 الغفارة حيث سقط الحكم عنه بالاقرار لو ردت شهاده الغفارة لم يثبت  
 بالواجب والغفارة **قوله** ومن يوجب الاقرار فلا يبرأ من الغفارة الا بغير  
 به ومن ذلك الاقرار في الغفارة على كل حال خلا الكفر او لا واختلف  
 اكره ولا يبعد في جواز بحد الشريعة والادخال وفي بعض النسخ انما لا يكره  
 والشريعة بغير الاقرار **قوله** ولو اقر ثم سقط الفرض باق انما رطل  
 كفارة كما لو اقر ثم حلفت او اقر ثم اخطأ الى سواه منه انما لا يكره  
 الشريعة بغيره فلهذا سقطت الغفارة فيه قوله واعلم ان في سقوط الغفارة

بالحج

في الموضعين خلاف وعبارته انما يوجب منها الغفارة بينهما والغفارة  
 وانما في بعض النسخ عدم وجوب شيء وان كان الاقرار الحكم بعدم السقوط  
 نظر الى انه مكلف ظاهره لانه متعبد بغيره ولهذا كان في الاقرار سقطا  
**قوله** ويؤثر المتعبد للاقرار انما انفسه في تقدير هذا التعبد فيناظر الى  
 الحكم **قوله** فانما كان في قتل على ما قيل في الرابع **قوله** والمكره  
 لزوجه بالجلد في حقها الكفارة فوجب عليه كفارتها وكذا في حقها الكفارة  
 في غير ذلك من سوطا ولا فرق بين ما لا يكره والمكروه بها ولو اكره منه لم يكره  
 عند شي وموضع وجهه ولا شيء عليه ويشع ان يخطئ في تقرير ما يجب من الحكم  
**قوله** ولو طاعة فلهذا هو ما يقع وكذا في غير ذلك من سوطا  
 انما يكره ان يكره ولو اكره منها في الابتداء ثم طاعت فلهذا حكم الاكره وسقط حكم  
 الحكمين **قوله** وفي العمل في الاجبة المكره فلو ان الاجبة عدم العمل  
 في الكفارة عليه عنها ولا عليها ولا تغريب وان يغيب ان يخطئ في تقريره وسقط العمل  
 في الكفارة كما فيهما **قوله** فبمعنى الحكم في الكفارة في الميت لا فرق في ذلك  
 بين انواع الكفارة فلا يغيب الى ان الاول انما انفسه عنها الحكم فلا يخرج كمال  
 ان كان موقفا وان كان غيره توقف على الاذن **قوله** كمن في المتعبد في الغفارة  
 فلهذا تنقروا الى انه تعالى لوجوبه او انه تعالى في ذلك في وضوء خاصة في  
 الشكر المعين وشبهه على الاجماع **قوله** فان نالت فاته وقبها وقضى به الحكم  
 الواجب اما الغفارة فانما تكمل الغفارة في باقي الايام في الغفارة فلهذا  
 به حاشا لا يخفى الا ان **قوله** ولا يفي في كل يوم من رمضان من غيره على ان هذا  
 هو الاجماع وقال اكثر الاصحاب انما يجرى للشريعة منه واحدة **قوله** ولا يفي  
 انفسه عليه الشريعة على ان هذا هو الاجماع وقال الشيخ كمن في ذلك لئلا

كذلك هو الحكم في الغفارة

قوله خاتمة



**قوله** ولا تصوم رمضان فربما يكون في غير رمضان من غير أن يكون في رمضان  
 هذا حكم الحاكم بما في رمضان أما الحكم بما في غيره من غير رمضان  
 إذا نوى غيره رمضان ثم سبغنا كالم بعد قرات الوقت فإن الصوم  
 ويقع من رمضان **قوله** ولا نية الوضوء على غيره والعرب إن لم يكن  
 هذا أصلا القولين واختار في المختلف لأجزاء وهو قول **قوله** ولو نزل  
 الشمس من مكان واجبا وقضى ولو نزل في هذه الحالة رجبت الكفارة  
 وانظر إن هذا الحكم لا يفي من النية لأنه عبادته وإن لم يصح  
**قوله** فلو جدد قرائتها رتبة آلاف وكل صوم على راي هذا لا يصح  
**قوله** ولو نوى آلاف ثم جدد رتبة الصوم قبل أن يزل ثم جدد على راي  
 إذا كان يعلم أن الصوم من رمضان فالقول بالبطان ظاهر عامي لا يقال  
 إذا جدد رتبة الألف بعد رتبة الصوم لا اعتقاد جواز العدول عن الصوم  
 لغيره أنه غير رمضان ثم جدد رتبة الصوم **قوله** وإيام السنة الأربعة  
 يستثنى الصوم في السنة من أصناف الواجب وكذا المحرم من أصناف المحرم  
 دون المكروه فإنه لا يرد به هنا المرجوح وإنما لا يشترط ذلك كله  
 في العبادة لأنها قربة فكأنه فيها من الوجوه وإنما المراد بطلان الأول  
 كونها محال في نفسه ولكنها لا ينفذ نذره **قوله** ولا يجب بالشروع في الصوم  
 إلا طهارة البدن ولو قبل الغروب كالصلوة تجلانا في الحج والعمرة  
**قوله** وإيام البيض أيام الثلاثاء والاربعاء والجمعة ثلاث عشر يوما  
 عشر من كل شهر **قوله** ويوم الغدير والمباهلة وحول النبي يوم الجمعة  
 ودخول الأرض يوم الغدير هو ثمان عشر من ذي الحجة ويوم المباهلة  
 هو الرابع والعشرون من الشهر ويوم المولد هو التاسع عشر من ربيع

القول

الأول ويوم السبت هو الرابع والعشرون من ربيع ويوم دخول الأرض  
 هو الخامس والعشرون من ذي الحجة **قوله** وعنه من لا يصح من  
 أنه عدا إلى هذا القيد فخص الصوم بغيره ويوم غفرته هو التاسع من ذي الحجة  
**قوله** وعنه من لا يقرأ أو ما يفتله من القرآن لأن صومه ليس هو ما يقرأ  
 على ما سلك به وإنما نية الصوم لأن صومه هو ما يقرأ كما وردت في الروايات  
 فيجب أن لا يقرأ إلى بعد العصر من ثمان الألف وهو صومه ثمانين مرة  
 سواد قبل الحين من **قوله** والمدة في الطعام ينبغي أن يكون ذلك فأكبر  
 المدة ثمانين كما يفتله من ذلك ولا يشترط أن يكون الطعام معروفا  
**قوله** وإيام النحر ثمانين كما في أيامها من سكاها حاجا أو حائرا  
 والأصح تحريم صومها لمن كان بين مطلقا وهي الحائض والنفساء  
 والثالث عشر من ذي الحجة **قوله** ونذر المحصية ويصح ذلك  
 بأن يذره الصوم على تقدير الظفر بحرم شكره عليه أو عدم فعل الطاعة  
 نذر في فعلها والمأخر هو النية فإذا قال إن فعلن من زمان فله عليه  
 صوم فربما يرد الصوم لمزجه بالنفس من ذلك من حيثها من تجلاني بالنية  
 به الشكر على فعلها **قوله** والنقص أن الصوم الفوت وهو أن يترك الصوم  
 صاحبا فإنه غير مشروع **قوله** والأوصال وهو أن يترك الصوم إلى آخر  
 الصوم أو صلا يغفل أن أحدهما أنه صوم يومين مع ليلتهما وأنما أنه يترك  
 الصار إلى التسوية الأصح وعلاهما محرم فإن صوم الليل أو بعضه حرام  
**قوله** والواجب في السفر ألا يذره المحصية إذا نذر الصوم ولم يفته  
 بالسفر أصح فعليه لأنه صوم واجب ويصح فعل الواجب سفره إذا  
 تركه المذره بالسفر فإنه يفتله نذره لأن الصوم في السفر مستحب فإنه

وهو ما سلك به  
 وهو ما سلك به  
 وهو ما سلك به

فيمتدحونه وانما منع من صوم الذي لم يقيد بالصوم لان الوجوب قد قيل  
فيكون المقيّد فانه في صوم يوم واحد الصوم الواجب **قوله** ومن  
هو حكمه انما هو كغيره من الصيام المتروك بعد ثلثين والخاص بغيره وتأويل  
العام عشرين في غير هذه **قوله** والواجب في المرض مع القدرة فيجب الصيام  
في هذه الصفة ونحوه وان لم يزد وكذا لو خاف حدوث المرض  
بغيره اولى وبغيره في ذلك تجزئه وقوله العارفين وان كان في ناسه  
**قوله** والضعيف من اذن الضعيف وكذا العكس **قوله** والخاص  
في السفر الا انما كان في حاله في ظاهره انه لا يمتنع صوم النهار في السفر  
هو قول بعض الاحباب غير ان المعنى لا يقول به ولكن ان يكون  
اختياره بها ولا ينافيه حكمه بانفسه فذكرنا الصوم المقيّد بالسفر لان ذلك هو  
المقيّد بالسفر والحكم بتعقد عند الاحباب قالوا المستثنى من الصوم  
ولما قيل ان يقول من كان الصوم لا يمتنع كان فعله انما يمتنع  
يستقيم عنه في المكروهات **قوله** وكذا المريض اذا رجع الى حاله فله  
او بعد ذلك ان يقول من قبل ان قال وقيل الا ان كان الصوم وجب  
وضم منه وكذا القول في المسافر **قوله** ولما بين في الضعيف اذا  
ظهر في الاسرار الى ان يستحيل للاسك لمؤلا مطلق من غير تقييد بظهور  
وعده وكذا في السفر قبل ان قال وجده لان هذه الاعتدال اذا  
وجد في سمانها انما يمنع صوم ذلك اليوم بخلاف السفر والمرض  
**قوله** والواجب انما مضيق في مطلق المضيق على ما لا يبرر  
عليه وعلى ما لا يبرر له على التخيير والترجيح والمراد به هنا القول الثاني  
**قوله** وانما خبر الله وانما وجب انما المراد خبر غيره ومن غيره

ع

عن غيره مما صوم في اثاره العيب بخبره ومن منع من الصوم والاطعام على الصوم  
ولما روي انما يستعمل الغرض في الصوم بعد العجز عن العقب والاطعام  
واللغو **قوله** ويجب القضاء على المرة سواء كانت ردة عن فطره ام لا  
وسواء كان رجلا او امرأة **قوله** سقط الاول وكذا في كل يوم من يوم  
ان من طعام وعصره في وجب الحاجة من سحرة الزكاة **قوله** ولو برزها وركب  
القضاء بها وانما في سفر من الاحباب انها من جدم العزم على القضاء  
او العزم على عدمه والذبح من الاجساد ان غير المتأخرين هو الذي عرض له  
القدم هو ظاهر كلامه في التذكرة وليس بجدا في هذا وفيه التماس من قدم  
على القضاء وكان في قوله انما دخل سنة الوقت في تطبيقه في الصوم  
اولا تعجزه هذه الحالة **قوله** وجب على ذرية القضاء وهو الاول  
الذكور ولو لم يكن الا لغيرها لكان وجب القضاء رة بل هو **قوله**  
تصوفا بالقسمة وان اتحد الزمان ان وان اتحد زمان قضاءهم بعدم وجوب التمسك  
في القدم بخلاف الضلع فلا يعجزها الدنيا ان لا يتزوج في زمان واحد  
**قوله** ويوم الكسرة واجب على الكفاية ان اليوم الذي من بعد التوزيع في  
المجموع الكسرة كالحامس والاوليا اثنتان والعاشر وثمانية واجب على الكفاية  
بالنسبة الى الاوليا بمعنى ان جميع ما يطبق في بعضه ويسقط الخطأ في بعضه  
ولا ريب ان وجوبه يعني لكن بسبب تعدد الاوليا وجعل له ما حكمه الواجب  
على الكفاية **قوله** ولو كان الاكثر انما لم يجب عليها وتصدق عن كل يوم  
يؤخر من كل يوم لكن لا الاثني فلا تضار ولو كان لمؤكروا ثلث وكان الاكثر ان  
تعلق وجوب القضاء باليوم المذكور وبنو القعدة في العيادة فلا يبرر  
استثنائها والعكس بوجوبه بصدق عن كل يوم بقدر طعامها انما تركه في بعضه

صيام

فما

ما منع

ولا يمكن التوزيع





وبعد سنة أيام من حال الماشية ويصام السادس وهي عند بعضهم في كل خمس  
 سنة وان يريد بعد كل سنة في هذا وان كان جارا على الاصل لان  
 الاصل عدم النقص ان انا عادة كذا وكذا بعد الحنة **قوله** والمحس  
 يتوخى فان وافق او تفر الجوار والاعاد الى المحس الذي لا يعلم الاكل  
 ولا يدير ليا الى معرفتها يتوخى منها فيصوم اي يتجرى ويصوم ما يقدر من  
 رمضان فان طاق طاق كذا وكذا ان تفر لوتوه بعد حصول سبب الوجوب  
 بخلاف ما اذا قدم فيعيد **قوله** كل الصوم يجب في تسابع الى المواد بالصوم  
 كما لا يخفى **قوله** الا ان الله لا يفرجه وشبهه لولا ريشه الله في الحدة عن قيد التسابع  
 التعداد لولا عيشه كذا البين وانما كذا عن العجز كذا كذا رمضان المتكامل  
 عند الرب **قوله** كل من صام بالسنين لولا فطره انما له بعد ربي يستغفر  
 هذه الحكمة ثلثة مواضع فان الاطراف في الشا فيها ربي الاستيف وان كان  
 بعد ربي كفاية قصار رمضان وكفاية البين وثلثة الاعتكاف وما يلي  
 فيصوم العذر ملك كذا كذا في عند نعال العذر الا ان نعم **قوله** وما فطر  
 ما بعد حاشية بعد يومين في ربي الذي في ثلثة التي من حلة به لا يمكن  
 وانما يصوم السائر في الموضع المذكور حاشية فلو فطر العذر استأنف وان كان  
 بعد ربه كذا ان كان الاطراف بعد يوم فقط **قوله** فان يؤخر الصوم  
 اصلا استغفر الله ان يثبت لم يقدر على اي السنة ونعم من التاكيد في  
 اصلا انه لو قدر على اي وجب وهو كمثل **قوله** والشيخ والشيخ اذا جازا  
 وذا العطف على الله لا يرجع تدا له يعطون ويصدقون عن كل يوم بعد  
 من طعام ثم ان تكونوا اقضوا ما الشيخ والشيخ فان الاخر فيها التفضل  
 وهو انما اذا لم يطبق الصوم اصلا ولا ساجد فربما عن حد التكليف

في اللان  
 في اللان

في اللان

في اللان

يستطع عنها اذ وفصار ولا تارة وانما طاقه عيشه سنة في فعلها الكفاية  
 بعد من كل يوم والافطار والظاهر وجوب القضاء عليها وهو كما لا يخفى اما في  
 العطف على نعم كذا وكذا لا يفرج حاشية فان يس من يوم كذا كذا  
 ولا القضاء لولا على خلق العالم وان لم يكن ما يدس من يوم فطره وقض  
 ولا انما وكذا من الاخرى ولا يجوز لهذا ان يفرج الا قدر ما يستد الرق  
 لولا انما وعبرنا **قوله** وانما كل القرب والموضوعة القليلة البين وذا  
 العطف على الله يرجو ان لا يعطون ويقتضون ح الصدقة اما الحامل  
 الحبيب وهي التي قرب زمان وضع عليها والموضوعة القليلة البين فانما لا  
 تفر ان وتغضيان ولا تارة كالمريض كذا كذا من حاشية على ثوب واما  
 في العطف على الذي يرجو ان لا يعطون في حكم **قوله** وكذا العطف على  
 واليها المراد ان من جازل الاطراف في شهر رمضان بالا حاشية كذا وكذا  
 لا زوال العطف على كذا سبق كذا كذا العطف على الطعام والشراب بل يقتصر على  
 الرق كما وردت في الرواية واليها كذا كذا ربي وهل يجوز في العطف على  
 بجاره كذا الشيخ والشيخ والحامل والموضوعة فيها حاشية ولعل القرب العدم  
**قوله** وهذا الموضع الموضع ما يجازي مع الزيادة بالصحح لوفاق  
 حدوث من فطره في الموضع المذكور كان كذا كذا زيادة الموضع في كل يوم  
 فذكر في العبارة **قوله** ولا يكمل الاطراف حتى يتولى الجوار ويحق للذين  
 لا ينفون كونهم قبل انزوال الحاشية يبلغ كذا كذا في كل يوم  
 فيكونوا فطره من اربع على القول بان فطره من سافر من كذا كذا اما على  
 بقوله فطره **قوله** وقيل لو اختلف يومين وجب كذا كذا هذا القول  
 هو الاصح **قوله** ولو شرط في ان يفرج اذ انما كذا كذا وكذا لا قضاء

في اللان

في اللان

في اللان



ان لو تدر الاضحاك في شرط نذر الرجوع من شرط كان في الرجوع من شرط  
والايجب على فصار الاضحاك لو كان نذرا متبعا ولا تارة ان كان مطلقا  
والايجب ان لا ينعقد على هذا الوجه بل لا يشترط الرجوع من شرط  
عارض وحمل الاشارة عند النذر ولو اني يا عسكاري مندوب واراد الرجوع  
الاشترط فيه فان اليوم انما يشترط فيه على الاضحاك في شرط كان في الرجوع  
كان في ذلك وحمل الاشارة في قوله **قوله** ولو لم يشترط وجه استيفاء مع  
قطع ان كان شرطه التسامع او معنى منه دون ذلك ايام **قوله** واما ما  
من كلف يقع من الضمير في قوله **قوله** في محبة الله والوفاء بالعقود  
ولا يقع في غير هذا من حيث هو على ان الاضحاك انما يقع في كل مسجد جامع والملازمة  
جامع البنية **قوله** فان شرط التسامع لفظا او معنى وجب فاما على ما يشترط  
لفظا استأنف متابعا ولا يشترط معنى يعني ويكفي اشارة التسامع  
لفظا ان يقع عليه النذر كان في عسكاري عشرة ايام متابعا واشترط  
معنى حيث لا يقع على التسامع كمن ذكر في نذره ما يستلزم كان يندرج تحت  
عشر الاول من شهر رجب مثلا او عسكاري شهر رجب ويكفي في النذر الاول  
لا يربط معا وعلى كل تقدير انما انما يعني ان زمان او لا فبما صور الاول شرط  
التسامع لفظا خاصة وعين الزمان ونحوه من متبعة الثانية الصورة كما لها  
ولم يعني الزمان عشرة ايام متابعا الثانية شرط معنى خاصة وعين  
الزمان كالعشرة الاول من شهر رجب بهذا الركعة شرط كذا ولم يعني  
كالعشرة الاول من شهر رجب الخامسة شرط التسامع بالمعنيين وعين الزمان  
كشهر رجب بهذا متابعا التسمية الصورة كما لها الا ان لم يعني  
الزمان كشهر رجب متابعا فيحصل خمس صور وفي صورتان اخرى في الاول

بندام

الاول

ان الاشارة بواحد من المعنيين ويعني الزمان ونحوه من متبعة الثانية الصورة  
الصورة كما لها ولم يعني الزمان عشرة ايام فبما صور الثانية الصورة  
فيما الاشارة على رتبة وعدمه بلغت اثني عشرة صورة وكلها ان  
كل موضع يعين الزمان وجبت الفعارة ان نذر الاضحاك وركعتا  
اذا افكر في راي وصان ونحوه ولو كان مفصلا فلا شيء وقيل لا شيء  
بشرط على رتبة ولا يجب في الفعارة الاستيفاء من راس بل ياتي بما  
منه فيكون بعض ما فارة خاصة وان شرط التسامع لفظا ولا التسامع  
على الاضحاك وكل موضع يعين الزمان كمن شرط التسامع لفظا او معنى  
يجب الاستيفاء من راس بالاحكام بخلاف او مضطرب او فاعل كما  
يجب الفعارة على ما سببا في حقيقة كذا ولو كان قد شرط على رتبة  
الى الحدود فلا شيء على اصلا ولو ان شرط التسامع بالمعنيين فان  
الكل شرطه وفهمه اختيارا او اضطرار او مفعول وان بالباطن وان  
تقص من شرطه مفعول كما فعل ثم ياتي بالاحكام ان يكون في وجه لفظة  
مع الاشارة ومعنى فعل موجب الفعارة على ما سببا في حقيقة وجبت  
**قوله** ولو اخلط الاربعة جاز ان يعلوها حق الزمان وان يوقها فليس من  
كن فيهم الربا فمن يقول بها الوجهيب انما هو المعلق فلا نذره اربعة ايام  
ولم يعنيها زمان ولم يشترط فيها التسامع لفظا ولا معنى جاز ان يعلوها حق الزمان  
وان يوقها ياتي في ثلثة ايام لانها اقل الاضحاك ومن شرطه ان يعلوها  
خاصة فان اقل الاضحاك ثلثة ايام ومنه اربعين ومنه اربعين ايام  
المقدرة **قوله** ولو نذر عسكاري اياما وجب البطل انما يجب البطل  
في موضع يلزم وجوبه كما لو نذر عسكاري ثلثة ايام فان البطل ثلثة اياما

بندام

عقوبة

تدخل الاصل في نعم جرمها لا يجب جرمها في اول المصلحة الرأية في باب  
 المقدسة ويشترط في المقدوس ان لا يقع في المصلحة المعتبرة بانفسها  
 اذ في الاب لا يولد ولا يهلك في اعتبار الاذن اذ اراد ان لا يصوم للمصلحة  
 اما اذا اراد الاعتكاف في صوم يكون له فعل فاعيا راد الاذن نظر والمصلحة  
 اشترط الاذن في الاب وهو بينا والقوة المذكورة ولو لم يباح لها جاز  
 ان يصحك في بابها لان انهما للمولى بهذا اذا كانت المصلحة من ان لا يمان  
 الاعتكاف وهو ليس بالمعنى ولو كان اعتكافه في هذه الحالة مضرا للمولى  
 فمصلحة لم يجر الا بالاذن **قوله** ولا يجوز الزوج من موصو فيبطل الوضوء  
 ان كان في الامساك لا يجب ان يفيد عدم البطالة بالزوج ناسبا باذا  
 لم يطل الزمان كغيره بحيث يخرج عنها ان يكون في العادة معتكفا ولا يجد  
 ان يصل في الخلق كغيره مثل ذلك **قوله** كقضاء الحاجة اي الخروج الى  
 الحاجة ويكن ان يرد مطلق الحاجة فينبذ من في حجة نفسه وحاجة غيره  
 من المؤمنين في ذلك **قوله** وتساوية الجاهلية للمصلحة عليهما وجهها  
**قوله** وانما في الشهادة ولم يرد انهما ويكن اذ احب في قضاء حاجته  
 للمؤمن **قوله** فيهم عليه الكيلوس والمصلحة الخلال الخلق الشيخ  
 وجماعة ذلك واذا في الاحبار في علم كيلوس كنه الطلال واقترن  
 على غير كونه كاستقلال المحاسن وقول الشيخ وجماعة احط وهذا اذا كان  
 قارعا على الاجتناب قارعا مع الضرورة فلا **قوله** والطقن خارجا  
 الا بكنة اي بكون الطقن خارجا عن المسجد الا بكنة يجوز وهذا في التضييق  
 الوقت فانه لا يعمل **قوله** والمصلحة وجبا بكنة اي بكنة لها العدة  
 ثم تعفى مع وجوبه هذا اذا لم يكن الاعتكاف متعينا فان تعين لم يجر الزمان

قوله  
 في الزمان  
 قوله

يجب عليها الخروج فانما تعفى مع عدم الاشتراط لاحد على ما سبق **قوله**  
 والحائض والمهملين اي يخرجان من المسجد ثم يعفيا مع الوجوب وعدم  
 الاشتراط ولا تعفى هاتين كون الاعتكاف متعينا وعدمه وهذا الموضع  
 المصحح للخروج ما يصح الاطلاق ويشق بعد القار في المسجد شقة شديدة  
**قوله** فمسا وتقيها جذا اذا كان كل منهما بشبهة لا مطلقا ولو فعل  
 احد منهما مع الشهوة ان لم يطلعها صاحبه القولين انه لا يفيد اعتكافا ولا يجب  
 التمسك به **قوله** وشتم الطبيب وكذا الزنا معين على الاقوى **قوله** والسبع  
 والشاة وكذا ما في صلاته من الاجابة وكذا ما في صوم المصطفى المذكورة  
 وكذا الاعتكاف بالاضاع كالحياكة والخباطة وغيرهما لما فاته ذلك كونه  
 مقصودا للاعتكاف ولو اضطر الى منتهى جاز **قوله** والمماراة بالحوال  
 والجرم لو كان في مسئلة عليه لان ذلك من افضل الطاعات اذا كان  
 العوفي يداوينا ويحكي عنه الامور كلها لئلا يتعارف قوله ولا يجرم عليه  
 لئلا يتعارف راو ديه جمع المذكورات بعده **قوله** فان افطر في المتعين  
 تبارا او جاع فيرسله كذا ان كان متعينا بالندرج وجب كفارة خلف  
 الغرض وان كان باليهين فالمتعة كفارة خلف اليهين واعلم ان المتعين  
 شمل المتعين بالندرج وشبهه ولان ذلك من ايام الاعتكاف المذكورين  
 وغيره وكذا السام والتماس فانها يجب ويتعين وفيه في مقتضى  
 الصوم فالتوجب كفارة سواها بجماع وغيره وكذا يجب كفارة بالجماع  
 لئلا يمتدحوا المعقد **قوله** وفي غيره نقص واجبا ان كان واجبا  
 ولا كفارة على راي غير المتعين ان كان متروكا كما لم يمتدح في الاولي في التندرج  
 المطلق وجبت كفارة بالجماع فيه لئلا يمتدحوا ولا يغيره من مقتضى



**قوله** ولو جامع فيهما رخصان فكذلك ان كانا من جنس واحد  
 وقيدته في المختلف بما اذا تعين عليك وهو يجب على ما احتجنا به بغير التكرار  
 من وجوب الاحتكام وان لم يتبين ذلك انما يجب مجازا لا حروما من الاحتكام  
 المندوب لان الاحتكام مطلق **قوله** لان كبرها فاستغنى عنه اي يجب  
 عليه ارفع ان كان تهما رخصا لا يجب عليه مع مطالوعها ولو كان ليس  
 فاستبان وهذا هو المشهور بين الاصحاب قال شيخنا المدرس لانهم فيه  
 مخالفا لسور العتير **قوله** ثم يحرم من مكة يوم التروية هذا فصل او فوات  
 الا حرام للجماع والمفرد يحرم من الميقات اي باجماع لا بغيره مؤقرا **قوله** والفرار  
 كذلك الا انه يفرق بين افرام هذا بغير تحقق التوازن في ساق الله في الا حرام سواء  
 عقد الا فرام باشعاره او بغيره او عقده بالقبلة على ما سياتي تحقيقه  
 ان شاء الله تعالى **قوله** والفتن فرض من ناسي عن كبره انشئ عسرا  
 من كل جانب بل الاصح انه فرض من ناسي عن نية جنة وارجع بعض مصلان  
 كل جانب **قوله** والباقي ان فرض اهلك مكة وحاضرها المردية فاحتملها  
 من كان يمينه وجنبا دون ثمانية واربعين ميلا من جانب من الميقات الاربعة  
**قوله** ولو عدل فكل منهم الى فرض تآخر اضطرارا جاز تحقيق الاضطرار  
 في جانب التمتع فيما اذا خاف المداوة الحصى المانع لما عن التملك من العدة  
 فخر الى جوارحه ما دونهما دخولها الى مكة وكان فخرهما الى وفات قبل  
 منى لعدة فعد له الى الميقات اول الفراق ويحقق العكس لو خاف فخره فليكن  
 بعد التآخير في الفراق يجب لا يكتفى بالآتيان بالعدة المفردة وبعده وثبت  
 معاجلة سفره فاعتقنا فاما تعديل الى التمتع وان كان فرضها التواتر  
 اول الفراق وهو ذلك من تركه فراقا واحدا من هذين الوقتين دون

قوله

**قوله** الاحتكام اي لا يجوز العدول لاحد من الطرفين الى وقت الفراق  
 احتكاما والى واحد حيث يقع ذلك النوع واجبا عليه فاعتقنا انما يكون في الاسلام  
 او استحق التزمه من جنس معين فلهذا ان ذات من يملك وتأتي او تترك في الموضع  
 او استند على ج وفرض اليه النوع بخير واحد منها وهذا حكم قبل الشروع في  
 الاحتكام باحد النوعين **قوله** ويجوز للمو لا الفراق اذا دخل مكة  
 العدول الى التمتع انما اذا حصل الشروع في الاحتكام فلو ادخل الفراق ودخل  
 الحرم كان للمفرد العدول الى التمتع فاذا انقضى الاحتكام وقد وردت تلك  
 الاخبار والاصح انما يجوز ذلك احتكاما اذا لم يكن ماضيا فيه واجبا عليه  
 بعينه اما باصل الشرع او بخبره فلهذا فان كان كذلك لم يجوز العدول  
 احتكاما والا جاز انما الفراق فلا يجوز العدول احتكاما على حال  
 لان سباق الهدى متناقض لقصة التمسك **قوله** ولو دخل الفراق فلو  
 مكث خارجا لها القواف وبسببها تجدب العلية عند كل طواف ولا تلتقي  
 الا بالنية على ان اي اذا دخلها وسما على جميعها انتهى التمام جاز لها  
 الخواف وهذا الكلام فيه كما انه لا كلام في صحة حجها اذا جدد النية  
 عقب ملة الطواف على ما في الرواية المتقدمة وهل هو على الفور على  
 التراخي لا يتضح باحدهما ولا جعل يقتضي عدم الفور في الاحتكام فلهذا  
 وانما الكلام في انما هل يكلف ترك التلبية للروايات المتقدمة انما على ان  
 ما طاف بالبيت طواف الاكل احب لهم تركه ام لا يكلف ان الا اذا فرجا بالكلية  
 ذلك فيه قولان للاصحاب والاصح وجوب التجدد ويدر منه تحقق  
 الاحكام ولا فرق بين الفراق والمفرد في ذلك وقيل انما يكفى ترك  
 المحرقة واحدة وهو ضعيف وعلى هذا في ترك التجدد التلبية التعليل

المحرر حرم تديبه  
 العلية عند كل طواف  
 وصحة كل الاحتكام

مرة ونزها المتعة فيا في افعالها لكن هل يجب ان يكون طوعا  
 آخر ام لا يجزئ وجهان كل منهما ممكن لان احكام الطواف آخر يقضي عدم  
 اعتبار هذه الطواف في التقليل لان الحالت هو طواف العرة وعدمه  
 يقضي الاستعداد في طواف العرة بطواف لم يتوفيه ذلك وانما الحكم امر بان  
 وكيف يسطر فصل العرة بفعل اخر اجنبى وكيف قلنا فاذا ان بقيت افعال  
 اشترط يجب ان لا يتجزأ ذلك الجزء عن فرضه اذ كانا لكان اولا لا بد من اجتناب  
 عليه ولا يجوز في الاضطرار ان يصح كلام في ذلك **قوله** في ذوالالسترين  
 يجره فرض عليها اقامة فاقنشا وبما يجزأ من كان كقولنا ان يجره  
 ما عرفت بانها في بعض ميادين كل جانب يلزم حكمها اقامة الى جوف ارضهم  
 ايج لا يابها تحققت اقامة لا يلزم بها الاضطرار لا اهل فان تساوى  
 الى جوف ارضهم ايج يتجزأ فرض حاضري مكة وانما بين هذا لعدم الترتيب **قوله**  
 ولو لم يكن على جفات اهرم منه وجوب اى اهرم بقرضه من ذلك المسقات  
 لعدم جواز مجاوزة المسقات **قوله** ويجوز فرض المقصود  
 سنين الى الكفى ودونها يجتمع الى قوله المجاوزة مكة اذا قام سنين  
 لم يلزم ايج فيها فان في انما قلنا يتقضى فرضه الى اجل مكة ويلزم اندج قرا او  
 اقراد او لا حاجة الى اكمال السنة لئلا يثبت بهذا الحكم وان كانت عباد  
 القسب تقتضيه ولو كانت اى منه دون ذلك فتولى حكمه فحقى هذا اذا  
 استطاع ايج فخره الى المعقبات اى تقفاته ناسوا اى اى تقفاته بلده ام لا  
 واهرم بقره التفت منه هذا ان قلنا فانما يخرج فرضه الى خارج الحرم فان قصد  
 ذلك ولو بان كان فيه مشتقة عظيمة معادة اهرم من مكة ولو لم يكن حكمه  
 اعتبارا والاستطاعة من بلده في ثبوت الحكم وجوب ايج عليه **قوله** والاعطاف

تجوز

من الزاد والراحلة انما تعتبر الراحلة فمن يقترن بها الى قطع الترتيب **قوله** ويجزئ  
 الترتيب هو الترتيب المحلة المتعددة والكسرة وانما المهم ان كانت الطريق  
 والحداد انما لا مانع من سلك الطريق **قوله** ولو تجاوز الى القصر والمجوزة ويجوز  
 بان يجزئ بها الولي فخرج منها ويخبر بها المواقف ويجزئها الموقوفات وانما  
 بفعل ما يمكنها فقد وبقول ما سواه ولو كان في القصر مجزأ ما يشركه بنفسه  
 ما يشركه من العبادات **قوله** ولو تجاوز ما يمكنه قبل المشركه الى الحرم  
 القصر او المجوزة بفعل الولي بعاشرة وانفق الكمال قبل الوقوف او قبل  
 المشركه اجزا بها وذلك من حجة الاسلام وان كان فعلها لا بد من مشركه  
**قوله** في لو اقرده وتقصير على حجة الاسلام من القصر رقيه  
 وجها ان اقر بها لعدم **قوله** ويجزئ القصر ان كان يقف قبل المشركه  
 الا فاما ان ان عتق وكان يقف في ايج الاول قبل المشركه فاذا ان القصر  
 اجزا في ذلك من حجة الاسلام بخلاف ما لو اعتق قبل المشركه لانه لا بد من حجة  
 الاسلام فقد ما على القصر **قوله** ومن وجد الزاد والراحلة على سبيل  
 وما يؤمن عباد الزاد اجبا وعائدا فهو مستطعم وان لم يرجع الى القاية على الى  
 الحرم او يرجع الى القاية من قبل بعد ما يعرف للبحر والموتة لعبا كذا ما  
 عودا او ما ارجع اليه حصل له لغاية مساسن له ولعبا لواقع القولين  
 انه لا يشترط **قوله** ولا يباع بيا بر ولا داره وحاده وكذا امره كونه  
 اذا كان اجملا كذلك فله ولم يكن نفسه بحيث لا يستدل بها ما يمكنه  
 بين ما يعرف للبحر ولو لم يكن له جنة المستنبات جاز حرق المال البها دون  
**قوله** ولو وجد ما يفتن وجب الشراء وان كان يكثر من ثمنه على ان  
 ان لو وجد الزاد والراحلة وما جرى مجرىهما مما لا بد منه يكونه العباد

اي



اذا لم يتحقق العلم الشرعي بعد سقوطه بان يرد من غير العلم وجب عليه ان يشرع القدر  
 عليه بما هو لا يقع القولين لكن بشرط عدم الاحتياط فاشترط القولين  
 والحدوث لا يجب عليه الا ان يفصل عن غيره قدر الاستطاعة لا فرق بين  
 ان يكون الدين موجبا له حائضا استثناء دفع الضرر لغيره الدين بغيره  
 ولا يجد ما يقضيه **قوله** ولا يجوز صرف المال في النكاح وان شق ايوان  
 شق تركه كمن لو لم يضره شق لا يقع عليه في العادة قدم النكاح **قوله**  
 ولو قيل ان الزاد ورا حله وموته على وجوب اي وجب اليه وهذا لا يقع  
 ان كان لا يملك على وجه الزاد كما لو نذر له ما لا يملك او قدر له ما لا يملك او نذر له ما لا يملك  
 لو نذر له ما لا يملك الوجه فانه لا يجب القبول ولو نذر له ما لا يملك او نذر له ما لا يملك  
 يتركه لمعنى من وجب له ان لا يملك الا لا يقع الا بالقبض ولا يجب عليه  
 ان لا يتركه بل يجب ان لا يملك الا بالقبض او اوصى له في الوصية  
 ان يتركه **قوله** لو ذهب ما لا يستطاع لم يجب القبول ولا يجب الا لا يملك  
 للاستطاعة في اي وجه ولو استوفى له في السفر بقدر الكفاية وجب  
 ولا يجب القبول المداورة اذا حصل القبول وجب عليه قبوله **قوله**  
 والاستطاعة لكن لا يجب ان يكون في اليد **قوله** ولو وقع الفقر حقيقيا لم يجر  
 عن حكم الاسلام الا في احوال المستقرة المشكوك في بطلانها والمداورة  
 المستقرة ان يستقر وجوب اي وجه في ذمة بان يرضى زمان فلهذا في اي وجه  
 وهو مستطاع فيعمل فانه يجب عليه اي وجه في ذمة بان يرضى زمان فلهذا في اي وجه  
 وبما لو لم يكن **قوله** ولا يجب الا في احوال المستقرة المشكوك في بطلانها والمداورة  
 يفصل من غير حاجته ما يرضى به الدين **قوله** ولا يملك الا في احوال المستقرة المشكوك في بطلانها والمداورة  
 ان يملك بغيرها **قوله** او في احوال المستقرة المشكوك في بطلانها والمداورة

في الفرق بين بين وما  
 قد عايناه من هذه المسئلة  
 في الجدل

الاصح وجوب البذل منها مع عدم الفقر والاحتياط معوض النذر ما اذا لم  
 قد اصرم فان كان عودته بعد الانعام وجب البذل **قوله** ولا يجب على المبيع  
 بغيره وعوده الاستثناء على ان **قوله** بغيره هذا المبيع ان المبيع انما ان  
 يكون قد سبق استقراؤه في ذمة او لا وعلى التقديرين فانما ان يكون ما لا يملك  
 بغيره او لا وعلى التقديرين فانما ان يكون ما لا يملك بغيره او لا وعلى التقديرين فانما ان يكون ما لا يملك  
 له ابرر حجة في غير حجة قبل الموت او الموت قبله فان سبق استقراؤه في  
 ذمة فانما يظهر من كلام جميع من الاحكام ان لا يرضى به وجوب الاستثناء عليه  
 وقد مر في الشيخ والمصنف بان وجوب الاستثناء انما هو مع اليأس من الرجوع اليه  
 عدمه فلو هو واقع وان لم يتحقق اعتنا المصنف من المسئلة في الاستطاعة في حق  
 احد من المكلفين وهو معلوم من المطالبات وانه فالاصح الوجوب واذا ابرأ على  
 حكما في التعاليق قد مر في الشيخ والمصنف وجوب الاعادة وهو الاصح ولا يحتاج  
 من وجوب زوال العذر جازوا ان لم يجب واذا ابرأ فلا كلام في وجوب الرجوع  
 الاستطاعة فان مات بعد البرء وقبل اي وجه وجب الاستبراء وكذا لا يملك  
 من برء وان مات قبله فانما استنبأ المداورة فلا يرضى به وانما وجبت الاستبراء  
 بخلاف غيرهما يرضى لعدم وجوب اي وجه عليه ولا الاستبراء والمخوف بغيره او يرضى  
 بحيث لا يملك على احواله او يرضى به كما لم يرضى به ذلك كله فخرج لو يرضى  
 استقراؤه في ذمة وكان الموت بغير ما يرضى به في وجوب الاستبراء عليه  
 ترة وفان مات ولم يرضى به فلا بحث في وجوب الاستبراء وان استبراء  
 مات اجزا عن ان يرضى به الاستبراء لان ذلك فترضا ولا يخفى في الآن  
 ترضى به بغيره **قوله** ولو مات بعد الاستقراؤه في حق الاصل من  
 اقرب الاماكن وان قلنا ان لو مات من وجب عليه اي وجه بعد الاستقراؤه

في الفرق بين بين وما  
 قد عايناه من هذه المسئلة  
 في الجدل

ان يريد من وجوب الاستجابة لومات بعد الاستقار والاول البتة  
 واشتمل على كمال انما عليه بالاجابة ان مات بعد ان مضى زمان فكنه فيه  
 ان مات راجع والابن ان يرضى به تحقيق حصول الاجابة الجزئية وهو على صفة  
 الاستقامة بعد استقار الاجابة في ذلك فيجب الاستجابة عند الحاجة ان مات  
 قبل ذلك فمقتضى عدم استقار الوجوب وان الوجوب انما كان بحسب  
 الظاهر وقد اكتشف عدم فلتا في الاستجابة على موت من له الوجوب  
 ام لا من اجزاء المواقف الى حكمه للاصحاب قولان واختار المصنف هنا  
 الثاني والاصح الاول وقوله يقتضي من لا يصلح اذ بانها اجابة في حال  
 الزمان في حقيقة على الارض والوجود او زاحمة للديون ولا يجازي في اجابها  
 الى الوصية وقد اجمعت منوط العرف والاستبعاد التمدد باقواله  
 في العادة لا وسط العدول المتكئين من الانبياء بالاجابة العجيبة الاولى  
 بحال ذلك المقتضى **قوله** ولو انشأ في العطف سقط هذا اذا خسر  
 الطريق في اثنين فلو زادت عن اثنين فاعترى للسقوط انشأ في جميع  
 في العطف والعطف لغة الملاك والمراد به هنا مطلق الاذي كمنهيب  
 المال ومنه للعرض والعقل والتجريح وما جرى مجراها **قوله** ولومات  
 بعد الاحرام ودخول الحرم اجزاء هي اى لومات الاحرام بعد ذلك  
 اجزاء ما فعل بالنبية الى الاجابة فلو كانا في مستقار وجوب عليه لم يجب  
 الاستجابة واخطاوت العبارة تتناول ما اذا عاد الى الحكم بعد  
 دخول الحرم ولما في ذلك اورد المصنف رواية حكاه المصنف في المختلف  
 تضمنت اعتبار موت في الحرم ولا بأس به **قوله** ومع حصول الشرايط  
 يجب ان اهل استقار في وقت لا بد من معنى زمان تحقيق تباينها ما يعتبر

في حصول الاجابة وقد سبق ما يدل على ذلك بقوله **قوله** والمخالفة  
 يصح اخطاؤه لكن لا بد منه وان كان قبل تباين الاحرام والنبية والخطوة  
 لا تخلفه الخلف والمقتضى بين والاركان في الاجابة والعمدة ثلثة  
 عشر النبوة والاحرام بالعمدة والنبية وطوائفها وسبعها ثمانية  
 والاحرام بالاجابة والنبية والكون لوفات والكون بالمسؤول على الوجه  
 المخصوص وطوائف الاجابة وسبعها المرتبة والاختلاف بالركن في الاجابة  
 مبطل اذا كان هذا الاستقار **قوله** ولا يشترط الحرم الا مع الحاجة  
 الى الاشارة في الاستقامة وجود الحرم في المرأة الا ان يحتاج الى ذلك  
 يخفف المكابرة على نفسها او ما خوف على نفسها وتكون كالحجبة لا بد من  
 وجوده وقبوله ووجود ما يحتاج اليه من اجرة ونفقة انما هو في القبول  
 عليه ويدون ذلك لا يتحقق الوجوب **قوله** ولو ان المولى اخذ  
 نذرا لعبده وكذا الزوج ولا يتعد نذرا حدهما بدون الاذن وكذا  
 القول في الولد بالنبية الى الولد **قوله** ولو نذر ما نبيا وجبت كونه  
 عليه الوقوف في موضع الصلوة في برك او تهر لرواية الكوفي ولو  
 اخل بذلك اثم ولم يقدح في صحته فله اذا مشى في موضع المشي ولو  
 امكنه الصلوة على نقطة مثلا فعله لانه يجرى في السجدة وكذا اذا امكنه  
 سلوك البركة قبل ان يسكن في البركة نظر ولا يعلم لاحد في ذلك فله ان  
 يمشي ويجوز المشي من يده ويسقط بعد صلوة طواف البيت  
**قوله** ويجوز في التائب كمال العقل والاسلام وان لا يكون  
 عليه حج واجب بهذا اذا كان قادرا على اداءه يوم من الوجوه فان  
 عجز اصلا وقد روى النابيه لم يفسح ومشرط ايضا موت المشرط في عجزه

في حصول الاجابة وقد سبق ما يدل على ذلك بقوله



فعل

بیت

تعيضت الاجارة وانفق القصارا ولا كان لكل منها الفسخ وراى الحق  
 المحقق **قوله** ولو اخرج من المذهب ثم عاد اليه لم يجر عا حدهما على ذلك  
 بقا هو الاصح وقال الشيخ عني المذهب وهو ضعيف **قوله** ولو اخرج  
 بعد افرج اوجع المذهب للمواجب من الاصل والفرع من المذهب فما يلزم  
 كذا وجب يسقط بالمال كالتوكيد والنحن والنج والكفارة كسافر اخرج  
 من اصل الزكاة ولا يوقف على وجه الميث وما لم يكن كذلك كالصلوة والصوم  
 فانه يخرج من الميث اذا اوجبه الميث فاذا اوجبه الواجب من الميث  
 الاول ما يجره عن اوجه القيل في العادة كانه قد رافقه في حقه بالاصل  
 وان اوجبه صبيته من الميث فالاول يخرج وان قدر الميث على مكان  
 ان في **قوله** وجب انكار ما يثبت ان لو اوجبه انكار اخرج عنه سنة بيعة  
 اخرج عنه قدر الميث وكذا الموضع من بعده ذلك ولو كان عليه حج  
 واجب اخرج اوله لا ثم كذا يدر ما في من الميث **قوله** والمستودع  
 يسقط اجره ان لم يزل في الواجب مع علم عدم الاداء كمن يجره للمستودع ما لا  
 لغيره بعد موت المودع وعليه وجب ان يسقط قدر اجره المثل في الحج  
 ويخرجها في الحج عنه مع علم ان الكارثة لا يرد في الواجب اصله في الحكم  
 مستفاد من رواية زيد بن ابي عمير عن الصادق عم وليس في الرواية من المودع  
 كمن تركه الا صاحب عليه حذر من ان يقر في مال الغير في اذنه بغير  
 يقين وتثبت ان المستودع يحلف بيمينه على اداء حوائج الاستعجار  
 بغير من الاول وقرن بعضهم استيدان الحاكم والاياسى به ان ياكلوا شيئا  
 الصورة عنده والا فلا فائدة في الرجوع اليه قال في الدعوى وطردوا  
 بين الاحباب الحكم في غير المودع كالمدين والغصب والامانة الشرعية وموت

ال

الرواية في الاسلام وقد اطلق الحكم في الواجب على مبدى الحكم الى العروة  
 قد عاينوا في الكفارة والركنات والحقس على ذلك والتوقف من ذلك  
 انما سبب قهر الحكم في الحالف الاصل على مبدى النقص ولو انكسرت استيدان الحكم  
 فلا بحث في الكفارة وحديث جابر الانطاع **قوله** واذا كان المولى في الحج  
 وكذا الوالد بالنية الى الولد **قوله** ولا يشترط الملوحة فانما يقع من العتيق  
 العتيق من سائر الكفارة من العبادات **قوله** وهو وقوفه في شهر الحج وهو شوال  
 ومنه المعدة وقد اختلفوا في الاشارة الى الحج على احوال وعند التحقيق  
 اختلفوا فان الذي يقع فيه في الحج في الجملة الاشارة الى ما كان يجره في الحج  
 ولم يات نسي من افعال الحج هو ما بين طلوع الحجة وطلوع الشمس **قوله**  
 وعقد اجره من الحجرات او من منزله ان كان قارب مكة كما مر في  
**قوله** ان من دخلها بعد اعراس قبل الشهر اس قبله شهر من اعراسه  
 والاصح اعتبار الشهر من احواله من الاعرام **قوله** والمنكر كالمطاب  
 والحشاشي وكذا الداهل لقائل مباح وكذا العبد اذا اراد ان يترك  
 لانه لا يجرم الا اذا كان التبرك **قوله** فلو جرم قبلها لم يقع الا لئلا يراى الا  
 فمن تراجع الاعرام قبل الميعات فانه يجرم من حيث تترك في شوط ان  
 يكون الاعرام فانه يجرم ان كان الاعرام للحج او العروة المتبحر بخلاف العروة  
 المفردة فانه يجرم الاعرام كما كذا وكذا جميع السنة على الاصح في ذلك كله  
**قوله** ومن يعمرة وجب اذا حاق قروجه قبل الوصول الى يجرم الاعرام  
 قبل الميعات لمن يبره العروة في وجب وحسنه وجب قبل الوصول الى يجرم  
 الاعرام للموت في وجب وبناي النقص والاجماع **قوله** ولو اقره حامدا  
 وجب الرجوع فان تضرر بطلان الاعرام الموقوف من ميعات في احواله وانكسرت

الحاكم  
الاصح

ان كان كان



في الدروس **قوله** ولو لم يكن الا انما وقع انما كان  
 النفس التي لم يجر وان كان التلبسات اجزا ولا يقع في العلم في العلم  
 وليس هو الا انما **قوله** لا على الواقع العيني حكمه شيئا في انما  
 مع **قوله** ولا على المدونة اخيرا را حيد الشرة المراد نفس المجد كما جواد  
 من العبارة وفيها لا احب اننا المقتات قد اكلهم موضع على سمة اميال  
 من المدونة والاقتصار على المجد اول **قوله** واضطرارا الحجة هذا اذا  
 بلغ الحجة في كل الحليفة بانه يستحق العدول الى الاضطرار انما يقع في كل  
 عن الطريق فانه لا يجز على لان يفرق ما قيلت لا عليها ولكن في بعضها ولو عمل  
 اختيار لا بعد المرد على في الحليفة الى الحجة او ذات عرقا في رادها  
 على ما اختاره في ادروس وهو جدي **قوله** ولو لم يكن لا يقع الى  
 احدهما احرم عند من المجازات لاحد ما لو لم يولد الى الحجة او استعمل  
 انما الاوامر من ان الكل ويقتل ساواة اقرب المواقف وليس  
 هذا الاحتمال بعيد من العرب لان هذا اقرب الى المقتات من الاول  
 ولان مثل هذه المسافة لا يجوز لمن يرد التمسك قطعا الا في **قوله**  
 وصورتها في الواجب هو التلبسات الاربع وجوب زيادة ان الحجة  
 الى احوط وجب المقارنة بالتلبسات للنفية كالمقارنة بالتلبسات الاربع  
**قوله** وبالشعار الحقن باليد او بالتقليد المشترك كما في الاشعار  
 شق صغر السهام لم يكن مقصودا للتقليد او التقليد هو تقليد فعل قد  
 على فيه فهو مشترك بين الجميع **قوله** وليس التوبين لا يشترط في وجوبها  
 وان كان زباجا حذفا ويترك بالاف او يترك به والتوضيح هو نقطه واحد  
 المتكلمين فقط **قوله** والاخرى بترك لسانه بالتكليم ويجوز ان لا يشترط

انما يشترط انما **قوله** وقعد والنياب والابان اي ابا الى ثياب الارواح  
 والرجال في ذلك كانت **قوله** وليس القبار القفا قد يكون بانه يشترط  
 فليس يفسر احد بما جعل في العلم الكفيع انما جعل ظاهره بالعلم ولا يشترط  
 به في تكليمه وكل من التفسير من معبر على الاصح ولو افق ابره من تكليمه هذه الكلمة  
 انما كانت لئلا ليس الحجة جدي لا قبل **قوله** ولو لم يكن في التمسك قبل التمسك  
 فانه على وعاد انما يتكلم معناه ويصير في مفر على ان روي اننا في سيرة  
 والرواية يجوز على الاستحباب بها منها ومن غيرها الدال على عدم وجوبه في  
 واما بعد فاجب القولين انما هو في مفر فانه في مفر مفره ولا يجوز  
 عن مفره لو كانا لغت شيئا على **قوله** ويجوز الصبان من في مفر على  
 كونه من مفره والمرد ان الصبان اذا امروا او امره الذي لهم من المقتات  
 رخص في اتباع المخط عليهم في هذا مفر ظاهر العبارة واختار في الدروس  
 تاجير الاوامر الى مفر والمقتات الاول وهذا رخصه من على ما في المدونة اما  
 غيره فانه التوجيه من المقتات كسائر المجرى **قوله** ويجوز ما يجنب المحرم  
 ان يجب على الولي ان يجنبه ذلك **قوله** فان فعل ما يوجب الكفر فانه  
 كان التلبس موحيا جدا وسواء هو كرامة الصديق من الوجوب و  
 تعلق بالولي وان سرحا عدا الاسرار الكفرية التلقين واللبس فان فعل  
 الصبي مورا او حلا فاكفارة قطعا وان فعل عدا من وجوب الكفر فانه  
 صبيان على ان عدا الصبي بعد ودماء او حلا وقد افرد في الدورات خطأ  
 واختلفوا فيها وقد حكم بكونه خطأ على الدورات لا يجوز ان يفرقة في وجوب  
 في التفرقة الكفر وتعلق بالولي انهم وكل ما يقع عنه الصبي من الاعمال فعلى  
 الولي فعله واما المدي فالولي غير بينه من مالا وبيد او الصبي الكبير الصغر

انما كان في كل ما يوجب الكفر فانه

القول

ولا لا يخرج من له من الالهي كانه كما يقرب بالنسبة اليه ولا يخرج على الالهي  
 بدلا له ولم يوجد بهدي ولا قدر الالهي على القوم صام الولي ولو وجد العبد  
 غير الالهي من القوم فليخرج من العبد على الالهي ثم يجوز القوم على ما بالكتاب  
 الجواز ويحكم **قوله** وليست بكرا النسبة للحاج الى الزوال يوم فري  
 ففقط وجوبا وبهذه في الحجاء منها وقرا ما وافراده **قوله** وانما  
 يوتى مكة للحج تمتعا وحده ذلك عقبة المؤمنين واعلم مكة وعقبة ذي  
 طوى فاسلمها **قوله** واذا انما بعد الحجية ان احرم بها من مكة فيعني ان  
 يكون المراد من فري من مكة للحجوة وفيها في ذلك كما في العباد  
 فان الصدوق يفرق بين طعنهما عند شدة الحجية وهو قول الحرم لا خلاف  
 الاجابة وتزعم الشيوخ والجماعة على صحة قول الحجة بانها لو لم تكن  
 فري من مكة للاهرام وجاز حرمانها من خارج **قوله** ودفع الصوت  
 بها للحجاء بالنسبة مطلقا الا ما يقتضي اما الموانة والحقن فلا يتبع  
 الصوت **قوله** والاشترط ان قالوا ارام على سبيل ان يحل حرمه  
 ويعني من الاجابة ان موقع الاشترط فيل الشدة وكذا عبارة في النية  
 وليس بعد اجراء كل منهما ولم اقف في ذلك على تقرير **قوله** وتوفر  
 لشراكتهم اول ذما لفظة المتعم بسبب ذلك للتعريف **قوله** وتوفر  
 والغسل باليسج الغسل للاهرام عند ارادة ولو امكن غسل اول  
 انهما راجعا للاهرام في ياقية وكذا لو اغسل اول الليل اجزأه لياقته  
 ولو عجز عن الغسل بجم **قوله** والاهرام عقبة فريضة القدر او غيرها  
 او من سببها واقف كعتان وبقيته ذلك ان يغسل فافله الاهرام  
 او لا بعد الغسل ثم يغسل القدر فانما يقع الاهرام في وقتها والافاء فريضة القدر

الندم

ولو كانت كما لو لم يتم حرم هذا ان كان في الوقت سنة ولا اقف على ذلك الزمنية  
 واحرم **قوله** والموانة كما في حلي الا في حرم المخطبة والآن حرم كعتان راسا  
 والآن في حرم شدة القدم فلا يحرم والآن في حرم نقطية الوجه فلا يجوز الا في حرم  
 الاخلال **قوله** والابنية الحين من عدم اشترط الله بالطهارة ثم لا يغسل  
 ولا يغسل المسح على يده من كان في ان كان ميتا في اهرامها **قوله** ويمكن  
 حيوان متنع اذا كان اشاعه بالاصالة لان وفاء ذلك وكان اهلها كالحل  
 على فانه صيد ويؤذي بعضه ويغري في البر فخرج ما يغني ويغني في الماء فانه  
 لا يحرم صيده ويغري في فري لا يغري في الماء فانه لا يغري في الماء فان  
 كان يلازم فهو صيد والميتا فيها ميتة والبر والماء فريضة فان كان في البر  
 فصيد والا فخرج ولو اختلفت عليه كالميتا فان ميتا بر ميتا  
 بحرية فكل حكم نفسه وليس الذي جاء احبش صيدا عندنا والموت لو من  
 الصيد وغيره جميع الاسم فان استمر الاسنان وكان ميتا فهو صيد والافاء  
**قوله** وانما رده ودلالة الاشارة معلومة والدلالة في قوله والافاء  
**قوله** واقامة اها فانه للشهادة عليه وفي الحرم وجمان والحرمان في الحرم  
 حرم وقوع الرضا المحرم بترك الشهادة بدم الحاكم بان عتده شهادة فليعلم  
 الى احكامه والافاء من كونها بين فليمن فليمن او بالافاء **قوله** وتوفر  
 الشهادة ولا يحرم به دنيا في الزوجة والا فريضة بالنسبة الى الفريضة الاولى فانه  
 على جوازها او لا فريضة **قوله** واليك ملحقا على ان هذا هو الاهرام **قوله**  
 وان كان في الطهارة فمعها وكيفية من كون او علم او لم يعلم مع انما في الحج  
 واستسكانه فلا بأس **قوله** الاغلو في الحجية من قطع انما الحجية احكام  
 من القتيب منها الزعفران **قوله** واجبال وهو حرم الاوانة وبلانها

الندم

كأنه

والله



ان مطلق الجوع جلالا حرام ولو اضطر الى ذلك لدفع الدعوى الكاذبة فالأول  
الاجابة **قول** وقيل هو لم يجد داء في دوابه كالقمل والبلعش والقراد  
فلا يجوز قتل شيء منها على حال ولو تجوز الزجر ويجوز تعذيبه في مكانه  
من الحبس والافترق الاول او شاة ويجوز القاء القرا ومن قتل  
بغيره دون غيره **قول** وليس انما تم للزينة اي ملاجيم للزينة والمروج  
الى قصده **قول** وليس ما يستلزم لعدم اختياره من خوفه وغيره ويجوز  
عند القوة ويجوز شيء من ذلكم حيث لا يكون على الاقوى **قول** والادان  
اختيارا ويجوز عند القوة والافترق في عدم الادان بين كونها من غير القوة  
وعنده **قول** وانما لا اشعر وان قل سواء كان يملك او لا ويرى او غيرهما  
ان كان تابعا في العين ولا يقع من اليد في موصوفه وكان عليه شيء **قول**  
واقرار بالهزم المتخصص في غير موصوفه سواء كان بالقصود والنجاسة او بالملك  
والشواك وهو ذلك **قول** وقيل الشبر والخشيش الى المحرم قطع الاطراف  
دفع اليه بين كذا شرحه الجماعة وكذا الخصم المتكسر الذي يوزن حكم  
المباين ولا يجوز قطع اصول اليه يس ويجوز قطع النابت في ملكه وكذا  
قطع عود في الحائض واما العودان اللذان يحول عليهما الحائض لبيت بها و  
والحائض كسر الاول البكرة العظيمة **قول** وليس الجوع لدرجات  
يقضي الخيلسان وهو ثوب مشوي يحيط باليد في تارة يجوز لبسه لكن  
ان كان كذا تارة لم تترقه ولا يجوز عقد ثوب الاوام ولا رطله بخيط  
ولم يتخذه ويجوز لبسه لسراويل لثامه الزاوي ولا يجوز لبسه في  
شيء المخطط من الثياب المنسوجة ويجب على الخشي احتساب كل ما يخط  
والحويرو والكأرة عليه الا ان يجمع بين لبس المخطط وتغطية الوجه كذا اصرح به

ويجوز حبس الجوع  
وان اذما تم

والادانها مطلق  
البكرة

في الحويرو ويجوز تغطية الرأس والوجه بالنسبة الى الاوام لا بالنسبة  
الى شكل الاجانب فان الرأس موصوفه قطعا وفي الوجه اختلاف فقطع الرأس  
حينئذ **قول** ولها والمعتاد والذوق وكذا يحرم لبس الزينة **قول**  
وتكليل الرجل سائر يجوز ان يطل على وجهه وشبهه ما لم يفرق بين راسه  
**قول** ويقدم قول مدعي النكاح العقد في الاحكام لكن ليس للمدعي المطالبة  
بالمهر لو كثر ثم اذا اختلف الزوجان في وقت عقد النكاح حال الاوام  
او الاحكام قدم قول مدعي العقد حينئذ ما كانا قد وقع لذكر الرجل فالقول  
قوله حينئذ فيبطل النكاح ظاهر وعلى الزوج ان يفتي في اقراره بفتحها والبيت  
عندها وهو ما وليس لها المطالبة به ان لم يكن قبضته فلا استرجاع مع القبض  
هذا اذا كان قبل الدخول اما بعده فخطاب باق في الاقوى من المستحق والمكسر  
جعلها ولنا لا نطالب بالنفقة والمبيت وعليها القيام بحقوق الزوجية ظاهر  
وفيما ينهاه من جمانه المالك بالعلم انما يحجب الاستحسان وان كانا قد اذنا  
قدم قولنا مع العقبين فلهذا يلزم الف الف وقدم عليه ويجب عليه المهر كما وان لم  
يدخل على الاصح **قول** وشراها لا ما رواه محمد بن الحسن ولو فصل في حال  
الاوام حرم الفعل ولا يفسد العقد **قول** ويقضي على نفي لو اضطر الى  
تلعان ليد طيب او لمسه الى قبض وجوبا فيجب التغطية بدونه **قول**  
وقد رتبنا الطيبان لو اضطر اليه بهذه العبارة قد توهم عدم جواز رتبته  
اختيارا وليس كذلك بل يجوز لبس اختيارا **قول** والمراة تسفر عن وجهها  
اي وجوبا **قول** فيجوز ان يلقاها في من راسها الى طرف اختيارا رتبته ان لا يصيب  
وجهها **قول** ويكره لبس السلاح اختيارا في الاصح الوجه **قول** وانما للزينة  
على الاصح تحريمه كتمان ما لو كانت مستحبة وكذا يحرم الثياب المراءاة **قول** واستعمال

انما انما انما انما  
انما انما انما انما  
انما انما انما انما

وذكر انما انما انما  
انما انما انما انما

ولا يجوز انما انما

الربا حينئذ لا يقع تحريمه **قوله** من النعمان بدنه من ثلث الابل ما كان في حوزته  
 ودخل في السادسة ولا فرق بين ذلك والثلث لقول من في النعمان في حوزته  
**قوله** او بعض من البدنة على المجرور في العبارات عدة احاديث  
 الطعام والمستغنى وفي كل واحد وجوب ذلك على التحريم والاصح **قوله** فان عجز  
 صام ثمانية عشر يوما فقد عطل ثمانية عشر فعلى الوجوب اشكال الظاهر  
 عدمه وان كان الاثني عشر يوما او اقل ولو عجز بعد صوم شهر اقل وجوب تسعة  
 وما زاد عليه وان سقط والاستبعاد وجوب ثمانية عشر ولو عجز عن البدل وهو  
 ثمانية عشر فعلى وجوب مقدوره منها **قوله** وفي غيرها من خصال الابل  
 ان يخرج النعمان وهذا هو الاصح ويدل لذلك الكبير في الترتيب **قوله**  
 وفي الثعلب والاربع شاة الا كلام في وجوب الشاة لكن هل لها بدل ان لم  
 يستغفر الله تعالى مع الحج وقيل ان الحكم فيها كحكم باقي الضيق فيقتضيها  
 على البر ولا يلزم عشرة ما كان ان وقت القيمة في كل واحد منها **قوله**  
 وفي كسر البيض النعمان في كل واحد تسعة بكره من الابل ان حرك الغرض في القصور  
 البكرة من الغنم في الابل ولو كان السيف فاسدا او كان الغرض شيئا  
 او عاش شيئا فلا شيء عليه فخرج ان ذلك **قوله** والا ارسل محولة الابل  
 في ثلث بعدد اسم الابل بعد والبشيرة ما الخيرة في كل واحد منها ما جرت  
 العادة **قوله** فان عجز اطعم عشرة مساكين لكل مسكين صدقة من اللحم عشرة  
 ويورد الرواية بما علم ان الخلاف في ان الابل الشاة على الترتيب  
 او الخيرة بما هو في العادة فكل النعمان والبقرة والضيق وما في حكمه وما بان  
 الاقسام فانها على الترتيب لا محالة وقد راعى المصنف الوقت فحفظ الابدال  
 في الاول ما هو فيها بعد غير بقوله فان عجز الدار على الترتيب واعلم ان

في النعمان  
 في النعمان

الخلاف في كون الابدال على الترتيب او الخيرة بما هو فيها بعد اصح ما يترتب  
 في النعمان وتسعة في بقرة الوحش وخمسة في الضيق وكذا ما بين النعمان  
 فانه وجب على الابل ما كان في حوزته وفي كسر البيض النعمان والقيمة لكل  
 بيضة خمس من النعمان ان حرك البيض هو الخيرة **قوله** والضيق من ما  
 شاة ان يكون حاضرا او يجرى بها يجرى الضيقين وعليه سائر ما في  
**قوله** فان عجز فكيف النعمان قبل بعثه يجب من كل بيضة شاة الحج  
 الاصح انه يطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام ولم يؤكروا وقد  
 الاطعام هنا والظاهر ان لكل مسكين مد طعام ان هذه القيمة لها بدل  
 على الخصوص ثلثة على الخيرة واثني على الترتيب والباقي للبدل على  
 الخصوص **قوله** وفي النعام ويؤكل مطوق قد ذكرنا انفقها في النعمان  
 والظاهر انها مؤنفة ان هذا بدل القيمة احد هما فكله المكس من دواكل  
 مطوق وانفق عليه المم منها والباقي انما يهدر ويؤكل ما قد خلت  
 في المطوق النحل ويدخل في الثاني في القمار والباسي والغواخت والواشي  
 والقطار ومعنى يهدر يهدر بانه يهدر ومعنى يهدر يهدر بانه يهدر  
 بغيره قطرة قطرة كالجامح والعصافير فان كان لا يعرف من اهل الغنم  
 وكيف كان فان النحل كقارة معينة فكل واحد من اقاربهم وكذا الضيق **قوله**  
 ويؤكل من حمله هو بالترتيب من اولاد الفان ما اربعة اشهر فصاعدا ذكره  
 المصنف وغيره **قوله** وعلى الحمل من لحمه كل عامه درهم لو روى النعمان على ذلك  
 والحلاق الاصحاب احكامهم واصنافهم في التذكية والمضيق بوجوب الترتيب  
 الا من من التدرج والقيمة فكل ان النفس بالدرهم يمكن ان يكون مستند الى

في النعمان  
 في النعمان

في النعمان  
 في النعمان



ان القيمة حينئذ كانت درهما قلت احوال الدرهم مطلقا شكل فان قيل  
 صيدا احمدا كما في غير الحرم تركة قبل التسوية بالغة ما بلغت فكيف يحرك الاقتصار  
 في الحرم **قوله** وعلى المحل في الحرم الى قوله والحليصة ربع هذا اذا لم يحرك  
 الفرع فان تحرك ففارة الفرع هي نصف درهم **قوله** ونسبته نصف  
 حرام الحرم علف كحاشه لكن اختلفت في ما صرح به في الدرر ومنه في بعض  
 الاجتهاد ولو قد اختلفت في هذا مطلق العلف لان بعض الاجتهاد يقتضي  
 علف حرام الحرم بها وبعضها بالحق بغيره وبين القصة بها وانما قد في المالك  
 فلهما فيه كما يحكي ان شارته تعالى وانما هو ان كل حرام دخل الى الحرم فلهما  
**قوله** وفي كل من العلف والجبل والذراع على قطع من يقطع قدر الشجر  
 وانما دانه قد ان وقت نظام ورعيه وان لم يكن قد جعل وهو ماله اربعة  
 اشهر وثمان مضع السوال الموعود به وحاصله ان كل نصف وكل واحدة  
 من هذه بعد تحريك الفرع مخاض من الغنم وهي ما من شأنها ان يكون حلالا  
 فكيف يجب في البيضة مخاض وفي الظاهر على وتبريد ذلك في الدرر  
 انما على ارادة بنت المخاض من المخاض وهو بعيد جدا وعلى وجوب  
 المخاض في الظاهر بطريق اولي وبها يكون خلاف الاجماع او على التحريم  
 جميعا بين الاجتهاد وربما وقع الاشكال بان بناء الشرعيات على الوقت  
 بين المثلثات والامام سبحانه ولا دخل في الاحكام بعد ثبوت دارك  
 على ان القول بان في الفرع من صفات الغنم كما اختاره المصنف في غير هذا الكتاب  
 وابن سعيد لا يخلو من صحة واعلم ان هذه الفارة تعلق بالحرم كسائر ما سبق  
 سوى الحكم فانما فارة الحرم في الحرم او المحل في غيرهما في حكم **قوله** وفي  
 كل من التفتد والفتب والبر بوجدي هو من اولاد الفرة ماله اربعة اشهر

عاز

قال الشيخان وابن ادرس وكذا ما شبهها وهو قريب **قوله** وفي كل من  
 العصفور والغبرة والصعوة مد من طعام وكذا ما شبهها ذكره الامام  
 والاصواب الغرقة بغيره نون كما ذكره اسفل اللقمة وصرح في الصحاح بان النون  
 فيه تحركات الغابة والصعوة عصفور صغيرا طلق الطعام تبناد الغلبة  
 وغيره **قوله** وفي كل الجراد كف اي كف من طعام ويحرم كربة وكربة غير  
 من جراد **قوله** وكذا النمل يلحقها من جراد وكذا يجب في فعلها بطريق  
 اول **قوله** وفي كل الجراد شاة يمكن ان ياربها كرشه فصاعدا وسوا ذلك  
 لانه لو لم ير شاة الكثرة وبعض الاجتهاد قد يكره جعل شاة المذبح  
 ردة الى العرف كسائر الامور العرفية **قوله** ولو عي عن النحر فلا يحرم  
 الموداته شيق كسائر **قوله** وكذا لا تقدر الغنم في فقه حنيفة وكذا  
 السبوح في الاقصد للغنم شرعا من الجوانات واليسوف في الغنم  
 السوقية يتقوم عدلين عارفين وهذا اذا كانا على محل في الحرم  
 او في ما في الحقل والاتصاف علف الفوار مع اجتماعهما ومع بدو البهائم في  
 الاتصاف علف اشكال **قوله** ويجوز بغيره اي يجوز ان يغذي بغير العلف  
 والمماثل في الذكورية والذكورة فيغذي بالمعيب بالاشياء المحرم  
 فانما هذا الاشياء بالذكورة فيغذي الشئ وانما هذه محتججون بان هذا القدر  
 من القلف لا يقع في المماثلة وهو قريب وانما هذا المعيب بالمعيب  
 فيستند الاستسوار في المعيب فلا يحرم الاغذية الاغذية ويجوز ان يغور  
 العين عن اغذية البسار وبها لعكس وكذا العرج احدى المذبحين او الرجليين  
 عن ارج الاخرى على ما صرح به في النحر بغيره **قوله** فانما يذبح  
 نعم الجراد ما خضنا حكمه واضح في موضع يتصدق بالقيمة انا في كل الفرة

من جراد

الوضعية قبل يجب به الطعام او الصيام عند تعذر الحامل تحمل ذلك  
**قوله** ويقوم الجوار وقت الافطار وما لا تقدر لغته وقت الاكل  
اما الحكم الاول فلان الواجب هو الحمل فادام لا يريد الافطار فلا  
حاجة الى العدول الى القيمة انما يحتاج اليها عند الاداء لا قبلها كما  
التدابير واما ما لا تقدر شرعا لغته والموجب فيه القيمة فانها ثبتت  
وقت الحاجة فحينئذ يقتصر قدر ما **قوله** ولا لقارة في السباع بل في  
من اطلاقهم يقتل الصيد وانما الحيوان المقتنع ان يقتل السباع كلها  
محرم وان لم يكن فيه كفاية لكن قول المصنف والجواب لو ادخل شيئا من  
السباع الى الحرم اسبلا حازا فاجابه بوزن بانها لا تعد صيدا  
**قوله** ولا المقتول من وحش والشيء الى قوله اذا لم يصيد قالا  
قد سبق انه اذا لم يصيد في عليه اسم احد من المقتنع اعتبارا بغيره  
فان انتفع كان صيدا والافطار **قوله** والبر غوث افي اللحم في  
التذكير والمقتنع يحرم قتله ولم يثبت في الدرر من شيء ولا في  
على تحريمه الا ان التحريم احوط **قوله** ورمي الحداة الحكة كغيبه  
طائر معروف واحد جموعه جدي كغيب ومنه ان السوء والحد  
والذي في رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام  
وارم الخراب والحدادة رميا عن ظهر بغيرك وفي اخرى وعنه  
الخراب فظاهر ما بين الروايتين شيء جواز قتلها الا ان بعض  
الروايات يفتي ان رمي الحداة انما هو عن ظهر بغيره لا في  
اول الاول اني قتل الدواب كلها الا الافاعي كما قال الخراب  
تقتضى الثانية جواز رميه مطلقا وينبغي التقييد للخراب المحرم

الذي هو من الغواشي الحسن اما الجملان فانهم محرم لا بعد من  
الغواشي الحنن ولم اجد التقييد به نعم فثبت شيئا التمسيد وصحة الله  
في حواشي من الحداة يكون عن بغيره كما في الرواية **قوله** والخراب الخراب  
والدواب من كذا لا قتلها وكلها **قوله** يجوز اخراجها الى قطعها المحرم  
ففي الجواز وجهان والحدادة قولا وتحتل ان يكون للروايتين قتلها واكلها  
محرم ذلك كذا قبل الافطار فلا يحرم بعده ويجعل التحريم مطلقا وان ذلك  
يجوز انما هو الافطار وفي هذا الوجه ان اخراجها الى قطعها بغيره من الجواز  
التي لا مانع من اكلها **قوله** ولو اكل مقتله فله من القليل ومن ثمة ما اكل في قتل  
صيدا واكله فعليه فداؤه القليل ويعتبر ما اكل بالقيمة والافطار وجوبه فداؤه  
للكل قتل او كثر **قوله** ولو لم يرثره القليل فداؤه شيئا انما اذا قطع بعد ما يجرى  
في هذا الموضع فداؤه الا انما يقتل **قوله** ولو جرحه ثم رآه سبيا  
فبيع القيمة على الافطار وجوب الارش **قوله** وشارب لبن الضيعة وما قوته  
الذين هذا اذا كان محرم قرواية عن الصادق ع ولو كان في غير الحرم  
قيمة اللبن ليس الا ويقتل وجوب الدم على الحرم في اكله والقيمة على الحرم في الحرم  
وفي هذا الاحتمال قوة ظاهرة فانها تعطف الجواز بسبب قيمته وجوب  
الدم مع الافراد باحدتها والقيمة بالآخر **قوله** ولو جرحه بطير على الارض  
فدمه وقيمه ان لا يضره الحرم في الحرم بطير على الارض فقتله لزم دم وقيمه ان لا يضره  
الحكم الى غير الطير ولو فعل ذلك في غير الحرم لم يثبت القدر **قوله** ومنه ولا ياكل  
ما يملك من الصيد منه ولو كان ناسيا عنه حادة فان ملكه لا يزدل عنه **قوله** فلو لم  
يرسله فحق ولو استمر عدم الارش الى الاحتمال لم يجب الارش بعد التذلل والقتل  
وهذا الاول لا يخلل الصيد المحرم فان دخل الحرم ثم اخرج منه وجب اعادته اليه



للمروية فان تلف فعلية ضارة **قوله** ولو اخلت على حرام الحرام وفراخ وسفوف  
بهاكس كحاشية بشة والفراخ بكل وليس فيه برسم ان كان في ما التقيد بكونه  
مما يخرج المحلل واختصاص حرام الحرام بالذكر فيه كونه في الحرام لانه في غير الحرام  
لا يفرق بين حرام الحرام وغيره عند جميع الناس لانه لا يجب ان يكون مضافا  
حيث قد يتحقق المقام ان المعلق ان كان حراما في الحرام وجب عليه ان لا يخرج  
وان كان حراما في غير الحرام فعليه ان لا يخرج وان كان حراما في الحرام فعليه ان لا يخرج  
خاصة وشايجان احدهما ان في الرواية ان زاد ان الاغلاق قبل الاقلام  
فعلية لكل من درهم وكل في نصف درهم وكل في نصف درهم وان كان حراما  
فعلية للمبرشة وللقرن حل وللبيضة درهم وستر لها شكل فانها ان تزلت  
تكون الاغلاق في الحرام فلا بد من التصاعد او ينجز لزم حرام الحرام الحرام  
الحل جميع لا يقولون ان الذي ان طار او قروا في الغمام ينقض الاغلاق هو  
قول بعض الاححاب وقال سبارة جعل مثلها الغمام الهلاك والوجه ان الاغلاق  
كالاغلاف الناقص يعلم فوجها سبورة كما لو رمى الصيد وجعل حلالا ولا يفرق في  
ذلك بين حرام الحرام وغيره **قوله** ولو فرغ حرام الحرام فشاة وان لم يرجع ضمن  
كل واحد شاة اي لو فرغ حرام الحرام فشاة كذا الى المستوفى من الحرام فشاة عن جميع  
والا فكل واحدة شاة فمضى المسئلة فيما اذا انزل المحل في الحرام فلو كان حراما  
في الحرام ففي وجوب الغداء والغير مع العود ولا معه نظر ولو كان حراما في الحرام  
احتمل عدم وجوب شيء لعدم النص ويحتمل القيمة لانه يترد الاغلاف فان  
تلفه قبل يفرق بين عوده وعدمه فيه نظر وعلى تقدير الحكم على حرام الحرام فيه  
نظر ولا نص للمحاب في هذه المسائل كلها لكن مسئلة الحرام ذكرنا انما هو  
في رسالتنا وتبع الاححاب ولو فرغ حاشية واحدة فوجبت ففي حكمها ترديس

بمعيد عدم وجوب شيء حاشية **قوله** ولو اخلت حاشية فوجبت طائر على كل واحد  
قوله كما مل ان قصدوا ولا يخلو بعد ادوار الغداء انما في حال الاحرام  
قبل دخول الحرام كما في الموطأ فيها ان الواقع حاشية او شبهها فيها ان لو كان ذلك  
تعدا يقع فيها الصيد لزم كل واحد دم شاة فقتضا على عدم الوقف  
في الحاشية وعبر في ما في الصيد لما في آخر الرواية ويرى في الحديث ولو كان  
في الحرام من الحرام نقصا عفت الواجب ففي الحاشية بغير شاة وقبحة ومن المحل  
بغير القيمة ولو قصد بعضه وبغيره لم يقعد اخذ كل حكم ولو كان الموقد  
اسنن او اذ كان في الحكم مع قصد واحد وما دون الا في اسنن او اذ كان الواحد  
اذ لم يقعد **قوله** وانما في المخلط مع الاغلاف ويؤخر الكتاب  
ومسك الام حتى يملك الطفل والقاتل فطافا والسايق والركاب مع وفرة  
ضمنا ولو كان سائر ضمن ما يجنبه بيدها خاصة اما الدال فانه يضمن  
انما كان محميا او محلا في الحرام وترب على دالمة جناية اما المحل في الحرام  
فلا كفارة عليه واما المحل في الحرام فانه يضمنه كحاشية في حاشية الحرام  
التعلق في الحاشية اشكال فانه يحسن تطارب ان الغمام احوط وامسك  
الآثم ومساك الطفل ان كانا في الحرام او كانا في الامساك من الحرام فكل كلام  
في الغمام به وكذا ان كان لا مساك من المحل في الحرام فكل كلام في الحرام  
اما العكس فانه يتردد الغمام في اولى ركاب الدابة اذا وقف بها والسايق  
مطلقا فيمنع ما يحجب الدابة بيدها او رجلها او راسها اما الركاب السائر  
وكذا القاعد فانها فيمنع ما يحجب الدابة بيدها او رجلها او راسها دون ما يحجب رجلها  
**قوله** ويحتمل ان على الحرام من الحرام هذا اذا لم يبلغ الغداء بغير اليدونة  
فان لغيرها لم يتصاعف على الاصح **قوله** ويحتمل الفارة بغير الصيد

سواء شهدا وعدا على رأي الاختلاف في انكرت عددا والنفس الصريح يدل على عدم  
وكذا ظاهر القرآن ودعا الاقوال **قوله** ولا يبرئ من الصيد فملك الحكم بوجه  
من الوجوه المحركة كالاصطحاب والالتصاف والميراث وغير  
ذلك ان كان قريبا وانما كان ما يملك يمتنع الاحرام **قوله** ويجوز  
للصغير الاكل ويؤذي وان كان عنده حيثة فانه يملك من الفداء اكل الصيد  
والا الميتة والمرد والمضطر من كانه في محنة وما اضاره من التفصيل  
مع وجود الميتة هو محتمل لاكثر وقيل بالكل الميتة تنصيف وانما بالكل قد رما  
بندفع به القدرة في سقوه باعتبار حاجته الى الرد ومنه ما اذا كان  
الصيد مملوكا لم يكن تركه بائنا بوجه محلي في الحلال والا تعين اكل الميتة  
لان تركه الحرام للصيد لا يفيد الزكاة او فسخه ولو كان استثناء  
في الحرام منها لزوال المنفعة وليس بعيد **قوله** وهذا المملوك لصاحبه  
وعنه يتصدق به خارج هذه العبارة ان ما يجب من الفداء في الجناية  
على الصيد يستحق ما ذكره من اطلاقها لما اذا زاد عن القيمة المستوفى  
او نقص ولما اذا كانت الجناية غير موجبة لضمها الى الاموال كالدلالة على  
الصيد وخالفه في ان لا يجب له ان لا يبرئ من سواه ما يعرف الى الملك  
يلحق من قوله وغيره يتصدق به وفي بعض هذه الامور نظر وان كان يتصدق  
الفعلين ان الملك الصيد بالجناية عليه القيمة المستوفى كسائر الاموال فكل  
سبب الاحرام فالحكم اولسببها فتدفع على حكمه من غير تفاوت بين المملوك  
توزيعا على سبب من لا سبب المجتمعة مقتضاها وتصور ملك الصيد في غير  
الحكم سهل ما في الحرام فانه يصور من الفداء والربا في **قوله** وهذا الحرام  
بريد في خلق من اصاب فيه صيدا ضمنه وكبره ما يكرم الحرام حرمه كبره في

ذلك

والوارد انه يبرئ طوله ويريد عرضا فكل من اصاب فيه صيدا على حال من الاحوال  
ضمنه وويل يكرم ما يكرم الحرام من الصيد اي ما هو قاصد الى دخوله بان يكون  
منهجه اليه وشهد القرآن بزيادة دخوله فيه قوله ان اصابها اثم لا يكره وانما هو  
لكونه **قوله** وكان على شجرة اصابها ان اكل ولو كان العصف الذي عليه الطائر  
في الحلال وكذا اصابها انما ان يقتل اغصانا في الحرام من النجم والسمان وذاق  
نصف ريشة من حمار الحرام تصدقها بالجناية اطلاق العدة فيصير بدمه ميتا  
بخصوصه ومورد الرودة للصدقة مبني وكذا مورد ثا للصدقة باقية الجانية  
ولم تصدق بغيره فاما الاصح عدم الاقرار ولو نكف ارب وريشه ذنعة فاف  
وجوب الارش **قوله** ولو كان مقتوصا وجب حفظه ثم يرسد بعد عود  
ريشه مقتضى ذلك كون الصيد طائرا فلو كان غرضا لم يرسد لما يملك  
امسا عنه ففي وجوب حفظه الى ان يبرئ من مقتضاه لا يبرئ من مقتضى الامور  
من عود **قوله** من جامع زوجة او امته فلما اودى بها ما يجزى او عورة واجبة  
او نكح عامدا علما بالتحريم قبل المشغوف وهو عليه اثماته وبنه في الحرام  
من قبل الاصح ان الزوجية المستمع بها كالدابة في ذلك والارواح الجانية  
الحبيب الغسل فلما يبرئ لا تترك وانما في الاجنبية نكاح او شبهة والاعلام  
كالزوجة على الاصح بخلاف البهيمة واحتمل بالعادة انما لم يفسد ولا يجامع  
بالتحريم وانما يجب التحريم قبل ذلك فافساح او عورة القمع اثماته الافراد  
فافساح ما يوجب مع العلم والافساح عورة اخرى ولا خلاف في الافساح  
بالجماع قبل الحوشتين معا فاقبل المشروحة فيه قوله ان اصابها الافساد  
**قوله** والافساح بعصاة ثالث الى ان يبرئ فاجب الالة او على  
الباطل والموطنة في الافساح ومنه في الموازنة الى آخر الاقوال في

قوله

منه

ان اصابها اثم لا يكره



Handwritten notes in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

وَأَنْشَأُوا

45







العبارة اذا اذاعه والفتل قبل دخول مكة اقبل بعد دخول مكة فتركه  
الذي تزل فيه ولا يشبه في ايامها عز المراء **قوله** ودخول مكة من اعلاها  
ان كل من علم سوار قد علم ان لا يقبل المدينة ام لا سيما بالتي صلى الله عليه  
والله وقيل بان هذا يخص بالقدم غير المدينة وان **قوله** ودخول  
منه باب بن شيبه قيل اني سمعت القصة بدقون تحت عتبة باب بني  
فصخره لدخول فيه ليلته بارجله فقلت سمعنا ان هذا الباب  
ان ان يدخل بباب المسلمين وينبغي ان يعلم ان هذا الباب ان غير  
معلوم لان المسيد قد غيب انه زير فيه كمن يدعى الدخول من الباب  
الذي ليس منه الا ان فعل سمعناه يدخل من باب السلام الجوف  
في ذلك **قوله** والوقوف عند ما قيل لم يسع ثمانية ايام اللغمة  
والقواب تذكره **قوله** والظاهرة في التفتل ان السجود الظاهرة في طواف  
التفتل ولا يجب على الا **قوله** والاستسلام بجميع ذواتها وحملها  
فان تعدد فضيلة فان تعدد عبادة والاستسلام الحسن وقيل ان هذا هو الملاءمة  
وهي التي قد يكون معناه اخذه **قوله** وسلا ح **قوله** وانزل على ما في النبي  
اربعا اربعين كما هو الاسرار في النبي مع تعارب النبي وذا الوترية العبد  
وسمى الحجب وهذا احد القولين في الحجاب ويحل ذلك على القولين  
انما هو طواف القدوم والمواد به اول طواف ياتي به القادم الى مكة ايضا  
كان او متدبرا سوار كان عقيب سحر طواف العمرة التمتع بها وطوافي القدوم  
ام لا كطوافي الحاء فورا اذا قد نه طار من طواف النسب والوداع اجمعا  
ولان طوافي التمتع والافاء اقر اذا كان الفرد قد دخل مكة فاما حجب  
انما على هذا القول للمرجع الصبي دون المرأة والحسن والمرفق في مكة

تدبر

ان لا يؤذي غيره ولا يتأذى هو ولو كان رايا لم يكن واجب ولا يؤذي ولا يتأذى  
بين الكثرين الباعين وغيرهما عندنا والاصح في المذهب والمشهور من الاحتياط  
عدم الاستحباب لقوله لم يثبت من المشيئين **قوله** والاسلام المستحار  
ويستحب ذلك في الشوط السابع خاصة ويستحب الاقرار بالانحياز  
فانه ليس بعد موت من يقر له بدينه فوم في هذا المكان الاغفر له فانه بما ذكره من  
مستحبا ما لم يبلغ المدينه الباقى وانما التزم حفظ موضع قيامه وعاد الى طوافه  
منه حد زمانا تقدم **قوله** ولا تقبل ما بينه وبين طوافه هو المشهور  
وزاد ابن زهره اربعة كعبه لا يخرج طوافه كما قاله في حجب الشبه واستقر  
العلماء في وجوب التزبط في شاة انه لا تترك في سباق احاد من الصلوات  
عليه السلام انما ان دخل طواف **قوله** فانه اذا سهر الحكة بسبعين  
استحبابا بغير ان يكون الا في من الاق والاندون ما في الشبه فيما مضى كالحكمة  
في الصلوة ويحكي ان يكون في سنة الاول ونظيره ما ورد من ان زاد في طوافه  
ركعة وقد تعدد عقيب الركعة بقدر زمان الشبه بغير ان يكون  
صلى من فورة وليس بجهد القول في حجب الشبه بين من ذكره من ما يعلق  
ان قلنا بذلك وكيف كان فاما كجمل اسبوعين اذا لم يتذكر ان يراة حتى  
يلجأ في ترك الحجة والشواك من فانه تركه قبل طوافه والاول **قوله**  
ولو علم في الاشارة ازال الجاهلية وتعمه هذا المخرج ان فعل سجد من طلع  
الطواف او كان قد اكمل ربعة اشواط والامح يستحب طواف الاسكان  
**قوله** او كجمل سوار كانت لها وكمن من تركه او لم يركب او لم يركب  
فراية قد فعل منها او فاعلم فشر فورها **قوله** فانه كما ذكرنا نصف رجع  
فان المراء اذا طاف اربعة اشواط فاعلم بان على ما فعل والماء بعد رجوعه

قيل



مما يقع على الموضع الذي يقع منه ليحيط به حذر من التفتت ولو شك في الحمل  
 الاخذ بالاحتمال واحتمال البطان **قوله** ولو ذكر في الشيء نقص ايم الطلاق  
 مع تجاوز النصف ثم اتم الشيء ويؤثر فيه **قوله** ولو كان في الاشياء فان  
 كان في الزيادة قطع والاشياء سالمة لو كان مشاعلا في الطلاق وقطع بان  
 قد كان سبب انما اشك ان طلاق ما سأل لا وجب القطع فاقطع  
 بطل طلاق وهذا ما يستقيم اذا كان عند الجواز اذا كان في انشاء الشوط  
 وعرض له عند الشك فان طلاقه بطل لانه قد دار بين الاكمال الموجب للزيادة  
 عند اقطع الموجب للمقتصة **قوله** وان كان في المقتصة استأنف  
 شدي في ذلك ما اذا كانا في الاكمال والمقتصة وفي الزيادة بالقيمة  
**قوله** ولو نس طلاق الزيادة حتى رجع الى ايهل وواقع بعد التوبة  
 ولو كان على ذلك فبقية قوله ان احدهما عدم العود وبشرى ووجب العود  
 لاجل فان شئ استجاب **قوله** ويستحب لو نس طلاقا رتدا  
 اذا لم ينفق حضوره ولم يكن من قبل العود ولو تعد تركه بغير العود لاجل  
 مع الاكتمال ولو نس طلاقا غير التمتع او الاكتمال وجب العود مع الاكتمال ولو  
 واقع فانه كان ما سأل فاقطع وان كان بعد ذلك امكن باستجاب حكم طلاق  
 الزيادة بما وجب قضاء الطلاق وجب قضاء السعي على ما خرج  
 الشيخ في ان كان راد على الاجماع **قوله** ويحب ما خرج من الموضع وشك  
 في وجع التمتع الا العذر وانما يجب ما خرج طلاقا محمدا ذكر اذا كان  
 في التمتع اتم العذر الباعث على تقدير كونه الحيض والمريض **قوله**  
 ويجب ما خرج طلاقا من غير السعي الا العذر او سهوا في كسب ما خرج طلاقا  
 طلاقا ليس بطلاق ان التمتع وغيره الا عند حصول العذر كالمرض وحب

الحض او التقدم سهوا **قوله** ويحكم الطلاق وطلبه برطان في العدة الى طلاقه  
 ايهل الطلاق المدة وان كان الزمان قد مضى من التمتع ففسخ طلاقه  
 كانت يمينه بعد ايام وروى انها من ذن اليهود واعا يمينه في طلاقه  
 يمينه غير السعي وروى ما في التمتع التمتع **قوله** ويحب في التمتع على الغير  
 في العدة للرواية ويستحب فيه ايلولة الاكتمال ولا اكتمال وجب في العدة  
 فيه وجهان والاحوط الاشهر **قوله** ونقص العدة ان ياتي بها بعد الفراغ  
 منها **قوله** ويجب فيه الغيرة ويجب استئصالها على غير اية الفعل بغيره  
 والغيرة على ايم ما سبق في الطلاق ويجب استئصالها الى ايم الزمان والغيرة  
 لو وقع على الصفا في ايم من قبلها فان لم يصعد المصق بغيرها ما يملك المصق  
 ان كان شوطا ما واجاب عنه عودا وكذا في الزيادة **قوله** والتمتع المدة بان  
 يلحق اصحابه بغيره **قوله** ونقص العدة ان ياتي من الطلاق ما يملك المصق  
 معا وفيه توقف **قوله** ويستحب التمسك في الواجب والمذنب **قوله**  
 واستسلام الجاني بعد الطلاق عند اعادة السعي **قوله** والخوف من ارباب  
 المحاذي لثقات في التمسك الذي يخرج حقا من حاله عليه والرد وهو الذي  
 من المحذور علم باستطاعتين موقوفتين فليختر من بينهما ان كان فيهما استحباب  
 الحق من ارباب المحاذي **قوله** والصعود على الصفا بحيث يربط البيت  
 منها بربطة بعض الاضراس او يربط على استنابة الصعود على الحرة وفيه طلبة  
 في التمسك **قوله** والاطلاق اطلاق الوصوف على الصفا بعد سؤد الحرة  
 من قبله وروى انه يورث الفسخ **قوله** والهدوء بين الفسادة وروى ان الطلاق  
 هذا لا يجل حاقته وانما اية اليمين المحررة وروى ان النكاح موضع موثق **قوله**  
 ولو نكح بعد التمسك ان لو نسى الهدوء رجع النكاح الذي يبرور فيه وانما بها

سواء

مسما

والفهم من تتبع العاقلين والراي والكان المار هو الحسنى الى حلف من غير القاطنة  
 بالوجود والوجود سيجت كمن هذه الكيفية ذكرنا الشيخ والاصحاب وعلموا  
 محتمل لا حرب والاستحباب وكل منهما محتمل **قوله** وتقدم على الظاهر  
 فيجيب الى آفة في صحة تصور من حازم وغيره ما يدل على انه لو تقدم الحق  
 اعاده بعد الطوائف وان كان ناسيا **قوله** ولو كان متعلقا فحق انما  
 فاقول واقع او قل واقع شعرة تعليل بقره وانما لم يستدل بالحسين وادعوا  
 فيمكن ان وسجد بهما رضى الصادق عن وقول العبارة اشكال لا ينفك  
 فاقول صفة تصديقنا كذا بانه لم يجمع حيث يشهد على ان حكم الحكم  
 الشعور كذا كمن وجب الكفاية لم يبق حكم المواقفة معلوما من عبارة  
 يكون انما يؤول فاقول اعتقد الاحتمال في نفسه فاقول **قوله** ويجوز قلعه  
 كغيره فاقول ويجوز ان يكون قلعه بغير كذا فيسأل **قوله** ثم يتم  
 العلم بالعبارة يقتضي انما هو ولو على شوطه اللاحق وليس بجيد العباد  
 على ما دون شوط العبارة لا بما **قوله** فاقول فاقول من سعى في التفتيش  
 واصل من كل شي اخر منه ويجب في النهاية المشكك على كونه في قوله السمع كلام  
 او غيره والوجه والوجه والاعتناء والاستدانة ويجب كونه بكمه ويجب  
 ان يكون على كونه وعلى سبب الا ان لا يفتقد والوجه والوجه والوجه  
 بالسمع **قوله** ولا يفتق فان فعل فعله دم هذا اذا كان محال ولا يجوز  
 عن انتقاصه فيقتصر **قوله** ولو لم يشهد في احواله فاقول فعله دم الى ان لا يفتق  
 حتى لا يفتق بالوجه والوجه والوجه والوجه والوجه والوجه والوجه  
 صيرورة محبة مفردة ولا يجوز من فرضه لو كان في التفتيش متعلقا عليه في الجاهل  
 وجهان ولكن كذا باجاء **قوله** عند انزال ان يجره فاقول يستحق

قوله

عامة

بعد صلوة العشاء **قوله** من تحت الخراب او المعام وفي الاصل منها حان  
 ويرجع في الدروس المعام وهو تحية التفتيش هو اللاحق **قوله** فان سجد  
 الى آخرة الجاهل كان بين خلقا في العباد فانه لا بد من عبادة والافلاكي  
**قوله** ثم حيث بين مستحيا لغيره قال الحكم في القول اذ يستحق للقرنة  
 منهم بعضهم من ان لا ينوي اذ لا يبعد في المحجبات وليس بشي لان المسحب  
 ومن وان كان الغرض من الدنيا وبها انما هو انما من كالا سيما وعقد  
 لكن التفتيش بالاستحباب والاطلاق يرفع ذلك ويستحق الاقامة على الفوعة  
**قوله** فيقف بها بعد انزال الى الغروب للمراد بالوقوف الكون بها  
 هذا الوقت **قوله** وهو من من تركه بعد ان يخلج الركن من الوقوف  
 وهو ما يقع عليه اسم الكون في هذا الزمان المخصوص ويجب كونه من انزال  
 الى الغروب وليس الركن هو الكون من انزال الى الغروب **قوله** وكذا لو كان  
 سجد ولم يقف بالشعرا اصل لا اعتبارا ولا اضطرارا سيما ان غير يجب  
 احوال ذلك للوقوف او حدانكم صورة **قوله** ويجب فيه التفتيش ويجب  
 كونهما شعارة لا اول انزال لوجوب الوقوف في هذا الموضع وان تأخرت انما  
 واجزا ويعتبر فيها ما سبق من قصد الفعل والوجه وتعيين الحج والوجه والوجه  
**قوله** فان فاض قبلها فلا او ناسيا وعاد قبل الغروب فلا سجد عليه ان كان  
 فاض قبل الغروب جازيا بالحكم او ناسيا للوقوف او عاد الكذا عاد قبل الغروب  
 فلا سجد عليه اصلا بخلاف ما اذا كان عالما عاد ولم يعد فان عليه بدنه ولو ان كان  
 ناسيا لم يترك وجوب العود فان لم يجد فهو عائد **قوله** ويستحب الوقوف في  
 الميرة في السمع انما يحسره الكيل بالاقامة الى انعدام من كونه في الجاهل عند

شأنها في  
 ايام الحج والعمرة



حيث يقع الما **الاول** وان يقرب جواره بتمرة في التوف  
 وكثيرا في الراية ورواها بطر عرفة في حديث معوية بن نزار  
 وابي بكر اولاد المصطفى الطين في **ما قبل** وفيه انظر به وبني  
 المراد ان لا يدع مينة ومن اصحابه فرجة بطمعة وفيها اجنبى فيكون  
 بالتوقف منه في الدعا او يترجم به في من امورهم وبنو القرب  
 من اجل **الاول** ولا يجوز له الوقوف في عرفة او يترجم به في عرفة بغير العلم  
 الملة وفيه **الاول** والدعا عند التمسك بالامر هو عن يمين الطريق للفقير  
 عن عرفة ولا يترجم اليه الا في وقت لروايتهم من **الاول** وبني  
 التي المتصلة على قبيل الكون من طلوع الفجر الى طلوع الشمس وتبين  
 ايجاد الوجه والزمه ويجب فيه المقارنة لا لا في الطريق على **ما**  
 كانه عرفة فان تاهرت فقد اتم واجزا او قل ان الواجب هو  
 سبغ الوقوف بعد الجحيم من قوله والوقوف بعد الجحيم للروا  
 الشمس لم يترجم المقارنة المذكورة والامم بموجب الاستيعاب  
 كما مر في الشيخ ويشيئ الشهيد في الروا فيس ويجز ايضا المجتهد في  
 الميت بالفتور لا متقارنا بالنية اول وصوله اليه وهو كمن عند  
 عدم الوقوف الا في ربي فتر شايسته الا اضطر الى كما ذكره شيخنا الشهيد  
 في هو الركن احد الامرين وهو اما الوقوف بعد الجحيم او الميت اذا  
 لا يجوز ترك الوقوف بعد الجحيم **الاول** ولما كان قبل  
 الجحيم فانه بعد ان كان به ليل فليست شاة فلا يعطل جرحه ان كان  
 وقوفه عرفة ويضيق ان يقيد بقوله عامدا غللا كما سبق في وقوفه

حرفه  
 اكله  
 عرفة  
 اولاد النون  
 قوله في  
 ان را التمسك  
 وكثيرا في  
 المتناه في

في ذلك

وقد ولابد من التمسك بكونه اختيارا للرجل لان المرأة والراعي و  
 الراعي والمريض لا يحرم عليهم من اجزاء الحديثين الوقوف بعد  
 الفجر عند الضرورة والاختيار كركوبه واجبا لظلال اجزاء المشركين  
 الواجب يعلم من قوله ان كان وقف بعد فانه ليس اختيارا  
 تحضه لا يجز اجنبى في المشرك وحمده عند ادراك عرفة **الاول**  
 ويجز مع الترخام الارتفاع الى الجبل اي بعيد كراهية فيكون مع  
 حرمه قال في الدرر وسى والظاهر انما اقبل من الجبال من المشرك  
 دون ما ادبر **الاول** ولرواه واما ما ادبره او اكل عليه من وقوفه  
 على راس هذه العبادة كالقربة في ثبوت الحلق في الحلق المذكورة  
 وبني غير معلوم ولا يشبهه في الاجزاء **الاول** ويجب في الوقوف  
 بعد طلوع الفجر والدعاء ان كان هذا الوقوف هو التمسك به واجبا  
 من اول الوقت ولو لم يقبل بموجب استيعاب لم يجر العقاب استيعاب  
 التمسك في ما بعد الصلوة وحل شيخنا الشهيد في هذه العبارة  
 على الوقوف للعداء وفيه تكلف **الاول** وعلى الضرورة للتمسك عليه  
 وذكر انه على من المزار بالضرورة في كل حال والمراد بوطيه بصله ان يعجلوا  
 عليه ولا يمكن تجديده وطاير العبارة ان المشرك لو لم يضر ليقض  
 بغير العاف وفيه ان شاء الله تعالى الملة قال الشيخ المشرك لو لم يضر ليقض  
 بغيره فيجب التمسك عليه وذكر انه في حديثه ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وقف عليه وقال سدا فتر وهو الوقوف وتكلم على  
 موقفه في آخر ان النبي صلى الله عليه وآله ركب الفصول حتى الى المشرك  
 الكرام فتر عليه الى ان قال فتر من قبله فتر حتى اسفر جوارحا في الدور

وسلم

الوقت

وفاة الملك الناصر محمد بن قلاوون في سنة ١٢١٣ هـ

بظرف انبساطه و سرور السعد بان اجتمعوا على ابراهيم بن محمد بن ابي اسحاق

النج

3



العمل

والمبعوث من الافاق والمترجم من الياق اذ المعتبر بالاشعار او العمل  
او القول وانما ان يكره انما هو المحيية وفيها ما يترك عليه وبقوله عن كونهم  
اهل بيت واحد **قوله** ولا يتبعه بالاشعار انما لا يجب ان يفعل اجزاء لا يتصل  
بالصوم جازا لا حكما لا صلة لهذا التبرع لا يتبع اجزاء **قوله** ولا يجوز له  
فيك الضال عن صاحبه الا ان يخرج اذا ذكره عن صاحبه للضرورة الشرعية  
واختاره في الدروس وبيان يجب تعريفة وبيان تعريفة انما ثم يتركه ولم يجد  
لاصير تفرقا بالوجوب وشرح في الدروس بالاستجاب ولعله يكون العمل  
التي لا يتركها من عدم التعريف وقد قال ان التعريف فابعد عدم  
اجزاء ما لا الى جدي آخر كيف قلنا فلترك التعريف وجميعه وجميعه ان  
تعريف بعد ذلك فان لم يجد المالكة فيقول ان مال تصدق به ويستطرح  
الاكل حينئذ ولا اعلم بهذا التفصيل **قوله** ويجوز في الثمن ان يخرج  
المستفاد انما لك سبعة اشهر وخلق الفاس **قوله** فلا يجوز له العود وعود  
كان عودا من قبل وفي النسخة العين ام لا ضرورة في الثمن فلو كان على عينا  
بما في ظاهره لم يخرج **قوله** والوجهان الذين في التي لا تسير مع الفطرية  
ولا المخطوطة الا في خلاف المسقوفة من غير ان يبين برئسي فانها لو تعدت  
انما للعبية فالظاهر الاتصاف الى الصوم **قوله** فان اشترى ما سمينية  
فخر حبه من زكاة فان كان بعد ان يخرج اجزاء لان كان قبله ولا يشترط على انما  
من زكاة فظهرت سمينية قبل الذبح اجزاء فيهما قطعاً ولو ظهرت بعد الذبح قطعاً  
الرواية التي في الاجزاء وفيه اشكال لان العالم بعدم اجزاء المذبح ولا يجب  
يتبع فقه النية مع ان الاجزاء معتبر فيها ولا ريب ان عدم الاجزاء احوط وعلى قولها  
سمينية عليه الثمن **قوله** ولو اشترى ما على انما فظهر انما فظاهر على كل حال

اذا كان من زكاة فخر حبه من زكاة  
اذا كان من زكاة فخر حبه من زكاة

والان

والوقوف بين العتيق والزال مع انصرفه الى ان خلاف النقص **قوله** ويجب  
ان يترك في سواد وتحت شمل وينظر في شمل يمكن ان يكون المراد منظره في السواد  
اي الكفاية من سواد من حيث سواد حيث غشي في سواد فيه ويركضه وانه  
من لا نظر وشي وبذلك ان السواد الذي هو العلف الا خضره يمكن ان يزداد  
سواد منه الواقع منه ووجهه الفطرية لما كان المقصود من الغطاء  
كان الحجاز منها **قوله** وان يكون معاً الى حفر حكمة تعرف  
ويجوز تولد بايها **قوله** وربطه بين الحنف والركبة اي بما كانا قد عدا  
ان خذ يجره بربطه باليسر **قوله** والاجل من مع به الذبح وهو انما  
حينئذ **قوله** والقسمه انما ما بين الكه واجزائه ومدة في الايام وجوب  
القسمه وجوب الاكل لما يقع عليه الاسم من كسبه فابعد ذلك انما  
روا عن من الثمن والعقد في كسبه على الثمن بغيره انما هو في الثمن  
والصوم معا الصوم المومن ومن حال القسمه وينبغي ان يكون ثلث الايام  
والصدقة ولا بد من القيمة في كل من الامور الثلاثة ويجب فيها قدر ذلك العمل  
على وجهه وتعين ايها المائي بما فيه القيمة **قوله** وكبره انما هو في الاكل في  
والموجود هو من صوم في الخصيتين **قوله** ويجوز تعديها من اول ذك في الحج  
بعد ان ينسب بالمتعة اي يجوز عدم صوم الايام الثلاثة من اول ذك في الحج حتى  
لا يجد من المدي وبه رحمه ورد بما رواه لكن بشرط ان يكون قد لمس  
بالمتعة بان اهرم بها ولو لم يهره ولا يشترط اليقين بالحي على الاصل لا على  
ولا ان ينسب بوجه التمتع بمعنى ان ينسب بالحي **قوله** فان فخره ووجهه  
ولم يهرمها تعين المكان اي يتم في ذمة الى حين الثمن منه وانشى اليد حينئذ  
**قوله** ولو وجد المهر بعد صومها استحب النكاح اي اذا وجد المهر بعد صومها

انما

العلم يجب ان يرد سواردها من اول ذي الحجة ام اقرها كمن يستحسن  
ان اقبل الواجب ولو اريد باستجاب الذم ايقاعه في الاستحباب فيفتح  
سقوط صوم التبعة لان الواجب لا يتعد بالمتدبر **قوله** فان قام  
اشطرا لا سبق في وصول احيا او بقي شهر يعني ان يرد بوصول احيا  
معنى قدر زمان يمكن فيه الوصول عادة فلو لم يكن له احيا او توفوا في الاحيا  
او اقاموا كلهم او تراخوا في السير زيادة على العبادات لم يعتبر ما ذكرنا **قوله** ولو  
صار الولي العشرة على راي جدا هو الواقع لكن اذ لم يكن من صوم العشرة وهو  
استقرا فاقبل الوصول الى الجدة يعني المدة المعتدة **قوله** واما جدي  
الفرق في كل من كان في مكة والتعرف فيه وانا شعرة او فله ويمنى ان يكمل كلامه  
على ما اذ لم يكن الاشعار والتعليق على الوجه المعتد وهو انك تعتد في الاحرام  
او تركه بغير ان اعتد بالنية لان اذا اشعر ما فله كذلك تعين في  
اخره لقوله تصديق من في حجة اكلن وان اشعر ما فله و به من في المشي  
ولما يجب في كل من وصل فانما غيره ثم وجده قبل في الاخير وجعله فلا يكون  
ابدا ولا اقام ولا التوفيق فيكون له كل من ساقه فلما في من حرمه لا يرد في  
المذكور او راجع على شعارة او تقليده فان التباقي في حرمه لا يوجب ذكر  
اتفاقا وتفق في حق وكلام الاصحاب عدم الاحتياج الى عينة مع الاحكام  
او التقليد في ذلك فجملة العلم لا يكون من نطفه لان جواز ابداء التبع من حرمه  
نحوه محتمل ومن ضامن التوفيق ومن وجوب في الاول اذا ضل فانما  
يبدل ثم وجده **قوله** ولو كان مقتويا كالكفارت وجب ان يكون في  
السياق مقتويا كما يعلم من اى من السياقات لا يشترط ان يكون مقتويا  
فلو كان مستحقا فمناذسا في هذا وجب في مقتويا كالكفارة او غير هذا

قوله

على ذلك

باليسر عينا تعين فاذا اهلك وجب بدله لان ما في الذمة او كل ما ينفصل  
في لا يبرى الذمة الا بجهل المولى المستحق وان يكون معنى العباد ولو كان  
المدن مضمونا وليست جاز من العباد انما لو تدرى مقتريا عينة فله في حرمه  
لم يقتض **قوله** ولو في هذا السياق ذبح او غير علم كلامه الذي للجهل  
فذلك كله على طريق الوجوب لان الذبح او الفحر واجب فلا يسطر عند  
مقتضا وجب الاكل منه ان قلنا بوجوب من هذا السياق وجب مقتضا  
المقتضى لذكره في هذا على قصد الفعل في تعين الج والوجه والقرينة وجب  
الاكلام لوجه هذا كناية لكتاب بذلك وجعله عنده او يفسر العمل به  
وقرب حقيقة سنده للمأخر في الرواية وكونه طريقا الى الصدقة به ويقول  
فيجوز الاكل منه للفقراء ويؤيد من ذلك شيئا ان الاكلام في التذكية بالقرينة  
والاعتقاد في الاكل من مال الغير على الكفاية وهو **قوله** ولو اكل من حرمه  
و تصدقت بجمته او اقام به له يثبت ان يكون هذا حكم المدن المضمونة  
الذمة اذا عينة في هذا يقول هذا المدن اقلان فانه يعين بغير خلاف  
فعل الاجماع عليه في المقتضى فادخل من كسر ونحوه بطل تعيينه على الذمة  
وعاد الى حكمه فيجب التبع بدله الذي الواجب في الذمة وجبت في ان شاء  
ما في التمسك او وجهه لكن ان يبعد ما لا فضل للصدقة بجمته وان شاء وكلم  
وتصدق به استحبابا ولا شك ان العباد لا تستغفرو منها وهذا الكلام  
ولا يمكن حملها على هذا السياق لقطع بعدم وجوب اقامة البدل وبطلان القول  
بجمته بجمته يعني حرمه يا شعارة والفرق في هذا الاحكام من كسر وسر  
انواع عطف **قوله** ولا ينعين هذا السياق للصدقة الا بالاندر  
مقتضى هذه العبارة مع ما سبق ان الواجب هو الخراج منه دون سواه قالوا

الى قوله

على ذلك



نحوه ولم يكن حذوا الصدقة يجعل به ما يفعل بما راعوا وليس كذلك بل لا يحل  
 يجب فيه ما وجبت في هذا الموضع **قوله** ولو لم يكن في غير ذلك من غير  
 هذا حكم هذا الموضع المستخرج به ونعم من قوله من غير ذلك ان لو لم يكن فيه  
 حذو وهو مناف لما سبق من قوله ولا يجوز به في السابق للصدقة اما بالبدن  
 ولو جعل على ان يكون في الصدقة لوجها فانه بدو مطلقا سواء تقطعت الاموال  
 ولو اقام بدله لم يجد به ذلك ولم يجد في الاخر ولو دفعه الاخر استحب في  
 الاول **قوله** ان كان هذا الحكم على ان السابق المستخرج به فهو غير صحيح لان  
 اقامه بدله لا يجوز في ذلك لم يستطع وجوب دفع الاول المستحب في ذلك العمل  
 او التخليص في سبب ذلك في الدين المحض وليس في العبارة ما يستدل به  
**قوله** ويجوز وكوبه وشرب لبنه لم يضره او بولده هذا حكم جدي السابق  
 الذي ليس بغيره لانه لا يخرج من غير ذلك وان كان في الصدقة كما قلناه  
 مختلف ما هو في غير ذلك من غير ما راعوا الجسد والضم في المحل فيجب  
 لما كان الحكم لو فعل ولا يعطى الجسد من الواجب الى غيره يدين في الواجب  
 بدو وكفاية وبما اشعاروا بالتعليق ونحو ذلك فان خالف ضمن القيمة  
 كما لو اكل **قوله** ويجب فيه هذا السابق كما يقع بل لا يصح الوجوب  
 وهو مقرب الدروس واختيارا الى الصلابة **قوله** فان اختلفت نعت  
 بالاولى ان فان اختلفت امانتها وقد كان في الاصر ان يقول يصدق  
 ضمن نية الى المخرج نية الواحد الى عدد الامان لان الظاهر ان بالاولى  
 ذلك كما ذكر عليه كلامه في غير هذا الكتاب **قوله** واحكاما اجره  
 اعطاه من الجسد والضم والمراة اعطاه اجرة فلو كان في غير اقلية  
 في يجوز لفقره **قوله** ولا يستطع استحباب الاكل من الصدقة

لم يفتي

في

المراة

الواحد يستحب الاكل فاذا زاد الاستحباب بالاكل حاله وجب بقوله  
 جعلت هذه النسخة لغيره ينبغي ان لا يتعين الا بدو وسببه **قوله** ولو اطلق  
 ثم قال منه عن نذري قبل التعيين اشكال ان لو اطلق النذر والاقامة بين  
 التعيين يعني انه لا يجوز الا بدال اما التعيين يعني براءة الذمة من الصدقة  
 حتى لو تلفت الصدقة لم يجب عليه بدالها **قوله** ولا تغفل الحق الى ان هو  
 افضل الواجبين المختارين **قوله** خصوصا المقدور والقوة المبلدة بمكر  
 الجار الواحد من تحت مشقة قارة الكثرة وبكيفية الشرائع باخذ  
 عملا وصحفا ويجعل في راسه لئلا يغفل **قوله** ويجوز الخلف  
 ينبغي جوده الى العائد وان من **قوله** ويجوز الاقناع الموسر على راسه استحبابا  
 وينبغي ان لا يخرج عن التفسير ولا ينبغي ان يجب في الحق او التفسير النية  
 كما سبق في سورة **قوله** عدا الحب والست والصدقة المراد بالصدقة  
 التي في حرم الاحرام وفي الذي هو حرام فانه ذلك باق مادام في الحرام  
 والاصح ان الذي حرمه الاحرام يصح تحريمه الى ان يطوف لغت وهذا  
 المنع اما النذر والمفرد فان قدما على الجح وسعيه فانه يجوز لما لا يعدم  
 اختيارا حل لما التخييل **قوله** فاذا اطلق المراد حله الطيب الاصح  
 انه لا بد في حله من السابق بالسعي اليه **قوله** ويجوز ما خيره الى غده لا بد  
 الاصح جواز ما خيره لطلبه في ما خيره في القاري والمفرد **قوله** ويجوز ما خيره  
 يوم التي من عشر بعد الزوال في التي التي والصدقة المراد بانها راسية  
 عدم استانته حال الاحرام يعني عدم الجاه لا مطلقا بل يحرم على الجاه ما يتعلق  
 به من ما قبله والفسس بنهوه كما دل عليه الحاشية وعلم المصنف ان ذكره والمصنف  
 وكذا الظاهر ان المراد بانها الصدقة عدم تحله وتحمل العدم في كل من الما

في الحق

الوجه

في

وفي بعض الاحبار اعتبار ما رجع محرمات الاحرام واحكامه انما ياتي  
والشهور الاول والآخر معتبر في الاحكام وكذا في غير ذلك من المتع  
وهو في بعض القواعد والاعتبار في الامور من غير اعتبار في البتة  
فقط الا في الاشياء على الناس بوجاهة خلاف ذلك فيعتبر سداد الم لا يفتقر  
فيها في اوجه فلم اختلف في ذلك نظام الاحكام **قوله** الا ان تغيب الشمس  
بني فحجب المصير جفت وان كان مناهبا للزواج اما لو دخل غير النكاح  
لافتقش نية فغيب الشمس فانه لا يحل المصير نفس عليه المصير ونحو  
الشهر واما بعد **قوله** الا ان يغيب الشمس فانه لا يحل المصير بالعبادة  
استيعاب الليل بالعبادة ولا فرق بين العبادة الواجبة والندوة بالعلم  
والعلمة وليفتقن لما لا بد منه من المصير وشرب ونوم وجلب علم او يفتقن  
بذلك **قوله** ولو بات غير المتعنى الثلث وجب عليه ثلث شباهة الا ان يغيب  
بكم شغلا في العبادة على ما سبق **قوله** ولو تغيب الشمس فانه لا يحل  
ما لم يغيب مع اربع ايام واما بعد في حصول المصير بالزواج مع ربي او حصيات  
فيكون الاكل حلالا ولو كان دون الاربعة فلا بد من الاستبراء على  
انما قصده واجبا بل كان في نفس عليه في المصير بخلاف العبادة فانه لا بد  
من العبادة ما فعل بعد النقص وكما في العبادة انما قصده ان كان في  
الاربعة **قوله** ولو تغيب يوم قصده من المصير ما وجب بعد الطهارة  
اتباعه بكرة بعد الطهارة الى ان تزد الشمس باني باكثر **قوله** ولو فرغ  
بعد انقصا رايه من الغالب او المستجاب بغيره من الامور من اللان  
يتفق حضوره ولا بد من كون القضاء في ايام البشر **قوله** ويجب  
الاقامة في ايام الشرب المحكوم باستحبابه بوجوه الاقامة فلما بناه

في

وجوب اقامة زكاة الرمن والواجب المصير ليل **قوله** ومنه لا ياتي  
يعتد من غير الغرض وبما راجحه بالاقامة الى حال استيقان المصير  
العلمة بوقفه بين المصير لم يجرها **قوله** وانما يكون على ان ايام البشر  
ايام البشر فيجب وقال جماعة من الاحكام بوجوب ولا يصح الاحتياط  
**قوله** بعد صلوات ركعات مسجد الخيف في سجدة صلوات  
ركعات قبل المصير وليكن فعلها من مسجد الخيف في اصل المصير للرواية  
عن الصادق ع وغيازة المصير منها من هذا الكتاب ورواية في غاية  
الرواية **قوله** عند الحاجة التي لا وسطه وهو قما بغيره من البشر  
ومن منها ورواية في ذلك فانه مسجد رسول الله صلى الله عليه واله وكذا  
من خلقه في رواية واجبا ان طاهره العبادة ان الموضع محدود والمصير  
مسجد رسول الله صلى الله عليه واله والوجه المقصود بفعل الركعات الست  
ولا يحصل لهذا العمل والذات في الرواية في ذكره في المصير والمذكورة وذكره  
غيره هو انه يجب لمن كان في ان يجعل مصلاه مسجد النبي صلى الله عليه واله من مسجد  
الخيف عدة اقامة فانه صلى الله عليه واله في علمه السلام فاذا اراد الخروج  
على سائر ركعات في اصل المصير وان هذه العبادة وهذه الحكم **قوله**  
ويجوز في نية الاحبار الاستبراء في مسجد الخيف بعد صلوات ركعتين  
المسجد المذكور بالايام ويستحب فعل ذلك شيئا مني صلى الله عليه واله  
ويقال انه ليس بالمسجد اشرف هذه الازمنة كلها فتاوى هذه بالزواج والمصير  
من الاربعة وليس بهذا من بين ما هو مفسر وانما هو فعل مسجد الخيف  
بالتي هي واستحبابه انما هو الحاجة في الاخير **قوله** وفي ليلة بعد ما  
بعد ايامها ومن ثلث ايام ورواية في نية **قوله** والمصير وهو ما يلي

ايضا



باب انكسار عند الترتيب انما هو **قوله** خارج من باب الخطين هو باب يفتح  
 وفيه خط من قبال تفتيش من قبل يفتح الخط ويقلل الخط **قوله**  
 والسمو عند ارادة الخوف **قوله** وسكر من يدهم ويتصدق به الى جيب  
 ذلك واحد لما ركب بالزمن في احواله وهو لا يعلم في كثير من استحقاق ذلك  
 عليه وجوبه بالواجب بافتد قبل بالاجابة وهو بعد **قوله** والخرج على  
 وردا من يفتح في **قوله** والخرق في العرس على غير المدينه يفتح  
 اقرا بالهله فيهما اسم معقول من التفتيش وهو المزدول اعز الليل  
 للاستراحة اذا كان سلكا ليل والمراودة بها المزدول وسجد الفتي على الله  
 عليه وآله الذي عرس به وهو على من المدينه بقرب مسجد الشجره يا اباي  
 تعالى الخط ذكره في القديس ما سيب على الله عليه وآله سواء كان المزدول  
 ليل او نهارا **قوله** وبكره المجاودة بلكه جدا هو المشهور وعلى خوف  
 الخائف وقلة الاحكام وهو موقوف بالمعقود والخوف من لاسه  
 القديس فان القديس بها اعظم والظاهر ان اللواضع الشريفة كلها  
 كذلك وان تفاوتت وبانه ينبغي ان يكون المكلف دائما متصفا بها  
 ولما ينبغي ان يكون منها عند قصد الماسك وروى انه العام بها نفس  
 القديس واستصحابا القديس للواقع في نفسه والظاهر ان الماسك ولعل  
 بعد توفيق النسي على الله والتمسك به وعدم عودها اليها الا انك  
 واسراعه الخروج منها والكثرة الاحكام كما ينبغي **قوله** ويجب  
 على القور على من يجب عليه **قوله** والاصح انه لو استطاع الحج الاقرا والقران  
 دون العمرة وجب دونها وكذا العكس **قوله** والقوات اوقات  
 الحج لما سبق من وجوب التملك بعمدة فقرة **قوله** فغير المشرك وغير

المراد

الداخل لقول وفيه ان يكون العبد اذا لم يكن له التملك **قوله**  
 الجواز من كسر الجيم والعين وفيه التملك ووجهه وكذا كان العين  
 وحقيق التملك **قوله** والتقصير الكلي لان هذه ليعتد العمرة  
 المفردة بدليل من طواف النساء **قوله** وطواف النساء وكذا  
 يجب على كل معذور ان كان حيا او حيا او غيبا والى من النساء قبل  
 الايمان به وكذا المجنون اذا اكرم به الولي وبه ووجه التملك بالنساء  
 والعقد على الاصح **قوله** ويجوز العدول بها الى التمتع او العتق  
 اشهر الحج هذا انما هو متعينه **قوله** فان تفرق من مكة بحيث لا يقرب الى  
 استيفاها اقامه المخرج من ذلك حيث لا يتصل به من مكة الى الاحرام  
 التي تفرق من مكة على هذا الوجه فالحج هو **قوله** وانكسار عمرة ما بالاصح  
 ان يكون توالي العزمين والافضل ان يكون بينهما شهر وانكسار عمرة ما بالاصح  
 ومن صد بالعدو الى خر من التفتيش او كذا المعروف عندنا الحضور والمصطفى  
 كل منهما غير الاخر فالحج الصحيح ما في ذلك ومنها فرق في الاحكام اي  
 فالمصروف وهو المخرج من مكة والعدو وهو المصروف بالمرض ويحقق القيد  
 في العمرة بالمتن عن احد ما في فوات الكفر وظاهر عبارة الحكم ان العدو  
 الحج انما يفتق بالمتن عن الخوفين او من مكة خاصة بدليل قوله فيما بعد وكذا  
 المختار اذا اضع من **قوله** والاصح ان يكون ذلك او احدهما على ما سبق وانما يكون  
 من يوم الحج لا يحقق القيد خاصة بل يفتق على اوجه الى ان يمكن من الايمان  
 بين الاقوال وكذا الجواز يتم بغير تصور احد من التفتيش معا خاصة هو  
 صدور من القديس من احد ما في فوات الكفر كذا في القائلين من مكة  
 خاصة بعد التملك والاصح انه غير معدود بل يفتق على اوجه الى ان ياتي

الحج  
 المصروف  
 ان

المصروف

بأنه لا يقع على الواجب صدق من قبل التحلل واللاحق انه صدق  
انما صدق من جهة لا يتحقق به صدق لا يتحقق به صدق لا يتحقق به صدق  
اذ انقضى ذلك فحق الصدق في العدم او غيره مكانه ما يراه التحلل  
ويجب التفسير ايضا ولا يصح ان يكون على وجه القولين **قوله** ثم يقضى به التحلل  
مع وجوبه وجوباً مستقراً لا يقع عليه او مع نقصه ويجب ان لا يراه  
عن الخروج مع القاطنة الاولى مكانه لم يفسد الصدق ولو سبق الاولان فلا وجوب  
**قوله** ويكون هذا السابق عن هذا التحلل ان كان هذا السابق  
غيراً عما لم يفسد ولا لم يفسد ولم يفسد ولم يفسد ولم يفسد ولم يفسد  
وجوبه في جهة من جهة وجهه بل سابقه في جهة من جهة من جهة من جهة  
انه لا يكون **قوله** ولا يدل على التحلل فلو خرج عنه ومن منه لم يفسد  
حل الاتحاق انه لا يدل على التحلل ولو دللنا بالبدلية فعد علة الامم ويحل  
تسجنا الشريد بعد انه ان في رواية ثمانية عشر فخرج عن العدم عن  
يقين على احواله ولو تحلل وان كان له بالعدم او غيره لم يحل ولا يخفى انه  
لو قال لم يحل وان تحلل كان اول **قوله** ولا صدق بالعدم عن من قبل  
ذلك فيما سبق **قوله** ولو اذ قلنا ان يدل على الحال صدق عليه فالوجوب  
الوجوب قد سبق اول الباب كلام الملم عدم وجوبه في الحال وقد  
انتمى منها بالوجوب وقد فرق بين المعنيين بانه بعد الشروع في التمسك  
يجب التمسك بوجوب التحلل بخلاف ما قبل الشروع فان سئل التمسك في  
الاستطاعة وقد شك في حصولها والاصح الوجوب في الموضوعين **قوله**  
ولو كان معارضة العدم قبل الغلات جاز التحلل لوجوه الخفية ولو علم  
ذلك لم يخاف من الجواز **قوله** فان فارق انه والاختلاف بوجه الاخر

كان

ما في هذه العبارة فان ظاهرها انه لا يلزم فارق العدم وتحوّل العدم  
ولا يحصل بمرور الوقت وانما فارق وفي الوقت صدق التمسك بوجوب التمسك وان لم  
يكن فيه صدق تحلل بمرور الوقت لان من فارق التحلل عليه كما هو قوله  
وكذا المخطوم قبل عليه ان المخرج بالعدم اذا انقضى فبالا لا يجب ان لا  
انزل على المحسوس على ان كان فيه صدق بالمال وهو قادر وقتها  
فان المحسوس ليس بخصوص التمسك عن الجواز لهذا لا يمنع الجواز المحسوس لمرور  
الجواز بخلاف صدق العدم وقائه للتمسك بالعدم وهذا الواجب عنه لم يكن للعدم  
سبيل وهذا الفرق بين ظاهره وبين التماسك في ذلك **قوله** ولو صار  
لم يره التحلل بالعدم بل بالعدم والادام ان لو صار يعني انكشاف العدم وقائه  
الجواز التمسك بالعدم بل بالعدم على ما سبق والادام عليه فلو ان الجواز  
وقيل ان الجواز عن بعض الاحكام وجوبه وهو ضعيف **قوله** ولو صار  
المفسد فعليه بدنه ودم التحلل فلو انكشف العدم بعد التحلل وانكشف  
الزمان للعدم وجب ويخرج بغيره استه اذا افاد الجواز صدق تحلل وجب  
بدنه للافا ودم التحلل والجواز قابل فان قلنا ان الاول جاز الا ان  
لم يكف الواحد لان جاز الاسلام اذا تحلل منه وكان وجوب مستقراً وجب  
الاتيان به بعد ذلك والاصل يجب الاتيان بالعدم ولو قلنا ان الاول  
عقوبة فحق كونه في العقوبة يقضي وجباً وان لم يكن كذا في عدم وجوب  
تفاته فعلى هذا ان لم يكن الوجوب مستقراً الا فاعليه اصلاً اذا لم يره انكشف  
العدم بعد التحلل والوقت باق بحيث انتم المفسد وجب وهو جاز  
لعدمه يعني انه لا يفسد بدنه بعد جاز وان وهذا يعني على ان الاول عقوبة  
وان العقوبة اذا تحلل منها بمرور ما يقضي التحلل لا يجب تفاته وما لم يفسد

ذلك

عليه

في



يقع في سنة الأندلس على القول بأن الأول في حجة الاسلام وهو الأصح فإنما في  
 بهائم ما في حجة العقيدة بعد ذلك **قوله** من المحصر المأمور بالحرص على  
 أو من المؤمنين المنع من مكة للعتق وعن المؤمنين المحجج كما سبق في الصدقات حجة  
 إلى إعادة كل موضع عن غير مكة ولم يكن من الاستثانة في الحرم وإنما في كل  
 أهله **قوله** يحق ما ساقه المشهور من الأحكام الأربعة بالهدى الذي  
 ساقه وقال في باب وجوبه وإن ادريس يجب منه في آخر وأما ما لم يصح في التمسك  
 والتفصيل السابق يكون منه في السابق واجباً فيجب كغيره لعدم التمسك  
 وشروطه فيكون قوله وفيما لا يجب الهدى الذي ساقه أو قلده **قوله** ويتم  
 محرم حتى يبلغ الهدى على أن يقدم على التمسك بالهدى الشارح العبادات  
 فيما التمسك والتفاد منه لا يعين إلا في عمدة التمسك فيجب فيها عدم ما في المحل  
 والتفصيل وكذا التمسك العبادات فيما الاحكام من كل شيء إلا التمسك وفي  
 الهدى من لو كانت عمداً التمسك أحل من التمسك أقيم إذ ليس فيها طواف النساء  
 وهو قولي من أن التمسك مطلقاً بعدم حل النساء ولا يفتقر إلى العلم  
 أنه يجب على المحصر أن يستتيب في وجه الهدى من أوبكته وبواعدها  
 وقتاً معيناً فإذا بلغ الهدى محله أحل بالكل أو بالتفصيل على سبق تأويل  
 على وجه **قوله** إلى أن ينج في القابل مع وجود المراء وجوباً مستقراً وجوب  
 استمراره حينئذ إلى حين طواف الاستثانة أما بخلافه إذا لم يتحقق حضور  
 ومع وجوبها في حضور متعين بخلاف ما إذا كان خنداً أو لم يستقر وجوبه  
 فإن لا الاستثانة اختياراً ولو غير عن الحج في القابل مع الوجوب استثناب  
 على لا طهر **قوله** ويجوز تحلل لولا أن أن لم يبرح عنه وكان عليه ذكبه  
 في القابل قال الشيخ ويعتبر من قابل ويكفي حينئذ عما يجب على المحرم  
 في حجه إن لم

إلى أن يبرح عنه لأن في حجه معوية بن عمار بن عبد الله عليه السلام أنه يجب  
 يبعث من قابل ويكفي أقيم ورد به ابن ادريس اشتد ولا ريب أن  
 الجبل به أحوط **قوله** يحرم لقطه الحرم وإن قلت بهذا أن أخذ ما على  
 أنها لقطه فإن أخذ ما لقطه على صاحبها ويتوصل إلى أن الجبل ما إليه  
 ويصير ما إلى التمسك فيمكن والدليل على أن الجبل على جواز ذلك وفي  
 أن الحرم في القدر كونه في كتاب القطة تعلل الجبل على جواز ذلك **قوله**  
 ولا ضمان بينهما من الصدقة والخطة والواقع الثامن **قوله** ويتبين على المعنى  
 إلى الحرم الجاني في العلم والمشرع حتى يخرج المراء والجاني من فعل ما يجب  
 هذا التمسك أو قصاصاً وأما التفصيل في العلم ويسبق ما في الحرم  
 لتمايزها من قوله يتبين والذي في حجة معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام  
 لا يلزم ولا يسبق ولا يابح وهو المختار **قوله** ويجوز الإقام التمسك على  
 زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركه لا بعد ذلك لأن تركه المختار إذا  
 أدى كان حقيقياً بالتمسك من ولا ريب أن الجاني في الحج التمسك على تركه  
 زيارته صلى الله عليه وآله وسلم وأما قوله في الحرم وفي الأجبار أن ترك زيارته  
 جبار وقد جوز الأجبار على تركه إلا أن تركه أهل البلد بل بما لم يكن  
 عليه ولا يثبت إلى الكار أن ادريس الأجبار بها **قوله** وحرم المدينة  
 بين عابرة وغيره لا يفتقر إلى حجة أو يترك صيده إلا ما صيد بين الحرمين  
 على كراهية عابرة وغيره جلالاً بالمدينة وغيره جنة مضطرباً بوضع  
 معنده بعض المراء وقمع العين المملوكة في الدرس أن يقع المراء والمراء  
 بالتحريم مرة ليل ومرة واقم والحركة في الأرض التي جازة سود والاصح قولهم  
 صيد ما بين الحرمين وقد فرق بين حكم المدينة بأمر واحد بما لا انفار

الحكم

انما قالوا انما انما في الجهاد وهو من غير غلبة ولا من غير قهر  
بما كان حال او يفتقر الى القوة عليه وسبب وجوبه في الجهاد  
على ان يكون على وجهه من القوة  
قوله

فما فعل في من قبله صيد او قطع شجرة انما في ما من شجرة المدينة ما تدعو اليه  
الحاجة للعلف انما كانت لا يجب دخولها بالزام الا بعد من دخل صيد الى  
المدينة لم يجب ارساله **قوله** وزيارة فاحتمل عليها السلام من الرخصة وكذا  
من يقيمها والبيع لعدم تعيينه **قوله** اذا خلوا في ارض الزمة وتكلموا  
الجزية وان لا يخلوا ما بين الامان الى قوله والا فليؤمروا بقتلهم شرعا لتحقيق  
ان الامور المذكورة على اقسام في تصف لا جبر في عقد الزمة ولا تعدي من  
وهو قبول الجزية والاقية الى احكام المسلمين بحيث يرضى عليهم وان لا يفعلوا  
ما ينافي الامان كما لعزم على حب المسلمين واسد المشركين وصف ليس ركنا للعقد  
لكن ان شرط في العقد ان لا يتفق العبد والافلاكن فيما لم يوافقا لقتل  
شجرة الاسلام من هذا او غيره وهو امور ترك الزمة وكذا للوطاة والسرقة من  
المسلمين قطع الطريق عليهم والتجسس للمشركين والاراذ جاسوسهم و  
دلالة المشركين على غزوات المسلمين والظهار بالانكاري كشر بائع الخمر  
لم الحنفية في نكاح الحرامات وصف لا يتفق العبد وان شرط وهو  
البيع والكتايب في موضع ليس لهم احدا منها في قهر او قس وانما حالة  
التيار بحيث يعلو على بناء المسلمين او ياربهم وهذا قول الشيخ جماعة  
والا ترى ان هذا يتفق للعهد ولو ذكر بالاعتدال السب او ذكر بغيره او كتبه  
بالبيع وكذا في ديننا ومكتنا بغيره فاعلى ان كان قد شرط في العقد الكف  
عنه تعقن العبد ولا فاق **قوله** على الكفاية الجارية توجب قولا اول  
اياب يجب بها واصل الزمة الا في ظهور والامام ارض تبعد المراءين  
الامام حال ظهوره لجهاد او لا من شمل الجهاد ولا مطلق من نصيب **قوله**  
على كل مكلف هو ذكر غيرهم لا يجب الجهاد وعلى الصبي والفتية بما اولا على

الجهاد في الجهاد

العبد وان اتفق بعضه واوله سببه ولا يجب عليه الذبح عن سيد مبد  
الخوف على نفسه انما اذا لم يخف ما يجب لوجوب دفع القهر ولا يجب  
على المرأة ولا على الخبيث المسكين **قوله** والفقر الى آخره لا يجب الجهاد  
على العبيد وهو ان لا يملك نفسه وموته فيما لا يوجب التعقن ولا لا بد  
عنه في الجهاد يجب ما يملك بما له وما يقتضيه حال القتال **قوله** فان قيل  
لما يحتاج اليه وجب تحقيق الوجوب في ماله اذا كان لا يملك الامام  
بت اذا كان البذل على وجه لازم بحيث لا يحتاج الى القبول كما لو تدر  
ما ذكره لغيره ما يحتاج اليه في الجهاد اذا ضعف في المشركين على المسلمين  
بدون معونة اذا اشد له قتل فانه لا يجب في الوجوب بعد القبول  
الوجوب للملك كما لو اشترى لغيره او ملكه وتكون له وجوب ما ذكره فاعلم  
الوجوب لعدم وجوب كسبيل شررا الواجب المشروط **قوله** وهو شرط بقاء  
مع عدم التعيين اذا وضع الولد احد والدته ولم يكن اليها متعينا عليه باحد  
اسباب التعيين لم يجب عليه الجهاد وجوب عليه ما عنها ويحق بها الجهاد  
**قوله** وليس لصاحب الدين المؤجل دفع الدين قبل الاجل ولا دفع المعسر  
مطلقا على راي اراد به سوا كان الدين حقا او مؤجلا وسواء كان بين اول  
شبهه ايه اولا وقال القاضي الجنيدي في غير ذلك في المدين في المصلحة البتة  
الشرعي بالقيمة او بالقرار والوفاء ما بين اوب ووجهه لانه ضا في الدين  
ووافقه فيما التراج في الترهين او الوفاء والامام ان لم يرض المعسر ولا في الدين  
انما يصلح **قوله** والزام الامام الزام نايب الامام كما تزام الامام **قوله** وبالفتح  
من الخوف وان كان في اهل الحرب فيبعد الوقوع لاساعدتهم في وجوب الجهاد  
بالفتح اي يتعين بهذا النوع اي خطاب للوضع عن التعقن خاصة وان المهاد وجبت

جواز



الجهاد بسبب التمتع بالربيب وجوبه وذلك حيث يخاف على نفسه وعلى كل من  
 يتبعه لا يجوز له ان يتوقف على الملوك ان المكلف اذا كان من قوم وان كانوا  
 اهل حرب فلهما عدو وحشي على نفسه متى يجب عليه ان يجاهد بهم للفتح  
 عن نفسه فاحصا ذلك ولا يجوز ان يفقد مصداقهم ولا يفقد ذلك  
 بها ولا يملك بقطع النفس والتكليف ولا يجرم الفوارس **قوله**  
 والمؤمن للمهاجرين على نفسه وجوبه استجابة على راي بل وجوبه على الرعي  
 والمراد ان يتوقف به وجوب التجار للمهاجرين كما يتوقف بالقدور  
 وجوب التجار على الدنيا ويوقف بنيتهم فيه **قوله**  
 ويجب المهادمة عن بلد الشرك اذا لم يتمكن من اظهار شعار  
 الاسلام اذ كان المكلف غير قادر على اظهار شعار الاسلام في بلاد  
 الشرك والمراد بها الامور التي يتوقف عليها دين الاسلام كالصلوة  
 والاذان وصوم شهر رمضان وحمل الاربع وتخرج ما زاد وتكون  
 وجوب عليه المهادمة عنها الى بلاد الاسلام واصل الشعار التوب  
 المصالح بالبدن وما ورد من قول عليه السلام لا يجره بعد الفقه فهو منزل  
 على ان المراد بالجرة من مكة لانها صدار بعد الفقه بلد الاسلام  
 او ان المراد بالجرة قوما بان موطن البلاد صارت بعد الفقه بلاد  
 الاسلام فلا يجب الهجرة الا على بعض وكيف قدن عن كان لا يجره  
 وشية بحيث يتمكن من اظهار شعار الاسلام في بلد الشرك لا  
 عليه المهادمة عنه ويتولى على ثبوتنا التمدد عنه انه ان البلاد التي  
 يجر المكلف فيها عن اظهار شعار الايمان يجب اخراجه عنها وهو

يتبع

ص

حسن الا ان الظاهر ان هذا المأخوذ مع ظهور الامع عليه اليوم حيث  
 ترتفع الغيبة اصلا وبأس المانع غيبته فهذا المأخوذ غير لازم لاجتماع المانع  
 لا يظهر منها شواير الايمان ولا يكون انما اذا بالاسارة وان فاق وقتي ذلك  
**قوله** ويجب المراقبة المراد به الاقامة باليقين وهو الموضع الذي  
 يكون من بلاد الاسلام والكفر في من جرم المشركين على بلاد الاسلام  
 وكل موضع يخاف منه يقال له **قوله** بنقله ونفسه وخلاصة  
 المراقبة هي عبارة عن ان يجعلها عند المراقبة على عينه عليها على  
 المراقبة **قوله** وان كان الامع غائبا لم يمكن المراقبة الاحتياط  
 واعطاه العيش بمجردهم المشركين وليست بها دالم يشترط في شعيرتها  
 ظهور الامع عليها في زفولها في حال الغيبة **قوله** وحدتها تلتزم بها  
 الى ان يحسن الى اقلها تلتزمه واكثرها ارجو وقال ابن الجفدي ان هذا  
 اللقل يوجع والامع الاول فهو نذرنا واطلق وجبت تلتزم بها **قوله**  
 ويجب بالنذر مع الغيبة ايضا ولو نذر شيئا من المراقبة وجب صرفه  
 اليهم على راي ولو نذر المراقبة في حال الغيبة وجبت لانها طاعة فيضفد  
 نذرنا وقضية قول الشيخ لانه لا يجب صرف المال الذي نذره للمراقبة الا اذا  
 خاف الشبهة انه لا يجب الوفاء بنذر المراقبة الامع خوفا للشبهة وانما  
 الوجوب ولو نذر المراقبة شيئا وجب صرفه اليهم سواء كان الامع غائبا  
 او مستورا وسواء خاف الشك في نفسه بترك صرف ماله من غير

بنفسه

من انما ينبغي باخلا بالذرا ولا وقال الشيخ وجماعة لا يحسن ذلك  
الى الموالين على معرفة في وجه ابرار الانبياء نزه احد من انما ينبغي و  
تحتاج على نفسه الشفعة في دفعه على رواية لا ينهض عليه في الاتصاف  
الوجوب ايه **قوله** ولو اجر نفسه وجب وان كان الامام غائبا الى  
قوات دفعه الموالين وجب عليه الوفاء وان كان الامام غائبا لما خلفه  
وقيل يجب رد القرض العوض مع غيبة الامام على المالك فان لم يكن  
فعل الوارث فان لم يكن في بها وهو ضعيف **قوله** وبما انما  
الاقارب **قوله** هذا على ما في الوجوب لقولهم فانما الذين يقرضون القرض  
والامم للوجوب ويحقق بان يكون من الاعداء اذا كان الاقارب منها واما  
لاخر فانه وان لم يخف من الاعداء **قوله** او يرد الحق للفقير اي  
الافتقار من حال الى حاله اخرى من ادخله فملكه من القرض كتاب  
استعانة الموقف واستيد بالشر اذا كانت في وجهه او تصعبه و  
سارده المياه ونحوه لانه الحرج واما في القرض ونحو ذلك **قوله**  
او القرض اليه اي الانعام اليه يستفيد بها في القرض مع صلاحيتها  
لذلك كما لو كان بحيث يرجع منها ذلك فلا يجوز القرض الى غير الرضى  
والحق الذين لا دفاع فيهم ويشترط ايه ان لا يكون بعيدة جدا بحيث  
يخرج بالتحية اليها عادة عن كون متعاقبا **قوله** وان غلب المالك اي  
يجب الكفاية في هذا الحالة وان غلب على لئله المالك **قوله** ويجوز  
الحجارة باصنافها الا اسم الحوائج ويجوز الحارثية باصناف الحارثية بما يرجع  
في الشئ كتعب الماشي وان كان فيهم شاة وحبيا واما وودم كحصول  
والبيوت ومثلها من الاصل والحجج ويجوز ايه باسأل الامام



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

لم يستطع أهل كرب و ناله في عفيف علقون ما في بلاد الاسلام

والصبر

والفرق بين حضوره بوجهه **قوله** او انقلهم جميعا في المذبح  
 بشرط حال قهرهم وحضوره معهم قبل القسمة فان لم ينجح بهم الا بعد القسمة فطال  
 له اجازة **قوله** لا يملكه تنفع منها كالمذبح والاعجف والصغير التي لا تنفع  
 بها في القتال وقد تردد الحكم في القدر وهو موضع التردد **قوله**  
 ولا سهم للضرب اذا كان المالك غائبا ولو كان حاضرا فاعلم به وعلى المالك  
 الاجابة في الموضوعين **قوله** والاعتبار يكون قارنا عند الاجازة يعني  
 ان يكتفى بكونه قارنا وقت القسمة فغيره لا يورث انما يكون قارنا وقت  
 الاجازة او وقت القسمة وبما قد ذكره في القواعد فلو دخل المذبح  
 راجعا فملك بعد انتصار الحرب فربما قيل القسمة اسم لها **قوله** وليس في ذلك  
 شيء وان قالوا مع المالك المذبح المذبح لا غراب هناك من كان من اهل المذبح  
 ممن اتم الاسلام ولم ينفذ وهو لم ينفذ في مقاصد كسب بغيره بغيره  
 المعنوية وانما المالك الشهادتين خاصة **قوله** ولو عرفت بعد القسمة فطال  
 ورجع العام ليعلم على ذلك انما اذا انقضت ايامهم بقايتهم  
 فاني القسمة فساد او يرجع الامانة عليهم بالقسمة **قوله** وزاد حتى ينفذ  
 اي ترك موضع العمل حتى ينفذ وقد يموت ويترك بغير المذبح والار  
 والنجى ان لا يدعى موته والام ينفذ الاشتغال وهذا اذا لم ينفذ  
 اسم فحق كون الامام مخيرا بين الفناء والغداة والاسترقاق **قوله**  
 وان اسلموا بعد الاسراء لا يخط هذا الخبر بسلامهم **قوله** ولو عرفت  
 فله الجمل حكم الامام فيه ويخفى ان يرد بغير الجواب نعم الجواب نعم والام  
 الاخص والمراويا لا يرد بها المأخوذ واخره فانه لا بعد انقضائها وان كان  
 فله منها لا يعلم حكم الامام فيه لان الاول مخير في انواعه فله وانما انما فله

في الاساءة

ع

و

على حال **قوله** ويكره قتل الاسير بعد اعلان المذبح ان يجلس ليقول وقيل  
 يقول واقترن من المذبح وقيل قتل من المذبح وقيل قتل من المذبح **قوله** وحمل  
 راسه من المذبح ولا يكره ولو كان في المذبح **قوله** ولو اسرق الفرج  
 انفسه النكاح لا بالاسر خاصة بعد اذا كان الزوج كبير لان موجب  
 لنسخ النكاح هو ذوق الاسترقاق ولا يثبت بغيره الاسر الكسوف بخلاف  
 الصبي **قوله** ولو اسرق الزوجان او كانا الزوجان طفلا او اسرت المودة انفس  
 بالاسر لاني الزوجية والطفل يملك من الزوج والاسر فلهما النكاح ولا فرق  
 بين الزوجين في وجهه او كونه في شيء من ذلك ولا في النسخ باسرا الزوجين  
 بين كون الزوج مسلما او كافرا **قوله** ولو كانا مملوكين بغير النكاح اي  
 لو كانا مملوكين قبل الاسر كسرت النكاح في النسخ النكاح وانما له عدم جود  
 ما يقتضي نسخ النكاح بغير الرق قبل الاسر **قوله** ولا يملكه  
 المسبية لو **قوله** اي على المالك مسلم من يردهم فاطلق اهل المذبح لاني  
 سببا للمسلمين او اخرجوا العلم بين المسلمين وبين اهل المذبح  
 اسر مسلم يردهم على ان يرد عليهم فاطلقوا الاسر على هذا العلم لا يجب  
 رد ما وجهه انما هو المسلم لا يتعامل بغيره اصلا **قوله** ولو اختلف  
 بعضهم جازع لم يستولوا باسم من اسرهم في حال من الاطوار  
 لم يرد **قوله** فعلى طاعتها المذبح بالحق الاجرة وهو موجب  
**قوله** ومع غيبته يملكها الخ لا فرق في ذلك بين المسلم والمكافرة  
 ولو كان لها مالك معروف فله طاعتها بهذا الحكم مشهور بين الاصحاب  
 وبعض الاصحاب يرد ان المالك الاول احق وان لم يتزوج **قوله**  
 ولا يملكها الخا فعدم ملكه في حال ظهور الامام عليه السلام بالاصحاب ظاهر

في الاساءة

صلى





1871

تبارك الله ان لم يزل الحق يثبت الى التعطيل ولو فرج لعذر وقطر  
فمن تبارك الحق مع عدم تبارك رحمة وجهان **قوله** واشرط ان يثبت  
على المسلمين ان يجوز اشرط الله ذلك مع الجزية ولو اقصى على الضم  
جاز بشرط ان يكون الحبس وجزاها على ان لا يجب عليه من الجزية ليقتضي  
الاقرار ان الجزية والضماقة **قوله** مع علم العذر لا يثبت كون التبرع  
معلوماً للعذر بان يعين قدر الايام وعدد من يخاف وقد الغوت والاقام  
وعطف القواب وجنس **قوله** والقسم اللاحق عدم التسقوط **قوله**  
ولو استند والنية اوبعية في جلاء الاسلام وجب ان لا يتهاين ان يراى  
جلاء الاسلام البلدة التي مقرها المسلمون كالنكوة والصره والبلدة التي  
ملكها ما شهدوا او صلحوا على ان الارض للمسلمين والجزية على باقيهم **قوله**  
ولهم تجدي ما كان قبل الفتح اما يجوز لهم جلاء الاسلام مرة التبرع منهم  
اما الاعادة لو انهم اخرجوا فبعد نظر في عدم الاعادة قوة **قوله** والتجدي  
في ارضهم لو اخرجوا بالتجديده هنا الاحداث التي لا يجوز الاعادة في  
ارضهم والاعادة فيها الارض التي احتكموا على اهلها لهم وعليهم الخراج واذا  
جاءت الاحداث جازت الاعادة للمرة بل يرد اول **قوله** ولا يجوز القوم  
ان يعلوا ان يشار على السلم المراد جلاء عادية دون مأساة ولا يجوز المساواة  
على اللاحق **قوله** ولا استيطان الحجاز المراد مكة والمدينة وكل الطائف  
وتما فيها وفواجها وانما سماها حجازا لانه جاز بين عذوتها وهي مكة انما  
ارفع حوزة دار مكة وقد يقال مكة بها مكة لا يجوز لهم استيطان  
جزيرة العرب وقد ثامن عدن الى ريف عبادان فلو اوضح تكلمه وما لا  
الى اطراف الشام عن حجاز **قوله** وكذا الاعادة استعمل الى ما قبل عليه الى

64

**قوله** ونوعنا الحزم عندنا وعندهم ثم الحكم من الحكم بينهم  
 على مقتضى شرع الاسلام ومن حكمه الى حكمه هذا اذا كانت المسلمان  
 في وجوب المواخاة وان حصل الاختلاف بالكلية والكيفية ما اذا لم يكن في  
 ملتزم مواخاة على ذلك فانه يجب في حكم الاسلام ولا يجوز تعطيل احد الله  
 تعالى **قوله** كل من خرج على امام عادل يظهر العبادة يقتضي اعتبارا بانواع  
 بالسيف ومن يعرفها يتناول الاحكام وما وقع من غير الشريعة وان ادرى  
 كثر منهم حيث يكونوا في جهة وتعد في المنفعة للمسلم الاول حتى لو كان في اعداء  
 كجبر الرضائيين لعنايته اعتبروا في وجههم من جهة الامام واحكامهم وانما الامم  
 عنه ببلدهما وبادونه في الشيف بينه وبين اعتبارها بالنسبة ما لم واعتبروا  
 ايتم ان يكون لهم دليل والامم بطاع الظاهر **قوله** وفيما هو العسكر  
 مما ينقل ويحول فلا زال الامر كذلك **قوله** وقضى القاضي بما يملك على العادلي  
 في الحرب وفيه ما لم لا فرق في العادلي بين كونه مسلما او كافرا حيث انما يقع  
 عليه السلام والامم بعد عاد **قوله** وسباب الامام يقتل لا يجب  
 قتله على كل سماع مع الامم **قوله** وما واجبنا على القضاة على ان لا يفتوا  
 ان الامم بالمعروف الواجب والحق عن الفكر فكل واجب وجوبه  
 فيجب على جميع المسلمين اعتبارهم بالادارة الى الامم والنهي وان علم بعضهم ان  
 البعض الآخر يقوم بالامر والنهي لو كان الوجوب اعتبارا كافي في ذلك في العادلي  
 هذا البعض وبهذا بين الفرق بين الوجوب العيني والاعتباري وبين المبدأ  
 منها الوجوب العيني ان الوجوب لا يسلط عن باقي المسلمين بفعل البعض  
 فيما ابا في غير المكلفين ومنه ان اذا امر البعض او نهي وانما انما لا يرد ذلك  
 معلوم البطان فانه مع تحقق الاصل في فعل الفكر وترك المعروف وغيره

السلام

الأول والعرف



٢٤٠

والنهي **قوله** ولو اقصى الى الجوع او اقصى الى الفقر ان اذن الامام على رايها  
هو الاصح فاما في ثوران الفتنة والاحتياط في الدماء من الامور  
المطلوبة **قوله** ولا لقيام الحدود والا باذنه للاضاح في هذه العنت  
والوقوف منه وبين ما قبله ان نفس الفعل الذي هو الحد مطلوب شرعا  
لذا انه حكم شرعي متعلق بوجوب الامامة فلا يمتنع من اذن الامام فيه  
واما الجوع والفقر والقيل للامر بالنهي فانما غير مطلوبين لانهما على الامام  
وليست بشروط بل اذن الامام قطعها ولذلك وقع الخلاف في الاول  
دون هذا **قوله** ويجوز اقامتها على الملوك هذا الحكم مشهور بين  
الاصحاب بل كما يمكن ان اجابوا بظاهره انه لا يشترط في الملوك كونهم  
ولا باس به نعم لا بد من علم بالحد فكلما وجد **قوله** وقيل وعلى  
الولد والزوج الا انه لا بد في الولد والزوج من كونهما جاهلين بالشرط  
الفقير يجوز له ذلك **قوله** ولا يحل الحكم والافتاء لغير الجاهل بالشرط  
الفقير من الحكم والافتاء وان الحكم انما **قوله** وحكم شرعي يتعلق بامر  
شخصية كالحكم على رجل بيمين وعرف في حديثه وانما الفتوى فانها بيان  
حكم شرعي لا يتعلق بأداة شخصية وانما هو على وجه كلي فهو في الحقيقة بيان  
حكمة شرعية **قوله** والوالد من قبل الجارية يمكن ان يبرأ بالمال  
من قبل الجارية من كان بعفت الحكم ويكون الزرد منها من جهة  
الحدود ويخولها الجاهل بالشرط في زمان الغيبة ويكون مبرأ من  
عصيان الصغيات ويكون الجوز له كونه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
الا ان قوله معتقدا بآية الامام قد ساقه لما ان قوله والاصح المنع قد ساقه  
الاول والوجه انه لا يجوز له ذلك الا اذا كان بالصفات **قوله** جاز

کتاب الحماہ

الان قيل قلنا لا يجوز وان خاف الفعل لانه لا يقيد في الوفاء **قوله**  
ونقسم بانقسام الاحكام الخمسة ليس هذا من خصوصيات التجارة بل  
سائر العقود كذلك ثم ان البحث عن التجارة من حيث يجب او يجب  
ليس مقصودا لتعظيمها وانما الغرض من المعاملات البحث عنها من حيث  
القيمة والغنى والامن حيث كونه قربة وعدمه لان ذلك بحث يخص  
بالعبادات الا انه لما كان الشيء الواحد يمكن كونه عبادة باعتبار حاله  
باعتبار آخر فبذلك في اول باب المعاملات فتتضمن الاعيان  
**قوله** فالواجب ما اضطر الانسان اليه في الحاجات الواجب فيها التجارة  
ما كان من نفسه سابقا يحتاج اليه الانسان لفروقه في القوت واللباس  
وما جرى هذا المجرى وما يجب لعباده الواجب النفقة فان كان له طريق  
الى تحصيل ذلك سوى التجارة فهي واجب تحييري والا فمقتضى ان يكون  
ذلك علم ان تعريف الحكم قاصر عن المطلوب فانه يقع الاقارب وانما  
الا ان اضطرارها فيما اضطر الانسان اليه جعلنا على ان المبادىء قوله  
في الحاجات تعطينا الجارضا اضطررنا لعلنا ما اضطر اليه الانسان في  
الامر الحاجات ولا يلزمه وليس جمل على ان المراد به ان يتبع من فوائده التجارة  
ويكون الجارضا متعلقا بمخدوف تقديره الواجب ما اضطر اليه الانسان  
وكان في جملته ان يتبع ولا يتحقق ما فيه من التكلف **قوله** والمستحق ما  
قصد به التوسعة على العيال والهدنة على الحاجات لا دخل للنفقة فيكون  
الشيء في نفسه مستحقا لان الغرض من ذلك كونه مطلقا للشارع على جهة  
الاستحباب وانما تؤثر النفقة في وقوع فعل المكلف مستحبا ثم لا تؤثر  
الى تعبدية النفقة يكونها على الحاجات لان مطلق النفقة على الحاجات ولا غنى

مستحب

ان من لم يملك ما لا يجوز وان خاف الفعل لانه لا يقيد في الوفاء **قوله**  
ونقسم بانقسام الاحكام الخمسة ليس هذا من خصوصيات التجارة بل  
سائر العقود كذلك ثم ان البحث عن التجارة من حيث يجب او يجب  
ليس مقصودا لتعظيمها وانما الغرض من المعاملات البحث عنها من حيث  
القيمة والغنى والامن حيث كونه قربة وعدمه لان ذلك بحث يخص  
بالعبادات الا انه لما كان الشيء الواحد يمكن كونه عبادة باعتبار حاله  
باعتبار آخر فبذلك في اول باب المعاملات فتتضمن الاعيان  
**قوله** فالواجب ما اضطر الانسان اليه في الحاجات الواجب فيها التجارة  
ما كان من نفسه سابقا يحتاج اليه الانسان لفروقه في القوت واللباس  
وما جرى هذا المجرى وما يجب لعباده الواجب النفقة فان كان له طريق  
الى تحصيل ذلك سوى التجارة فهي واجب تحييري والا فمقتضى ان يكون  
ذلك علم ان تعريف الحكم قاصر عن المطلوب فانه يقع الاقارب وانما  
الا ان اضطرارها فيما اضطر الانسان اليه جعلنا على ان المبادىء قوله  
في الحاجات تعطينا الجارضا اضطررنا لعلنا ما اضطر اليه الانسان في  
الامر الحاجات ولا يلزمه وليس جمل على ان المراد به ان يتبع من فوائده التجارة  
ويكون الجارضا متعلقا بمخدوف تقديره الواجب ما اضطر اليه الانسان  
وكان في جملته ان يتبع ولا يتحقق ما فيه من التكلف **قوله** والمستحق ما  
قصد به التوسعة على العيال والهدنة على الحاجات لا دخل للنفقة فيكون  
الشيء في نفسه مستحقا لان الغرض من ذلك كونه مطلقا للشارع على جهة  
الاستحباب وانما تؤثر النفقة في وقوع فعل المكلف مستحبا ثم لا تؤثر  
الى تعبدية النفقة يكونها على الحاجات لان مطلق النفقة على الحاجات ولا غنى

لكنه ليس هذا من خصوصيات التجارة بل سائر العقود كذلك وليس المقصود بالبحث عن التجارة  
البحث من حيث حقوق المدعي وانما الغرض من ذلك كونه مطلقا للشارع على جهة  
الاستحباب وانما تؤثر النفقة في وقوع فعل المكلف مستحبا ثم لا تؤثر  
الى تعبدية النفقة يكونها على الحاجات لان مطلق النفقة على الحاجات ولا غنى







منهجه كجته  
منهجه كجته

لا يكون له

والادليل على ذلك  
استدلاله الصواب المستند

بالتسليم  
كسوء

وكذا  
القول في المحبة وغيره لا ابن ادرين والبر الصالح يحرم انما بل والحق  
والحق ان حرم المحبة كما هنا وهو يكون في المحبة من حرم المحبة  
وحسنه التبرع لا يخلو من نفسه الظاهر ان ذلك في صورته  
دون غيره كما يظهر من كلامه في يوم القعة ان يفرقها وطارها  
ذلك في صورته الحيوان والعلم على قولنا في قولنا **قوله** والعلم  
يعني القضا في الاعراس بشرط ان لا يدخل على المودة الرجال ولا  
الاعراس ولا يلعب بالمال على الاصح **قوله** وحفظ كسوء الظلال  
التي وكذا يجوز لاجل التيقن يكون حاشا على بل اهل الحلف صرح به  
بعضهم **قوله** وتعلم السحر قال المصنف في الغش بعد كلام طويل  
في السحر كما ان الذي يرمي قول من القرم على المصروف وغيره ان  
لا يجوز ما لم يطيعه فلا يدخل تحت هذا الحكم فهو عذر باطل لا حجة  
له وانما هو من الجرافات **قوله** والغش يا يحيى كغيب اللذين كانا  
ولا حلف في حريم كما قال في الغش حلف ما لو كان الغش لا يخفى كما لو جلد  
جدا كخطة يرد بها واما حكم البصير في الاول الظاهر انه صحيح لكن في الشر  
**قوله** وتعلم السحر سواهم من ان يكون في غير الوجه وجعل السحر  
وكذا نفس اليد والرجل قال ابن ادرين **قوله** والرشاء في الحكم كونه  
من ما يثبت احدا للمالكين ولا خلاف بين المسلمين في حرمة ما في غير ذلك  
جعفر عن ان الرشاء هو الحكم بالحق **قوله** ما يجب فعله في المراءخذ  
الاجرة على المقدار الواجب دون ما زاد من الامور المحذورة **قوله**  
وكذا اخذ الاجرة على الاذن ان قيل هذا ليس من قسم الواجبات  
فكيف ادخله في البين اجيب بانهم يدعونه بجواره ثم يسمون حوله بالواجب

القول

بل عليه تشبها بالحكم والمخالف في حريم اخذ الاجرة عليه سوار كان في الحلف  
او من طاعة من انما سواها بل محله الاجرة وبل يحرم بذلك اذا كانت  
ان البراءة ووجهه المصنف في الحلف بان ايقاعه على هذا الوجه ليس شرعا  
فيكون في بدعة نعم يحرم الوقت من بيت المال والظاهر انهم سئل الله  
من ان يكون في حلف مال العام **قوله** والقضا المراءد بالافق على  
القضا اخذ الاجرة من غير المالكين على ان يكون نكاحا فان الاخذ من المالكين  
على حكمي بالرسوخ قد تقدم حكم سوار اخذ من السلطان او من غيره وسوار  
كان السلطان عا ولا او ميرا وسوار كان الماخوذ بالاجرة او الماخوذ بالحق  
وقد جاز الشيخ في النهاية اخذ الاجرة على ذلك من قبل العادل والمفيد في  
الباس عن اخذ الاجرة على ذلك واطلق بعضهم اطلاق التوقير والمصروف  
المختص فعلى قول ان تعين القضا عليه ما يتعين العام عليه فيكون  
غيره او يكون الافضل وكان متمكنا لم يجز الاجرة عليه وان لم يتعين اذ كان  
محتاجا لا اقرب انما جاز هذا الفهم فان اراد بالاجرة الماخوذة ما يعم  
التحسين فشكل كما تقدم وكذا ان اراد بكون الاخذ من بيت المال مع علم  
التعنين مطلقا وتعلم من محتاجا في حديث صحيح ان الصادق ع سئل  
عن من بني قريظة ياخذ من السلطان على القضا الرزق فقال اذا كان  
شحت مع المالك ان يراد بالسلطان الجاسر والافق المصنف مطلقا الا ان  
بيتا مال خافه كما يراه ابن ادرين فيتمتع بالاجرة وعيارة المصنف  
ان التعين لا يجوز ان يرد من بيت مال وان كان محتاجا وهو يحل  
لعدم تسمية ذلك اجرة حقيقة **قوله** والاجرة على عقد الشك في  
الباس بالاجرة عليه وقد نص الاصحاب على ان المراد بذلك ان يكون

القول



53

قلت لم يستحسن الظاهر فبحسبنا  
يتكلم متحدثكم في هذا الخبر وفي  
مداير ابن دحيث قال في كتابه  
عبد الله عليه السلام ص ١٠

بسم الله

10

للبحر والغمر ولم يجعلوا كونه جارا سافيا بالنسبة الى جوارز قريضا  
 ان كان موجيا لا ينفك في نفس الامر ومن قد يعلم انه لو كان الرد على ما  
 لم يحجب عليه لا يوافق الجار من راد على الواجب فان تعين اختص  
 بالتميز والامم الخرج المبيع وهذا الحكم بين بالنسبة الى لزكوات  
 لانها لا تقدر بالشرع وانما بالنسبة الى المقاسمة والخراب فان التعديل  
 فيه على ان لا يخلو بالعرف العام فيراعي فيه ما لو كان العام العادل  
 حاضرا لكان له الاين **قوله** باجرة تلك الارض عرفا فان لم يكن  
 احكام الاجارة فيرجع في مال الوقف كما يجوز البيع يجوز غيره من  
 المعاديات والعمية ولا يخل شأها ولا يغيرها فضاء ولو لم يكن صاحب  
 المال يقدح في حكمها يظلم كما تقدم في الاحاديث السابقة وعن شرح  
 معطهم هذه الاحكام شيئا الشبه في الدروس وبعض اجهاتا  
 المتأخرين **قوله** والاحكام ان يأخذ مثل غيره لا ازيد هذا هو  
 قنونا الشيخ في النهاية وافي في المبسوط بخلافه والمجمع عدم جواز الاخذ  
 نظر الى ان العلم ان المالك لا يدخله او المالك عليه ان يأخذ غيره  
 وفي رواية عبد الرحمن ابن الحجاج ما يدل عليه العلم لا اذا وجد غيره  
 خالصة او جعلت له بدل على الاخذ فانه يتك بها **قوله** ويستحب  
 والتسوية بين المقتنين ان يكون الضم بزيادة الكبر والانتزاع  
 المالكس والمجتبى بزيادة البصر المطلق معناه المفاق في الامور  
 او تحت احد المقتنين في الاخر ويبدو في العاق والمراو بالضم هنا  
 المالك العاقل في اوله بلوعة فان لم يسلح لا يبعد بيعه وشراؤه  
 والبصر المراد به من يملك من اهل البصيرة والخبرة ذكر ذلك كله في

فذكر

المتين وفي حديث عن الصديق ان المفاودة في التسوية في المقتنين  
 والتمسك لا يأس بها وانما اذا اتخذت عادة فقد قال لا يعني الا بالبيع  
 ببيع واحد الى مع المصاع **قوله** والشهادتان والتكبير عند الشراء يكره  
 ثم لا يثبت الشهادتين وذلك بعد الشراء كما تقدم من الرواية **قوله**  
 ويقضى انما قضى واعطى الراعي عن الصادق ع قال لا يكون الوفاة في  
 البيع **قوله** وبيع البايع وقدم المشتري قال ان ادريس مضي ذلك  
 البايع لما يبيعه من الامتعة وضم المشتري لما يشره وان شئت جعلت  
 البايع يعني المبيع فكان اذا رجع المبيع لانه قد باي فاعلى معنى مفعول  
 قال الله تعالى لا تأخذوا المومن من اوامدكم لانهم لا يحصون قال فاما مادم المشتري  
 ان شئت فكنه بفتح التاء فيكون المشتري قال وكلما يحصل  
**قوله** واليقين عليه في خبر عن الصادق ع ما يكره والخلف فانه محقق اليك  
 وشيئا بالسنة **قوله** والبيع في المظنة اي في المواضع المظنة لان  
 العيب يفي فيها **قوله** والبيع على المؤمن والموعود بالاحسان لما ورد  
 من انما البيع على المؤمن ربا. وقيل استثنى في الحديث ما اذا اشترى كثر  
 من مائة درهم فبيع فوسعه او ان يريد به التجارة فيجوز البيع عليه  
 الرقبة وكذا ورد اذا قال الرجل للرجل ارجل ارجل فباع احسن بيعك  
 يحرم عليه البيع والمراد به شدة الخلط في الكراية بالنسبة الى  
 الموضعين **قوله** واليوم بين طلوع الفجر وطلوع الشمس لانه وقت  
 التفرغ للعبادة والادعية المستحاث واستعداد الرزق وقدره في  
 حكم الله عنه **قوله** والدخول الى السوق او الاشارة الى شيئا ملين  
**قوله** ومعاظم الادين وفي المعامات والاكراد الا الذين يفتي

البيد



الذين وبعد ما بارأكم عن الصادق عن الصادق عن الصادق عن الصادق  
 من تشارفوا وقريب من الدين السلف وقد وردوا من محال الطيرة  
 قال ابن بابويه الاخبار عن الصادق هو الذي لا ياكل ما قاله لا ياكل  
 له منها ان السلف من يقرب بالطينور ومنها ان السلف من لم يشر  
 الا حصان ولم يشر بغيره ولم ياكل الا ساقه والسلف من اكل  
 الا طائر وليس كما ياكل من اجتمع فيه بعضا او جميعا **الاجنب**  
 محال الطيرة ومن الصادق عن الصادق عن الصادق عن الصادق  
 الا انما في حق اكلها والحق كلف اكلها عنهم الخطا فلا ياكل الطيور  
 قول والاستحاط بعد العقد **قوله** اي سوا كان قبل المتوفى او بعده فله  
 في المصنف ومستهتمه من المصنف من الاستحاط بعد الصنف ولا يحرم  
 المتوفى الما ستمته حديث **قوله** والزيادة وقت المتوفى  
 اي بعد المدة قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا نادى المداي فليس  
 لك ان تزيد واذا سكنت فلك ان تزيد وكل السكون على الايراد  
 بعد الشرا وعيادة الشجرة في النهاية اذا نادى المداي على المشاء فلا  
 تزيد في المشاء فاذا سكنت المداي زاد في ان **قوله** والمغرض  
 للكيل والوفى اذا لم يحسن وذلك كما ان يوطى باضا وياخذ  
 راجعا يكون قد فعل بما **قوله** والدخول على يوم المؤمن ظاهره  
 ان الدخول على يوم المؤمن غير محرم فانه قد عده من جملة المكروهات  
 والمعتد الترخيم لقوله عن ابيوم الرجيل على يوم اخيه وانما يحرم عند  
 سكون النفس الى البيع ويضمن ذلك ما روي في اقسام اجداد ابي  
 من ايام الترخيم بالرضا بالبيع وهذا يحرم السوم على غير ذلك

المشرك اني ان نظره ما يدل على عدم الرضا وهذا لا يحرم مولا زيادة  
 قال في المصنف ولا ياكله فلا ياكل ان لا يوجد منه ما يدل على اكلها  
 ومنها ان يحرم السوم لعدم المقتضى للتحريم التراجع ان نظره ما يدل على  
 الرضا من غير تصريح والوجه فيه التحريم لعدم التمهيد فيه عنه ما يقتضيه القول  
 ولوجود دليل الرضا كان كما لو صرح او اعترف ذلك فلو كان على يوم  
 اخيه فلي تراجعا في البيع فابعد السوم لغير الزيادة واعلم بما  
 المحرم من السوم في البيع وهو كذا في الحدة الشرا الى الزيادة **قوله**  
 وان يتوكل كذا في البيع والبادي ان يتدخل البليدة من غير انما سوا  
 كان يدوي او من قرية او بلدة اخرى ومضاه ان يخرج الحاضر الى البليدة  
 ويطلب السلعة فيعرفه السوم ويقول انما يبيع لك فليس فيه من  
 ذلك قال دعوا الناس يروى الله بعضهم من بعض والمعتد  
 فيه ان يترك اليدوي يبيع سلعة اشرا ما الناس من رخصه وكس  
 عليهم السوم فاذا اكل الحاضر يبيعها واستمع من بيعها الا بغير البليدة  
 على الناس ومن هو على التحريم او القراهة فلا يبر عيادة الكتاب ان في  
 والاخرى الاول وانما يحرم ذلك بشرط غلبة الاول ان يكون  
 الحاضر قد اكل يدوي ليقول البيع لك اذا ذكره في المصنف وفي شرائه  
 اشكال فانما انتهى والتعليل اخ من ذلك اللهم الا ان يقال يلزم منه  
 عدم جواز التوكيل له وهو باطل الثاني ان يكون البادي جائلا بالسوم  
 وفيه انظر لان معرفة السوم لا تقتضي غالبا فانما اخذ في البيع او اقر  
 وراز ذلك انما ان يكون قد جلب السلعة للبيع فلو جلبها لالم  
 فيحدث عليه الحاضر على البيع لم يحرم وكيف كان فلا ياكل البيع بتركه

بحكم الشرع واليه كان السمع قال في المتن لا يشك في أن الفعل لا يشك  
في أن المتعقد منه والاعتقادي لعدم **قول** والتمسك وحده ارفعتم قول  
مع القصد للعقد في التعلق لظاهر المتن وقيل بالكرامة فهو  
تحتار المعونة والقرينة في التعلق بين الشرع والسمع عليهم وإنما  
يكون وإنما وكبروا بشرط القصد فلو شرط لا القصد لا البناء  
التعلق فليكن كذا لم يكره في الشرع منهم ولا البيع وكذا بشرط أن يكون  
أربعة فراجع فإذا كان فلو كان أن زيد فلما يأس قال في المتن والاعتقادي  
بين علمنا خافنا في وقت كونه عن الفاعل عدم ما دون أربعة فراجع  
**قول** والاعتقادي والبيع يدون العين الفاعل الذي لا يتعين  
الأساس بينهم وهو على الفور كما سياتي في خيار العين وكذا لو كان عليهم  
زاد على التعيين لا يتعين بينهم كغير المشتري **قول** والمختار في زيادة  
لن وإطالة البيع الجعشي بالنون والكيم والتمسك الجعشي من غير  
قال في المتن وهو أن يزيد في السعر من القيمة شرعا وإنما يقصد  
أنه يقتضي به التمسك بغير أن لم يزد فيها هذا القدر لا هو من و  
فيستخرج فيك قال وهو محرم إجماعا وذلك لأنه عين خذ بيعته وأعلم  
أن الإجماع أصح في إطلاق العقد به ومختار مع ثبوت الخيار  
عنده ومنهم من فرق بين كون إطالة البيع في غير الفسخ وعدمها  
فمنع والمعتد بغيره الفعل فإنه كان في إطالة البيع فقد فعل إجماعا  
البيع مطلقا وثبوت الخيار مع العين الفاعل اعتبار جهل المشتري  
بالقيمة لثبوت الخيار ولم يجد التصريح به لكن في الدرر كسب إجماعا إليه  
وأعلم أن ظاهر كلام المصنف عدم حكم الجعشي والقابل في نادرو في تعينه

المزاد في البيع

وغيره

القول

للمتعلق إشكال حيث قال هو أن زيادة من وإطالة البيع وكان الأول  
أن يترك عن إطالة البيع مع قصوره أو لا يشك في نفسه أو غير  
من لم يوطئ في تعريف المتن أي ودون إشكال تمامها تعريف المتن  
قال هو أن زيادة من وإطالة البيع وبما وقعنا في حكم الزيادة  
ولم يعلل به أحدنا المقصود أي والتمسك في تركها **قول** الإجماع  
كعبت قال في المتن كعبت صيغة الإيجاب بعبت أو شربت أو كعبت  
جاءت أيا مع والقبول من المشتري تبلى أو بعبت أو شربت أو كعبت قال  
ولا بشرط الإجماع إجماعا فيقول البيع شربت فيقول المشتري بعبت قلت  
شربته مشترك بين البيع والشرع فيصير لها وتجزئة بالقيمة وقد عرفت يجوز  
ذلك لعدم إيمان في الخيار والقدر أعد وبحثنا في الدرر وسينظر عدم خلاف  
كلام الجعشي في الإيجاب والقبول وأقول وكذا أن هذا البيع المخرج من كون  
التمسك جوابا للأول وإنما لا بد من التعلق بين معنى فلو كان بغير العقد  
بالف قال قلت نصف نصف الثمن لم يمتعه فقال له بل فقلت بعبت  
فقبل بعتي كعبت لا يمتعه والعهد لأن إشغال الملك على خلق الآخر فيستوقف  
على الصيغة ولا يمكن المزاج من دونها ومن ثم كان الأصل في شرط تقديم الإيجاب  
**قول** ولا يتحقق بغيره وإن جعلت المادة الرضا في الجلبيل والمخبر  
المواد أن انعقاد البيع موقوف على صدور العقد بالبيع المخصوص فلا يكون  
المحاطاة وهي إعطاء كل من الشخصين الآخر الرضا على جهة المعاوضة بينهما  
خلان العقد رجوعا فمما جعلها كالعقد وبعبارة الجاهل جعلها بينا في المحل  
وقرط يادون نصاب السرقة والآخر بين عامة الناس من الإجماع بأن  
المحاطاة تعيد الإجماع كل من الصورتين لأخذه ولا يلزم في الرجوع فيها وإنه العين

البيع مع

أي الخافق



بأنه قد انقضت إحدى العينين لم يمسح به ومقتضى ذلك ان يبيد ملكها ما اراد  
بشرا لا يبرم بزمانا بغيرها والا لم يمت بالملك وانما ملكه  
ذلك لم يجعله الا باجرة اذ المقصود بالتعاطي انما هو منفعة  
على ملك الرقبة كسائر السبوح فان حصل مقصودها بغيرها  
فقدناه والا وجب ان لا يحصل باجرة بالكتابة بل بتعين الحكم بغير ذلك  
اذ المقصود بغيرها هو وقوع غيره لوقوع بغير قصد وسرأ ملكا وعليه يمتنع  
التمار وجواز وطول التجارة الماخوذة بالاعطالة وتضمن ذلك فقد اريد  
وتمارسه بغيره فلهذا متعاقبا الى ما تقدم عبارة استلزامه فانما هو كالمبيع  
فما قلناه قال المحقق في التبريد لا يمتنع ان المعاطاة بغير الارادة بل الحكم  
منها قسم المعاطاة ما وادت العين بالقيمة فيجوز ان يفسخ بغيره لا يفسخ  
بغيره الملك في الجاهل وكذا استحياتها معاوضة والحكم بالزوم بعد الزمان  
بسلطه بغيره شئ من قبل قبله ليشهد بالزوم بعده اذ اريد  
ذلك فاعلم ان ذهاب إحدى العينين كاف في الزوم نظر الى مقتضى  
المعاطاة الاستماع بأمر العينين في معاملة الاشياء بالاعتراف ومع ذلك  
احد منهما يتعذر رد ما يحصل للزوم في العين الاخرى ووجه فلا حاجة الى  
تلفس بعين بل يكفي تلف البعض بل تعذر الرد بعد الزوم كبيع ووقف  
وتحوطه مثل الرقبة من حالته الى اخرى كالحقبة بغيره او استبنت  
بغيره او خلطت بما لا يتجزأ بعد من المعاطاة ان يرد في التسليم بغيره  
عليه في غير عقد فملك عند الفايض قبل ان يرد التبريد المسمى **قوله** ولا يمتنع  
الا ليقطع المضي لان المستقبل يشبه الموجد والا بعد التسليم الى مقصود البيع  
وخالف بعض الاصحاب في ذلك فيجوز ان يقول بغيره بغيره بغيره وهو

ان

ضعيف لا اعتبار بالقبول في المعاطاة كما قلناه وقيل ان  
تقديم الايجاب نظر من ربه اخلاق الاصحاب وتكافؤ المثل  
عنده والاطمئنان يكون فيهما فبيع يجب ان يكون عقد البيع  
ليكون لا يراى انما انما الملك من ملك الى ملك فخلق الاصل فخلق  
الشرع ولم يثبت الا بالقبول المعقود عليها فيبقى باعدا ما مدفوعا الاصل  
ولا يثبت رعاية الاواب للمعاوضة فيكون في زمان قصير لما قلناه  
فراشترط العريضة ولا في البيع بالمعاطاة منه في زمانه حصله انما كانت  
بالاواب على طبق العريضة والتماس به واجب وما يوجب على اعتبار ذلك  
ان انواع العقد يقطع من المصالح غير صحيح مع انه يرد في انواع العريضة بطريق  
الاولى **قوله** ولو شرط شرط فسد العقد هذا هو الاصل لعدم  
حصول المراضى الا على العقد العاسد **قوله** ولو شرط الحق الى غيره  
العقد يثبت الفسخ على كل حال مع فسخ الشرط فيقوم لو كان مبيعا  
بقيمة يوم الفسخ من دون رعاية الوصف اعني كونه مشروطا بالعتق  
اذ التبريد والفسخ لاجل فوات الشرط ولا يمتنع ان يفسخ بالتمسك  
فما نحن الا اعتبار به ليشتمل قيمة العبدية **قوله** فلو شرط الفسخ  
ما رويها الاصحاب فيفسخ بيع العبيد اذا لم يفسخ عتقا وليس بغيره بل يقع  
عبارة لا غير **قوله** ولو جازوا بعد المالك لا المالك اما غير المالك فانه  
عبارة تقع لا غير لا سواء العاطية واما المالك فانه لكان له عتقه بغيره  
والا لكان من القهقهة بكونه مكرما وقد زال بهما والبيع فيه محال فساد  
شرط في العتقه بانه لو ادعى المالكه على البيع لم يرد في ذلك على ذلك قبل  
قوله باليمين لا بد **قوله** ولو شرط بغيره من ماله لغيره مع الاضطرار

القوانين  
لغيره  
على صح

غيره

23

بغيره

يقع ان يكون وكيلاً في قولنا فيبيع العقد لا في بيع مولاه لمرضاة ما لو كان  
 الغير ويحتمل اشتراط المعاينة بين البيع والمشتري في ردود بان المعاينة  
 كلف فيها الاعتبار في وضع بعض الاوصاف القيمة وهو ضعيف قوله ولا ياب  
 ولا يجوز ان يكون ولا ياب الحجة فيها اقوى حتى لو باعنا ما تقدم بيع الجوز لا اعلم  
 تصرفنا بذلك لكن كما هم في باب النكحة نقضت به قوله والكاظم والعين  
 والموضع الوضوح عدم على الحكم قوله عن الطفل والمجنون مع المصلحة لا فرق  
 في المجهول بين من لم يبلغ او بلغ فاسد العقل او عاقلان من ولا يجوز ان يكون  
 على هذا القسط الحكم **قوله** ولو باع العقد لآله هذا هو العقد كلف في المعاينة  
 كما شفع انما قلنا لا في المعاينة بل في بيع التماس وبطلان شرط ان يكون للعقد  
 مجزئ في حال بحيث لو باع مال الطفل لم يبيع اذا لم يكن له ولي يحمل ذلك  
 قال الشيخ في الميزان ولما لم يصرح انه اعلم ان هذه الفرية انما تجوز على  
 تذهب الاشاعة وانما على قولين في صورة واحدة وهي بيع مال الطفل  
 على خلاف المصلحة او الاشتراط وقد ندر على ذلك بان الامام موجود في حكم  
 زمان عندنا وموجود في كل زمان ولو باع مال ورثة فلن حياته فبان ميتا  
 وانما ملكه او باع مال غيره ثم اشتراه قبل بيع البيع حتى عدم اشتراط الاجازة  
 فيه ام لا وجها لعدم الاشتراط الثاني بعد بطلان حجة اذا قلنا بان  
 الاجازة كاشفة لان انتقال الملك الى المشتري الاول اذا كان من وقت  
 العقد يستلزم بطلان البيع الثاني فيشتري الملك ويحتل البيع الاول فرع **قوله**  
 ولو تصرف الى غير المملوك كالمز والمزير والمزير والمزير والمزير والمزير والمزير  
 الى قوله فبدل وشره مرتب بقوله ثم عند تحصيله بازا قوله كما لو كان المزير  
 وقوله او على تقدير العبودية بازا قوله والحق وطرق تقسيط الحسن على

الحسن

القيتين ان يقوم المبيعان معا ثم يقوم احدهما على القراءه ويثبت قيمته  
 الى جميع القيتين ويظهر تلك النسبة فيوزنها من الثمن مثلاً نحو معاينة  
 واحد بابتين وحيث انكس الحاشية فاذا كان الثمن ثانياً مثلاً  
 اوباً وعشرة اخذ منه لذي الستين ثلثه اخره والباقي وهو خمس  
 الثمن بازا والاخر وانما وجب التقسيط كذلك دون التقسيط على  
 العينين لان كان متاوتها فيقتدر التقسيط من دون اعتبار القيمة  
 وانما وجب تقسيمها لم تقويم احدهما لوزان يكون الثمن ازيد من  
 القيمة وانقص منها فلا اعتبرت قيمته واعتبر بقى الفاضل من الثمن بازا  
 الباقي وهو اقل من القيمة بكثير في صورة الزيادة وبالعكس في صورة  
 النقصان قوله والمارة لو كان له في المارة اعيان موجودة اخذها  
 وان نقصت قيمتها عن حال المارة رجع بالاشارة **قوله** ويلزم  
 بما حصل له ان الاجع الرجوع فيجب عن حال المعاينة لعدم المخدوم  
 من غيبة وقد دخل مواعيل ان يكون له هذه الحنفية فيما نأى على ان الملك  
 فتعديره فقيتها عليه **قوله** كالمخمس الحنفية فانها مع كونها مملوكة  
 لا تباع لغيرها لكن ثبتت في الذمة ويتصور خصها كما صرحوا به **قوله**  
 والمشتري بين المكيلين **قوله** فلا يبيع مع الوقف الا ان يخرج  
 ويؤتى الى الخلف بين ارباب على راي ظاهره ان جواز بيع الوقف  
 مشروط بمجموع الامرين اعني خراجه بالفعل واخضاه الى الخلف بين ارباب  
 وعبارات الاصحاب في ذلك مختلفة واكثرهم لا يعتبر خراجه لجواز البيع  
 ومن اعتبره جعله سبباً براءه وبعضهم زاد لجوازه غير ذلك **قوله**  
 جواز البيع في ثلثه مواضع احدها اذا اقرب وانفصل بحيث لا يتوقع



فانه كخبر المسجود اذا رثت وجده اذا التمس فجوذا البيع ثانيا ما اذا  
حصل خلف من رايه بحيث تخاف منه الاضمار الى تلف الاموال والنفوس  
ومستنده حتى يعلم على من من رايه ويشترى بتمتة والموصوفين ما يكون وقفا  
وتشوي ذلك انما كان خاصا او عاما كما قلنا ما اذا الحق الموقوف عليه حاجته  
شديدة ولم يكن لهم ما يكتفون من غلة وغيره ليراد به جعفر بن جعفر بن جعفر  
النعماني في حديثه **قوله** ولا يصح اتم الولد مادام ولد فاجبا لان من رايه  
مع اعسار مولاه به هذا يعطى جواز البيع مع الاعسار بالحق سواء كان  
المحل حيا او ميتا وفي كونه حيا يخلق للاحياء وعدم روادع  
تبرير عن الحق نعم تقتضي الحوزة وهو الاقرب ويجوز معها في مواضع  
آخرة **قوله** ولا الرهن الا بالدين المبرور فاما اذا  
صح بلا خلق لان الحق لا يعدو حيا ولو لم يعلم كان لا القسمة فلو لم يكن  
يعلم لم يبيع لاسعار المعاري في حالة التذكير ومن ابطأ لبيع القصور  
لنفسه الا بطلب منها **قوله** فلا يبيع مع الدين متفردا ويصح شفا شرط  
في القصة ان يكون ما يبيع اولاده بالبيع ولو بيع على من يولد على خصمه  
البيع ولو بغير حجة ومن لم يحن بالدين الصالح فيصح بيعه بالصحة  
حكما على الاقارب ثم يجوز مطلقا نظر الى صدره البيع واصالة عدم الاشراط  
وجها في ذكرهما المحرم في التذكرة والغواعد ويكفي ثالث وهو عدم يجوز  
مطلقا لان القدرة على التسليم شرط اجماعا وهي متعينة **قوله** والتمسك  
في المياه المحصورة في التذكرة وانما يبيع بغيره بشرط ثلثة كونه مملوكا  
وكونه خارجا رقيقا لا يملكه ابدية وامكان صيده **قوله** والبيع كالمبيع  
انما ذلك كله في حال سائر اذا اشترى ما يفرده الا بجملة شرط الصحة

و

فمن سعيها على الارض او الرود والمشهد لعدم لان التبعين يقع الرود  
ويكون اشياء غير مشاع من معلوم اتم فلو كان يجده فان كان مملوكا اتفق  
حكمه لم يبيع والاصح **قوله** كقصة من يشترى وان جلت ليس على اطلاق بل بشرط  
علمها بالشاغل ذلك **قوله** او الوصف التام في الجملة اما للبيان اذا  
لم يكن رايه البيع او بعد حده به او المشتري اولها **قوله** ثبت لشره الجار  
مع القدر ارجح وجوه الوصف متقرا وكذا البيان كوصف له ولو وصف  
انما فكان متقرا عن الوصف بالنسبة الى كل من يتجر اخرج قالوا التذكرة  
لوا بعد مشقة عدم الخيار لشره لم يبيع الشرط ثم قال وفي بيع البيع  
الا حق عنده في ذلك **قوله** قدم قول المشتري مع عبته وذلك لافصال  
براءة الذمة عن التمن فلا يلزم ما لم يكره او يشتت بالتمنية **قوله**  
مع عدم تعيين المشتري من صور عدم اشعين مالوا بعد الدعي الا في رايه  
شما الى حيث غلبت الذمة فيظل على الاصح الجبريل بالموضع الذي يبيع اليه  
وتفاوت الاجزاء والبيع قول بالصحة ضعيف **قوله** ولا يجوز  
بيع السمكة الاجسام وان ضم اليه العقب او غيره على راي القول لان  
البيع قال الحكم في التمسك بالتحقق ان قول المشتري في التمسك ان كان  
هو الحق فهو با ببيع ويكون التمسك بجملة البيع والا فلا وهذا حسن  
لكن فيه اعراض عن الاجزاء والوارد في ذلك **قوله** ولا يقين في القرض  
ان يتم اليه ما جلب بهما فهو المشهور وقال الشيخ في الهام وجماعة بالحوار  
والاولا اشترى نعم لو اعطى فاطمة على الدين فده معلومة بعوض لم يبيع  
حقه بما يلحقه ما وثقه ورافضة على سائعه وقا لا اختيار في التمسك  
ومن لم يدر في حصة الخيل وصحة عبه اقدم من شاة ما يشهد بالحوار

قال في الرئيس ولو قيل يجوز ان الضلع عليها كما جرت ولا يلزم في علمه  
 تحمل الزيادة **قوله** ولا الحمل وذلك للغرض الذي عتد وجوز ان  
 في التمايز مع الضميمة من ضعفه لان حقيقة المعلوم الى المجهول لا يصح  
 معلوما وقال في المختلف والمعتد ان يقول ان كانا محكما بما لا يتبع  
 كما لو باع الامم وحملها او باعها فبعد منه قبل الثمن فيد الاناس به ولا  
 كان باع الامم على الحكم الاول يحمل رواية ابراهيم الكرخي وتبدل القليل  
 قريب **قوله** ولا ما يلحق القليل وكذا لا يجوز بيع سبب  
 القليل وهو نقطة وانما الاتزان في ما يوزن ويجوز اخذ الاجرة عليه  
 وفي التذكرة جعل الاجرة في الاستعارة مقصورة على اتزان المار  
 في فروع الدابة معلوما وان كان ما يعكسه المقصور كما لا يستحق على  
 الارضيات وهو ممتنع **قوله** وكذا اكل مجهول مقصور وضميمة الى مثله او  
 معلوم يستلزم من مفهوم ضابطه هو ان المجهول اذا انضبط الى معلوم  
 مقصور وكان المجهول ما يقع فيه مقصور في حق المختلفه ما يلزم  
 يظهر من عبارته ان كل موضع اشترط فيه الضميمة كما لا يفي ويصح التسمية  
 بعد ظهوره ان شرطنا احد الامور التي ياتي وتكونها بعينه فيها كون  
 الضميمة مقصورة لكن في استعادة هذا من كلام القوم ثم خالفوا **قوله**  
 ويجوز بيع القصور على كونه رافعة على راي هذا مذموم للمفيد واحول  
 ابن ادريس والمصنف في المختلف والتذكرة والجوز وشرطينا في الرئيس  
 في ضمة اشترط في الحال او ليقا له الى وان يجره ولا ريب انه احوط  
 والمعتد الجواز مطلقا لانها الغرض وهو رواية ابراهيم الكرخي **قوله**  
 وان كان يفعل ما لم يقدره وان لم يكن عينا اما زائدة العين بعينه

فيما

لومضج الثوب واما زيادة المنفعة كذلك فلا يلزم الحد الخط والنفعة  
 ولو تلف قال المصنف يوم انكف عن راي المجلد الاول واستبها  
 وليا اعتبار قيمته وقت انكف في القيني لانه وقت الانكف الى المجلد  
 ثم لو كان نقصان القيمة بنقصان العين لا يفي بوقت السوق اعتر  
 ذلك انقاروت قطعا وانما المثل فالواجب شكله مع تقدير المثل  
 يمكن وجوب القيمة وانه فيعبر قيمة وقت تقديره مثل ما قلناه **قوله**  
 ولو باعها بدينار غير درهم نسبة او ثم جملة النسبة او بما يجزى من  
 النقد بطل اذا باع بدينار غير درهم مثلا جملها ما ان يكون حالا او موطئا  
 وعلى التقديرين فاما ان يكون النسبة معلومة او مجهولة وعلى كل تقدير  
 فاما ان يكون الاستثناء من النقد انما هو وقت العقد او من المجرى  
 او من المعامل به وقت اكله في الموقبل فالصور عشرة آ آ آ  
 حال والنسبة معلومة والاستثناء من النقد كما هو فمتمم به  
 الصورة بما لا هو النسبة مجهولة في حال والنسبة معلومة والاستثناء  
 من المجهولة في الصورة والنسبة مجهولة وفي الموقبل في موطئا والنسبة  
 معلومة والاستثناء من النقد انما هو فمتمم به الصورة بما لا هو النسبة  
 مجهولة في موطئا والنسبة معلومة والاستثناء من المجهولة في الصورة  
 بما لا هو النسبة مجهولة في موطئا والنسبة معلومة والاستثناء من المعامل  
 به وقت اكله في موطئا والنسبة مجهولة وفي موطئا في موطئا  
 شكله انما هو وقت ذلك فاعلم ان قول المصنف ولو باع بدينار غير درهم  
 نسبة لا يجزى على كذا قبل لا يغير من تقديره يكون الثمن من النقد انما هو  
 وقت اكله في موطئا فيمكن استعادة حكمه بما في المسائل من عبارته ومبدأ

البيع



الفصل الاول في المفاصل الشيخ والجماعة يقول بان كل واحد من  
 ان وادهم به مع احد المفاصل من الفحة وبهذه يبين حكم المور من المور  
 والذات بترتها والذات من المور بالقطب انما في تعلق اليه في قوله  
 انما يجوز معها بعد ظهورها في اشارة الى بدو الصلاح الذي هو الاقرار  
 والاقرار او يوجب غاية يرض عليها الف داو متعديا لغيره او  
 الشئ او القيمة او شرط القطع فتدلان فيه مسائل لا يجوز زج المنة  
 قبل ظهورها عاما واحدا اجماعا وهل يجوز اكثر من عام قولان لا يحجب  
 اشهرهما عدم والاقرار يجوز ويشهد له صحابي يعقوب بن حبيب واما علمها  
 الحم عليه بعيد وهذا القول قوتي كذا في العلم بالمشهور اول بيت  
 هل يشترط بعد ظهور المنة به وصلها او القيمة او شرط القطع  
 بحيث لا يقع بينهما من دون ذلك ام يكتفى بظهور الملاصق بقوله  
 اقوال عبر عنها الحم بقولين اما نظر الى الاختلاف راجع الى الجوز  
 وعدمه اولان القول انما الف ضعيف لا يثبت الى حكمه وهو قوله  
 سار بانه سار في الملاصق وكذا كان فالمعتمد يجوز استنادا الى  
 الاصل وعومات القرآن وحسنه الحلي وسنة محمد بن مسلم والاحبار  
 الدالة على المنع اذا سلمت اسانيدنا محمولة على كراهية جمع بين  
 الاخبار سيما وقد ذكر في خبر الحلي وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله  
 لم يرفع الاخصومة ولم يحرم فيكون دلالة على الحمل في اختلاف عبارة  
 الاحبار في بدو الصلاح فيقول هو الاقرار والاقرار ارفعا من الجوز  
 وصغار المور وبهذه الملاصق فيها يفيض والحلاوة وطبعا لا كذا  
 مثل الكفا والنفع في الطبخ وما لا يتلون ولا يفرطه بل هو كذا

الضرب

مذكر

الضميمة اياها  
جوزها

الاعتماد

كما قلنا انما بين عظم بعضه وقيل بل هو غاية يرض عليها الف وقول اول  
 والاقرار انما بعينه ثمة التخلل خاصة واما علمها فحين يفرق بها الار  
 المحلوس يصغر لونها وما يتولد في حين ينشأ ردة وينعقد في القدم  
 انعقادا محض والمجموع من الاقوال في عبارة ان يربط بها الترتيب  
 على الاقوال فيكون الاقرار والاقرار اشارة الى الاول ويطبق غاية يرض  
 عليها الف واثارة الى الثاني والنعقاد كجس في الشجر والرياحات ان الثاني  
 ويكون كونه عن حكم العقل بقوله على اسناد من الاول وعلى ان يكون  
 احتيايا منه للجوز بخلافه كونه متبعدا على ما اخرناه فكذا لا يثبت قط  
**قول** ويجوز بين النسخ والسجل فاما وحيد لا يمنع من نسخ النسخ  
 فيكون ان ينسخ سوار شرطية الفصل اما اختلافه للصدوق **قول** واخبر بعد  
 انعقاد في القطعة والقطعات والربطية وشبهها حرة وجرات والحكم  
 واشتدت فطرة وفرقات لا فرق في جواز بين اخبر بعد انعقاد فاعتاد  
 يشا من علمها او لا للمجموع في القطعة والجمرة والحرارة الى الحرف والواجب  
 القطعة للبيعة بالمجودة من غير تميز **قول** فان كان حاصلا ثمة سقط  
 خراشيها بما يشترط عدم التعدي والتعريف وطريق في الجوز المشا  
 ظاهر ما في الاطال المعلومه فتؤخذ منه الجوز والتميز فيقال هل  
 ذهب ثلث الثمرة او نصفها فيذهب من الثمن بقدر النسخة قوله  
 وان يسبح ما ابتاعه من الثمرة وغيره بزيادة ونصفه ان قبل القبض بعدة  
 صحيح محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام لا يصل اشترى الثمرة ثم يبيعها  
 قبل ان يفيضها قال لا بأس وقرئ منه صحيح الحلي عن الصادق ع كرم الله

الاعتماد

بين

من الثمرة وغيره غير جود في غيره هذه العبارة والذات في الثمرة والثمر على القول  
 هو الثمرة غير جود في غيره سواء كان في غيره أو لا يكون ما سئل في الثمرة من الثمرة أو لا  
 ونحوها راجعاً إلى جواز البيع قبل القبض فيها سواء الثمرة وعدم **قوله**  
 ومع الثمرة على الثمرة بالآلة وغيره لا بالآلة وهي المائدة ولا المائدة ولا المائدة  
 وهي المائدة المائدة عليها من الثمرة وهو الثمرة وهو الثمرة المائدة لا أنهم  
 يدعون الناس إلى الثمرة والمائدة على كل منهما يدعون من نفس صاحب  
 لوجودها في هذه المائدة شيئاً على الثمرة غالباً وشراً على بيع الثمرة على رؤوس  
 الثمرة غير المائدة ما حذره من الثمرة وهي المائدة التي تخرج تحت  
 مما قبله لتعلقها بغيره في عقلنا عرفت ذلك فاعلم أن الثمرة هي المائدة  
 أو طلب على رأس الثمرة المائدة المائدة المائدة في سبيلها بالآلة  
 المائدة في عقلنا سبيلها في الثمرة المائدة المائدة المائدة لا قبل ثمره فيكون  
 الثمرة ثمرتها ولا البيع المائدة المائدة في الثمرة بل هو جودها مع الثمرة  
 وليس ثمرتها الثمرة المائدة عليها بغيرها فيجوز بيع كل منها بغير ثمرتها  
 الثمرة ويجب من ثمرتها الثمرة بل هو قول الشيخ في المائدة والثمرة  
 المائدة وجماعة الثمرة مطلقاً وهو المائدة والمائدة المائدة المائدة  
 الحكم بجموع الثمرة على الثمرة بغيره أو غيب أو إذا كان الثمرة  
 التمسك بغيره صان وعرفاً أم لا أن جعلنا المائدة في ثمرتها المائدة  
 والمائدة المائدة المائدة والمائدة المائدة المائدة المائدة قبل ظهور الحب  
 بالحب فلا بأس بالتمسك بغيره بغيره ولا طيب سوادها ولا  
 حباً أو ثمرتها ولا يشرط الثمرة بغيره الحال كذا قال في المائدة  
**قوله** إلا المائدة بغيرها من غير ما يشرط التمسك بالقبض ولا يشرط

فانظر

تأمل فرض ثمرتها عند الجفاف وثمرتها عند الاستثناء من ثمرتها المائدة المائدة  
 المائدة في دار الثمرة وفي بيتها في بيع ثمرتها بغيرها المائدة المائدة المائدة  
 من غيرها فلا يجوز لها شرطها وقيل يجوز رخصه وهو صحيح ب  
 كونه بحكم المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة  
 عدم الثمرة حين العقد والمائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة  
 من واحدة وثم بعد المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة  
 قبل التمسك عند ما لا التمسك عند الجفاف بل يكتفي التمسك حين  
 العقد **قوله** ولا غيبة في غير الثمرة وذلك ما يشار إلى أن ثمر  
 المائدة لا يبعد عن المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة  
 من غير يقيدها ما يشار إلى العقد ولا يقيدها حكم المائدة على الثمرة  
 اقتضاها في المائدة على مورد النص مع احتمال الجواز **قوله** لا يقبل  
 بشرط السلامة المراد به أن يقبل أحد الثمرتين بصفة صاحبه من الثمرة  
 بشرط معلوم منها لا على سبيل البيع فالسؤال المائدة المائدة المائدة  
 لا يبيع وقوله بشرط بالسلامة فلو تلف بآفة سبابة سقطت  
 العوض بالتمسك كذا قالوا ولا يشرط فيه محاب ويدر على جواز أصل  
 التمسك بغيره يعقوب بن شعيب عن الصادق ع ما أشرطه  
 بالسلامة في شكله في شكله جعل التمسك المذكور **قوله**  
 ولو ثمرتها لم يخرها السائل على رأسه للمحاب في ذلك أموال  
 فبعضهم قصر الجواز على الثمرة وبعضهم جوز مطلقاً وبعضهم مطلقاً  
 وهو الأخير وفي جواز شرط عدم الحمل أو الألف وعدم الثمرة من  
 المالك وعدم القصد بهما **قوله** والعوض من الثمرة المراد بهما

تا

التعجيل

من



الأصول والقواعد الواردة في هذه الكتب في عدا ما على حواسه من الآثار  
 فما عودان باعتبار الأصل والاسفل وتكونان التقييد بالمشترى  
 مستدرك بل يفقدان العودان بالشيء إلى البائع لا يقع بينهما قسما  
 الملق أو صرح بالبائع والمشتري معا والجواب أن المطلوب بيان البائع  
 يقع شراؤه وما يرد على ذلك في الملك وينتفع بينهما لا تعاقد فلو انقضى  
 على الخلاف لم يكن في ذلك شعاعا بل هو كجواز الشراء وكذا لو قيد  
 بالبائع خاصة أما التقييد بالمشتري فإنه متى علم التقييد بالبائع لأن  
 المشتري لا يفسد البيع بصيرته وذلك وإن كان محاذيا لذكر البائع  
 في أصل البيع حقيقة مستدرك **قوله** ولو استثنى البائع الزمان فالحكم  
 كان شراؤه بعد الزمان بهذا قول الشيخ في النهاية وجماعة وهو صحيح  
 والظاهر ضرورة للمع في المختلف والقواعد جواز الاستثناء من الموقوف  
 أو مما اشترى للقبه لا مما اشترى للقبية وفيه قولان لما استثنى  
 ولا بأس به **قوله** وأما الأدنى فأنما عكس الأصل فيظهر عليه  
 الظاهر أن مراده بالملك الملك المستقر كسحقه استثناء والاداء  
 والامهات والاولاد والحيات فأنما عكس ذلك الأمر فيمتنع  
 ويكفي أن يقال لأنهم أن المذكورين يكونون في أول الأمر لأن الشهر  
 المتفق للملك يدفع بالثواب فيصير الاستثناء من غير احتياج  
 إلى تكلف وفيه نظر لأن الثواب يقع دوام الملك لا اشتراؤه كما  
 في البيع وغيره من الأسباب أنما قلناه **قوله** ولو ملك البائع  
 انقضى ما عليه فإن كان محسرا لم يملك ذلك البائع محسرا لم يملك  
 والأقوى التوقيف تردد واختاره المصنف في الحق وهو قريب **قوله**

ما رآه

ونفا والشرط  
يفسد العقد

حكم الرضا حكم التمسك على رضى هذا هو المحقق **قوله** ويملك لقط دار  
 الحرب وذلك مشروط بالكون فيها مسلم يكن تولد اللقطة **قوله**  
 ولو أذن في الاداء رجع عليه بخلاف ما لو لم يذني لبقية بل يبيع بطلب  
 الرجوع عليه يبيع ولا فرق في الأذن بين أن يكون ضحيا أو غير  
**قوله** والاقرب بالارشاد والاقرب أن تحضره للمالك لا لغيره  
 أنما جازا لأن المعقوض ليس هو الثمن في الحيلة تقتضي الثمن في الأذن  
 وهو موجود في صورة الشراء وعليه القوي **قوله** والبيع جواز  
 الزمان البائع بالارشاد الحكم فيه كما تقدم والوجه واحد فصرح  
 بل في المشتري من الرد والارشاد حديث حديث في الأصلية  
 أم الباعية كما دلت على ذلك عن المحقق الأول وعن نسخة ابن تيمية  
 في رد القادة في جواز الرد بذلك بعد الفسخ قبل الثمن في البيع وهو  
 قوي **قوله** ولو شرط المشتري في بيعه أن لا يكون ربويا أو زانيا  
 المراد به زيادة تعلية عما في العادة فلو زاد زيادة فله حقه لا  
 يتعامل بها عادة لم يقع **قوله** ولو قال اشترى ذلك على كذا  
 لم يلزم مطلقا على ناس المواديق ومطلقا لا إشارة إلى أنه لا فرق  
 بين أن يكون للعدد مال حاله القول ولا خلاف في البيع ذابن  
 البائع والاختار في اقتضى المصنف **قوله** ويكره القوم بين الأفعال واليهما  
 قبل بلوغ سن سنين وقيل بخرم ومنهم من قصر القوم أو الأثرية على هذه الرضا  
 والحكم بالكرهية العديدة الخلة العتوى وينتد إلى القضاء والبيع وبعد  
 الحكم إلى من يقدم تمام الأمر في الشفعة كما لم ولاخت والاقا وهو في  
 جوي أن سنان على الصاوي عم وعلى اليوم بطل العقد ولا فلا يخص

شتم

البيع بالقبض  
والقبض بالقبض

بالبيع بالقبض والعقد والقبض هو وهذا الخلاف انما هو بعد البيع  
ولذلك لا يملك اما قبضه فلا يجوز قطعا لانه سبب الى اهلاك الولد قطعا  
**قوله** ودل على ذلك اننا سوار كان يملكه والعقد والعقد  
اشد كراهية فان قيل فلما يملك الولد **قوله** وانما يرى العبد عند الميراث  
الذي في الرواية المحكيه وهو اول لانه اشمل وحلل يانه لا يملكه **قوله**  
او يحتمل واربعين يوما يعني به اذا كانت في سن من قبض وجب الاستبراء  
بالبيع بل يعم سائر وجوه التملكات خلافا لانه ادرى ولو باع قبل الاستبراء  
صح البيع وقيل لا وما يجب ان يعلمه الابعده **قوله** او كانت الاواة  
هل الصبي الصغير والعين والجوهر المحفوظ بالمرأة يحتمل الخلاف ولو علم  
وطا جارية المرءة تحليل او عقد فلا بد من الاستبراء وربما احتيل الاستبراء  
الاستبراء مع الحمل حصول وطء مخموم في موضع وجوبه يا مور الاول اذا  
اعتقها وتزوجها فانه يقطع بذلك الاستبراء كما ورد في بعض الاخبار  
الثاني ما اذا باعها لاواة يبيعها حتى ياتها اشتركا منها فانها لا يصدق  
الاستبراء لصدقاتها منه شرارة من اواراة وجوب الاستبراء سابقا  
كان نابعيا للملك واردة الوطى وقد سقط اعتباره بملك الملك  
الثالث ما اذا زوجها فطلقت قبل الدخول لانه الاستبراء من الوطى  
المحلول غير شرط في الزوج كما صح به في الخبرين الشريفين والله في ضبط  
وجوبه الاستبراء بالشرع فانما لم يفت قبل الدخول لانه فوطا او فوطا  
يجوز له والمطلقة قد دخل بها وانظر في جلال والمحموم في بيعها استبراء  
قبل انما هو الوطى دون عقد ما **قوله** ويجزم ويلجأ الى قبل قبضه  
وعنه الاصح ان ذلك ناهي عن الحمل من الزنا اما الحمل حاله فيموت

والقبض بالقبض

رحم

تقصير من المندرجه جوت في الزنا الوطى قبل المدة المذكورة وفي الدورين  
حقا التزم فيها بالقبض خاصة **قوله** واستحب عزل فضيلة برائه  
هل هذا الاستصحاب مع كونه مذكورا او على تقدير جويته بعينه ونحوه فيقبل  
الاولى لان الاول من محرم زنا لا الاجتناب لانه كان احتياطا لما  
المحتمل وبالحمل وحتمل لان اذا لم يفت قبل الدخول فوطا او فوطا لا يملك  
شئيا ولان الزنى لا يثبت مع تحقق شبهة فوطا او فوطا في هذا المقام  
بما لا تعدد لانعرف فيه ثمرة واحدة وطا او فوطا في المقام  
عن سائرهم لورثة **قوله** ويجوز تأخير سببه الحكم من الكفار  
واخته وبناته وزوجته والمرا وبالكلام الجارية فانه اذا غزا الكفار  
وسبي منهم كقول غنيمة الامام ع وكذا كذا فوطا او فوطا من دار الحرب بخير  
اذ لا امام كان فخصوا على سببهم خاصة حال الغيبة التملك  
والوطى وان كانت الامام او بعينها ولا يجس احتياط حقة غير الامام  
منها ليعلم موالي الشيعة ولا فرق بين ان يكونوا اباء الى المسلم والكافر  
لان الكافر من اهل التملك والحمل قابل للملكة وكذا يجوز ان يشترى  
من الكافر خاصة وبناته وزوجته اذا كان جويته كعين ما قلناه في جارية  
الكتاب كذا في الامل فان الكافر في قوله من الكافر والمراد منه جنس الكافر  
ان يجوز شرائه ما يبيع الظالم من هذا الجنس وفي قبض قوله واخته وما بعد  
غير واقع موقعه لان الغيرة كل من التملك انما يستقيم بعوده الى  
الكافر وبقية ما من جهة ان الكافر المذكور يزوج بالجنس فلا يثبت  
اليه الاختة وما معها مع ان المتبنا ورا الى الغنم عودا لغيره الى المحرمات  
وهو الكلام فيف للجنس وفي بعض النسخ بعد الكلام ومن الكافر زناوة



الواجب فلو ان المصنف رحمه الله اراد ان يثبت ان الحق سبحانه وتعالى  
 باعني وليس بجيد وقد سئل الصادق عمن رجل يشرك في رجل من اهل  
 الشرك ابيته فيقول يا قال لا يا بن **قول** والتحقيق صرف البيع الى  
 الاستغناء وهو ثبوت الملك للشركي بالسلط الاستغناء وهو بطل  
 عوضه عن شرعية من نفس الامم او ظاهر او غير شرعية وهو لا يقدر  
 والمعاد الشرعية في نفس الامم كنهه وظاهر اما في آخر الحديث عليه السلام  
 اذا عرفت ذلك فاللازم على حرف البيع الى الاستغناء كما حققه ان  
 لا يلحقه البيع احكام البيع اصلا مع انه المم قد توقف في التذكرة  
 والقواعد في ذلك فغنا في الدوروس جعله كالبيع بالثمن في المشتري  
 دفعا لتقدمه وهو غير صحيح رعاية حرف البيع المذكور في الاستغناء  
**قول** وعزم عن العتق مع البكارة والافعة اما مع البكارة  
 فظاهر لانه ارسلها واما مع البكارة فشكل اذا كانت عاتقة بالقرين  
 وطاعة لقوله لا يهر لبي **قول** من العتق على رأي قد تم بغيره  
 المستلزمة العتق واللقين المأخوذ من من العين المخصوصة او ابيعت  
 والحكم في الرجوع واحد ومثل لو خدعة فغير الاية **قول**  
 ولو كانت الجارية سرقت من ارض المملوك هذا الحكم مخالف للملكية  
 المقرقة من وجوه آ وجوب الرد على المبيع او خالفه مع فقهه فانه  
 غير مالك ولا ذو شرعية فكيف يجوز له مال الغير المحصون اليه  
 واعتذر شيخنا في شرح الارشاد عن ذلك بان المبيع ان يثبت كونه  
 سارقا وانه اقدم ومخاطبة بالرد الزم خصوص ما في غير ذلك  
 ولكن ان تقول احد الامرين لازم اما ان يكون بده شرعية فالبيع صحيح

في

ما في ظاهره او غير شرعية فلا يجوز التسليم اليه ومخاطبة بالرد لا يصح  
 جواز التسليم اليه لمن يذمه وان وجب عليه السعي فيه اذ لا  
 طريق الى ذلك الا ما لم يجره المالك والحكم وليس له ان يقول  
 ان الرواية مجبورة بهذا الوجه لانه ان كانت صحيحة للاختصاص  
 بها لفت من غير ترجيح خارج عنها ولا يجب اطلاقها ولا يثبت  
 الى هذا الوجه فيسبغ طال ما كان مردود في نفسه ان من عرف  
 قول مال غير معتد به وسلا الى غير ذلك بل ان يطلب به  
 وان تخاف من غلبة نظر الى ان مالكه ربما لم يرجع على احد سواء  
 او لم يكن له رجوع الا عليه اما لعدم علمه بملكه الثالث على  
 ماله او لعدم القبول اليه ونظر الى اختياره بحمله ذلك والا  
 لزم تكليفه بالاطلاق وهو الرد الى المالك مع انشاء البكارة  
 عليه فلا بد ان يجعل له وصلة ويجعل لعدم لانه غير مالك ولا يملك  
 فلا تسع دعواه سبها مع انكار الثالث بالكلية وجوهه فالبينة  
 الى دعواه انما اذا غرم المملوك والعتقة فينبغي الجزم بسماع دعواه ولا  
 بالقبول اليه ويبلغ من ظلم شيخنا في المدعي جوار التسليم وظلم  
 وبازمة فيقول دعواه مع الجور وهو يملك وانما ذكرنا ذلك  
 هنا لئلا يسمي استنفاذا ان يسلمها الى الحاكم انما يكون من بعد  
 الوصول الى الحاكم فلا يتقدم على طلاقه ان استغنى في  
 التمن المدعي الى المبيع كما في الرواية فيقتضي استعادته من غير  
 اخذه لان ما يملكه انما هو ملكها او اعتد رعا المدعي بان مال  
 المحرقة في كونه بده وبالعلاج صار محرقة عرضا فلا يعارض في طلب

الزام اليه

انما

قال فخر حماد ما حقيقا ولكن ان تقولوا اصدق الاحكام وان كانا موقفا  
صدق الاضام في الحكم وهو يقتضي عصا المال والمخالف للمال المحرم حقيقة  
ليس هو مال كما جازى بل الذي غره والمغزور يرجع على غره فكيف  
يرجع على غره غره مباشرة والتبعية **قوله** وحقيقة الحال ان  
كلما تم مغلوم بضام ماله طارح احد المظلمين على المظلم الاخر  
بل يرجع الى المالك والمحق ان الرجوع بالحق اما هو على الباع ان كان حقه  
والا فللراعي على غره والجارية يرد على المالك او طارحة ومع العقد سلم  
الى الحاكم **قوله** ولو دخل احد الشريكين سخطا احد من الشبهة والا قدر  
نصيبه الظاهر ان لا تفرق بين كونه محصيا وبكر ا فان اجدنا ما يتبعض اذا كان  
جلدا وفي الرواية انه يدرا عنه من احد بعد ماله فيها من التقدير يقرب  
يقدر ما ليس **قوله** فان قلت ان ظاهر شعوت هذا الحكم وان كان  
علايا بالخير ورياسة كمال من جهة انه ان على ذلك التقدير فكيف يمكن  
الولد وجواب بان له فيها حق اعتبارا بخس من كونه زانيا والمغربة  
التعويض بينهما سواء زادت عن الثمن ونقصت والرواية بغيره لاكثر  
منها وله بالكل على ما لا تقتضيه القيمة بالوطن **قوله** ولو استبرأ  
في القصة قد دفع البر عبد من لغيره احد ما اتى بها من اهل عليه المساقون  
وفي رواية محمد بن مسلم يرجع نصف الثمن فان وجد احد خبرتها اراد  
وردد النصف الذي اخذه والا كانا في ايها وتزكيت على سبيل  
العبد من جهة القيمة ومطابقتهما للوصف وانما ركن فيها وشكل بان  
انحصار ركن فيها ان يكون في مورد البيع على غيرهما وهو خلاف الفرض  
وعدم تقهيرا مخالفا مخالفا على الاكثر من ان المقيد من بالسوم مضمون

وفي الخلف ترها على ما في العبد من كل وجه ليجوز بفساد الرواية  
وقد في غير مرجع غيرهما كما يجوز مرجع من العبرة فكلما كان يكون المالك  
عليها والباقي لها قلت منها في ارجح نصف الثمن كما ذكر في الرواية  
والحصة في القالب **قوله** ولو دفع الى ما دونه الا ان رواية ابن  
ابن شريك في خبره وردت في الرواية حتى يصح اليقين في وجهها في الرواية  
بان لها في الدعاوى بوجوب ثباتها في المالك على ما وجب واجبا بين  
المعاينة بتقديمه على الفرض على ما في الفرض في دعوى الفرض منها  
بين معاينة شكا في عينها فطال ذلك ان تقول لا نسلم ان ذلك  
الفرض مشترك بين متساويين لان على ما في ذلك في دعوى الفرض  
الورثة منها في الوفاة بل هو مقدم في ذلك فقام كل منهما بجهة اية تقدم  
بقيمة مولد الاب فيما على تقدم بجهة النكاح فان عدل فلك وهو المولى  
لان في الفاضل والظاهر ولو قام الورثة وحول الى ذلك في عينين  
دون حول الاب في المعية تقدم بجهة الورثة لان حول المادون واليه ولا  
يسمى بجهة بناء على ما سبق وبما تجل في المسئلة موضع نظر والوجه فيها  
مجال **قوله** ولو استبرأ كل من المادون في النكاح وفي رواية ابن جابر  
مع الاستبراء يسع الزوجان وحكم لا بينهما اذا كانا سواء في القصة  
فان تساوبا على البيعان قال في الخلف والتحقيق ان تقول ان  
اشتبه السبق والسابق حكم بالوقعة وان علم النكاح فان كان  
قد استبرأ كل واحد منهما لنفسه وقبل ان يملك بطلا وان قلنا لا يملك  
او ان كل واحد منهما استبرأ لولاه فان كانا وكليهما من العقد ان  
وكان كل واحد منهما عبد المولى ان فزان كانا مادونين فالأقرب



ايتاق العبد من على الاجازة فان اجازة المولى ان صح واسئل ما ركنه  
 واحد منها الى كماله لان كل واحد منهما قد يخل اذا من بيع حولا لا  
 فانما اشترى الاخر لولا كان كالمعتق وان ضمن المولى ان يخل  
 هذا حسن فانه كمن يخلان الا في الاول صدور البيع نظر لان انما  
 الملك انما يكون من جهة وانما البيع لا يدل على ابطال الا في بيع  
 من المولات فبشر ان امر العبد في بيعه فيكون المولى فكلما جاز الى الاجازة  
 المطلوب المالك في العرف **فصل** في قبض الكوكب قبل التوثيق  
 اي قبل المصوغ من التقدس ببيعها او غيرها ان يخل قدر كل منهما  
 وانما يخلصه وان لم يكن بيع بالانقضاء مع انك وبها ولو علم كل منهما  
 جاز ببيعته بجنبه متساويا وبغير الحبس مع التنازل وعدم العمل  
 ان المصوغ من التقدس اما ان يعلم قدر كل منهما او يعلم مع العلم بغيره  
 وعلى التقدس انما ان يكون يخلص كل منهما من الاخر من غير ان يخل  
 شي منهما او يقضى بده او يصفه او لا فلهذا صور اربع الاول والثانية  
 ان يعلم التقدس من كل منهما سواء لم يكن التخليص ام لا فيجوز بيع واحد  
 زيادة في كل واحد الاخر او بهما معا مع التساوي والتفاوت كما لو باع **فصل**  
 واحد بغير جنبه او بجنبه غيرهما او كل واحد منهما بجنبه متساويا  
 والثالثة ان يخل قدر كل واحد منهما ويخلص ببيعها بهما معا او  
 بغيرهما ولا يباع باحدهما خاصة لاسكان قصوره عن مماثلته او مساو  
 له فيبيع الا في بغير عرض الرابعة القصرة بما لهما والتخليص بغيره  
 فان كان احد التقدس اكثر من الاخر بيع بالانقضاء فلو كانا معا لم يفسد  
 لم يبع الا بالذهب ولو كان الغالب الذهب لم يبع الا بالفضة وان

ن

متساويا ببيعها معا فتقول المبيع ببيعها او بغيرها ان يخل انما رعا الى  
 القصرة فالثانية وقوله ان يخل شرط المحصر المستحق ومن قبلها او غيرها  
 وقوله وان لم يكن بيع بالانقضاء اشارة الى الصورة الرابعة واحصل  
 ذلك كله كلام الشيخ في النهاية وقد جرى عليه المصنف وجماعة وقد يظن من  
 وجوده ان شرطه المبيع انما هو التخليص اجمالا الاول جهر حياذ البيع الى البيع  
 بها او غيرها على تقدير اسكان التخليص لا في الاخر على تقدير بيعها بها  
 انما ان يباع بالانقضاء مع زيادة على ذلك استعدا لغيره او لا فعلى الاخر  
 شيئا لا يجوز بيعها بالبيع مطلقا اذ لا مانع فان اجمالا بقدر كمالها  
 لا ان يخل مع العلم بقدر الجميع اذ لا يشرط الترتيب مع عدم المكانا التخليص  
 وعلى ان لا اسكان في عدم جواز البيع مطلقا الثاني لا يخل الا بشرط  
 ببيعها بالانقضاء على تقدير كون احد التقدس من اغلب الميزان البيع بالانقضاء  
 كان بحيث يقطع بزيادة على المالك متساويا التقدس الا لزم لا يخل  
 بالانقضاء مع بل البيع بالانقضاء انما كذلك ان لم يكن كذلك لم يخل  
 مطلقا فلا معنى للتخصيص الا ان يقال البيع به الترتيب حصول الزيادة  
 فلهذا خصص به كما ان يخل حصولها كما به عليه الدرر في حال التخليص  
 بعد التخليص كلام الشيخ واعترضوا اما الاول ان المصوغ من الذهب والفضة  
 متساوية في قدرها بالانقضاء وحده والفضة وحده فانما علم ان في  
 زيادة على باقي الاثر من حقه ويجوز بيعها بالذهب والفضة معا  
 سواء لم يكن التخليص او لا وسواء علم مقدار كل واحد منهما او لا بعد ان يعلم  
 الجميع وسواء غلب احدهما او لا فتم بشرط في النقص زيادة بالانقضاء  
 على باقي الاثر من حقه عند الكلام وهو من حيثها قلناه واصرح منه ما ذكره

بعد ورفعتني في ذلك كلام ابن حزم في عياره الذي هو العلم ان  
 المراد من قوله لا يخلو الا بالكلية قدرا لا بالكلية حقيقة كما لو كانت  
 لا بالكلية بل بالكلية عياره الشيخ وهو صفة في ذاته ان كان الغالب  
 الغلبة مع بالذهب وبالعكس فلا يفتقر ما قالوه انما يشترطه  
 وان كان وبما يبيح بهما اشد اشكالا لما تقدم لان سياق العبارة  
 تحول على غير الجمل ان يندر كل منهما مع العلم ان لا يجعل مورد  
 الغلبة للعلم والى ولا فيلهما في قدر كل واحد منهما وهو غير واضح  
 اوضح العلم والى وهو موقوف قدره على ما يبين قدر كل واحد منهما  
 قلنا فلا يستقيم ما ذكره **قول** انما الجنس مع العلم والزيادة في  
 الاحاطة الى التقييد بالعلم مع العلم يحصل الزيادة **قول** ولو كان  
 عليه دراهم فاشترى بها ذمرا او بالعلم حصة وان لم يتفاد ايضا  
 فلا يعبارة الشيخ والمناقض من علوم جواز ذلك وان لم يتفاد ايضا في  
 الجنس وصحة عقده في زيادة تشهد ان ذلك ناتج ابن ابراهيم  
 حيث ان التوقف قبل التفاضل هو واجب لبطان في الفرق **قال** في  
 المختلف لا استبعاد في قوله هذا النوع من الفرق لغيره باعتبار  
 اتحاد من علمه الحق فكان كاللغز ايضا ويحتمل ان يكون كلام الشيخ على  
 التوكيد فان قوله حول القدر اعم الى الذمرا زيادة لذمرا الى القدر اعم  
 من توكيد ذلك الاشكال سواء تفاد ايضا في الجنس او لا واكتفى  
 ان المسئلة مقصورة على التوكيد خاصة فلو تفاد على السومين فلهذا  
 لم يفتقر الى ادرى وليس في عبارة الشيخ والرواية يتناقض ذلك فلا  
 يدين في تعبير عبارة الكتاب **قول** ورواها جواز مع درهمين

كما

صيانة

صيانة خاتم الذي غروا به ابن الصباح اهل درهم طانج وهو الخالص  
 النقي بر درهم غلة وهو المكسور مع صيانة خاتم وهذا امر الشيخ  
 وازاد في ووجهه ان ابن ادرى بان الزيادة الموصلة للربا الزيادة  
 في العين وبقاء الشيخ الى قدر من الاشياء ورواه في المختلف بان يطلق  
 الزيادة موجبة للربا سواء كانت حتمية او محتمية قال رحمه حول الشيخ  
 العس في الحديث ولا يدرى على البيع بل ابدال الدرهم بالدرهم شرط في العمل  
 وكانه يريد ان العمل وقع في تحايل ابدال الدرهم بالدرهم لا في كون الزيادة  
 له وبقا هو الحق **قول** ولو اراد التصفى عما عدا او انطفا  
 لزوم ان يكون اصرح الاحاطة ويجهل ان الموضع في الاصول التي لم يذكر بالاصح  
 يعينها الى العادات المستمرة فعلى هذا لو جرت عادة الناس ان يتبادلوا  
 بالفضة كانت وانما يريدون بها ذمرا او غيره ذلك يعين المصلحة  
 ان كان ذلك هو الذي جرى عليه قرار الوقت **قول** ولو وجد منه  
 هذا الرد والامساك بغير ربح والبل وان يعرفوا الغيرة قوله من بعد والى  
 الجنس ان لو كان الجنس غير معين ووجد منه ميسا من الجنس اعم ونرجيه  
 ما ذكره اما الرد فظاهر للعب واما الامساك فلهذا من الجنس وتقصان  
 الصفة حقه فلا يشترط ان لا يثبت مع الامساك المطالبة بالادرس  
 لا سيما ان الزيادة الموجبة للربا لا تتأخر جنس الثمن والمضى فاما البديل  
 فعلى تقدير ان لم يرد البديل ان لم يتوقف قطعا لان الثمن غير معين اما لو توقف  
 فانه يتوقف كغيره لا بد ان لا يستلزم التوقف قبل قبض العرض وهو موجب  
 للبطان ووجه اخرى في الدرهم والمخاض الجواز والملازمة متوقعة بغير العرض  
 في الجملة ولهذا لو رضى بالبيع لزوم البيع فلهذا بمن اسم المبيع صادقا على

جعل

الذكر في ذلك

في الفرق



لما كان كذلك وانما فان الثمن كل وعند البيع يضمن في المذموم والقيل للطارى  
 انما يرجع كونه ثمن من حيث المبدأ اصله فلا يصدق حصول التوفيق قبل قبض  
 الثمن وعلى هذا اهل بشرط اخذ البديل في مجلس الردا شكالى يثبت ومن  
 صدق الثمن يضمنه العوضين ومن ان الغرض في الثمن المذموم ربح كونه ثمن  
 في الحال فيستحق قبض البديل لصدق كونه ثمن **قول** ويجوز ان يقرضه  
 شيئا ويشترط ان يقرضه بارتقاء غير **قول** في انواعها ان في انواع  
 المتاجر والى غير ذلك بالمتبعية الاجل اربعة وال الاضطرار بالاربع  
 والاحدا والة الثمن للمعوض ثمنان اما نسبتها الى الاجل فانها في الثمن  
 ان كانا حاليين فهو النقد وان كانا مؤجلين فهو سبب الكمال في الحال وهو  
 ضمن عنه وان كانا مؤجلين حالاهما فهو السلف وكله بالنسبة واما نسبة  
 الى الاجل بغير اسمال فان اذخير وابع زيادة فهو المراكمة ونقصه فهو  
 الموضعة وبالثمن فهو التولية وان لم يجز فهو اسامة واما نسبة الى  
 المساواة فان وجبت فهو التوفيق والاختلاف **قول** والاقول الجواز  
 مع تفاوت المدا وبالتفاوت الشرع بزيادة عن الثمن الاول او بنقصه  
 عنه ويمكن ان يكون ثمنه كالمساواة في شرائه الحال في حال المساواة  
 حينا وقد رآنا لان الاجل زيادة كذا اذا وفي شرح الارشاد وهو واضح  
 واعلم ان شرائه المبيع المؤجل اما ان يكون قبل حلول الاجل او بعده وعلى  
 التقديرين فاما ان يكون اليام فثنا بشرط شرائه في نفس العقد اولاد على ذلك  
 تقديره بان شرائه بجنس الثمن وقدره او بزيادة او بنقصه او بغير  
 الجنس اما حالا او مؤجلا فانما حاصل من ذلك اربع وعشرون صورة تظهر  
 في ثلثا عشرين بطلان واربع تختلف فيها واليا في جميع كل شئها

اشترط ان يكون الثمن  
 في الحال او مؤجلا  
 في الحال او مؤجلا

الاجل

بالشرح وذكر ان الحاصل من ضرب جهول في شرائه المبيع في نفس العقد وعنده  
 في الشرع بزيادة او بنقصه او بغيره واما الجنس الثمن ويغيره حالا او مؤجلا  
 ستة عشر صورة وموعدها على ان الثمن عشرين صورة لان الشرع بالجنس  
 لا يخرج عن الزيادة والنقصان وانما واه في ثلث وبغير الجنس  
 والحلول والما جيل ثلث اقرن ومقرب المثلث في الثمن ثلث عشرة  
 واذ اشر بها في صورة الشرع قبل حلول الاجل او بعده بثلثا ربعا وعشرين  
 صورة لا اثنين وعشرين كما ذكر فليسا بل **قول** فان ائتمن دفعه الى  
 الحاكم لانه قائم مقام النائب والمضغ مما يجب عليه ولهذا ما ذكره كما يدر  
 ويؤدى التبعة عن المالك ويجوز ومقتضى عبارة انه اذا ائتمن الوكيل على  
 الحاكم لم يرد عليه وكلف بكون من ضمان وان عزل وهو واضح لان الذي  
 لا يضمن بكون قبض المالك او من يقدم فقام واحتمل المص في التذكرة  
 عدم القمان مع العزل واضع المالك من البعض اما لو تقرر الوكيل  
 الى الحاكم فعزله وكلف فلما كان عليه كما صرح به المص في التذكرة وغيره  
 وشيئا في الدروس والالزام للقرائن المتفق وقد روي عن ابن الدرس  
 لا يضمن بكون قبض المالك او من يقدم فقام ومثل المدفوع بغيره بالم  
 يضمن تكليف تعيين التالف ماله ويجاب عنه بان التبعين كما يضمن  
 على قبض المالك يتوقف على تعيين الموقوف فاما ائتمن احد هما في حال الكو  
 سقط اعتبارا به ومن ثم يجوز لما ذكره انه اذا ائتمن بالمدفوع  
 المضمون من الارشاد وبه قد را وحينا ووضعنا وبكون تعيين الاقر  
 كافيما دفع للقرن وانما يجب القبض مع مساواة المدفوع للدين قد را وحينا  
 ووضعنا فلو قيد احد الامور لتابعه لم يجب القبض قطعا وبلى فيجب الحكم

ج

فمن اثير والظلم على وقع نصيب الشريك الغائب قال عليه السلام لا يشترط  
 بحيث يتحقق المدفوع لا يشترط فلا يثبت منها ما لم لا وشك بالوفاء  
 الظلم بنفسه واحده قدر نصيب الشريك له احد للاصحاب فيه تم  
 بقي ولا ايات مع اليقين قائم هذا المقام والحكم شكل في شيء هو ان  
 المالك اذا احتسب من قبض حقه في موضع وجوب القبض وتغير الحكم  
 قد يتبين ان الموقوف عرضا من قبل انما رضاء مشروط بالخطب بجر العادة  
 فيكون امينا ام لا فلا يكونا كخطب احدهما عليه لم يضر كما لقي في قوله ظلم  
 للاصحاب شهد له ان حيث اطلقوا في النصارى غير مطلقا في بيان الاول  
 وايضا طولا لا ذلك لم يتصف القرارة يجب عليها كقوله الله والفقهاء بالحق  
 وقد عجز القوف بين ما اذا عجز على المالك لم يأت به وبين ما اذا انا  
 به وطرح عجزه فيقتضي القوان والحكم كان في دون الاول **قوله** ولا يجوز  
 تماخر الحال بالزيادة ان لا يلزم ذلك ولا يحل احد الزيادة لو لم  
 نعم لو شرط التماجيل مع الزيادة في عقد لازم كالبيع وشبههما اذا  
 كانت الزيادة في ثمن المبيع لاقى البرز كما صرح به في المذكرة **قوله**  
 ويجوز تعجيله باستطاع بعضه وذلك لانه ابراء من الطرفين فيجوز شرط  
**قوله** الا يجزى بيعت واسلفت واسلمت والقول في العادة  
 الاولى فانها وان كانت بلفظ البيع الا انها بمعنى السلم حيث ان الثمن  
 حال والمؤمن موجب فيصير حلا على المعنى كما ذكره المحقق وغيره ولا يقال  
 احدا قام البيع وليس له وجوب بالثمن فقد اقبل الاول ايجاز العلم  
 اليه لانه ايجاز المدفوع في الزمة موجب واما الاخر فيان في السلم اعني  
 المشتري لانه يرفع الثمن في مقابل الغائب فلا يعقل معانها بالشيء

الابن

البائع وقد صرح بذلك شيخنا في الدرر **قوله** والوقوف المانع  
 للجهالة المخرج في ذلك الى الوفاء بل يقال ان اهل الوقف اخرج  
 بقبول الاوصاف منها فيكون كذا ذكره الدرر **قوله** ولا يصح في  
 في المذموم فاما ذلك بخلاف بيعه عيانا كالتنظيم المانع هذه قوله  
 ولا المحدث واعداد كما يكون والوقوف والامرين للتعديد باختلاف المدة  
 فابده لثبوت اصل الاختلاف ويجعل ان يبره به الجرم ويكون  
 قوله مع اختلاف قدره تغييرا على غيره المانع حتى لو فرض في شيء من  
 المصروفات عدم الاختلاف جازا لم يضر عددا ولا مائة مائة مائة  
 في المذموم وهو الاصح وهو يجوز ان لم يبره لئلا ام حتى في الوزن الظاهر  
 انما في الايجاز في المالك **قوله** يجب على البائع ان يملك ما يملك الوصف  
 كما لو سلمه في عدة كاتب فالواجب للمشتري ان يملك درجته بالكتاب  
 وكذا الخاطبة وغيرها وكذا العتق في غير الجدة من الاقارب وذلك لان  
 المار بغيره لانما يبره انما في القتي يا قلها لا صارا ابرار في المذموم **قوله** وعلى  
 المشتري ان يقول للاجود والمواو به الاجود في الوصف فان المدفوع امان  
 يكون من غير حسن المسلم في كماله لو سلم في حصة قد دفع زعيما او غير  
 المعقل في ربا لا سودا ولا يبرهن او يكون مساويا في الحسن والقيمة  
 في الاول لا يجب القبول قطعا لعدم اسم المسلم فيه علمه نعم بالبراهين  
 وكذا الثاني سواء كان المدفوع اجمدا او لا اما الثالث فلما هم جميع  
 القبول فيه سواء كان اجمدا في الوصف ام لا خلافا لاولنا في الجدة وجوب  
 قبول الاجود ويصح ان يفرق بين ان يتناول الثمن في اسم المسلم فيه

عدا مع اختلاف في قوله  
 انما لا يكون في قوله ما جازا في الجدة  
 في قوله لا يبرهن

دفعه

يجوز علم



وعدم نفي القبول في الأول وان كان ايجود بخلاف الثاني كما لو لم  
 في بعض الاشياء الزيد الأبيض فانه بصديق **قوله**  
 ولا يصح اشتراط الاجود ويصح اشتراط الاروي اما الحكم الاول فلهذا  
 انحصار الشرط او ما من شأنه الا لا يمكن وجود ما هو ايجود منه ولا يمكن  
 في المذكورة باسكان الضبط في بعض الاحتمال كما انما كان في الثاني  
 جوده وبره عليه ان ذلك لا يتحقق امكن وجود الاجود واما الحكم  
 الثاني فهو قول بعض الاحباب بقوله على الثاني ان كان كل  
 الوصف المشروط بالماضي والاوجب بقوله لما بيننا من وجوب قبول  
 الاجود وصفا وبره عليه ان المقضي للخطا في كس هو تقدير التسليم  
 بل انما هو المطبق الى المسألة او ما من روي الا لا يمكن وجود  
 ما هو روي منه فلا يمكن ضبطه بالوصف فلا يصح عدم القبول  
 كالأجود **قوله** وللاوجه يجب حمل على ما يمكن ضبطه من المفردات  
 وغيره كما سبق وما ذكرناه اما لا يمكن ضبطه من المركبات التي  
 يتعذر ضبطها وصانها فانه لا يجوز **قوله** وفي شاة  
 يكون ويلزم ما من شأنها ان يجوز التسليم في شاة يكون خلاقا للشاة  
 في احد قوليه لا في غيره في السلف في حيوان بعد لبن مجبول وليس بجيد  
 لان الواجب من شأنها ان يكون لها لبن وان لم يكن لها لبن في  
 حال البع حتى لو كان لها لبن وقت البع لم يجب تسليم اللبن  
 بل لان حملها وسيلها اذا عرفت ذلك فاعلم ان المراد بقوله  
 ما من شأنها ان يكون لبن ما يكون لها لبن بالقوة القريبة من الفعل  
 حتى لو وقع شاة جابلا او حالم لم يجب القول نعم لو وقع حالمات

لها

قوله

بعد سعة قد ذكرنا اللبن في قوله امكن وجوب القبول فانهم ذكروا انها  
 انفسية القبول واما على ان قيل حيث قررنا ما لا يمكن بالفعل فنجح  
 من انكشف فيها وقد استأنسنا ان ذلك المذكور في الخبر **قوله**  
 وان قيل المقول كما سار كما ان عليه ريش ام لا لعدم امكن ضبطه لان  
 امره خفيته ووسطه خفي ولا يمكن ضبطه ومنهم من قوله المقول  
 ان غير المقول يجوز فيه لكن بشرط ضبطه وصفا فانه لا يورد  
 او ما لعدد اذا المكن تقديره فيها وطولها بما يجوز تقديره في العلم  
 كما خرج به في المذكورة **قوله** والجواب الثاني ان لا يمكن ضبطها لاختلاف  
 صفاتها وكما وصفا وكذا دونه وجوده وبرهانه وحسن تدويره  
 حقه واستقر في القدر من جواز التميز الحقيقي وشبهه من  
 الجواهر التي لا تتعاضد الثمن باعتبارها فاما في حقه يجوز  
 في الثاني الصغار واستقر بها العلم في القواعد وهو المعتمد **قوله**  
 والاعتبار والارض لاختلاف التبعاج وعدم امكن ضبطها فالاصح  
 الاطلاق فيها بل يقتضي التبعين **قوله** ولو قال لا يسع عقل  
 الاول وكذا الخسيس تردد المص في المذكورة بين الصغير والبطان  
 فيما لو جلا الى ربيع او جهاد او تفسير الحج من غير تقديره بالاول  
 او الثاني نظر الى الاشتراك بين الغفرين وربيعين جهاد بين  
 وصفين بين تلك وبين ما اذا قال الى الجملة او غيره من الالام فحكم  
 الحكم على الاقرب منها فحيثما ان ذلك يقتضي الموقوف للمذكور  
 فيها فانس ولكن ان قولنا انما غير الاشتراك فهو ثابت في الجمع  
 او انفسا والوقت فانما جاز لا يتبادر في ان المنع من

الاختلاف في الحجج اولها وهو اختياره في الوجهين ظاهر احبها والرد  
**قول** والى امره كذا ياول وهو اول خبر من اول دليله من لا  
 الشرح في دليل على التلخيص واختلاف اسم اليوم فلو قال الى يوم كذا  
 لطل بالاول في وجه **قول** وليس ذكر موضع التلخيص شرطاً فان شرطه  
 لزوم والا فترت الى بعد العقد ما احتار به المصنف هنا هو محض راي  
 ادريس والذي اختاره الشيخ اشراط التعيين مطلقاً ووفق  
 ابن حجره بين ما يحل فونه وغيره فواجب في الاول التعيين خاصة  
 والمصنف في المختلف والمذكورة فرق بين ما اذا كان في مرتبة او بعد  
 غيبة وقصد بها ما رفته فاجيبا التعيين وبين كونها في ملكية  
 فيه في الاشراط وهو لا نظر لان الاختلاف في سائر القبولات  
 على العقد نعم اذا شهدت القرينة بعدم ارادة مكان العقد  
 كما في المماثلين وجب التعيين كمن يحتاج الى البحث في هذه النوبة  
 وقد صرح في القواعد بانها اذا قصدت ما رفته قبل الحول اشراط  
 التعيين ويقتضيه قوله وقد صرح بما رفته ان قصد احد المماثلين  
 خاصة فهو وجب لاشراط التعيين والمجته ان يقال انه بعد ما لا يشترط  
 وفي غيره الاول اشراط **قول** وان كان فيه حجباً كان له  
 الارش والرد اما الارش فالحجب والالزام فان كان في مجلس العقد  
 فلا بحث وان كان بعد التفرق فيه ما سبق في نظيره من المهر واللام  
 منها ما قد منها هناك **قول** ولو ان التلخيص في الفسخ والالزام  
 ظاهر العبادات بشكل لان ما خبر التلخيص انما قد يكون مع وجود التلخيص  
 فيه وان كان تسليمه فليس للتشرع في شيء بل في الزاوية بالتلخيص

بلد

ومقتضى

ن

او مع انقطاعه وتعدو تسليمه في فسخه اما الفسخ واخذ التلخيص ان كان  
 باقياً او شهد في التلخيص والعقد في فسخه ما لا يصلح في دليل وليس له الزام  
 في شيء ولا فرق في ذلك بين ان يكون العقد بالتلخيص بتقرير المصنف  
 اليه بان آخره حتى انقطع او لا وليس له شيء من ذلك لانه بالقيمة  
 لكن يجوز المعاوضة عليها بالتراضي ولا فرق في ذلك بين ان يبيع المصنف  
 فيه بياهم مع كون التلخيص وراهم او لا خلافاً للشيخ رحمه الله تعالى ان كان  
 لكل منهما دراهم بعد ان التلخيص والاصح الاول ولا ريب ان ينده معاوضة  
 منقولة عن الاول ولو وجد بعض المصنفين وتعدو التلخيص في فسخ التلخيص  
 بغير الفسخ في الجميع للتحقق من فسخه من فسخه الموجود والغير الباقي  
 او من فسخ العقد بالنسبة اليه وبطلان عبادته المذكورة ان له ربحاً بجهة  
 اليه من القيمة ولانه حيزه بين اخذ الموجود مع حصة الباقي وبين  
 اخذه مع الفسخ في المعلوم ومع الفسخ يبيع الى حصة من التلخيص فان  
 خصه في الباقي لم يلزم في البيع فسخ التلخيص المندفع عليه لان كانا العقد  
 بتقريره كما في فسخه لقطعاً وان لم يكن منه تقريره في فسخه التلخيص بتقريره  
 اذا خفت ذلك فاعلم ان عبارة الكتاب لا تتشبه على شيء من التلخيص  
 المذكورة من عملها على ان المراء اذا التلخيص التلخيص حتى انقطع التلخيص  
 فيه بتقريره بغير التلخيص بين الفسخ والالزام ببقيته بوجهه فلو  
 بعد الحكم عن العبادات وقسا حكم في نفسه ان ليس له الزام بالقيمة  
 في التلخيص المذكورة كما في فسخه كان فاعبادته فسخه والحكم بشكل  
 المطلب التلخيص **قول** فيقول التلخيص كذا او ليس  
 بالقيمة او تقدم على كذا او هو على كذا هذه عبارات ارجح فالاولى

ان ياتر





وشيئا وان اردت ان تاتي اليه فاعلم انك لم تسمع دعواه ولو كان  
 يسمع لم يسمع لان اقواله التي في كيد بها وقد تعلق برحق المشتري فلا يملك  
 رجوعه عنه فان ادعى علم المشتري فله اخلافه لا رعا في عند عرض الثمن  
 عليه فان نظر قبل ترويضه على البايع وجها في حينها ان على ان الثمن المردود  
 بعد ان يكون المدين عليه بل هو كاقواله او كالبقية فعلى الثاني لا مردود  
 ثبتت الزيادة لم يبق العقد بل تغير البايع بين العتيق وعدمه وان كان الثمن  
 وعدمه وان بين التعلق وجها محتملا كما ان بقوله المشتري بنفسه بل يجرى  
 واخيرا ان الثمن كذا في ان ازيد او رد على كتابه في ان رد او كذا وجبت  
 جريته فخلطت من خارج غيره سمعت دعواه لان العقد يجوز حتى حدته  
 بعد تحليف المشتري على ان العلم لو ادعاه وبل يسمع بيمينه وحيث ان العلم ما  
 يسمع وما في الخلاف والردوس وانه في البيع وسع عدلها وتكون المشتري  
 رد عليه الثمن وعلى البايع انما في بين جواز الرد على مقدم هذا علم اذا  
 لم يحدد المشتري ثمنه قبل قوله ولم ينفذ العقد ولا يبيح الزيادة  
 فكما انما لو كان بالعقد نص في البايع بين العتيق والامتناع غير  
 شيء دفعا للضرورة **قوله** فانما على المشتري بين الرد والاختلاف  
 ان في رد الاختلاف يقتضي ثبوت ثمن الاجل لكن ليس فيما هو مقرر يكون  
 البايع عين الثمن واصل الاجل او بائنا بثلثا او بثلثين ولم يبين شيئا  
 ولهم في الاختلاف على الرد واليات على المشتري ان لا يستشكله وحيث ان  
 بما يحيل كذا من الادب ولا في ثمنها واكثر الاصل على ان يلزم المشتري الثمن  
 حال الاقوال **قوله** وان البايع الثمن واصل الاجل وجرى العقد  
 على ذلك يمتنع الجزم بالقيمة من غير اجل ان لم يرد الاختيار ولا غير ما كان

ذلك

ذلك فانه باق الباب بقيت اخبار المشتري للمدين فان كان لا يملك  
 من الثمن وانما يملك ما اشترى ولم يبين شيئا وكان في حقه اخل  
 قبل الاجل ان يمتنع البيع ويده من دوله الدوايات كمن خفي في  
 صحة من المتوقفين لا في من الرد واما حقيقة **قوله** يملك عبا في كتاب  
**قوله** وصنفه كل عشرة درهم او مواضع عشرة درهم لا ثمن  
 بين الصنفين من جهة الحق لان العشرة في الثمن يرد بها الجبس فلا  
 تفاوت **قوله** ويملك احد وسحق اكله لا يرد جميع لاجل المحبين  
 باعنا راسل الموضع لان الحق الاول شرط على كذا الاضافة بمعنى  
 وان في كل كونهما يعني الثمن وكل منهما محتمل والاصح ان يكون الموضع  
 على هذا الموضع للتعاقب فلما انقضت المراجعة المعنى الثاني فلما انقضت  
 ضعيف لا تخلفا لانك لم تسمع ان اقل الثمن شيئا بخصوصه منها تعين  
 المصير اليه والافان وجد قديمه حاليها ومما لانه يقتضي احداها حكمت وسع  
 ان من لا يرد من البيع ان يرد به كل العقد **قوله** ويملك البيع  
 خاصة ثبتت هذا الخبر في جميع اقسام البيع كالسلف والمسيبة والمركب  
 والموسوف والفرق والمولى والمواخبة وكل ما يرد به كسلف البيع  
 وتخرج في صورة اذا باع مال نفسه من ولده الصغير او بالعسر لا لاكون  
 الكسوف للعموم ولا ينفذ الا في ظرف كذا رة المجلس او لا في ظرف رة  
 مع الاصل والى ولا ينفذ الشؤف بين الشؤف ونفسه فسوف اياها كالا  
 بعد العقد واشترى العلم او العقد والبيوت وانما وكذا القول لو باع مال  
 احد ولهم الصنفين على ان يرد ثمنه اذا باع من يتحقق على المشتري  
 وانما رة الاخبار في عشرة واما البايع فانه لا يملك رة كذا لانه لا يملك

بدا  
اج

ينعونه



الصق انك بعد ان اذنا لك الملك تبطل العقد المشرى فلو جعلناه  
للبايع او موقونا فالجواب كون الخبر صحيحا لا يرد اذا اشترى العبد نفسه  
من مولاه وقلنا بالحق لا يشترى هذا في شدة الحر في ثوبه بل لا يشترى  
نظره فلهذا يفتى الزمان ونوقف المص في الذكوة ولا يثبت هذا الخبر في  
شي من العقود وسويها ليس عندنا **قوله** ما لم يغيرنا خبرا ولا آخر  
بالاخبار عما لو توفى مكرهين فانا بالخيار بان قارنا بالاكراه بخيارا  
وهو على غير القوام عندنا بخلاف التذال كما يحتل باقيا قال  
الشيخ رحمه الله ويصدق التوفيق ولو خطوة واحدة فيسقط خبرا  
لا يجوز ضرب سائر والمثبت بان البيع من بعد كغيرها بغير موضعها ولو  
ما تاحد ما فاجبه ان يثبتها سقوط الخبر في المفاضة والمنا في ثبوت  
للدارك ما دام الميت في المجلس والذات في ثبوت ما دام هو في المجلس  
ان كان حاضرا او في مجلس البلوغ ان كان غائبا ويحتمل ان يكون الخبر  
على الفور بها ولو بعد الوارث بالخيار للجميع ولا يسقط خبر واحد  
بأسقاط غيره وكذا ما عاقره المجلس ولو تعارض بالفسخ والاجارة  
منه فقدم الفسخ فيفسخ فجميع ولو تعارض الولي والمولى كان بالخيار ان  
تعلن الخبر بالجميع ومع غيبتهما تعلق الحكم بالوكيلين ولو كانا واحدا  
والمولى كان غائبا لم تقدم من المهر في الذكوة بما يقال بالخيار الى المولى  
لان ملكه اقوى من ملك الوارث **قوله** ولو اوجب احد ما سقط خبره  
خاصة وذلك مثل لو قال اشترت امصار العقد وكنت له قال  
احد ما قلنا في آخره او غير ذلك فقال انما اشترت امصار العقد انظم  
الخيار ان معا فان اشترى الفسخ انفسه وان سكت ولم يختر شيئا فهو

في

على خياره وانما الذي يثبته من الذكوة يسقط خياره لانه جعله بالملك  
من خياره يسقط خياره وفي الذكوة لا يسقط ولم يفرق في السقوط  
بين ما اذا قال اشترى امصارا او انفسه او اشترى على غيره او في  
آخر المجلس من الذكوة قال هذا اذا قصد بقوله اشترى عليك الخيار لغيره  
قال ولو لم يقصد لم يسقط خياره ولو سوا هذا را الا ان سكت **قوله**  
ولو اشترى واحد من الفسخ والآلة الاجارة قدم الفسخ لاشتماله على  
بينهما فغايبا وانما لا يجوز دخوله في عقد يفسخ بالخيار كما جعله الفسخ  
ورضى به فاما المرفوضا بل هو بعد ذلك **قوله** وهو ثابت في الشرع  
فما مددنا له المهر من حين العقد على ان لا يخلف بنا في موضعين الاول  
اختصاصا بالخيار والمشرى في الحيوان كما هو المشهور بين الاصحاب  
او ثبوت له للكلية ولا يبعد الجمع بين الاخيرين في ثبوتها اذا كان كل من  
العقدتين حيا ولا يخصصه بالمشرى في غيره الثاني على هذا في الخيار  
من حين العقد كما هو الاكثر ام من حين التوفيق كما يظهر من كلام الجليل  
في السراير الاصح الاول **قوله** وهو ثابت لمن شرطه سواء كان  
احدهما او هما معا او اجيبا او لاحدهما معا ولا فرق بين ان يكون الخيار  
لغيره او من احدهما او بشرط كل منهما الخيار ولو اوجدها فاشترى به  
لم يكن لغيره خيار فان مات الاجنبي تعلق الخيار بغيره بالخيار بشرط  
لان الحق والرفقة في الحقيقة لم ولو شرط الخيار لهما وللأجنبي او لاحدهما  
ولو طلق منه الاستعمال بالفسخ علما بفسخ الشرط ولو تعارض الفسخ  
والاجارة قدم الفسخ **قوله** ومبدأ العقد وقال الشيخ ومبدأ  
انقضاء خيار المجلس وهو ضعيف **قوله** ما لم يشترط غيره انما يشترط ان

احدهما

القدر منها العيار في كل  
شرطه لحد فوسعا  
واشترى الخيار للاجنبي  
حيث سوا حذو فمبالي في  
الخيار ارام لا

مدة جاز الشرا بالعقد فلو شرط جاز ثلثة او اربع من ايام الشهر مباح للعقد  
 والشرط على الاصل وتساوي العداوات شكلا وقوا بالعقد والمسلمون  
 عند شروطهم وتقبل اشياء طارئة الجواز بعد الزوم ودون ثمانية جاز لوردة  
 انما غيب بعد ما والمبيع قبلها لانهم وكذا الجواز بعد ثمانية لعقد المسلم  
**قوله** ويجوز بشرط الواقعة وصورت ان يبيع شيئا او شيئا من ثمنه  
 ان يبيعها فلان لا شرط سابع يتعلق به فخرن العكس او فخرن في المبيع  
 ان ثمة لكن لا بد من ضبط مدة الاستيفاء كقصة الجواز وسواء في المبيع  
 للشرط ان يفسخ من شئ فلان ما يجره بالزوال لا يجعل الجاز ولا بد  
 في سائر الباب من تعيين محل الجاز وتعيين مستحق فلو شرط في احد  
 العبد من اولاده للبايعين من غير تعيين بطل الشرط والعقد فلو  
 واسترجع المبيع بعد مدة اذ اراد الثمن ان يجره ان يبيع بشرط الشرط  
 المبيع عند رد الثمن مع تعيين المدة فلا صلح وعدم الا اقله ثمانية  
 عن تراخي ملك واحد القابل لبيع السلوة عند شروطهم وما ورد في الاصل  
 عن اهل البيت عليهم السلام في ذلك وعلى هذا فلا يثبت البيع بالاجاز  
 ولا يقيده بفسخ قبل رد الثمن او قبله ولا يخلص الاطلاقات على غير الثمن  
 فصار للوفد اذ فدية المبيع الا انما هو به اذا عرفت ذلك فقول المثل  
 بعد مدة مستغن عنه بل انما انصرفه بتعين مدة الارباح والرد على ذلك  
 قد العقد لعدم تعيين مدة باعتبار المصنف وكيفية المدة المذكورة  
 تعيينا باعتبار المصنف ولو غير ثمن في التواعد كان اولى فانه قال فيها  
 عدد المبيع في مدة معينة يرد اليها الثمن وهو واضح **قوله**  
 وهو ما يتلوه المصنفون بالجملة العادة تعبير المصنفين في البيع

عند ما

والمشتري والمراد بالجملة العادة الزيادة عن القيمة وقت العقد القيمة  
 الى اليابج والتقصير القيمة الى المشتري على وجه لا يعاين به مخالف  
 لكن لا بد من التقييد بجملة المصنفين بالقيمة فلو كان عالما او جازا نقصان  
 القيمة او نقصانها بطل العقد فلا اثر له ذلك ولو اختلف في ذلك فخرن  
 مدعي المصنف الى القيمة ولو اختلفا في جهات القيمة وقت العقد فليس  
 للاصحاب في ذلك تصرفا ولكن الاكثر برميضه على وجه انما يطلع عليه  
 من قبله لم يعلم ما رسمه لذلك الترخيص في ذلك الزمان والمكان فيفسخ  
 على تيمنه باليقين ان قوله **قوله** ولا يسلط بالتصرف مدة العدة  
 بجملة وتقصيرها ان الترخيص انما يكون في المبيع او الثمن وعلى كل تقدير  
 الترخيص في المبيع فاما ان يفرقة فخرن غير جاز او احد هما فخرن جازا  
 عن الملك ام لا فخرن صورت عشرة آ ان يكون المصنفون اليابج وفخرن  
 في المصنف فخرن جاز عن الملك في الصورة بجملة ولا يفرقة فخرن  
 فخرن جاز عن الملك كذلك والتصرف المخرن من اليابج ولا تصرف  
 من المشتري في الصورة بجملة والتصرف المشتري ايضا فخرن جاز  
 كذلك والتصرف المخرن من المشتري ولا تصرف من اليابج في الصورة  
 بجملة ولا تصرف اليابج فخرن جاز كذلك والتصرف اليابج خاصة فخرن  
 فخرن جاز في الصورة بجملة ولكن التصرف للمشتري خاصة وفيما اذا كان  
 المصنفون المشتري صور ما انهم وبما حكمها بالجملة انما اذا كان المصنف  
 اليابج لا يسلط جازا تصرف المشتري سواء المخرن المبيع من ملك ام لا  
 فعلى تقدير الاول انهم لو فسخ اليابج يلزم المشتري المثل او القيمة انما لو تصرف  
 اليابج في الثمن فخرن جاز ام لا وهل يفرق بين التصرف المخرن عن الملك

والمشتري والمراد بالجملة العادة الزيادة عن القيمة وقت العقد القيمة الى اليابج والتقصير القيمة الى المشتري على وجه لا يعاين به مخالف لكن لا بد من التقييد بجملة المصنفين بالقيمة فلو كان عالما او جازا نقصان القيمة او نقصانها بطل العقد فلا اثر له ذلك ولو اختلف في ذلك فخرن مدعي المصنف الى القيمة ولو اختلفا في جهات القيمة وقت العقد فليس للاصحاب في ذلك تصرفا ولكن الاكثر برميضه على وجه انما يطلع عليه من قبله لم يعلم ما رسمه لذلك الترخيص في ذلك الزمان والمكان فيفسخ على تيمنه باليقين ان قوله ولا يسلط بالتصرف مدة العدة بجملة وتقصيرها ان الترخيص انما يكون في المبيع او الثمن وعلى كل تقدير الترخيص في المبيع فاما ان يفرقة فخرن غير جاز او احد هما فخرن جازا عن الملك ام لا فخرن صورت عشرة آ ان يكون المصنفون اليابج وفخرن في المصنف فخرن جاز عن الملك في الصورة بجملة ولا يفرقة فخرن فخرن جاز عن الملك كذلك والتصرف المخرن من اليابج ولا تصرف من المشتري في الصورة بجملة والتصرف المشتري ايضا فخرن جاز كذلك والتصرف المخرن من المشتري ولا تصرف من اليابج في الصورة بجملة ولا تصرف اليابج فخرن جاز كذلك والتصرف اليابج خاصة فخرن فخرن جاز في الصورة بجملة ولكن التصرف للمشتري خاصة وفيما اذا كان المصنفون المشتري صور ما انهم وبما حكمها بالجملة انما اذا كان المصنف اليابج لا يسلط جازا تصرف المشتري سواء المخرن المبيع من ملك ام لا فعلى تقدير الاول انهم لو فسخ اليابج يلزم المشتري المثل او القيمة انما لو تصرف اليابج في الثمن فخرن جاز ام لا وهل يفرق بين التصرف المخرن عن الملك

والمراد



وعدم الاعلم في ذلك تعريفا كونه عبارة المذكورة بكونه في كل العوم  
 فانه قال لا يسقط هذا الخيار بتصرف المغيث لخاصة الاستحباب  
 الا ان يخرج عن الملك ببيع وعقود وشبهه لعدم التمكن من استرداكم هذا  
 لفظ مع احتمال ان يريد به المشتري خاصة واما المشتري فان خياره لا يسقط  
 بتصرف البايع قطعا ولا بتصرفه الا ان يخرج عن ملكه كما سبق ومن الغرض  
 والتكافؤ البايع الثمن يرجع بالمثل او القيمة ولو تبدل العبدون المتعاقبون  
 فالأصح فيها الخيار **قوله** ولا يقتر المشتري السدعة ولا يقض  
 البايع الثمن بخلافه لو قبض بعض العوضين واحدا بما بعض العبد  
 فالأصح فيها انما يقبض الصفقة بغيره من العبد ولو دس غيرها  
**قوله** ولو عطف بعد ثلثه فله البايع وكذا قبلها على رأي الرواية  
 المشار إليه هو ما هو عليه أكثر الاحكام وعليه ذلك الاخبار والمقتضى  
 وجهاه على ان ثلثه من مال المشتري وقرق ابن خزيمة وابو الصلاح  
 بين ما اذا عرض البايع على المشتري فلو كان الثمن منه وعدمه فلو كان من البايع  
 كما لو كان يرضى على صاحبه عند حلول ورويه ان يخرجه العرض غير كاف  
 في القيام مقام القبض الا ان يمتنع المشتري بعهده من القبض ولا يرضى  
 البايع بغيره منه يده وكذا القول في الدين وفي رواية عقبة بن خالد  
 عن الصادق ع ما رثد الى ذلك **قوله** والخيار فيما يقصد  
 الى اللين فان جازيا ثمن والا فله البايع اثنى فيه كما ان احدكما ان يؤدى  
 العبارة غير المراد منها والمراد ان ما يقصد بالبيع كالمعكاه والغمام  
 واللين وغيرهما يلزم البيع قبله وما عند انقضاء ثمنه خيارا للبايع  
 وخيارا للمشتري من العبارة بثبوت الخيار في اليوم وبعاؤه الى اللين

تقدم

وهو يتقلب الثاني ان هو واولاؤه ما يقصد من يومه فلو كان في ما كان  
 اليه الفاء وتبين ذلك قبل يتكبره اللين ام يتقدم بقدره فانه اختيارا للدين  
 الثاني ولا باس به ولو كان ما يصير يوجب فقد استهلك في المذكورة الترفيع  
 الى اللين والمعهدة الصغيرة الى حين خوف اللين وليس المراد بالعبادة  
 التملك بالكلية بل يكون فيه نقصان الوصف وتغير العلم المقضي الى ذلك الغرض  
 كما خرج في الدرر من كونه الشئ في سببه هذا اختيارا من باب سببه الشئ  
 باسمه ما يؤول اليه **قوله** وخيار الزوجة هذا الخيار فوري على الاصح وكذا  
 خيار العين ولو شرط رخصتها فالتأخير بطلان العقد فلهذا في الشئ كلف في  
 العقد وتو الاول يلزم الغرر وربما احتمل الوقت فيها فربما ان الغرر  
 في العين سهل الا ان لا يختلف الزوجة فيصير اختياره رخصة انا خيارا للبايع  
 فيصير اختياره فيها والغرر في خياره انما يخرج لوجوه حتى البايع فاذا  
 استخط حيازا واما خيار الزوجة فلانه من دونه لا يكون لوصف الثواب  
 فانه في شئ يرجع المهر ولم يوصف وخيار العين جائز لصفته في العبارة  
 اذ مع صفها يستوي المهر غيره وانما كان اسهل لصدق زوجته منه  
**قوله** والخيار البايع ان زاد وصفه والمشتري ان نقص  
 لوزاده ونقص من معين تحديها وتقدم اختيارا للمشتري غير المراد **قوله**  
 خيارا للمشتري في كل عقد سوى الكساح والوقف والابراء والطلاق  
 والعقود في معنى الطلاق الخلع والمباراة وفي معنى العقد النكاح لانه  
 وصية وشيث الخيار والعقود وان لم تجتبه في الكساح لعدم كونه  
 من ضرورات العقد وانما يصح اشتراط الخيار في البيع اذا كان في مستقبل  
 العقد كسائر الوصية وشيث العبد نفسه ان شرطه **قوله** ويسقط

بالنظر فلو نظرنا ههنا سطح جواره خاصة ولو نظرنا اولها  
 باقن الا سطح جواره اى سطح جواره الشرا بالشر فلو نظرنا احد  
 الشرايين سطح جواره دون الاخر فلو نظرنا المشتري بطل جواره  
 سوار كان نرفقا تجا عن المظلم لا كما لا استخدام والتقبل والتفريق  
 لا يتقبلها بغيرا فزاد لم يرضى به ولا فرق في ذلك من ان يكونا جوار  
 متصفا بالمشتري او مشتركا بينهما وبين الباع ولو نظرنا الباع كان نرفقا  
 فشي لان كل ما بعد اجازة من المشتري بعد شي من الباع لكن في عدد  
 هذا نرفقا سطح الجوار نظر وربما حل ذلك على ان المراد ان نرفقا الباع  
 بالشرى سطح جواره وهو من نرفقا كلام الاحباب حتى ان شيئا  
 عدل عن هذه العبارة الواجبة هنا بالنظر في هذه الجوار كما يرضى  
 المشتري وفسرنا الباع ويؤيد لا شك ان قوله ولو نظرنا او نرفقا  
 احدهما باقن الا سطح جواره وبل ذلك غير في الواقع والتجربة  
 واعلم اننا يجوز الماذن في هذه النرفقات من دول فعل لا يكون اجازة  
 ولا شيئا كما هو مقرر في كلامهم **قوله** وملك المشتري بالحق على  
 راي ولو فسخ بعد التما فاما المشتري بغيرا فزاد المشتري بالحق على  
 المسلم وهو قول وصح انما يقع على القولين والمضى به اما هو المشهور  
**قوله** وان كان في الجوار فموضع الجوار له ولو كان الجوار لا يجزى  
 فقد قال المفسرون في هذه النرفقات من المشتري وفسرنا بالشرى  
 الجارين اما من راي الباع او من طرف المشتري واما ما كان فهو من الجوار  
 اما يتقبل الصانع بالنظر عن المشتري اذا لم يملك النصف بفعله **قوله** ولا  
 يستطاع الجوار نصف المبيع فلو فسخ الباع بجواره في صورة عدم ضمانه  
 بالبدل وذلك في المشتري في صورة عدم ضمانه من البدل

هذا هو الوجه  
 وانه لا يفسر  
 مراد المشتري

هذا هو الوجه  
 في الجوار  
 وهو قوله

ورجع بالشرى **قوله** ويجب في بيع جواره قوله ذكر الجوار والوصف  
 الواقع للجوار انما يكون الوصف واقع للجوار اذا استقصى او صان الم  
 كذا كما كان في المصة المذكورة فعلى هذا الباع بالوصف الا ان يفسر  
**قوله** ولو اشترى ضيعته الى قوله ففسخ البيع اجماعا والشرى  
 ان يفسخ البيع فيما لم يرد به وبما من بعض الحقيقة بالنسبة الى الباع  
 في العيب **قوله** وسوكل ما يرد به او ينقص عن الجوار الجوار  
 بالزيادة والنقصان ما يكون موجبا لتقصير الباع لا لملكه كقول المفسرين  
 من الجوار وتقبله الجوار او كون الباع في البيع فمعرض النقص بحيث  
 لا يتقبل المظاهرة او يتقبل مع نقصان عينة او اعيان الى قوله وقد  
 اجمعا على ان منه عيوب وشك كون العيب اعيان او سائر اوراقها  
 او ملكا من نفسه او ثوبا لا في التواش اذا كان كبيرا او شل لو كان غير  
 محتون فيخاف الصغير فانه لا يبعد ان يفسخا ويغني ان يرد في ضابط العيب  
 قوله عالمنا ليدرج في اخص لان ذلك عيب لنقصان اهل  
 الخلق مع انه موجب لزيادة المالكية ويثبت بالرد وفي الارش  
**قوله** ولو يرد الباع في العقد جارا لا او تقصيرا لاختلاف  
 في هذه الشراي تقصيرا واما الاجازة فالمشهور ان ذلك خلافا لاجازة  
 واني البراءة في احد قوليه **قوله** او علم المشتري به المراد علمه بالعيب  
 قبل العقد فلا جوار له فيمنعه والارش **قوله** او اسقط جواره ان يرد  
 وقع العقد بغيره بالارش فانه يسقط الرد والارش في المواقف  
 فقوله المفسر سطح الارش والرد جواب للبيع **قوله** ولو نظرنا سطح  
 الرد دون الارش لافرق في النظر بين كوننا نأخذ الحين او لا ولا

الشرى  
 في الجوار

بين



كونه لازما وعدمه ولا ينبغي كونه متعلقين وصدده سوار عا والم  
 بعد فوج عن ملكه ام لا وكذا لا فرق بين ان يكون تفرد العلم  
 بالعباد ولا وقال الشيخ ان تفرد بالبيع قبل العلم بالعباد  
 لا يمنع الرد او عا والم وهو ضعيف لقولنا انما قدم انما جواز ان  
 شيئا ويحب او عوار لم يتردد ولم يتردد فاحتمل فيه بعد  
 ما قبض شيئا وعلم بذلك المعوار ونذكر العيب انما يبيح عليه  
 البيع ويرد عليه بقدر ما ينقص من ذلك القاء العيب من  
 ذلك لو لم يكن به اذا عرفت ذلك فقولنا العيب سوار تفرد  
 قبل العلم به او بعده آت على المسائل السابقة كلها **قوله**  
 الا واما كمال وجوب المقارة عند استئصاله من قوله لو تفرد  
 الرد وسوق صور بين الما والى الجارية اذا اظهر كونه جازما قبل  
 البيع فانه يرد ما وان تفرد فيها بعبودا كون التفرد بالوطني  
 خاصة فلو تفرد بغيره كما لا يستند الى العقود السابقة بدون  
 الوطني او بعده لم يكن له الرد ولعين الارض وهل تحقق مقدمات  
 الوطني به اشكال ينشأ من البينة من الماعل على الارض  
 ومن احتصاص الحكم بالوطني بكون العيب الجليل كما قد فاه  
 فلو كان غيره سقط الرد ولو انعم الى الجليل عيب آخر قبل عدم  
 سقوط الرد بالوطني اشكال حيث ان مقتضى كونها معينة بالجمل  
 وبغيره لا كونه التفرد بالوطني قبل العلم فلو وطى بعده فلا رد  
 خلا في الظاهر كلام الشيخ في التمدد بالالاخبار وقدره  
 بعدم العلم كما في خبرنا من سنان عن الصادق ع ولا فرق

3

في الوطني بين كونه في العيب والدبر واليمين كون الجارية بكرة او غيبا وعلى جمل الجمل  
 بالشمس ونحوه وهل يشترط ذلك ان يكوننا كمال من المولى اشترط انما جند  
 وهو انكاح من عبارة الشيخ في النهاية ونحو كلام ابن حمزة واختاره  
 الجمهور المختلف وقد يجوز ان يكون لبطان البيع لا تمام ولد للبايع ولا فرق  
 في رد الحكم بين الوطني وغيره من انواع التفردات والاحتج عدم الاستطاعة  
 الطلاق الاخبار وتخصيص جواز الرد فيها وكلام صاحب الوطني العود  
 الثانية الشاة المقارة انما التي حبس بينهما وتوقع عليه ليس به كس  
 كسرة لئلا يهدم هذا الضم ام لانه عمن فاذا باعها مقارة ففقد المشتري على غيرها  
 ثبت لها الجارية بين الرد والامساك فان التفرد به ليس بوجوب الرد وليس  
 عيبا بوجوب الارض وهذا الجارية لا غاية التفرد بالكل فاذ طرأ الى العلم  
 بالتفرد فاذ اقبلها الى علمه انما يفتقر لئلا يكونها مقارة ولو تفرد في الجارية  
 او كانا العيب غير التفرد سقط الرد وقد فاه الارض بالوطني والتجيب  
 هنا ما علم ان قاطر استند انهم ساهق في الصور بين من سقوط الرد بالتفرد  
 بوجه تفرد الحكم فيها التفرد مع العلم بالكل والتفرد وعدمه لا سيما بعد قوله  
 سوار تفرد قبل العلم به او بعده ولا ريب في اشتراط عدم العلم **قوله**  
 ولو تفرد قبل العيب الا قد قدمت هذه عبارة وقد قدم في الاصح بوث  
 الارض فيها **قوله** وكذا لو اشترى ثمانين مائة لم يكن لها الا حلقا في ثمانين  
 على الارض او الرد هو اموالها والنفيد والشيخ في النهاية واكمل ان العبد  
 خرج من ملك البايع ونحوها فلو رد اليه لكان ناقصا لتعينة بشركة  
 وتعلق الشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف وانما جند وانما جند وانما جند  
 لاحد ان يفرد ببدنه ونحوه باخذ الاثر الارض لان البايع انما العبد

بالوطني والعليه

الجملة مستقصا فان لم تحصلت باختياره ونظير من المعنى المذكور المبدأ  
الجملة وهو الاصح ولو انعكس للفرض باننا بشرى رجل عبد الله رجلين فلهذا  
يقرب نصيب احد ما يارد قطعنا لان مقدار الباع موجب تعدد العقد  
**قوله** وقول الباع في عدم سبق العيب مع عدم اليقينة وشهادة الحال  
المبدأ وشهادة الحال القرينة انما هي على الحدود وفي الدورس اعتبر  
في القرينة انما هو القطع وهو حسن فانما يرد في القطع عادة وكذا في  
طرق المشتري بالنسبة الى عدم العيب وعلى ان يكون قول المم وشهادة  
الحال راجعا الى الباع والمشتري **قوله** وتو القصة الكاملة مع نصف  
عشر قيمتها هذا هو الصحيح وقال بعض الاصحاب يرد معها العتق وقيل  
انها درين بالبخارة والقبول فادوية العشرة الاول ونصف في كل  
وهو جيد وان بعد التوقف على القول بانها انما تزداد ان كان حاملا  
من الباع لا اشكال في وجوب العتق لان الباع باطل كما على القول  
بالرد مطلقا فيشكل لانها ملك المشتري حال الوطء لكذا قبل فانه الدورس  
الا ان يقول العتق من اصله او يكون المهر جبر الجانب الباع كما في بعض  
المصنفات وغيره فمما ينبغي ان لا وجه لهذا الاشكال بعد الاعتراف بمقتضى  
وجوب العتق والاختيار والاستبعاد مدفوع كما ان دفع بالنسبة الى  
جواز الرد بعد التفرق ولو كان مقتصورا على الوطء خاصة **قوله** والاشارة  
المعقولة مع اللين او شلح مع العقد او القصد مع عدم المثل هذا هو الاصح  
وهو قول الشيخ في النهاية وقيل ان الخلاف في الاستسقاط بوجوبه صاعدا  
منه او صاعدا من بتر قال كان تعدد وجوبه فيمنه وانما في على الاشارة قال  
وانا كان لبنى القربة باقيا لم يشرب من شربها وارادة مع الاشارة

في

لم يرد الباع عليه وان قلنا انه يحرم عليه لا يرد عن ما كان قويا اذا غرق في ذلك  
فقد وقع العيب اللين ولو تغير طراوته وحلاوته وقع ارشده وانما قد منة حينا  
او سمنا في الدورس ان كانا لائق وشكل باق عتق الحال قال ولو كانت  
يزود فله ما زاد على المرد واللين الذي كان موجودا وقت العقد  
خاصة او مع المجددة في السنة استشكل في الدورس بانه على ان العتق  
يسبق العقد من اجله ومن حينه وحل عن الشيخ القطع بعدم استسقاط  
المجددة والاشارة حصة ملكه واعلم ان الدورس بالقبول كونه رد المثل في وقت  
الدفع ومكانة **قوله** ونسبة القربة بثلاثة ايام ثبتت القربة بقرار  
الباع وبشهادة الشهود وبالاختيار في شطرا لم يرد على الباع في ذلك  
مخيرا الى آخر السنة كما في كل حيوان ولو سقط جوارحه كان او لم يرد  
تعد في سقطه قبل عتق جوارحه القربة الى آخر السنة او ثبت من قبله  
بما على الفور تزداد المم في القصة واقفي في هذا في الشرح وغيره بانها  
وهو الاقرب والاختيار في السنة لولم يعلم بالقربة يحصل بقضاء انما  
عزة في السنة عتقها حتى لو كانت في اليومين الاولين وتوقف انما كانت  
ثبت اختياره وتوقف في القصة الثانية ثم عاد كما لا يستعمل عادة  
فانما جوارحه ولو لم يكلف ليهما على مدار ذلك بين العادة وثبت  
كوتما بقراءة قبل ثبوت اختياره لا اعتبار العيب ام لا لعدم الاذني  
الرد بالقربة اختلف في الاشارة في المبدأ اختياره لا في الخلاف  
الثاني وكل محقق **قوله** وثبت في الاشارة والبقية والاشارة على الحال  
لا اشكال في انشائه للاطلاع على حكمها كما حكمه المم وغيره بل في البقرة وشاة  
من وجود المقتضى فيهما ومن وجوب الاختصاص فيهما بخلاف الابل على

بالجملة

والاشارة



على الوفاق وبعض الاصحاب على الحكم في الالة والاثان واكن اننا نراه  
 يثبت فيهما لو ثبتت فيهما فهو حجة وانما يثبت فيهما في نفسها  
 مع التعريف وتكون الالة حجة في نفسها بغير تعريفها  
 الاصل ولم يثبت في نفسها ولا في غيرها نعم لا يستبعد في الالة في القوة  
 كما هي في العلم في المذكورة وشيئا في المدرس وورد في المذكورة روي  
 قد بينا ولما يثبتها واكن في المدرس بالتعريف جسد العباد والمجر  
 وارسله عند روي اليها **قوله** اما في الوجه وحمل الشرح والشرح  
 فليست جوبيا لكن يثبت بها الرد لو شرط اضدادها ولا ارش  
 الحكم في الجسد شيئا اما الا لان قاتها وان لم يكونا عيبين لكن فعلها  
 في الجسد روي في شرط القدر واما ان كانت فان شرط  
 صفة لا يثبت به رد ولا ارش وان شرط يتسامع عدم التعريف  
 فالارش كما صرح به في المذكورة والمدرس وورد في العلم نعم لا يثبت  
 في العلم سبق التوبة على العقد في الشك لا في الالة قد يثبت  
 بالعلم في القوة **قوله** ولا في الحقيقة باصناف الصفات العارضة  
 فعلى هذا يجوز بيع العبد ودينه وفقد ما ويا وتبين ذلك في بعض  
 العادة في لطف الحكم اقرارا بانه وكذا الذين في الحرف ولم يثبت في الالة  
 ان كانا جسيما في البيع مطلقا وان كانا جسيما في حيز حيز في البيع  
**قوله** والحكمة والشعر هما جسد على راي هذا هو المعنى والآخر  
 يقول بنسبنا في الالة قاتها حيزا في قوله ويجوز انما فصل  
 مع احكام في الحيز وفي الشئ في الالة المعنى كذا في الشئ في الالة  
 لعدم اذ اختلف الحيزان فيبيع كيف شئت وجه في الحكم ليست

الربا

واحد

الحكم

حجة في الشئ **قوله** وكلما ثبت انما كليل او موزون في عهده  
 بنى عليه والا اعتبر البلية فان اختلفت البلية في الحكم لم يحكم نفسه  
 اعلم ان المرجح في كون الشئ كليا او موزونا او معدودا او حيا الى  
 عصره فان علم حيزا وزنا ان لم يعلم اعتبر البلية فان اختلفت  
 في الكلام والاكاني الحكم لم يحكم نفسه على الاقرب معيار الى الحق  
 انما في عند تقدير العام فيما ثبت انه كليل في عهده فله الاخير  
 الالة في الحظ والشعر والشعر والمجم اذا عرفت ذلك فان كان كليا او  
 موزونا فيكون لشي العز في بيعه اعتبارا به باحد ما سبق ولا يحل اذا  
 لم يكن يباعا كليا لان العرض معرفة المقدار وهو يحصل باحد ما سبق  
 اذ يبيع كليا فان كان موزونا لم يبيع كليا ولا يبيع الاستواء في الوزن  
 اتفقت في الكليل قال في العلم في المذكورة الالة الى انما فصل في الحكم  
 لا فصل ان يتقانا وما يان في بعض اوزن وانما فصل في بعض الاخر  
 من الاختلاف بالوزن انما في حقيقة الحكم في الكليل في البيع لولا وانما فصل  
 والخفة او علم اتفقت بينهما فالاقرب ان يكون وزنا في العلم اذا  
 كان قطعا كليا فانما يبيع وزنا في حيز الكليل يبيع بعضه ببعض  
 وزنا وان كان المبيع قبلة كليا في الالة لم يبيع وزنا في الالة العلم  
 بعدم اتفقت في الوزن ولو كان في الشئ كمال مرة وبوزن اخرى  
 فان الحكم لا يثبت فان ثبت وبارق في المذكورة ان اتفقت بين الحكمين  
 ان كان في الشئ حيزا يبيع بعضه ببعض ثانيا كليا وزنا ولا يجوز بيعه  
 وزنا بل كليا ولو كان احدهما كليا والاخر موزونا كانا كليا في الوزن مع  
 احدهما فان فروزا عند الشيخ وابن ادرس لان الوزن اهل كليل

المفك

في حيز الكليل او موزون في عهده

وجوز المعينة التوجيهية وزنا وترد في الكل وفي المذكرة احتلت  
 معها كمالا ووزنا ويجوز في ذنا خاصة وفي المذرة كل غيرا  
 وانما في رسل جواز الكيل في المذرة جوازها ولم يثبت في **قول** وقيل  
 ان رتبة المعدد والمعددة لا يثبت فيه **قول** ويجوز في المذرة  
 بالثبوت على رتبة المعدد ما احتار في المعينة المختلف وهو الجواز في الكل  
 الحق دون المذرة لان في جميعها بين الاول **قول** ومع فغير حيزه في غير  
 حيزه وفي احدتها عقد البين وبسبب الزايب لان ذلك لعله في الحقيقة  
 البينة العادية ولا يخل بالثبوت في عقد قليل الدرد في النخل والنخل  
 في البراءة المخالفة العادية كالتذكير لو كان احد العوضين  
 مستمرا على الآخر غير مقصود منه مطلقا ببيع وارحومة بالذات في  
 بيع درهم ودينار بدينارين او بدينارين ودينار درهم غير الدينارين  
 ولكن ما شابه ذلك في بيع دينار في ثوبين او دينار في ثوبين  
 كما يتردد على ما اجمع لان الزايب من احد الجنبين يكون في مقابل الجنس  
 الآخر ومع بعض الحكماء في ذلك محتمل بان العقد اذا اجمع عوضين  
 وجب ان ينقسم احدهما على الآخر على قدر قيمته الا انما يقع فان كان  
 مختلف القيمة اختلف ما اخذه من العوض فانما باه قدره ودرهم  
 بدينارين وكما زاد درهم مثلا بدينارين ونصفا فانما اقتسط المذرات  
 عليه وعلى المذرة كان ما يخص الدرهم ثلثه اقسام الدينارين وذكر موجب  
 للثبوت في الجنس الواحد واجاب الاصحاب بان مقتضى النسخ  
 لا يقتضي نزع كل جزء من المبيع باقتطاعه من الثمن بل يقتضي نزع المبيع  
 والى على ارادة جعل الزايب في مقابل الجنس الآخر انما اذا عرفت ذلك

فغيره كالمعينة البينة في ذنا الثمن او الثمن مستحقا او غلب قبل العقد  
 اطلاق في البيع حذر من الزايب كما في مذكورهم بدينارين ودرهمين كلف الدرهم  
 قبل القبض فانما كان الدينارين ودرهما كان الباقي في مقابل نصف الثمن  
 وذلك في درهمين ويجعل البطلان في ما يخص الخالف للثالث اذا اقتضى  
 العقد بهذا البيع صرف كذا جيب في ما في الله فالدرهم في مقابل الدينارين  
 المذرة مقابل الدرهمين ويجعل مقتضى الزايب البطلان في ما يخص الخالف  
 وسواء تلك الحال كان مقتضى وعلى الاحتياط الا ان مقتضى عدم صحة هذا  
 النوع من البيع في العلم وانما لثبوت اضعافا وانما في ما في مقتضوه  
**قول** وانما يبيح انما في ذلك ولا يقتصر على ذلك في وجوده في كل  
 من الزايب انما في قوله الزايب ويقضي الآخر من انما في ثمن دينارين ودرهما  
 ان يبيحها كالمعينة في مقتضىها او يبيحها او يبيحها وسبيل الدرهم  
 في ثمنها احدها عوضين بائنا في ثمن يبيح بعد قبضه بالزايب كالمعينة  
 وغير ذلك ولا يثبت في جواز ذلك بين الزايب عاده ام لا في نفسه  
 في التذكير ولا ربا بين الولد والولد المردية والاصحاب قبل قبض  
 ولذا لو اريد بالثبوت الى الجواز اختلف كلام الاصحاب فيه والمعتبر عدم  
 التعميم في ذلك على التوهم واحالة ارادة الحقيقة ولذا لو اريد في ذلك  
 بما زاد **قول** ولا بين السيد وعبد المعينة احترمه عن العدل في  
 بينه وبين غيره **قول** ولا بين الرجل وزوجه بل المستحب انما كالمعينة  
 وانما في ذلك كالمعينة في الدرهمين ومع في التذكير وانما في عدم الفرق  
 لعدم الاسم حقيقة واعلم ان الاستعمال لا يمنع الصدق **قول**  
 ولا يبيح في الحر في الزايب للمسلم هذا هو المبدأ وان كان المرجح بحسب



النظر إلى الرجل والمرأة في المأخذ منهم لا أعطاء ولا حصر فيه  
أبناء ليس وارثا لهم في المهر في المختلف والخبر وعن الصدوق في المقتضى  
رواه عن الصادق ع **مسألة** وثبت على المسلم والذمي على رأي  
هذا هو المشهور بيننا كما عرفت وهو المذهب لعنه الله المسمى بـ **قولهم** في لزوم عتق  
شرايط الفدية ما ثبت كما ذكرنا فيما ندرج في البيع **مسألة** فلا يندرج تحتها  
الشجر والزرع وكذا البساتين لأنها في الأرض وإن قالوا يكتسبونها لأن  
ذلك ليس من حقوق الأرض بل حقوقها المبرزة ويجوز الحار والشيء وكل  
وقال الشيخ رحمه الله دخل ولحقا لم يكتسبها فيها أو بما استحدث عليه  
حدودا فإنه لا يكتسب بدخول الشجر والبساتين والزرع والبئر وأصل  
البئر ولو قالوا ما غلق عليه ما بها فلا يثبت في دخول الجميع وهو محتمل  
بعد من علم الحسن الصغير عن العكرسي عليه السلام وأما المذهب الثاني  
فانقول في عدم دخوله بالألفاظ كما سبق ومن دخل بالشرط في المختلف  
أن كان تابعا دخل بالشرط وإن كان أهلا للبطل وفي الدرر وأخبار  
القصبة مطلقة ويدخله خانه المشتري بالمسلم إليه وإن تعدد ارتفاعه  
به بهذا الصريح الوجهين بمحصل التسليم في البيع اعني الرقبة والرقبة المسمى في  
الذكر **مسألة** وتدخل التجارة الحقة فيها دون المذقة كذا المحقق  
فإن كانت مفرة بالمعراس ونقص عود من العقد فإن كان المشتري  
عالمًا بذلك فلا خيار له ولا تجوز ولو لم تكن مفرة فلا بحث وأما المذقة  
فإن كانت مفسدة في البساتين كالبناء في الدار وعدمه وإن كانت  
مؤدة فإن كان المشتري عالما بها وبغيره فلا خيار له ولا جبارا عليه على  
الصنع والتعلل فعرضا للملك الذي لو لم يفتحه بخلاف الزرع فإنه لا خيار له

ولا جرة للمشترى في مدة القلع والنفقات عالت وعلى البائع تسليم اللب  
وان كان جابها بالجرادة او عالجها بها وجابها بقر فاعطى البائع سواها كان  
القلع والترك مضمون واحد هما الا ان يتركها البائع للمشترى ويكون  
بما لا يخفى مضمون لمن يكون هذا او اضعافا لا يملكها فليكون باقية على ملكه  
فلما راد الرضخ كان للمشترى اختيارا كما مر به في التذكرة ويجعل عدم  
جواز الرجوع بالاشعة الحيا باعنا من في مقابلتها اتباع احكامه فلا يخفى  
وبما اتفق القدر بالقلع والترك فان لم يحصل باقية لم تعطيل عن النفقة  
فالبائع القلع وعلى شجرة الارض والاخبار للمشترى فان لم يطو الرضخ  
فتحت فان لم يفتح قبل له المطالبة بالجرة وبعدها وفي الدرر والارز  
اذا وقت ذلك فنقول وعلى البائع النقل وشجرة الحزان سواء  
حصل فراح لان له المطالبة بتفويض ملكه من ملك البائع وقوله وتجبر  
المشترى مع الجمل ان مع الجمل ان حصل مرفعا بها مطلقا او متوقفا  
خاصة ولم يتركها للمشترى وكذا اذا اتفق القدر واحدا من النقل الا ان كان  
كثيرا ومتفاوتا ان الجمل بغيره خاصة موجب لها رافعه وان كانا معا  
بمقتضى **الاشارة** على اشكال من ذلك واشتراكه الا ان له عليه  
والتأثيرات ونقيا والمعتد ان العرف ان المتضمن شيئا عليه وكذا لو  
حصل مرفعة بالاشارة وبيع عليها معا وبذر البذر الثاني بها مع اشارة الجميع  
فالظاهر عدم الخوف بهذا الاشكال انما هو في اشارة غير الاشكال لا في  
على البستان لنقص العوق يدخله كما مر به في التذكرة **الاشارة** نعم دخل  
في التمر والاشعة مع الشجر دون التمر انما بالمرافق عدمه وحصلها  
بدون التمر والاشعة ظاهر ان ذلك لا يوجب اشتراط التمر وحصل التمر

تدخل المزائج لم تجت ولذا ان كان حقوقها ولو نص عليها بعينه ما  
ولذا اوجدت قريته كما لو ساءم عليها وانقضا على من لم يشترها  
بما واصلت على البيع على ما حال نص على ذلك في القصة  
ولو انقضى الوفاء فكل ما اداه في وجبه عنه ما لا استجاب له في  
القصة فحاشا القصة انما على خلاف فيما لو باه ارضا وفيها شجر  
واختار عدم الضرر **قوله** الا لما عتق قائما تدخل لانها متى توافقت  
العتاق والتبني والاقربان الواجب ان يكون الموضوعة قرا او ابيا  
تدخل فاما القصة لانها ابواب فاحقت بالقبضه **قوله** والاقرب  
المقصود بقا يدخل شيء من حجره على كذا الاستفاد لانها ليست من ارباب  
الداد وانما اجتبت لسهرة الارفاق بها كالماء عنده وتحرر  
عند الاستعمال وعلوها الوقوف والوثاق والاجابات المثبتة  
والسلام المسترة والادوات المثبتة في الارض والحدود وان حكما  
اثبت في الدار على الوفاء البقية **قوله** ولانها لو ادا ان قلنا  
انه يملك بالملك لخلق نهاي شبيهين احداهما كونه العبد فالحكم  
والثاني دخولها في البيع الامع الشرط وهو حره محمد بن محمد لم  
عن احد ما على الكلام في مع الشرط لا في من الزم ان يات **قوله** وفي

الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا  
هدى الله لنا

آن خان السبيع عالمه و المصنفه القلوب يانه لا يملك  
و محرم و حصاره عالمه



لكن قد انقلبه على محمداً ولم وبعد فقد فها يد علقته على كذا بيان  
 مختصا الشرايع لبيان ما يعتد عليه في الفتوى مما ترد فيه صاحب الكتاب  
 او في غيره بخلاف ما يقتضيه الدليل وايضا ما يحكي من العيان او في خصوص  
 المسئلة معتدلة غير عامة الاختصاص والله عسى ونعم الوكيل **قوله**  
 اما المطلق لم يتعرض لتعريف المطلق هنا والكا شدة حقيقة انه الذي  
 يقع عليه المطلق اسم المارعة من الفتوى والاصافات وان كان قد بقي  
 بقيد جازية لانها كما لا يقتضيه بكونه ما يميز وماهية فذات وتحدد كذا ومن  
 خلاصة عدم سلب اسم المارعة ومبادرتهم عند اطلاق اللقب **قوله**  
 ففقد الاصل بطعن برفع الحدث وبتميز الخبر اي في اصل خلقه حيث  
 يعرض له عارض اخر وقوله برفع الحدث الى آخر تفسير لمطهر والحدث  
 حكمية معنوية يحتاج في ازالته الى التنية ولا يتعدى حكم التجسس عن محله الى محل  
 اخر مع الرطوبة والخبر بما يستتبعه يتعدى مع انه نظرية ولا يتوقف زوالها  
 على التنية وقد لاحظ المصنف الفرق بينهما بقوله برفع الحدث وبتميز الخبر فان  
 الترفع لا يكون الا بالتنية بخلاف الازالة واعلم ان الحدث يطلق حقيقة على معنى  
 اخر وهو الالسا بالوجبة للظاهرة **قوله** وكله تجبى باستبدال النجاسة  
 على احد اوصافه اي كل المطلق بجميع اوصافه تجبى بذلك الاستبدال العلمية  
 والقهر المرد والاصاف اللوث والطعم والرائحة فانها الاوصاف العنصرية  
 للارثية متبوءة وابتدع تغيرها وجودا وعدا دون باقي الاوصاف كما ذكره  
 والبرودة **قوله** ولا تجبى كجاري من المملقات اي من المملقات والبراد  
 بجاري هو النافع من الارض غير البر اما الجاري على وجه الارض غير النافع

جواز

فانه تجبى بالمملقات اذا انقص عن الكفر واستوى سطوحه وان سفل موضع  
 المملقات اخضع بالتجسس ولا يشترط فيها كثرية على الاصح ويرشد اليه  
 في المصنف المطلق الجاري وتخصيص الكثير من الكثرة **قوله** وكله ما راها حكم  
 اذا كان للمادة المردية بالحكم هو ان حياضة التل لا تبلغ الكثرة فانه  
 يلحق بالجاري وعدم تجبى من دون التخصيص فانه كانه لمادة غير بار حياضة  
 ويشترط في المادة الكثرية على الاصح وانما قد ما يكون وانما لانه لو كان جارا  
 لكان اسم الجاري وانما على الجميع وانما يشترط الكثرية في المادة لانه قدما  
 الحكم من اصل انما هو مع عدم استعمال سطح الماي من اصاب الاستلزام فانما  
 في الحقيقة ما وقاهه ليكن بلوغ الجوع الكثرية **قوله** وكذا ما الرقش حال نزوله  
 اي حكمه كالجاري فيما قلناه ولا يشترط كونه بحيث يجدي من ميزاب نعم  
 يشترط ان يكون له قوة فلا عبرة بنحو القطرات والظل اليسير **قوله** وتجبى  
 القليل بالمملقات على الاصح هذا هو المقتضى به وكذا يكون اجبا على الاصح  
 خلافا لانه قليل **قوله** وفي تقدير الكثرة روايات اشهرها الف وما تاتى  
 وفي بعضها ستماية وفي بعضها الف والمذهب هو ما وردت به الرواية  
 المشهورة **قوله** وقصره الشبان بالعراقي وقال المرتضى ان المذوف  
 وهو رطل ونصف بالعراقي والاصح الاول والرطل العراقي مائة  
 وثلاثون درهما مائة وعشرون او اربعمائة اربعة اسباع وسبعمائة  
 بحقيقة والتركون ان شاء الله تعالى **قوله** وفي نجاسة التل بالمملقات قولان  
 اظهرهما التخصيص هنا اقول احدهما انما هو عدم التجسس ومن  
 التلحج تعبد الملاقى عدم التجسس واستنباط التلحج الثالث القول بالتجسس  
 الرابع ان كان مائة كذا لم تجبى بالمملقات ولا تجبى والاصح الثاني

باب

**قوله** وانصاب بغير نصيب الاصاب الى الفرق بين العطرة والعطر  
 من الحزن وانصابها فاجيب الانصاب بخرج جميع المار وفي العطرة والعطر  
 والاصح عدم الفرق وعجاجة المع يلوح منها الفرق نظر الى ان المباد  
 من الانصاب ما يكون كثيرا دون نحو العطرة والعطر من مع احتمال  
 التثنية رادة عدمه نظرا الى ان الانصاب للمابع صادقة في القليل والكثير  
**قوله** والموت فقل عن الشيخ ابي علي ان المار من الانسان اما غيره فما لا نص  
 فيه **قوله** وكذا قال الثلاثة في المسكرات المايعة بالاصالة دون الحشيشة  
 والمرايا الثلاثة الشيخان والموتى وهذا القول هو المشهور وعليه الفرق  
 لثابتها اخرج الاحكام **قوله** والمحوشيشة في العقاقير وهو المشهور في المباد  
 وعليه الفرق لانه محمول **قوله** فان غلب المار تراوح عليها قوم يتوهمون  
 اي حال كونهما اثنين اثنين احدهما في اعلى البرزخ واعلم ان اربعة فصول  
 الا ان يورد في الكثرة الى بطون والفرق في القول فالمراد من  
 لفظ القوم المرحال فلا يجوز ان يشاء ولا الحاشي وكذا الصبيان والمراد  
 باليوم يوم الصوم من طلوع الفجر الى الغروب لا اليوم عرفا وهو ما فعل جماعة  
 ولا يابس باجتماعهم في الاكل والصلوة ولا يحد في الدائيب ولا الفرق في المباد  
**قوله** وكذا قال الثلاثة في العرس والبقرة وعليه الفتوى **قوله** والموت  
 الانسان سبعون قدولوا لا فرق في الانسان بين المسلم والكافر والصغير والكبير  
 والمذكر والانثى لكن اذا وقع الكافر حيا تم عيشة الموت وفلما كان الحيا  
 اتفق لا ينفي فيها شيء لها من جميع المار وهو الاثم وجب هناك في جميع المار  
 والمراد بالقدول المعتادة على ذلك الجبراه العاليه ان تعددت قدولها  
**قوله** والعدرة عشر كذبة اليابسة **قوله** فان دابت فاربعون وحسون

الاخرى

الواحدة

المراد

المراد يكونها ذابية ثابته المارة اجزائها وتحليلها باها وان لم يلبس  
 والعقد وجوب خمسين **قوله** وفي القدم اقبال والموتى في دم في  
 اثنا عشر ثلثين الى اربعين العقد وجوب اربعين **قوله** وفي القليل ولا  
 يسيرة الاصح انها عشر **قوله** ولحوت الكلب وشبهه اربعون المراد  
 بشبه الكلب ما في جمد كابن داود ونحوه **قوله** والمحوشيشة في العقاقير  
 موت الثعلب والارنب والثأدة الفتوى عليه **قوله** وروى في ثا  
 تسع او عشر لا على المرواة **قوله** والمستقر او يعوف وفي رواية سليخ  
 اربعون **قوله** ولحوت الطير واعتساب الخبيث بجمع المراد بالطين من كاحته قار  
 وفي وجوب الفرج لاغتساب الخبيث اشكال لان الفرج خلق بغير كاحته  
 عتيقة ولا يعقل تجسس المار بغير تجسس وربما حمل على ان الفرج يعود والظهور  
 بناء على ان المستعمل غير طهر في عند الشيخين وجماعة والمركب كالعقيد الاعضا  
 واودد علم ان شرط تحقق الاستعمال حصول رفع الحدث بالاغتسال وقد  
 صرح الشيخ وجماعة بعدمه للمضى الدال على الفساد فلا تحقق الاستعمال  
 حينئذ على ان الواو في الاخير الفرج يدخل في الخبيث المبر وتزول وقوم  
 فيها ولا دلالة ذلك على الاغتسال **قوله** وللقارة ان تقسمت وكذا الواو تقسمت  
**قوله** وقيل ولو هو قول ضعيف **قوله** ولبول الصبي جميع المراد به العلم  
 الذي لا يبلغ **قوله** وفي رواية ثمة لا علم عليها **قوله** ولو كان ذصيعا قدول واحدة  
 المراد به من يغلب عليها لا اعتداد بالدين ومدة الرضاع فلو غلب عليه غيره  
 او ساواه فليس برضيع وكذا لو خرجت مدة الرضاع **قوله** وكذا في العتق  
 وشبهه شبه العصفور ما كت الجماعة **قوله** ولو غيبت النجاسة ما وها  
 نخرج اي جميع الحكم بنجاسته **قوله** ولو غلب فالاول حتى يزول العتق في سبع

الانف

منه من الصبي



المقدري يستوفى المقدور بعد زوال التعذر ولا يصح أن كان للمفارقة مقدار  
 مخصوص يخرج أكثر الامتياز من المقدور وما به زوال التعذر والافترج جميع  
 المافان غلب وجب التوافق **قوله** ما لم يمتثل لها سدها مع التعذر عندنا  
 ومطلقا عند القائلين بالمفارقة **قوله** وكانت البرية وقتها  
 أي قرأ البر فوق قرأ البالوعة وتحقق القوة بالجملة أي بان يكون  
 البرية جهة الشمال والبالوعة في جهة الجنوب لما ورد في الاخبار من أن  
 بحري العيون مع جهة الشمال **قوله** وأما المضاف فهو لا يتنازل ولا لا  
 بالهالة ويصح عليه عن عرف المضاف ولم يعرف المطلق استغناء بتعريف  
 عن تعريف المطلق لأنه يعرف من المقابلة ولو عكس لما كان أولى  
 لأن المطلق عمدة الباب وأراد بما لا يتنازل الاسم بالطلاق ما كان  
 نائما ولا يتدرج فواسم المار عند الهالة أي عند تجزئته من القصور و  
 الإضافات اللازمة دعاء المنفعة كالبر والمفارقة قولنا ما را البر والنقص  
 ولا شك أن المولد عدم التنازل وعرفنا ولغة لا يتفقا في ذلك **قوله** ويصح  
 سلبه عنه خاصة أخرى المضاف وهو أنه ما يقع سلب اسم المار عنه حيث  
 لا يخطئ الفاعل لذلك هل يعرف واللغة لا تريب أن المقصود من باقي  
 التعريف المانع وأن كان ظاهر اللفظ العموم وهو غير ممكن إرادته لأن  
 ذلك صادق على الجرح وكثير من الأشياء مع أنها ليست من المضاف **قوله**  
 كما لمعظم من الأجسام والمصعد والمفارقة بما يلبس الاطلاق استوفى بذلك  
 اقسام المضاف وأراد ما لمعظم ما يستخرج لا يتوسط المار كما العيب  
 واليقوت وبالمصعد ما يكون لنا مدخل في استحقاقه كما والورد فيهم  
 الثالث هو ما لم يكن له أصل مضافا ثم عرفنا الاضافة بمنزلة ما يلبس

الظلال

الاطلاق عرفا كما لمعظم كثير من القائلين **قوله** وكلما طهرى قبله وكثير  
 لأنه من الاعيان الظاهرة في الاعمال **قوله** كل ما رشح حدثا إذا رشح طهر  
 لكنه انما بالمعنى من العنصر كقوله الحكيم الطواف ولم يعرف المار لا شعرا ولا  
 ان يابويه القائل بكون المضاف من المحدث **قوله** لشدة ضعفه عنده **قوله**  
 وفي كل المحدث به قولان أحدهما المضاف المقابل لظاهرة محل البحث به المستند  
 المرفق فغويلا على خلاف كل ما ضعيف والافترج لعدم **قوله** وكل ما يابى ان يمتثل  
 المطلق ولم يسلط الاطلاق لا يخرج من عن فائدة التطهير وان غير  
 احدا وطافا راد بطلان ما يوجب ما ليس بعين خاصة لأنه قد سبق أن  
 المفسر في التعريف بالانجاسة نجس فكذا الاعتبار يتحقق المار على الشيء في قوله  
 ان المضاف النجس اذا تعين المطلق للنجس نجس ولا شك أنه **قوله**  
 ضعيف لأن الاتهام حينئذ ليس بالانجاسة فتجسس الكثير تجسس ذلك  
**قوله** وما يقع به الأكبر طاهر وفي دفع الحدث به ثانيا قولان المروي للمع  
 المراد بما يقع به الأكبر طاهر وفي دفع الحدث هذا القليل المنفصل عن أعضاء  
 الظاهرة وهو ما يفصله الأناولان الكثير لا يفعل بالانجاسة العينية إلا  
 اذا تعين بها فكيف يفعل برفع الحدث به وأشار بقوله المروي للمع إلى أن  
 الضعيفة بغيره عن الحكم عم والأصح جواز الرفع به ثانيا وما زاد لبقا وطهر  
 لظاهر الكف بالسنة وفيه بطلان وفي دفع الحدث به ثانيا قولان أن أزال النجس  
 يلبس محل التعريف وليس كذلك ولذا عطف به ذلك تطبيق قوله المروي  
 المنع عليه فإن المروية بالمنع ودون دفع الحدث به **قوله** وفيها زائدة المحدث  
 كذا لم تعين انجاسة قولان اسمها التمييز المار بما يزال به المحدث كما والقليل  
 المنفصل من محل النجس من ثوب ودين وأما وعنى هاولا ريب أن تعينه

ظاهرة

الوردية

بالجماسة عوجب لتجرب انما اختلاف فيها اذ لم يتغير بها ولا صاحب في طارة اقول  
 الاول تجالسة ما بالصلوات المصنعة في شطرين كلما التفت في جماسة ما عدا ما  
 الاخرى الثالث طهارة الوجه والمشيورين الاصحاب الاول وهو الوجه **قوله**  
 عدا ما الاستنجاء اجمع الاصحاب على انه ما الاستنجاء لا يتجسس به سائلا فلو  
 كان قليلا لاقى جماسة للرواية عن الصادق ع وصرح جمع بان طهارة وجههم  
 بالحنوط وجعل الغلبة عدم حوازا استعمال ثانيا ولا يحصل لذلك اذا لم العهد  
 من الشرح تجسس لا يتجسس به الملاقى وكيف كان قد اكتمل ما هو من الحديث  
 خاصة دون المن وعظمه بشرط عدم التغير وعدم انفصال الشئ من الثوب  
 متغيره عدم الوقوع على جماسة خاصة ووجه ولا يخفى ان الاستنجاء يظهر  
 المحرطين من جماسة الحدث ولا عينة بزيادة الوزن ولا يبق اليد  
**المارة قوله** ولا يقتصر بفساد الحكم الا ان يصح خلقها من الجماسة يتدبر  
 المطالب للمروى وصرح جمع من الاصحاب بجماسها على الظاهر والظهار  
 اقوى للنفى وهو بخلاف ابن ادریس وان كان الاحوط الاجتناب **قوله**  
 وكبر الطهارة بما واسحق بالشريعة الاية لما روى من انه يورث البوص  
 ولا فرق بين كون الاية متعلبة كالنخاس والمخديدا وكما تحرف ولا بين  
 كون الوتر يشد في الحوادة وعدمه ولا بين القصد الى التشييس وتنشيط  
 لمصادفة وقوع الشمس عليه كونه الاثارة وان كان طاهر قوله اسحق انما يقتل  
 ما جحدت من وكذا الاقرب يعني بقدر السخونة وهذا لما لا خلاف في النقص  
 وكان كبر الطهارة به بله العين به بله يعني ان كبره جميع استعماله التي تحاها  
 فوكد المحذور وتوسيد الشكاف بلونه في الاية يفهم منه عدم كونه المحقق  
 في الحوض الصغير والسانية وكفرهما ولا يخفى ان كبره حيث يوجد ما اثر الطهارة

فانه مع تقدمه اذ يتعين استعمال **قوله** وما واسحق بانما يقتل الاموات اي  
 كبره لتعجيل الميت بالماء والسحق بانما وان كانت العبارة فيها اوهت  
 خلاف ذلك وتقدر بها كبر الطهارة بما واسحق بانما يقتل الاموات  
 الاموات خاصة دون سائر الكفارات لا يبرهن في البدن فيعلم بجزءها  
 منه ولا ينفق الا بالجميمة **قوله** واما الاستنجاء في الاستنجاء مع سائر  
 ما يقتل الاقاه جسم حيوان ولا يبرهن بانما يقتل الاموات في الطهارة والظهار  
**قوله** وتيسر ما لا يبرهن في قوله لان احدهما الجماسة وهو قول الشيخ **قوله** وكذا  
 في سائر المسوخ بين جمع بينه والمراد بها الحيوانات المخلوقة على صور المسوخ  
 بنوعها م وقد روى انها ثلثة عشر صنفا واطلاق اسم المسوخ لغيرها  
 بالمجاز للمساواة في الصورة فان المسوخ قد روى انها هلكت بعد ثلثة ايام  
 ولم يتولدوا وان كانت داحلة في الارض لم يولدوا فيكون الخلاف فيه بالطهارة  
 والجماسة شاعلا لما الاية قد وقع خلاف فيها بخصوصها فلهذا ذكرنا في  
 بالذكر وكذا اكل ما بعد **قوله** وكذا ما اكل الجيف مع خلق موضع للآفة  
 شئنا الجماسة المراد ما شاة ان ياكلها ولا يبرهن ان اكل الطهارة فيه  
 انها مع خلق موضع الملاقات من غير الجماسة وينبغي ان يراد به عدم العلم  
 بوجودها اذ لو وجدت الجماسة فيه لكان نجسا **قوله** والطهارة  
 في الكراطين هذا هو الاصح لرواية الى العباس البغياق عن الصادق ع و  
 غير ما في ذلك **قوله** وفي جماسة الحمار بالابرة الطرف من الفم فلو ان اطراف  
 الجماسة المراد كون الدم قليلا جدا بحيث لا يجاد بركه الطرف او كونه لا يبرهن  
 في عابسا لاصول لعلته اذ المستعمل على لونه اذا وقع عليه حتى يبرهن ذلك فلم  
 يبق الا ارادة الجواز والقول بعدم الجماسة للشيخ وجماعه ومستنده رواية



على بن جعفر عن اخيه موسى بن ولاد الله فيها على ما ادعاه والاصح الجاسة  
**قول** ولو لم يكن احد الانبياء لم يتبعين احبب ما اؤمها الوجوه اجتناب  
 النجس ولا يتم الا باجتنابها **قول** ولا ضلطة الا بالظهور فيتم الواجب  
 المكلف الى الظهارة مع هذا الما فقط يتبعه لان هذا الما بالمشقة الى الظهارة  
 كالمعذور اذ لا اثر له في دفع الحدث ولا يتصور استعمال احدهما ثم عمل  
 ما اصابه ما ذكره بالثاني ثم الظهارة بالثاني فيكون قد ذكرنا ما طاهر قطعنا  
 للذي من استعمال كل منها الدال على الفساد والجزم بالشيء بالحق  
 والشك في حصول المظهر فيحصل مانع اخر من الصلوة وازالة النجاسة  
 والتميم مقدم على الظهارة **الحاشية** **الوجه** **نقاش** **التمارة** **والاثر** **والوجه**  
 يستدعي بيان امور الاول في موصية اي بيان الوضوء يستدعي وتبين بيان  
 امور وانما اقتصر في ذلك لان كون الوضوء رافعا للحدث يستدعي معرفة الله  
 وانه كل غير الى آداب الخلوة والموصيات هي الاسباب المعروفة لوجوب الوضوء  
 ولا بد ان يحجبها الوضوء فتوقف على شغل ذمة المكلف بشرط بالظهارة  
 لان كون الشيء سببا وجع فالحكم شرعي لما ينافيه توقف ذلك على شرط فان  
 الدنو كسب لوجوب الصلوة مع انه مشروط بخلو المكلف من مانع صحته  
 نعم لو اعتبرنا كلا الامرين شيئا كان كل شيء منها سببا ناقضا **قول** **وهي**  
 البول والغايطة والزوج من الموضع المعتاد لا يخفى ان اكلها مستلزم بالمصدر  
 فيكون الخروج من الموضع المعتاد معتبرا في كل من الثلاثة فيكون موجبا  
 للوضوء فلو خرج احد من غير المعتاد لم يجب به الوضوء بحجوه وجوه  
 والمعتاد في العبارة يمكن ان يراد بالمعتاد خلق مثل مصر والفضل في القول  
 وهو الطبيعي وان يراد به ما ذكره من خروج العقل من كبريت صا رصنا والدلالة

فان اراد الاول ورد عليه غير الطبيعي فان يقتضيه اها رصنا واقتضى ذلك  
 بصدق الاسم عليه عزنا وورثا الحق فيه بجعل مرتين متواليتين عادة كالحق  
 وفي نظر هذا اذا لم يتعد الطبيعي فان استدلنا بتأخره باول مرة قلنا  
 ولا فرق في ذلك كله بين كون تحت المخلع وفوقها وان اراد الثاني اوجبه  
 كقول الطبيعي لا بد فيه من العادة هو ورد عليه غير الطبيعي اذا استدل الطبيعي  
 فانما تأخر منه موجب للوضوء وان لم يبرهننا ذلك اعرفت ولا يخفى ان  
 خرج احد الثلاثة من المعتاد يقتضي تفصاله عن محله لانه المعتاد رطل  
 خرجت المقعدة ملوثة بالنعاء ثم عادت فلا تقف وهو الحق القول  
**قول** والتم الغائب على كاستين المردة البطل لا وراكها  
 فلا يتفق للنبوة والهي مبادى النعم ولا يخفى ان المراء با كاستين حاستين  
 السمع والبصر واختصاصها بالذكر لانها انما الحواس الخمس اذ لا  
 ونا قد جازت وجودها ثم تعتمد على يغلب على طهته **قول** والاستحاضة  
 القليلة اورد ان المتوسط في غير الصبح من موصيات الوضوء وكان عددا  
 في جملة الموصيات لا زما **قول** وفي من يلهن لدر او يلهن لا جليل قولان  
 انه لهما ان لا يتقض الا جليل هو التقيية التي في الذكر والقول بالتحقق في الذكر  
 قوله ابن بابويه وهو ضعيف **الثاني** ادب الخلوة اراد بالادب ما يعم  
 الواجبات والمندوبات والمحرمات والمكروهات كما لا يخفى **قول**  
 والواجب ستر العورة المأذنة يجب جلوس الشخص كخش لا ترى عورة  
 ومعلوم ان ذلك ما يجب مراعاة اذا كان النظر محرما فالزوجة والملا  
 التي يباح وطؤها ومن حضوره وغيبته سوره من الحيوان والفعل لا يجب  
 التستر عنهم **قول** ويخدم استقناء القبل واستدبارها ولو كان في

الائبة على الاشياء وقال القيد بكونه الاستقبال والاستدبار مطلقا وحسب  
 سلا والحقهم بالتمجيد وروا الاية والاصح المحقق مطلقا للمنفعة  
 في ذلك ولا بد من الاختلاف عن القيمة بيد من لا يكون احواف مودة **قول**  
 واعلم ما يجري شلما على كسفة المراد ان اقل ما يعرف في الاستدبار  
 من المولد على مرتبة فان غلب المولد على القوب واليكون كسفة المولد  
 واقربا يحصل الصلابة تقطع بينهما شيلا ما يتخلص على المناسفة  
 غالبا لكن لا بد لا يتولد احد بها بعد انقضاء الاخرى ليتحقق بعد العمل  
 وهذا هو الاصح وقيل بكون العمل مرة واحدة **قول** وحذا ما انقضى  
 يتحقق الانقضاء منو الالحين والائر ولا يكونا فكر من ثمة ولو في يادونا  
 انما هو اطلاق النصوص والاهارة وزوال النجاسة حكم شرعي فيستوفى  
 على النص ولا نص على الطهارة بدون ذلك وقيل باجزاء الاقل  
 مع النقاء به وهو ضعيف وعلى ما قد تراه فتدبر كما استعمل ما بعد  
 النقاء لم يكمل بطهر ولا بجمعة معلقة **قول** ويستعمل الخوض في الاجزاء  
 وكذا يستعمل كل طاهر جاف قائم **قول** ولا يستعمل العظم ولا القروش  
 للنسب عن استعماله مطلقا بكونها طعام الميت وطعام ذواتهم فيجوز استعمال  
 مطعوم الانسان بطريق اولي ولو فعلنا واجزاء على اصح القولين  
 لو استخرج من مضمون **قول** ولا يجوز استعماله لاجل طهارته **قول** وسنها  
 تغطية الرأس عند الدخول والشمية هي قولهم الله وبالله **قول**  
 وتقدم الرجل المني اليسرى عند دخوله الى الخلاء وذلك في البياض طاهرا  
 اما في العوض فيمكن ان يرد في بعضها من موضع الجلس **قول** واجمع بين  
 الاجزاء والمراد ان لا يسهل على اهل قبا ولا فرق في ذلك بين المتوفى

دع

وعنه **قول** والاقصاء على المراد ان لم يستعدا على الاقتصار على الماء دون التمسك  
 على الاجزاء فانما ينجس بها الفضل على كل حال وانما قد يقول ان لم يستعد لان  
 المقتضى لا يجوز الاقتصار فيه على الاجزاء **قول** ويكره الجلوس في المشايخ  
 والشوارع والشوارع جمع شارع وهو الطريق والمشايخ جمع مشرعة وهي  
 طريق الماء للوارد **قول** وعوض اللعن عن زين العابدين عن ابيها الباق  
 الدردر وقيل بجمعها لنادي المتعرض للتعلم وكلاهما ملاءم **قول** وكنت  
 الاشياء والمشرقة اي التي تشرق بها ان يكون لها من وان لم تكن مشرقة في الحال  
 ولا يخفى ان فعل ذلك من ملك العبد بغير اذن محرم **قول** وفي قولنا  
 اي الفل الذي يجازي السافرون اليه فيقولون تحته **قول** واستقبال  
 الشمس والشمس اي نفس قوسها دون جبهتها والمراد استقبالها بغير  
 الفرج بحيث يكون يادها كما ذكر عليه الحديث فلو استقر عنها شيء قبل  
 تاس **قول** والبول في الصلابة ان في الارض الصلبة لئلا يعود عليه وكذا  
 ما في مضاهاها كالجلوس في اسفل المهدورة ويظهر لذلك قول الرضا  
 من فقد الرجل ان يرا اذ بوله اي يتجرع موضعنا سبكا كما في قوله او كثر التراب  
**قول** وقوله من الغمام هي جمعة هامة وهي الحشرات لانه يوقها ولا يكون  
 ان يمسح شيء منها وربما قيل انها مواضع الحزن ولا فرق بين البول والغالب  
**قول** وفي المار جارا وسائلا وانما كان اشد كفا حبة والعايط اغلظ  
 والمراد بالحدث في المار ما يجرى على الشاطئ فيجوز في المار وقد علم  
 بان المار اهكلا وان ذلك نفس المار ولا يعد ان يستقي في المار الجاري  
 في نفس جيت الخلاء المحدث للانس في النجاسة **قول** واستقبال التراب اي باليد  
 حذوا من اعاده عليه وفي ذلك كرم انه يكره استنوره انما فيها كرم الحسنة

للعد



عنه **قوله** والاستغناء باليمين ثبوت التي عنه **قوله** واليسار وفيها حاتم  
عليه اسم الله أي كونه الاستغناء باليسار هذه الكلمة واستغناء في الجار  
للاستغناء بأن الكلمة الحالية مختصة باليسار فانه لا يكون الاستغناء بها مطلقا  
ويصح باسم الله تعالى سماعا وبنيانها وأخته عليهم السلام والظاهر أن اسم  
قائمة عليها السلام كذلك **قوله** والكلام الآية ذكر الله أو للقرينة ويستثنى في  
قراءة الآية الكرسي وحكاية الأذان والصلوة على النبي ص عند ذكوه **قوله**  
النية مقارنة لفعل الوجه لم يذكر الجمع هنا كبقية النية ولما صح في  
كيفية أقوال أصحابنا أنه لا بد مع قصد النية من قصد إيقاعه لوجوب أن  
كان واجبا ولا قلته به وكذا لا بد من قصد النوع أو الاستغناء ولو  
جعلها كذا الحمل وهذا في غير وجه الحديث لأن واهم الحديث لا يجوز العمل  
على نية رفع الحديث لأن يقصد نوع ما معنى خاصة فانه في معنى الاستغناء  
واحد الطار في فاستطاع الشارع اعتباره شرعا ولا بد في صحة الوضوء من  
مقارنة النية لفعل الوجه أن لم يفعل عند غسل اليدين لانه أول وأصا  
الوضوء ولا بد من مقارنتها لعله لوجوب الفعل من العمل على أصل القولين  
فلو غسل من غيرهما وبالم بعدد شيء منهما **قوله** وطول من قصا في الرأس  
الحال لقن قصا من الشعر أو أضر منابذة من مقدم الرأس والذقن  
محركة بجمع العينين والحداد بهذا المذهب الغالب نظر إلى أنه  
مغزى على مستوى الخلقة أما غيره وهو الأثر والائم فانه لا يغزى من  
القصا من بل حال على مستوى الخلقة فيعمل ما يغزى ولا بد من إدخال  
جزء من غير كل الفرض فيه من باب المقتضى وكذا القولين في سائر ما يوجب  
ومسح وسننه إذا انفصل فغير محل الفرض حيث لم يكن بينهما ففعل

عشرون

بحسب ما علم أن المقتضى من هذا المبدأ أن المستغناء باليسار واليمين  
النية خارجة عن الوجه وكذا القولين في ما هو من المقتضى وهو كونه  
بين النية والنية فوجب على أقرب لوجوبه عند الوجه ما كان  
مسمى مواضع المقتضى لا عينا وصدق الشرع كثيرا **قوله** وعنده ما  
اشتملت عليه الألفاظ والوسائل على هذا الوجه على مستوى الخلقة وفي  
عمل العباد وهو الشرع المحاذي للآذان يستعمل علاه بالصدق واستعمل  
بالعارفين ويحب غسل العارض وهو الشعر الذي على الخدين وبما الظاهر  
أنه لا عليه إلا من السطلي والواجب غسل ما يستلزم من ذلك  
دون ما يخرج بطول عنه **قوله** ولا يغزى ما استعمل من الخدين في غير وجه  
ما طالع يخرج عن حد الوجه **قوله** ولا تحليلها وتجب تحليل النية وظاهر  
إطلاق العبارة عن أول الكسفة والخيفة وهو وجه القولين في الخيفة  
ولذا سار شعور الوضوء لأن الواجب أن يقع بالعرضة أو الخيفة بغير ما يجب  
تجربته على خاصة لأن الوجه ما يقع به المواجبة **قوله** وغسل اليدين من المرفقين  
تعبيره يعني يقص كونه المرفقين جزءا من كل الفرض وهو الأقرب فيجب  
حينئذ غسل مرفق من العضد من باب المقدمة **قوله** ولو كس فقولان  
أشبههما أنه لا يخرج هذا هو المشهور والأصح وبالأجزاء قال المرفقين  
وابن أدريس وهو ضعيف وأقل العمل ما يجعل به سماء ولودها  
المزاد حصول مسمى الغسل عن الأيدي ويحقق بأجزاء جزء من الماء على غير وجه  
البشرية مع وقوع الاسم عليه وأما بقوله ولودها أنه لو لم يكن الماء في يديه  
بل أجزاء الخلف يديه ونحوها كما يفعل بالمدن لا يخرج بذلك عن  
عقله مع وقوع الاسم عليه **قوله** يبقية الغلاف أي ببقية بلل الوضوء

وهو الأقرب

**قوله**

واللاديم ما كان على اعضاء الوضوء سواء كان غسلا واجبا او مستحبا دون  
ما تقاطع عنها فان ذلك تقاطع خفيف عن كونه بطلان الوضوء ولا يزيله  
لا يجوز استئذان الماء الجديد فان غسل وجهه بطل وضوءه وان  
تعد بالمسح ببله الوضوء والاعمال **قوله** اما كفى مسح اي عرقها فلا يتقيد  
بثلاث شعرات ولا ياتبع ولا يخفى ان العبارة لا تجلو من شيء لان الجار يتعلق  
بمسح ولا يحصل المسح الا بالاسم باسمه سبحانه فلو قال يد مقدرا ما يقع عليه الاسم  
كان احسن **قوله** وقيل اقل قلت اصابع القابل لذلك الشيخ وهو خفيف  
نعم يتحقق والمراد بالاستحباب كونه افضل افراد الواجب المحذور فلا يبيح  
انما واجبا على اصبع القولين للاصوليين وقيل ما زاد على ما صدق عليه الاسم  
موصوف بالاستحباب وليس المراد فعل بلث اصابع بل المراد مسح مقدار ثلث  
في عرض الرأس اما في طول فيعتبر ما يسمى به ما سيجي **قوله** وكذا يستعمل  
في الاشبه الكراهية اي لو استقبل الشرف في اليد فيعكس المسح والكراهية  
اصح القولين **قوله** ويجوز على الشعر والبشرة بشرط كون الشعر مختصا بالوجه  
فلو جمع عليه شعر من غيره او مسح على ما طالع من شعره بحيث خرج بالمد  
عنه لم يصح واللائع تخريم المسح على موضع الصلع لانه من الرأس فغيره الى ان  
مستوى الخلفه دون موضع العنق من الاعنق **قوله** ولا يجزى على جملتها  
وان وصل بالبلل الى الرأس او لا يد من كون المسح بباطن اليد ولا يقد  
من الصلابة بالحلق **قوله** وهما قبلا القدم المراد بهما العظام اثنتان  
في ظهر القدم امام الساق في كل رجل كعب واحدة وهذا هو المعروف  
بين الامامية لا انفصل بين الساق والقدم ولا العظام اثنتان عن كعب  
القدم وشماله في كل رجل اثنتان والاولى اوصاف العين في محل الوقوف

ر

فيمسحها وداها من باب المقدمة **قوله** ويجوز مسح على اصبع القولين  
مع الكراهية **قوله** ولا يجوز على جابل ترخف وعين الا لفورده كالقوة  
والمدح وكونه الجابل خيرة على كسر او لعروق على جرح ونحوه او طلاء  
ولا يجب الاعادة بزوال السبب على اظهر القولين **قوله** ثم بالرجل  
لا ترتب فيها هذا احد على الاصحاب والمال مع وجوب الترتيب في  
اليد والرجل **قوله** والملا وهو ان يكمل طهارة قبل الجفاف  
اي قبل جفاف جميع ما تقدم على ثيابا من العبارة باعتبار اطلاق  
الجفاف وهو لا مع وقيل المعين جفاف العضو السابق على ما هو فيه  
وقيل ان الملاحة هي اللباسة بين الاعضاء فلو فصل بينها ثم وانما  
تأخر تقدم ويبسط اعتبارها مع تعدد فافان المسح للمسح ان تعدد  
المسح باللبسة وان كان جمع التيمم الى هذا الوضوء ابلغ في الاحتياط وهل  
يقدر في المرء المقطوع المطوية جفافا بلباسه لو كانا لموارعت لا بحيث  
بعد ذلك خلا لا بالملات فيه افعال **قوله** والقرص في الغسل مرة  
اي غسلة الوضوء فالمراد بالغسل ما يتوجب العضو وان تعدد احوال  
وضوءه ولا عبثه يكون كف واحدة او اثنين مثلا كما في الواجبة على العضو  
**قوله** وانما لم يدع اي محبة وهو الاصح ولا يجوز المسح بما هاهنا ولا ستره  
اعطاء الغسل بطل الوضوء لغرض المسح **قوله** والجبا عتق انا مكن  
والاصح عليها ولو في موضع الغسل هذه العبارة لا تخلو من مناقشة ولا  
تخير المسألة ان الجيرة اما ان يكون في موضع الغسل او المسح في الاول  
اما ان يمين نزعها او لا وعلى التقديرين اما ان يمين الا يمسك الماء الى  
البشرة او لا وعلى التقديرين اما ان يكون ما تحتها طاهرا او لا فان كان افعال



الماء الى البشر بحيث يتغذى وما كان ما تحتها طاهرا كمن تلوها الماء بحيث  
يحل الفضل ولا يجب التزج وان كان ما تحتها نجسا فان كان  
التزج ولم يضر وصول الماء الى البنية فلا بد منه لتطهير الجوف فلهذا  
بدون التزج والامسح على ظاهرها مع طهارته ولو كان نجسا جعل فقه طاهر  
يسمى عليه وان كانت في موضع اللحم منها فيجب تزجها ومسح ما تحتها ان كان  
التزج ولم يضر ايضا الماء الى البنية لوجوب الصاق البدن محل المسح وان  
تعدرت التزج مسح عليها مع طهارته فلا يهرق ويهل كسالمية لغة لوصول الماء  
الى البنية اذا كان ما تحتها طاهرا ولم يتغير وصول الماء اليه فلا يحل  
توحي اذا لا ينقطع الميوسر بالمسح ومن هذا يعلم قوله ما يجازي من  
على الطهارة وكذا قوله والامسح عليها ولو في موضع الفضل لانه لا يتغير على الطهارة  
ويظهر ذلك بانه تام **قوله** ولا يجوز ان يوشى وضوءه غيره اختيارا  
ويخرج من المقتضى كقولهم يحد من يتزج وجب الاستحجار ويتولى من البنية وجوبا  
لا مكانها منه وكذا الفعل لا يدخل البنية ولو توحي معا كان حسنا ولا بد  
ان يراد من قوله البنية لا قوله الفعل كما نصي **قوله** ومن دام به السلس لم يسل  
كذلك اي يسل وهو كذلك فلا يضر دوام الحدث بل حدث حدثا اخر لان  
دوام السلس وهو توازن خروج البول اخذ جوده كونه حدثا اخر  
لا شئ في التكليف كونه حدثا **قوله** وقيل يتوحي لكل صلوة وهو حسن  
لان زمان الطهارة والصلوة وان سقط اعتبار الحدث الخارج في الاذان  
ما زاد على ذلك لا دليل على سقوط اعتبار الحدث الخارج فيه فوجب اجراءه في الحدث  
عليه فلهذا الوضوء لكل صلوة لكن يجب عليه تزج زمان القطع بالحدث في كل  
الطهارة والصلوة وان رجاه ويجب الاجتهاد في شئ الجاسة من التزج كالنخاسة

هذا هو معنى الشرح المذكور في هذا الموضع والظاهر ان السلس هو

وفي كل

وكذا المبطون والمراود من على البطن من ديج او غايه قوله وكذا المبطون اي  
يعني وهو كونه كغيره وهذا هو مقتضى الشرح في الخلاف وهو الاصح والاولى نجسا  
في المبطون **قوله** ولو نجس الحدث في الصلوة تزجها ومن يهتد به المظهر  
بين الامحاج به به نفس صحيح ولا قرب الكافة بالسلس فاما سلسه فعل  
الصلوة بطهارة بان تجزئ زمان انقطاع الحدث وجب وان تعدر ذلك  
توحي لا تحل صلوة ولو طهر الحدث في الصلوة لم تقطعها **قوله** ومنع الاناء على اليدين  
هذا ان كان ما تحتها من يالهيد والاهل على اليدين ليجب المازع اليدين  
**قوله** والتسبية هي بسم الله وبالله ويستحب كذا عاريف **قوله** وعمل اليدين  
مرة للقوم والمبول وترتين للعايط قبل الاعتراف ولو اجتمعت ثلث صلوات  
واما في غير الفضل المذكور اذا كان الاناء واسع الكاس يمكن لا اعترافيه  
وهو دونه الكون ولم يكن هناك مانع من نجاسة اليد او خوف قصور الماء وموضع  
ايدى الفضل ففعل التزج واختلته المذكور استجبا بفعل اذا كان الاناء  
ضيقا كذا في حصول مقصود الفضل بالاضافة الى بان الاعتراف والمحضنة **قوله**  
لما لا ثلاثا **قوله** وان يبداء بطهارة راعه والمواضعات بها هذا في الفضل الاول  
اما في الفضل الثاني فبالتسبية فيها **قوله** والوضوء يحد ليحصل بها والاسباب واحتمل  
في الذكر كونه مازا لا يستجبر منه لان اسباب الوضوء لا يبلغ الحد **قوله** والسواك  
هذه اي تجبيل **قوله** ومن يتقى الحدث وشئ في الطهارة او يتقها وكذا المنة  
تطهر المزاوان من يتقى حصول الحدث منه في الزمان الماض وشئ في طهارة  
بعده في زمان آتية فان الشك واليقين يمنع اجتماعهما في وجود امر متين  
في زمان واحد لان يقين وجود احد هما يقتضي تعين عدم الآخر والشك في احدهما  
يقتضي شك في الآخر وانما حكم بوجود الشك لان الشك في الشك لا يقتضي

قوله

الموجود يستوفى بقاؤه اذا لم يستقل على ما يتبين وجوبه من جهة هذا العلم على  
 انما يتبينها اي الحدث والظاهرة وشك في المتأخر بان علم وجوده في الجملة  
 ولم يعلم المتقدم والمتأخر منها فقد اختلف العلم وجوب التطمين اليه وهي  
 قوله متقدم على الاحجاب والاصح ذلك ان لم يعلم حاله قبل زمان الظهارة والكل  
 المشكوك فيها بالقدم والماضي فاعلم وعلم التعاقب بين الظهارة والحدث  
 بحيث قطع بتقدم توالي حدثين وظهرت فانه يأخذ بشئ ما قبلها والاخذ  
 ببقائه على الاقوال واختصها بغير قول او شك في شئ من افعال الموجود  
 بعد انقضاء بقاؤه على الظهارة اي بعد انقضاء زمان الظهارة اي فواتها مما جازا  
 بقي موضوعه الذي توهمه في ام لا وفي القوروس لما حمل الاقوال على حقيقة زائدة  
 ولو قدر ما يشمل من بقاؤه الموضوع موضع وجوده بحيث لو اراد الاقوال  
 لا يمكنه والحاصل ان شك بعد القبول من الموضوع لا يثبت اليه المنقوص الوارد  
 في ذلك لظهور الحال من انه لم يقع من الموضوع الا وقد اكمل افعاله **قوله** وفيه  
 على اعضائه ندوة اخذ من طبيعته واجزاء سواء كان غلب ذلك او جازا وضد  
 لانه يملك الموضوع ويذكره والنقص فيه دلالة على بقاء المولات ما بين شيئين  
 المطلق **قوله** ويعيد المصلحة لو ترك غلب احد الطرفين لانه يملك بجانبه  
 عامدا او تاسيا او جاهلا ويحب الاعادة لوقوعه خارجا على المتأخر على العائد  
 وعلى الماهولة الوقت خاصة على الاصح فاقبل العلم لا يبرر اعادته انما هو العلم  
 لعدم ازالها سواء نسيها حال المصلحة ام لا **قوله** ولا يعيد الموضوع لعدم  
 الحدث واوجب ان يجره اعادته لو كان الخارج لولا دون ما اذا كان غائبا  
 تعويلا على بعض اللاحق وهو ضعيف **قوله** وليس كناية القدر المحذور

تركه

قوله

قوله لان احدهما المنع وهو اللاحق لظاهر قوله ثم لا يثبت الا المظهر وفيه وقال  
 ابن اديس بجوابه وهو ضعيف والملاذيب اصابت به بعض المبدئين والمظاهر  
 ان الظهور كالبدن وان كان ما زاد من محل تردد كالشعر والسن والارب  
 ان المراد بالكتابة رقم حروف القرآن وسننها التشديد والمد والجزء وفي  
 تحريم لمس الاعراب توقف ان ليس من جملة الكتابة لانه من الامور المحذورة ليدل  
 على صفات الكلمات من الاعراب والمنازل والاعتبار في ذلك بالعلمية فلو كتب  
 كتاب كلابية ايا من القرآن حرم مسها على من علم ذلك وليس بصعب قبول قوله  
 في ذلك لغير احيا والمسلم وان لا يعلم الا من قبل ولو كتب ما لا يكون الا قبل ما  
 كالاته المصولة بنية عدم القوافل قبل تدرج بقية فيخرج المكتوب عن كونه قوافل  
 فيه تردد والمحقق اقوى لانه القوافل ذلك بالايجاز يقتضي الاحتفاظ بالعلم  
 يكون قوافل **قوله** فالواجب ستة على الاقوال واشهرها من الاحجاب **قوله**  
 انما المار بقطعة وقوما الى المار بالمعبر الذي هو المتيقن وذلك اذا علم كونه خارجا  
 شيئا **قوله** ولو اشتهى اعتبرا بالدين وضو المبدئين بحقيقة خبره الى الواسية  
 المار بالخارج فلم يعلم كونه متيقنا فالمرجحة ذلك الى اوصافه الخاصة به وقد ذكرنا  
 ههنا خمسة منها المدقق بفتح الهمزة وهو من قبيل وقع ومنها فقر المبدئين عقيدتهم  
 في ذلك لاكتساب الشهادة ومنها مقارن الشهادة لخروج جميع التلذذ ذير ومنها دابة  
 الطمع والعين وسائر البصير جافا وهذا ما لصفت شلزمة غالبا فان خلف  
 بعضها فاما يكون لعارض فيكون وجود واحدة منها وان كانتا لهما في كماله  
 جميع **قوله** ويمكنه المصنف الشهادة بغيره على ذلك فان تجرد منه عن الذنوب  
 لعارض وبضعف العقوبة فلا يخرج من تعلو الحكم به وذلك مما ثبت بالنسب  
 والاجماع **قوله** ويتعلق المستند اذا وجد شيئا على حبه او قومه الذي

قوله



ينفرد به الحكم بكونه جنبا باقضا والاجماع وتعدى على ظاهر الحال ولو كان  
صبيحا حكم بطلانهم بذلك مع الايمان وتحقيق ما استكمال اثني عشر سنة كما تخرج  
به العلامة في المنتقى والمراد بالشرب الذي يفرض به واجد الحق ان لا يشرب  
فيه عين فان شاركه آخر ايامه ان يلبس فيه رقة كالتحاف وعلى التعاقب  
اذ لم يعلم صاحب التوبة فلا غل عليها محتملا بيقين البلاء بالنية الى كل منهما  
ولو علم صاحب التوبة فالمنى فيه لا صلاحة لعدم التقدم **قوله** وهذه غيبوبة التوبة  
ويحقق بالمعنى انما ينشأ اي كما فيها **قوله** واليه السلب فهو وصلى لما بعد والمراد  
وان لم ينزل **قوله** وكذا في دبره المودة على الاشبه هذا هو الاصح **قوله** وفي  
وجوب الغسل بوطئ العلام وجزم علم الهدف بالوجوب الجوز هو الاصح  
حدث على عمه الاثما على الاثما ولا ريب ان القائل كالمعقل في وجوب  
الغسل ولو كان احدهما ميتا او صغيرا اختص بالوجوب بالحي البائع وان كلف  
احكام الجنابة للصغير فيمنعه الولي مما يحرم على الجنب حتى يغسل ويكف عاده  
عند البلوغ والاصح الوجوب بوطئ العادة وما جرى مجرى **قوله** البنية مقارنة  
لغسل الرأس ويجب فيها ما سبق والمراد بالرأس هنا ما يتساوى في الرقبة  
تقليبيا لا تما كعضو واحد من الغسل ويجب ان لا يتسبب في اجزاء العضو  
الواحد وحيد فاذا كان بالنية اي جزء كان فيها اجزاء **قوله** او متقدمة  
عند غسل اليدين المستحب في الغسل لانه اول الاضال وكذا عند الغفلة والاشق  
**قوله** ما يتوهمه الا في العادة وتحقيقه للمراين **قوله** ولو كان ذهنه بان يكون  
جديا باحد المعتقل **قوله** ثم يمانية ثم يمانية اي بالمياض والمياض عشرة  
البحر مائة يمانية الاغصان التي في الجبالين والابن وحاول بذكر الاشجار  
بعد وجوب الترتيب في العضو الواحد لغسل اعلاه او لا ويجوز غسل المبرك في الغفلة

عنظر

عند كل واحد منهما من باب المقدسة والعدول من والسر لا اولوية لعلها مع  
احد الجانبين فيتحيز وان غلبها سها كما في **قوله** وسقط الترتيب بالاشكال  
على الاتحاط فلا للشعير وتحقيقه بالانفاس في الارض مقارنا بالنية او لعلها  
المراية جزء كان من اليد مع اتباع اليدين في غير تلوخ وتحلل المشر للفقير  
والمعاطف والعقود في هذا السبق وما سبق الى افهام بعض الطلبة من وجوب  
تقادة البنية في الارض من جميع البدن يا في بنية ما شامل لاجمها ثم يرى  
فقد من الخرافات ومن وجوب الموضع لانه انشئ بغسلها ان لم يتحقق تلخ في  
الوضوء عوفا **قوله** منوها سبعة اي حنون الكليقة **قوله** الاستبراء  
اي لا ريب ان الاستبراء للزنا بالبول اذا كان رجلا لا ياتي على ما خلف  
في الجري من اجزاء التي يغسلها قال جماعة بوجوبه وهو اولي ثم يستبرأ  
من البول بالاجتهاد والمذكور اما غير المذكور فانما يستبرأ من البول  
كان قد بال قبل الجوع او بعدة والافلا استبرأ منه وحده ولا اثر لما يجده من  
الغسل بالليل المشبه بعد الغسل لولم يستبرأ **قوله** وعلى يد يد اقل  
وحده هذا الغسل من المرقعين **قوله** وامرأ لم يد على الجسد او ذلك  
واوجه ابن جبير **قوله** وتخليل ما يعمل اليه استلقا **قوله** والغسل  
بصاع اي بقدر اصاع من الماء طلبا للاسباع ويجزى دوره ما ضد على اسم  
الغسل **قوله** فيصوم عليه قلة الصيام الا ان يصوم وهي ذات السجدة الزاوية  
وكذا ايضا ما احتى المشترك اذ في به احدها **قوله** ودخول المساجد  
اجتبا لاي عاير سبيل وذلك اذا كان في المسجد طويلا للابن  
اما التردد في المسجد فانه يجوز كاللش **قوله** المسجد المرام ومسجد الموت  
صفاة يجوز فيها الاجتياق وغيره اجماعا والنصوص في هذه البيت

بعض

اي

و

عليها السلام واردة بذلك **قوله** ولو احتلم فيها تيمم الخروج بتزاحم المسجد  
وغیره ويحب تحريمه وان كان بعد من لياب والمساعدة الى ذلك بحسب  
الامكان ثم قصد اقرب الابواب اليه ولا يجوز الغسل وان سافر زمانه  
زمانا شديدا وقصر عنه ولا يخرج من غير التيمم ولو دخل حيا فكلما لم يجد  
فيها عند بعض الاصحاب وليس يبيد والحائض كالجنب لو اتيه  
حنزة التيمم عن لياقته والغسل حايضة المعنى للاعقاب على انهما  
لما في الاحكام الا استثنى **قوله** ووقع شيء فيها على الظاهر وهو الاصح  
للمعنى الوارد بالثبوت عن ذلك وهو ان على التيمم والتقصيد باستلزام  
الغسل الطهارة ولا فرق بين الوضوء داخل المسجد وخارجه عيدا  
بالاطلاق **قوله** والاكل والشرب سالم يقتضيان ويستثنى ثلثا لما  
فتنوا كراهية حيفت على الظاهر ويستحب غسل اليد **قوله** وللصلاة  
منا واول غيره وقيل تحريمه **قوله** ولو رأى رجلا بعد الغسل اعاد الغسل  
البول والاحتجام والمزادة المتزلة الرجل اذا رأى بلكا مشيتها يحتمل كونه  
شيقا بعد الغسل اعاده لان الظاهر انه متى تحلقت في المجرى الا البول  
لان بقايا التي يزول به ثم ان لم يكن اجتهد توفيرا لان الظاهر ان البول  
من بقايا البول وكذا لا يبعد مع الاجتهاد ولكن بشرط تعدد البول ايام  
امكانه فانه يبعد الغسل والصورة عن ان يبوسه ويجهده فلا شيء عليه  
وهي عند رجته قوله الا مع البول فان من فعل امرين صدق عليه انه فعل  
احدهما ان يبوسه ولا يجهده تعبد الوضوء ان يجهده من غير بول وهي  
صورتان تقع تعدد البول لا شيء عليه مع إمكانه يبعد الغسل وان  
انتفيا اعاد الغسل وهي منطوق قوله اعاد الا مع البول والاجتهاد **قوله**

شأن

ولو احتلم

ولو احدثه اثناء غسله فبعد احوال احكامها الا تمام والوضوء بل لا تمام  
الا تمام من غير وضوء وقيل يشترط في كونه وضوءا او بالحدث هذا هو الاصح  
لان تحلل الكبر موجب للغسل قطعا ولا فرق بين المرنس والمرب  
في ذلك اذا كان الحدث قبل كمال المرنس غسلا وبعد المرنس فيه ولو كان  
غير غسل الجنابة فالانمام ثم ان كان قدم الوضوء اعاده لا تنقضه بالحدث  
الا صغر **قوله** ويجزى غسل الجنابة عن الوضوء اجماعا شيئا وليس الكتاب  
والشئ **قوله** وقوي به تردد الظهور انه لا يخرج هذا هو الاصح لقوله  
عليها السلام كل غل معه وضوء لا غسل الجنابة **قوله** وهذا الاصل  
التي قيد بالاعقاب لان دم الحيض قد يكون بخلاف ذلك لان الوضوء وكذا  
في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر **قوله** وهل يجزى مع الحيض فيه  
روايات اشهرها انه لا يجزى والاصح انه يجزى **قوله** واقله ثلثة الاطراف  
ذلك كما انه لا خلاف في ان اكثره عشرة وكذا الاطراف وان ثلثة الايام  
بلياليها فلا يكون الحيض اقل من ثلثة ايام بلياليها وهو يعين فيها انما هو على الاصح  
وحقيقة ان يكون الدم فيها على الاتصال بحيث متى وضعت القطعة وصبرت  
تكون به **قوله** ولو كانت ثلثة جملته عشرة فقولا ان المروي ان حيض في بول  
زمانا الدم ثلثة ايام في جملته عشرة ايام اي لم يزد جملة الزمان المشتمل على الطهارة  
على عشرة ايام كما لو دأت الاول والخامس والعاشر والاول والثاني  
والخامس ونحو ذلك فيكون خيرا قولان لما صاحب احدهما وبه رواية  
الذهبي واصحابها لعدم بل يشترط التوالى كما سبق **قوله** وما قبل ثلثة  
الى عشرة حيض اي اذا حصل الدم ثلثة ايام وحكم بكونه حيضا ونحوه  
العاشر وانقطع فان ما بعد ثلثة الى عشرة حيض وان اختلفت في ذلك



الا ان يعلم ان ما بعد الثلثة دم عذرة او قرح فان الثلثة فقط حيف  
**قول** ومع تجا وز العشر ترجع ذات العادة اليها والمتباعدة والمضطربة  
 الى القين اي ما سبق من الحكم يكون الدم كله حيفا اذا انقطع على العشر  
 فان تجا وزها فاما ان يكون المرأة ذات عذرة مستقرة فانها ترجع اليها  
 يعني ان يجعل لها اليقين تجا وز الدم العشر ان زمان العادة هو الحيف  
 وما سواه استحاضة فتقضي يوم العادة والعبادة الواجبة من صوم وحالة  
 تقضي فيما بعدها ان كانت قد نكحت العباد بعد ما وان تكون مستعدة  
 وهي التي تستقر لها عادة اصلا واما مضطربة وهي التي استقر لها عادة  
 في الحيف ثم اضطرب عليها حال الدم ونسبتها وفرض المتباعدة والمضطربة  
 مع التجا وزان ترجع الى القين بان تلحقا حال كون الدم فان كانت تلك  
 المدة مختلفة للون بعضه بعضه الحيف وبعضه بعضه غيره ولو كان مع ذلك  
 ما هو بعضه الحيف لا ينقص عن ثلثة ولا يزيد على عشر فعليه ان يحكم بان  
 ما كان بعضه الحيف حيف وما عداه استحاضة وهل يعتبر فيها لم يكن بعضه الحيف  
 بل هو العشر فيقولان واعتياره قوت فان اقل من عشر **قول** ومع  
 فقد ترجع المتباعدة الى عادة اهلها واقربها المار باهلها اقرباؤها  
 من الابوين او من احدكما كالاخوات والعمات والحالات ونحو ذلك ونحو  
 والمراد بجمعها اليقين ان ما خد مثل عادته فان لم يكن لها اهل او  
 ولكن اختلفت عادته بحيث لا يكون فيهن عادة غالبية فانه مع وجود  
 العادة الغالبة يثبت الرجوع اليها رجعت الى عادة اقربها من غيرها  
 فلا ترجع اليهن الا بعد فقد عادة الاهل وعبادة المم خالصة من ذكر  
 الترتيب شين وبين الاهل **قول** فان لم يكن اوكن مختلفات حيث

على العادة

هي والمضطربة الى الروايات اي فان لم يكن للبيدار من ذكر اوكن مختلفات  
 في العادة بشرط ان لا يكون فيهن عادة غالبية رجعت هي والمضطربة الى  
 الروايات اي تحضنا بما دلت عليه الاجار من تقاويل الحيف فان لم  
 ترجع للمضطربة الى عادة الاهل والاقران لان وجود عادة اهلها مع  
 ذلك لا تطل على **قول** وهي ستة من كل شهر او سبعة او ثلثة من شهر  
 وعشر من اخرى والروايات المذكورة هي ستة ايام من كل شهر الى  
 فتجعلها عادة لها او سبعة ايام كذلك او ثلثة من شهر وعشر من آخر  
 فيهن لعدم الترجيح وتختص بتخصيص العدد باي زمان ارادته  
 من الشهر الا ان يدل دليل على زمان بخصوصه فيجب اتباعه **قول**  
 وتثبت العادة باسبيل وشهدين في ايام روية الدم ان ارادها  
 المستقرة عددا وقتا فلا بد من كون الشهرين هلالين لمتصور  
 كونهما الوقت وان ارادهم من ذلك وهي المستقرة ولو في احوالها  
 يتعين تعيين شهر الحيف وهو الزمان الذي يمكن فيه حيف وطهر  
 معيها ولا ريب انما لا يثبت بالشهر الواحد لان العادة تقتضي التواتر  
**قول** ولعلات في ايام العادة صقرة وقبلها او بعدها بعضه  
 الحيف وتجا وز العشر فالقبح للعادة وفيه قول آخر اي لو  
 في ذات العادة بخلاف صفة الحيف وقبل العادة او بعدها بعضه  
 واجتمعت فيه شرائط الحيف بان كان لا ينقص عن ثلثة ايام متوالية  
 ولا يزيد على عشر وتجا وز مجموع الدم الذي في العادة مع الذي  
 قبلها او بعدها العشر بان كان زمان العادة خمسة مثلا والذي  
 قبلها او بعدها ستة ونحو ذلك اذ لو كان المجموع عشر فاذن فلا

الحج

فان الحج حيز لم تعلم خلافه فان الاصح ان التخرج للعادة المستفاد من  
 الاخذ والا فقطاع على لانها اوقى حكم بان زمان العادة حيز وما سواه  
 مستحاضة والقول للشيخ في الشهادة وهو جميع التخرج على العادة المستفاد  
 من الاخذ والاقطاع اعتبارا بيقوت الدم الغالب وهو ضعيف **قوله**  
 وتترك ذات العادة الصلاة بروايتها والدم وكذا ذوات الدم زمان  
 عاقدها لا قبل ولا يجوز لها حينئذ الصراى معنى تلك التخرج الصلاة ونحوها  
 على الحايض **قوله** في المبتدأة والمضطرة ترددا الاحتياط للعبادة او  
 حتى يتيقن الحيز فشا والتدود من ان اوصاف الدم علامة فيجوز  
 التفك بها من شدة اضطرابها فلا يترك المعلوم بيقوتة في الكثرة من  
 العبادة وتجوز وجود المختل والاصح وجوب الصبر الى ان يقوى كثرته  
 ايام فتتيقن الحيز حينئذ **قوله** وذوات العادة تستظهر بعد عاودتها  
 بيوم او يومين ولها الاستئذان الى العشرة والمراو به ترك العبادة مع  
 استئذان الدم ليتنفس لها ان ذلك الدم المستمر بعد العادة حيزا واستحاضة  
 ثم تعطل بعد ايام الاستئذان للحيز وتعمل اقوال المستحاضة ولا يجب  
 الاستئذان على الاصح **قوله** فاذا استمر والاقتت الصوم اي نانا استمرار الدم  
 اي تجاوز العشرة فما فعلته محذور لكن يجب عليها قضاء الصلوة والقرآن  
 زمان الاستئذان وان لم يستمر الدم لم يقطع على العشرة فخرج ما حيز  
 واما ما فعلته من العبادة باطل لكونه زمان الحيز فيجب حينئذ قضاء  
 صوم العشرة ولو انقطع الدم لكون العشرة اغتسلت وقضت صوم  
 زمان الدم خاصة ان لم يعد الدم في العاشر وينقطع عليه **قوله** واول الكثر  
 عشرة ولا حد لكثره الحكم الا لاجلها عى واما لما في فعله كثره

لوجه

وحده ابر القلاح ثلثه اسر وهو ضعيف **قوله** ويجزى على زوجها منه  
 موضع الدم اي دون ما سواه وتخرج به بالنقص والاجزاء واما عدم  
 تحريم ما سواه فهو المشهور وجزم المرتضى الاستئذان بما بين المشرقة  
 والركنية **قوله** ولا يقم طلاقها مع دخولها وحضوره انما لا يقع طلاق  
 الحائض عندنا اجماعا ويحرم فعله بشرط طلاقه ان يكون الزوج  
 قد دخل بها قبله لم يدخل طلاقها وان كانت حائضا وان يكون الزوج  
 حاضرا او في حكم الحاضر والموا ديمكم الحاضر مع كان قريبا الى الموضع  
 الذي هي فيه بحيث لا يشق عادة استعمالها لها فاما الغاية بخبر  
 بحيث يعلم انتقال زوجته من طهر الى اخر يجب ما علمه من عاودتها  
 لانه يظن فان صادف الحيز فوجهه وان تكون حائضا من حمل فاكمل  
 يصح طلاقها وان كانت حائضا وانما ترك المص الشرا الاخير لما اسلفه  
 من ان الحيز لا يحل مع الحمل **قوله** ويجب عليها الفصل مع النفس اذا  
 كانت في وقت عبادة مشروطة بالعمل او كان في وقتها عبادة كذا لك  
**قوله** وقضاء القرءم دون الصلاة المؤقتة فلا يجب قضاء صلوة  
 زمان الحيز ويجب تدارك ركعتي الطواف لو صاحت بعده ليس  
 ذكر من التقضاء في شهر **قوله** وهل يجوز ان يسجد لو سقطت السجدة  
 الثانية نعم لا ريب ان الجواز من الوجوب فكما لا يستلزمه لا ينافيه  
 والاصح الوجوب ولو لمك السجدة او استعنت بالوجوب بطريق  
 اولى الفرق بين السجدة والاستسقاء ان السجدة الاصحار مع  
 والحد في السجدة السجدة من العزيمة فاللام للبعد **قوله** وفي وجوب  
 الكفارة على الزوج بوطئها روايتان أحوطها الوجوب قد اختلفت

اعظم



الاخبار وكلام الاصحاب ان وطى الحايض في موضع الدم موجب للمنفقة  
 ام لا والاصح عدم الوجوب لما في بين الاخبار بالجل على الاستحاضة  
 وما ذكره الحنفية الاحتياط واضح السبيل **قوله** وفي دنياه اوله  
 نصفه وسطه وديع في آخره المراءى في خيار المصروب بالذهب الذي  
 كانت قيمته في الاول الاسلام عشرة دنانير ويتعين المصروف فلا يخرج  
 قيمته مع مكانه وكذا النصف والرجع واعلم ان الاول والخلف في ذات الشيء  
 واخره يختلف باختلاف العادة فاليوم الاول والخلف لذات الشيء  
 ومع الثاني لذات الشيء ومع الثالث لذات الشيء ومع ثلث المراءى في  
 العشر على الاصح وقيل لا اعتبار بذكره بالكلية فقد حله بغير العادة  
 على الاول والوسط **قوله** ويكفي لها الحضاب وقراءه ما عدا الغزاة كالجنب  
 وقيل تجزئ الحضاب ومنع قراءة ما زاد على سبع آيات **قوله** ودونها  
 قبل الفصل على الاصح وقيل يخرج **قوله** واذا حاضت بعد دخول الوقت ولم تزل  
 مع الاسكان قضت انما يحبس قضاء او اوركبت قدر المصلاة كاملة لا تعال  
 والشروط اقل الواجب اخذ صلاة على تلك المداة فلا يجب بدون ذلك الاشياء  
 التكليف لا يسعها وثمة **قوله** وكذا الوادركت من آخر الوقت قدر  
 المداة وجبت اداء مع الامل قضاء لا يشترط ادا جميع المصلاة في آخر  
 الوقت لتعلق بها وجوب فعلها اداء مع الاحتمال بالاداء قضاءها لم يقطع  
 ادراك الشهادة ولكنه لان ذلك كاف في كونه المصلاة اداء على الاصح كما يشترط  
 ان شاء الله نعم **قوله** ويستعمل كاعتقلا الجنب كونه لانه معروض الرضوخ قبله  
 او بعده وهذا الموضوع لا دخل له في الفصل فان كل من طهارة بالاستقبال  
 اما سيوقف عليها سبابة الصلوة فلما حلت به الى زمان فعل الصلوة لم تستب

منجادة

تجانب

مع ما فعلت **قوله** ودونها في الغلب اصغرها وورثتها انما في الغلب لانه  
 قد ينجي دم الاستحاضة بعنفات الحيض وبالعكس لان الصفة والكثرة في أيام الحيض  
 حقيق وفي أيام الطهر يظهر من الواقع دم الاستحاضة الاكثرد والابيض والانتف  
**قوله** ولكن حائرا بعد عاداتها مسترا بعد قايه النفس وبعد انما سرت  
 المبلوغ ومع الحمل على الاكثر فاستحاضة انما اني بكثرة الاستدراك لوقوع عليه  
 يتوهم من افراد دم الاستحاضة بالبحث عنها حكمه وتعيين صفاته ان معرفة  
 وجوبه بان الاحكام عليه يكون بالنظر اليه استقلاله وان لم يشطر الى الحيض  
 كذلك في الواقع لان الدم متى لم يكن كونه حيفا حكم يكون ولم ينظر الى صفاته فكان  
 لما قال ودونها في الغلب اصغرها وورثتها رقيق ثم شبه التمسك كونه الدم استحاضة  
 في الغلب يكون الدم بهذا الصفات فقال لوقوع هذا لكن ليس التمسك بهذا  
 الاوصاف كاقبال كون الدم استحاضة بل لابد من اعتبارا قضاة كونه الدم حيفا  
 او نقاشا فاما في المداة بعد عاداتها مسترا انما هو انما في الغلب كالحائض  
 على العشرة وبعد حاية النفس كانه ما كانت على الاختلاف فيها وبعد انما سرت  
 قبل المبلوغ فاستحاضة لا مشاع للحيض والنفس في هذه المداة كلها وانما  
 في الحائض فبما راعى ان الحيض لا يجتمع بحيث ان يكون الدم الخارج في ايامه استحاضة  
 وقد تقدم ضعف هذا القول فينبغي هذا القسم ولا يند من التعبد بان لا تعلم  
 المداة كونه الدم الخارج لخرج ولا يخرج به باطنها ولا العذرة **قوله** ولو كان  
 عبيطا هو وصلي لما قبله في الدم في هذه المواضع استحاضة ولو كان عبيطا  
 والجبيط لا يعين والطار والمعلقين من الطريق **قوله** ويجزئ اعتباره فان لم  
 يجرى القسمة لزمها ابراما والوفوة كالحصول وان فيها ولم يزل لزمها مع ذلك  
 تعبير لكونه على العذرة وان سأل لزمها مع ذلك لانه على النظر والعصر جمع

دم  
حيفام

بينها وغسل المغرب والعشاء بجمع بينهما وكذا بجمع بين صلاة الليل والجمع بفصلان كما  
 يستعمل الدم الاستحاضة ثلاث مرات بجمع احتسابه لأجزاء أحكام كل مرتبة عليها  
 الأولى أن يطهر الدم بأطن القطنة والمواد بها الذي على باطن الفرج والبرية  
 على ذلك فيجب عليها تغيير القطنة أو غسلها وغسل ما ظهر من فرجها وهو ما يبرئ  
 عند الجلوس على القدمين والوضوء لكل صلاة الثانية أن يغسل الدم القطنة  
 والمرا ديه شموله باطنها وظاهرها جميعا فيجب عليها مع ما سبق تغيير القطنة أو غسلها  
 لأن الدم إذا استوجب القطنة لم يكن مانعا عن صابة المنيورة والغسل لصلابة القطنة  
 وإن سال الدم والمرا ديه سيلانهما وروا القطنة والمنيورة التي توفى كادل علم  
 قوله مع فيهما لاحتاف فإذا كان الدم إذا أصحكت الدم فيسيل من خلفه  
 إلى فيجب عليها مع ذلك غسله من آخره أحداهما للظهر والعصر بجمع بينهما بأن تقدم  
 هذه وتأخرها أخرى وأما اشتراط الجمع ليكن يغسل واحد فإن اختارت أفراد  
 كل واحدة منها بغسل من غير جمع بينهما جاز وكذا القول في المغرب والعشاء  
 ولو أنها أريدت صلاة لتؤاخذ فيها الجمع بينهما وبين الغرض بغسل واحد فلا راد  
 فعل فإذا الليل كفها على واحد لها والجمع لكن تراعى قرب الماء فلا يخلو  
 الجوز يصق الخلع بين الماء والغرض **قوله** وإذا فعلت ذلك صارت  
 ظاهر المواد أن أحكام الطاهر يخرج عليها مثل دخول المساجد وقراءة القرآن  
 وغير ذلك لأنها ظاهر حقيقة الاستمرار خروج الحدث منها **قوله** ولا يجمع بين طهرين  
 بوضوء قبل هذا استدرك بقوله والوضوء لكل صلاة فذا يفرق  
 لطيف فإن ما تقدم علم به وجوب الوضوء لكل صلاة وليس من لوازم وجوب  
 لكل صلاة بجمع بين طهرين بوضوء لأن الواجب اتم من ذلك فإن الشيء  
 قد يجب ولا يكون شرطاً إلا أن هذا كالمستحق عنه لأن وجوب الطهارة

قد علم كونه على وجه الاستصحاب فاستغنى عن البيان واعلم أنه لا فرق بين الدم من  
 بين طهرين بوضوءين واحدين والمندوبين بالتحريم ولا بد من طهارة  
 إلى فعل القطنة عقيب الوضوء لاستمرار الحدث والعدو إنما يبرئ بالوضوء  
 ولا بأس بالآية منه من خواصه التي تروا في النجاسة واستطاع الجمع  
 إذا لم يطهر الدم كثيراً **قوله** وعليها الاستئذان من الدم من العذر  
 بقدره لا يحلف وكذا يلزم من بقاء الدم والبرية لا يجمع إلا صاحب على ذلك خلاف  
 المخرج فإن العصب للمخرج غير واجب عليه كما ذكره الجليل عن الصادق  
 أما تغيير ما أصابه النجاسة من القطنة والمنيورة فلا يجب على من استحاض  
**قوله** ولا يكون النفاس مع الدم ولو ولدت ثامناً خلافاً لما في فأنكم  
 بوجوب الغسل بخروج المولود وحده **قوله** لا يكون الدم نفاساً حتى تراه  
 بعد الولادة أو بعد اختلاف بين الأصحاب في أن الدم الخارج قبل الولادة  
 كدم الطلق ليس نفاساً ولا خلاف في أن الخارج بعد الولادة نفاساً ولا خلاف  
 في الخارج منها فذهب المذهب إلى أنه ليس بنفاس والأصح خلافه **قوله** ولا يكره  
 روايات شهادته لا يبرئ على أكثر المحققين اختلاف الأخبار وكلام الأصحاب  
 في أكثر النفاس والجمع أنه لا يبرئ على عشرة أيام **قوله** ويصبر حالها عند  
 قبل عشرة فإن خرجت القطنة نقياً اعتسلت وأما نقيتها المتقاء والنفاس  
 فظاهر أنها لا تقتل إلا عند انقطاع الدم مطلقاً وليس يجب لأن المرأة فإن  
 كانت ذات عادة مستقرة في الحيض اعتسلت بعد عاداتها وإن شاءت  
 استعمرت بتركها لعبادة يومها أو يومين وإلى عشرة كما سبق في المأنيتم  
 تعتسل فإن كانت قبل عشرة فإذا استمر الدم يوماً وعشرة فالتنفاس بعد  
 زمان العادة وما سواه استحاضة فيجب عليها تدارك ما تركت من صلاة وصيام



وان انقطع عليها فالحج نفاس تنقص يوم زمان القدم اما المبتدأة و  
المضطرة فاذكره يستقيم فيها لان اكثر النفاس بالحنية اليها عشرة ايام  
تقتصر من الانقطاع قبل العشرة والا فتدناها كما **قوله** والنفاس  
كالجائز فيما يحرم عليها ويكره وعليها كضمان الكيفية استجاب بغير  
الوضوء على الفصل وجوازنا غيره عند النفاس كالجائز في جميع الاحكام  
بغير الامساك على ذلك واستثنى امرآ الاقل قطعا بالخلاف في اكثر  
دور اكثر لطيف لا يرجع النفاس الى عادة النفاس بخلاف الجائز  
ولا يرجع الى عادة ضاهاة النفاس ايضا وان كان بكل من حديث  
رواية لا على غيرها لا ترجع المبتدأة الى عادة ضاهاة لطيف ولا  
المضطرة الى الروايات ولاها وذات العادة الى الفتن والخصف  
يدل على البلوغ بخلاف النفاس لخصوصها بالحل والعدو تنفق لطيف  
دون النفاس غالبا ولو حلت من زنا وذات قرين في زمان الجلب  
حبس النفاس قرآن آخر وانقصت به العلة ولو تقدم عنه الاقوال  
قبل لا يشترط ان يكون بين لطيف والنفاس اقل الذكر بخلاف لطيف  
والاصح خلافه وما سوى ذلك من الاحكام فيها سواء فيه والشرع ذلك  
على ما ذكره ان النفاس دم جيف احبب بالورد بغيره عليه احكام  
الاستثنائات وعملها واحدا في البنية **قوله** والفرض في استئذان  
بالقبلة على احوط القولين بل الاصح الوجوب لو روي الامن في الامع استئذان القبلة  
فيستطو ولا فرق بين التعبد والكبر والافق اذا كان محكوما بسلامة  
ولا يخفى ان عبارة الحكم معلومة لان المختار هو الحقيقة وبقيتها ما ذكره  
المهم والفرض منه لو كانت بحيث لو حلى كان مستقيلا **قوله** والمنزلة نقل

بما ذكره في بيان  
النفاس

الى صلاه هذا ان تخرج روح روحه والماء في الموضع الذي يقرأ الصلوة  
من بيته **قوله** وتلقين الشهادتين والا قبل بالشي والانية عليها السلام  
وكلمات الفرج التلقين التلقين يقال غلام لقن اوسرهم اللهم ولا يجوز  
تلقينه الا قبل بالشي من العبادة كمر لا داخلة تلقينها منها وبين  
في رواية تلقين الشهادتين كلمات الفرج والشهادتين ويسمى الا قبل بالشي  
واحدا واحدا **قوله** وان تعوض عنها وتيقن قوة التلقين لا خلاف في  
استجابتها وقابلية يتجيب ان يشهد لها بجوابه لتلايته في الجواب وتغ  
فوه ويدخل المداوم الى حوزة ويقع بذلك مطرو **قوله** ويذهب بها الى جنبه  
وذكره الاصحاب قالوا في المعنى لا اعلم به نقلنا عن ائمتنا عليه السلام  
وليكن ليكون الطوع للغسل واسهل للاذواج **قوله** وتعيى ثوب النفاس  
والاجماع وفيه ستر لثيت وصيانة **قوله** وان يقول عنده القرآن انما فادح  
قراءة سبع والتسافات **قوله** والاسراج عنده ان مات قبل ذكر الشج  
والاصحاب وفي حديث ان الباقر ع لما قيل امر ابو عبد الله عليه السلام ان يبيت  
الذي كان يكره حتى يبيت ابو عبد الله وهذا وان لم يكن عين المدعي الا ان شها  
الحكم كافي في بؤته لانه دلائل السن تتشامخ فيها **قوله** ويجوز تخيير الام  
الاستئذان فيعتبر بعلامات الموت كراخا في صدغيه وميل انفه وامداد  
جلده ووجهه وانما في كفه من ذراعيه واسترخاء قدومه وفقد ذلك فان علم  
بما الموت والا وجب الصبر لئلا يام نكلا فيان على قتل مسلم **قوله** وتكون ان  
تجمر جيب او حافق لما ورد من ان الماء كذا كذا في كصوصها **قوله**  
وقيل ان يجعل على ظهره حديد ذكر ذلك شيخان واكثر الاصحاب واخبره  
ابن الجوزي لمنع وتوبع من الميت وتوقف المصفا حكم لعدم النص عليه والاصح  
ان يكون

بما ذكره في بيان

انما هي نفس الاصحاب على ذلك **قوله** ونفسه بما والسد ثم بالالكاف  
 المراد بطلح فيه من السد والكاف وما يقع عليه الاسم بحيث لا ينجح كونه  
 الى ان يصير مضافا وان كانت العبارة لا تصح على ذلك بل قد توجب خلافه  
 وان كانت الاضافة يمكن فيها اني ملاية **قوله** ثم بالنقل هو يقع اتفاق  
 والمراد به الحال التي تحت بالاضافة الى اللطيف فالمراد به الخافي منها فهو  
 التفسير بما حاله من ان يغيره وكذا المتغير يسير وعفوان ونحوه  
 ما توهم بعضهم من عدم جواز ذلك لشغل اهل اللغة على ان الفعل هو كماله  
 معلوم الفساد لاننا هنا لا نرى كماله من هذا المعنى وكيف يقع على الجارية  
 بهذا لا ولا يقع بنفسه الميت بل هو ان غلب الجارية ابلغ من حيث ان يقع  
 للحدث ومن حيث ان يقع شبيهه على الميت بينه وبين **قوله** ولو تفقد  
 السد والكاف وكنت الموكلة بالقراح الاصح وجوب انك تظن الى  
 ان الفعل لا يقطع بتعذر وما يلوح فيها فيفعل بالقراح عن كل من لا ادلى  
 والثانية مع الثالثة ولا يذنب في تفسيره من كثرة مقادير الاول الفصل في تحقيق  
 بين اتباع ثمة واحدة عند اول الصلوات مشتملة على جميعها وبين ثبات  
 ثمة لكل صلاة ثمة عند اولها ويتعين وقوعها من الغافل وهو المقتض  
 للمارود في القلب لانه كالاتي **قوله** وجوب الوضوء قولان والاصح وجوب  
 اشبه اختلف كلام الاصحاب في وجوب الوضوء وعدمه فقال بالوجوب  
 نقل الشيخ في المبوط الاستصحاب واستجبه الاستصحاب وهو الاصح  
 ولا يثبت من احوال ازاله النجاسة العرسية **قوله** ولو خيف من تعطل  
 شأنا جده يعم ويحجب عن كل غلة تنبهم على اتم القولين وقيل بكون القوة  
**قوله** توجهها الى القبلة الاصح وجوب توجهها الى القبلة ها هنا وكيفية

لأنه

كما في حال الاختصار ولو رددت الامور **قوله** سئل لا يحسن الطلوع قال  
 الاصحاب عن الصادق ع ان اباه كان ينجس ان يحل بين الميت وبين  
 النساء سقط يعني اذا غلب **قوله** ويقف جيبه وينزع ثوبه  
 اكثر عبارات الاصحاب الفقه في البيان غير يشق المقيس وهو في  
 بعض الاضمار والمعارف ان الفقه يوضع الحياطة واهل اللغة لا يرون  
 فيها ولا كلام في استحباب ذلك لما يكون فيه نجاسة تعلق احوال به لان  
 الحال نظمة النجاسة والظاهر ان من المقيس شرط بان الواجب على  
 تعدد الصغير وغيبته ونحوها لم يجوز لانه انما يكون حكمه مستحب **قوله** ويستحب  
 بل يجب من العودة مع وجود ما ذكرنا من الغافل اعم او دون من نفسه  
 لعدم النظر ولم يكن تأخر غير فالستر مستحب **قوله** وتبين حايته في  
 السهر استحباب ذلك وانكوه ابنه في عقيل **قوله** وقيل راسده  
 بدعوة ملائكة وفضل فوجه بالخوض المحب في الاخبار ان يبدل  
 فوجه بالخوض وما روي في الاول ثم يفسل راسده بدعوة السعد  
 يفسل الاول وفي الثانية يفسل فوجه بالخوض وما روي في الاول  
 بالقراح وحده **قوله** ويبدل يفسل يديه اي يدا الميت فلا الى نصيب القراح  
 في كل غلة اما الغافل فالى ثمة غير يفسل ويبلغ منه ان الغافل يفسل  
 والله في ثمة بالثمة **قوله** في كل غلة يمكن عوده الى المسائل كلها في  
 ويبدل يفسل يديه **قوله** ويصح بطنه في الاوليين او الثالثين الاوليين  
 ويكون ثمة لم يرد على الاثر في ابن اوديس وقطعه والعرض المحظ من  
 خرمين شي بعد الغسل ثم يكون المسح برقع ويكوه المسح ثمة اما عا ولا  
 يبين الحامل التي اولها كراما **قوله** ويكره افقاده وقص الطهارة و

والشعر

و



ترجع شعور أي تسويج وقيل تعميم ذلك كله والمشهور الكراهة والاحتياط  
 شيء من المانع والشعور دفعه وجوب **قوله** وأرسل المارة الكيفية لا  
 يأس بالبراعة الكيفية من الموضوع المقدس كالحاجة والبالوعة تقيده  
 في وسط المارة عاليا معقدة لا تأس المارة ونحو **قوله** والواجب منه منزه  
 قيس وأراد حد الميزان من القوة إلى الركبة ويجوز أن يقدم بأذا الملة  
 أو صفة الميتة أما القيس فإلى نصف الساق ويجوز أن يقدم ولا يشترط  
 الأذن نظر إلى الغالب ويجوز أن يفتقر استيعاب الميت بحيث يشترط  
 من قبل رأسه ورجليه **قوله** فيما يجرى اتصاله فيه للرجل فيمكن من جملته  
 ما يؤكل لحمه فإنه لا يجوز أن تكون للرجل من غير المشهد ويجوز أن يكون  
 بالقيس عند الضرورة والمواد بقوله فيما يجرى اتصاله فيه للرجل كونه  
 ذلك بالمشبه إلى الرجل والمرارة فيجوز تكفيها بالمرارة ولو لم يجر  
 فتدفق عار **قوله** وأساس مساجده بالخافرة أن قل أي يجد ذلك  
 وهذا هو تحصيله والواجب فيه الأساس بأن يقع عليه اسم الخافرة عادة  
**قوله** ويجب أن يقبل الغسل قبل تكفيته أو تنوضا المراد أن  
 على المستل الواجب عليه للصلاة فإن تقديمه على التكفيين مستحب للمواد  
 بالوضوء المتعبر به لفعل الصلاة **قوله** وإن زاد الرجل حبة منية  
 عبوة من طهارة بالذهيب وكذا زاد المارة ذلك ما سيجاتي من كلامه  
 بغيره والخبرة بكماله الملائمة وقحة الباء الموحدة قرب بين وبينه  
 بغير العين مضمومة إلى بلد أو جاب وأردت شرط أن لا يكون مطهرة  
 بالذهب لا تنفع الفضل فيه للرجل وزاد في الذكر والمنع من المطهرة  
 بالبرية لأنه أتلف فيكون ما ذه في غير وهو أولى لأنه زينة والحلت بعيد عنها

كانه

غيره

**قوله** وحرقه فخذ يد طولها ثلث اذرع ونصف ثلث عرض شبر تقريبا  
 وكذا شرا المارة وما سياتي من كلامه وشعره **قوله** وعامة يقي عليه  
 تحتها ويحرق طرفي العامة من الخلف ويلقيان على صدره أي وزاد عامة  
 يقي على رأسه بالثوب ويحرقها ثم يلقى فضل الثوب الأيسر على الجانب الأيمن  
 يخرج من تحت كتفه ويلقى على صدره وكذا الشق الآخر وهذا المية أحسنها  
 الأصحاب وهي مستفادة من الأخبار ولا تقدر العامة بل قل ما بقي بالنية  
 المستقيمة **قوله** ويجوز الكفن ثلثي أي يحرقها ويحرق أن يكون أبيض للماء  
 ويكره الكفن والتمتع بالابريس **قوله** ويعطى بالذرية أختلقت  
 العيارات ما تحقق من الذرية أختلقت بالثوب يرجع فيه إلى العين فقبلها  
 ثلث ثوب الكفن الذي يجاء به من الهند كاذب ثوب الثياب وقيل في الخط  
 من الثوب يقي ثلثه والآخر للغير نعم في الطب المسحوق وهذا الأغلوثر  
 فإن الثوب إنما يحل على المتعارف الثلث الكثير أريد استحباب ما لا يعرف  
 أو لا يعرفه إلا في ذلك **قوله** ويكتب على الخبرة والخصير والعانة  
 والجوهرتين فلا يشهد أن لا الله إلا الله الذي هو لها المارة ولم يقرحوا بالكتابة على  
 يجمع وتغتاضا يكتب على العانة الذي هو لها المارة ولم يقرحوا بالكتابة على  
 الخط ولا على يده وهي العامة أو لم يوجد ولعلهم يريدون بالكتابة الخيس  
 أو عند عدم الخيس يكتب على العامة يدها ولا بأس بالكتابة على ذلك الذي  
 فيها الأخيرة وحل الأخيرة ثمانية لما روي أن العامة ذكروه كتب على حاشية  
 كفن والده أسبغت أسبغت أسبغت أن لا الله إلا الله وزاد الأهل  
 وإن محمد رسول الله وأما العامة عليه وعليهم السلام وليس الكفن بالثوب  
 الحسنة على مشرقها السلام قبل يكون الكفن بمرمرة حلل على المحرور فإن

تعدت بها الفين والمائة مع عدمها لا يصح **قوله** ويجعل بين البيه قطن  
وكذا قبله وليكن على المخطوط والاية من العجينة او ما ركب العجين من اولى  
ولا قبل الية ولا المنة كما ذكرنا ثبتت قلت الخيا ن فلما بقى الماء وان خاف  
خروج شئ حار دبره **قوله** وتزاد المودة لعانة اخرى لتدبيرها وعط  
انما تزداد على ما سبق ذكره من الكون الواجب والمذهب للفرع بدل  
تولد وتبدل بالحكمة قناعا واعلم قضية كلام الاحباب ان الله لم يخلق  
شئ بل بدن كالمعانة والحكمة معد للثبوت واختلافه في تعينه وانه  
المعيرة او غيرهما عناية جماعته من الانبياء ان يربح في خلقه من الاما  
وهي الطرايق وفي عبارة ابن التبراج اذ مع عدمه يجعل بدم لعانة كما يجعل  
يدل الحيرة لعانة فتكون للمادة ثلث لثا لثا وهو قضيته كلام المعبود العا  
تو التذكرة ولا بأس به **قوله** ويجعل الكافور باليد ويكره تغييرها كما لا يحل  
**قوله** وان يكون درهما او ربع دراهم وافضل ثلثة عشر درهما وثلاث هذا  
هو المشهور ولا يتعين شئ من هذه المقادير على الاصح واختلاف الاخبار  
وليل على ارادة الغضبية وكما قال الفضل غير هذا قال في الذكر كقطع بالاكش  
**قوله** ويجعل مودر بان احدهما من جانب الابر من قبضه واذا زاده  
والاخرى مع تزوق جانب الابر بلصقتها بجلده وكذا يضع الاخرى مع تز  
قوة جانب الابر وهذا شهدا هو اللال احباب وقيل ان اليسر عند ذكره  
ما بين الخنصر والاراء واليمنى كما سبق وقيل احدهما تحت ابطه الايمن والآخر  
تحت ابطه الايسر وتضع تحت ابطه الايمن ويضع مع اجوار المسلمين  
حتى لا يعلق الاطلاق لاس بذكر **قوله** يكون من الخلد قيل فان تعدلت  
السدر والافن خلط والافن غيره من الشجر وقال المعبد بتقديم الخلط

كلامه

على السدر والاول اجود وفي بعض الاخبار عود الزمان فتقويم على  
تطوق الشجر اولى ويغير الموطور لان في الاخير ان العذاب يربح على الميت  
ما دام خضر وفيه ومن ثم استحب جعل القطن عليها والمشيور كونهما  
فكيعظم الزرع **قوله** ويكون بل المخطوط بالورق ذكره الشيخ والاكابر  
ولا بأس بالمسطر اليه ما قيل به بالورق فيشيع بعد كراهة غيره وقد  
صرح به في الذكر **قوله** وان جعل لما يده من الان كان كالماء كالماء  
وهو من سلة محمد بن سنان عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام واحتمل  
بالجودة عما لو كان في قبضه فانه لا يقطع كما انما يقطع منه الارزاحة  
**قوله** ويجعل الانان اي ويختص بمودر وغيره **قوله** ويجعل عليها  
بالسداد وكذا غيره من الماصح كما ذكره جماعة لما فيه من الخلق مع عن  
المكتفين بالبيان **قوله** ويجعل في صحن الميت او جرح شئ من الكافور  
هذا هو المشهور خلاف المصروف وهو ضعيف **قوله** او يطيبه  
بغيره او غير الضرورة **قوله** وقيل بكونه ان يطبخ الكفن بالحدية قال  
الشيخ سمعناه من الشيخين مفاكرة وعليه كان عملهم وهذا الاصح  
**قوله** والمفوض بواراة في الارض على جانب الايمن سرجهها الى  
القبلة العاجية في المواراة ان يجعل في حفرة تحوس الميت عن السيل  
وكيف ما يجتمع من الناس ولا يه من حرامات الاسير معا وان كانا متلا زمني  
غاليا وجب استغنيا للقبلة بوح الامكان فيسقط مع المتذكر كاستغناه  
القبلة وروى عنه في موضع بعد راحة ابيه منه ونحو ذلك **قوله** ولو كان في  
اليمين فمعدن الميت لقل او جعل في عمار وارسل المراء بالقدور ما  
يشق من المودر الى الميت عادة ويشق ان يراد بالبحر ايام الانهار والنجمة

الكانه



كما قيل في تعدد الميتة المحل في ريعه في قيل في ريعه كما ورد  
 في الحديث والنظر ان يكون في ريعه ما في ريعه في الماء مستحقا كما في  
 في البروتين ان يجعل في الماء المستحق كما في ريعه المستحق  
 للميت الذي بين ريعه الماء ويحب الاستحقاق عند الماء وذلك بعد  
 تعظيم ريعه والمصلحة عليه وما يتفق به او الوعاء من حذو من القين  
 فمضى احد المتكلمين **قوله** ولو كانت ذبحة حاملا من سلم قبل وقت  
 في ميتة المسلمين يستدبر بها القيل اكراما للولد هذا القول اصح لورود  
 النص به وانما استدبر بها القيل ليكون الولد مستحقا لان وجهه في القيل  
 وهو المقتضى بالدفن وهذا اذا كان الحبل عن فكاه كما لو سلم زوج  
 الذمية وهي حامل في السلم كافتة بشبهة او بملك يمين ولو كانت  
 احق ذبا فميتة ترصد لعدم الحيات شرعا وهو متدرج في العيازة لان  
 الحبل من سلم صادق في الدلالة بحصوله من انا كونه ولدان فلا ولا في  
 ان القيد بالذمية لا يحل في اليه لان القلابة ان الحكم يعم مطلق الحارة  
 ولا يجب في ذلك فانه اذا اشتبه الكافر بالسلم وجب مواراة الحية  
 عند بعض المصنفين وان كان بعضهم اعتبر مواراة كيش القوي  
 فان قلنا به فهذا قطعنا متفقنا **قوله** وسنة اتباع الجنائز  
 او مع جانيها لا اياها باجماع اصحابنا **قوله** وترى فيها المنع هو حل  
 الجنائز من جوارها الاربع وهو الذي من الحبل بين العودين باجماعنا  
 فافضل ائتنا وبك لشرك الجميع في افضل عن المقادير على وان قلت  
 جاني الميت خرجت من الذنوب كما ولد ذلك امك واقضيه  
 اليه اذ يقدّم السرير للميت عند راس الميت ثم من عند رجليه

قوله

الماز

باب

بين من راعها الى المايه من عند رجليه ثم من عند راسه دور الرق  
 كذا روى عن الصادق ع والمالك ع عليهما السلام **قوله** وان يجعل الحبل  
 وليكن ما بين القيل قال الاصحاب ويستحب ان يكون راسا بقدر  
 ما يجعل فيه وهذا في غير الرقعة اما فيها فيستحب الشق خشية  
 ان يفسد **قوله** وان يجعل المائل اليه حبل اذ راعه وكيف راسه  
 ويدعوا عند نزول الاصل فيجوز بركن الحضر في غير الصادق ع ولا يركل  
 القبر في حياءه ولا فيفسوة ولا راء ولا حذاء وحل اذ راعه في  
 فاحتمل ان لا بأس بالحفت في وقت الضرورة والتقبة ويستحب ان يكون  
 مستظرا وكذا يستحب الدعاء عند نزول باسم الله وفي سبيل الله  
 ويستحب عند مقايمة القبر وعند وضع اللين وعند الخلع منه **قوله**  
 ولا يكون رجلا في اللولة لانه تورث في القبر ومن قال لم يجد  
 من ريقه اما المراءة فيستحب الزرع ثم المحرم او امرأة ثم اجنبية  
 وان كان شيخا مترا في **قوله** ويجعل الميت عند حلي القبر وكذا  
 ان كان امرأة ويقبل من بين يمين عليه ويقول في المائدة سابقا  
 براسه والمراءة عرضا ويستحب لجعل الميت الرجل عند رجلي القبر  
 بطله يمين او تلت وتلك حتى يذهب القبر ولكن وانزاله في ثلاث  
 دفعات بان يقبل ويضع من يمين ثم يقبل ثالثة في يمينها وليكن سابقا  
 براسه كما خرج في الدنيا في الميت اما المائدة فانما توضع قد علم القبر  
 مما على القبر ثم يقبل دفعة واحدة وتقول عفا طيبا للمستر **قوله** ويجعل  
 عند لفته من عند راسه او رجليه **قوله** وفي ريعه المجد وهو بناءة  
 وتقيد اللين بان يجعل بعضه فوق بعض وان سواه بالطين كان

ذلك

تدنا **قوله** ويخرج من قبل جليله احقنا الميت وقد روي انه باب القبر  
**قوله** ويصل المصروف ليلوا الكفن مستوحشين ولا هيل ووجع  
 اهل البيت صفة قاله القاموس اي يستحقون ان يهيل الخافه والفراس  
 على الميت وليكن ظهورها الكفن واقبله تلك حيث كانت مستوحشين  
 اي قائمين امامه وانما ارجعوا ولا يهيلوا الارض للميت عنه معللا  
 بانه يورث قسوة القلب **قوله** ويوضع موضعها ويستحب ان يرفع القبر  
 مقدار اربع اصابع الى الشبر وليكن موضعها سطح **قوله** ويصنع لهم الماء  
 عليهم من راسه دورا فان فعل ما مضى على وسطه اي يستحب ذلك  
 والا ففعل ان يستعمل القليل ويبدأ بالقب من عند الراس الى الرجلين  
 ثم يدور على القبر من الجانب الاخر ثم يصعد على وسطه **قوله** ويضع المصروف  
 الا يرس على متوجحين وليكن مؤثرة مفتوحة الاصابع **قوله** ويلقنه الرمي  
 بعد انصرافهم اي بعد انظر الى الناس وليكن مستقبلا واقفا صوته  
 وقيل يستند بر القبل ويستقبل القبور لان وجه الميت الى القبلة فاذا استند بها  
 كان موجه اليها والكفاية ويحذر الكوفة ان يامر غيره بتلقينه ولا فرق  
 في هذا التلقين بين الصغار والكبار ولا بالاطلاق وان علمه برفع  
 السؤال لان ثبوت العلة في حق المكلف كاف **قوله** ويكره فريش القبر  
 بالاسراج الا في الحاجة هو خيب معروف ولا يخفى الكراهية بهذا الصنف  
 بل كرهه كراهية فنجس فقل عند الضرورة كنفادة الارض اما الجيات  
 الحمد بالسراج ونحوه فلا بأس به **قوله** ويحصبه اي يكره ذلك وقال  
 الشيخ ان المكروه تجب فيه بعد انذاره لا ابتداء الحكامة المذكورة فيه  
 جمع من الاحياء خصوصا اذا اراد بغيره ليزار ويحضر عليه **قوله** ويجوز

اليه

كل

البايع

اي بعد انذاره للفقير عنه ولا يخفى ان ذلك فيما عدا قبور الانبياء والائمة عليهم  
 السلام لا لطباق السلف والمفسر على فعل ذلك بما لا يشاء فيه تعظيما لشعائره  
 ولغات كثير من المقاصد الدينية بحكم ذلك **قوله** ودون بيتين في قبر  
 انها كونه ذلك اختيارا اما في حال الضرورة فلا بأس وهذا اذا كان القبر  
 ابتداء اما اذا كان القبر احدهما ثم اديت به من دون الارض فلا يجوز للميت  
 النش ومن حق الاول ان يكون له دفن في ارجح منس فلا يخفى اذا اقبل  
 في ذلك ثم الاش احتضا من ذلك فلا يجوز الا باذن مالك **قوله** ونقل الميت  
 الى قبر لمصره الا الى ما هذا الموضع وكذا التي يفتنه قوم صالحين وشجيرة فانه  
 يستحب نقل اليها كما في هذه الآية الظاهرية يقال الميت يركب وما عدا ذلك  
 مكروه هذا الا ان لم يلزم من النقل تلك الميت وشجرة فان يمسها قطعها ونحوه  
**قوله** وكفن المرأة على زوجها وان كان لها مال لا فرق في الزوجين  
 ان يكون حرة ومملوكة نعم لا بد من كونها دامة غير ما سبق على اقرب الزوجين  
 فلا يجب الكفن على المتقاع بما والا فاشترى والمطلقة رجعية زوجة فلا يلزم لها  
 ولو اعسر الزوج من الكفن احتسب عليه من حصته من تركتها ولو ماتا فدفن  
 والمملوك كاتر زوجة له ومهرها الكفن لا القبر **قوله** لا يجوز نيش القبر ولا  
 نقل الموتى بعد دفنهم اطلقوا على نيش الميت الا في مواضع بعضها يختلف  
 فيه الاول اذا صار الميت رثما وليكن عليه فان ظهر خلقة وجب كنهه اما اذا  
 دفن في الارض محصورة فلما لم يلقه وشمل الكفن في مقصود المال اذا ازيد  
 لكسبه او على غيره للمساورة الميت عليه موت كاعده او زوجته وقسمه تركته  
 معلولة بغيره او تركته الواضع اذا وقع في القبر ماله فانه عادة جاز النش  
 لاختلاف الميت من اضعاء المال فيها دفن في قبره او كفن الى غير القبور

البايع



فيكون توثيقه متولى الشئ والجملة النساء الى آخره سابق **قوله** اذا وجد في  
 الميت وفيه الصدق فهو كالنور قد كثر ولا العقب بطريق اول واجبا فيها  
 على قول لا يابس به وانه يعجب التعجيل والتكثير على اليهود الا ان يكون  
 قطع الكفن غير مبرور فليس في ذلك البسوق وكذا التخصيط او غير ذلك  
 او بعضها **قوله** وان لم يجد الصدر غشي وكفن ما فيه غشم البراءة تفصيل  
 على الوجهين اما التكفين والحنوط فمبني على ذلك الوجه **قوله** قال  
 الشيخان ولا يغسل النكاح الا اذا استكمل شهرا واما في خلاف ذلك فحكم  
 بين الاصحاب فيها تفويضا واسنادا حكم الى الشيخين لانها القدوة في ذلك  
 ويجب تكفينه خفيفا وخفيفا ولو كان في لحد ذلك فلا يغسل ولا يكون لاسنانه  
 الموت جيفة فانه انما تنقع فيه الروح بعد استكمال الاربعين **قوله** ولا يغسل  
 الرجل الا وجلا وكذا المرأة اي لا يغسلها الا لامة وهذا انما هو مع وجود  
 المالك فان فقد جاز ان يتولى الحارم تغسيل الحرام وجلا كما في امرأة وهذا  
 في غير الزوج والزوج فان لكل منهما تغسيل الا في اختيارا وانما يجوز لكل  
 من الزوجين تغسيل الآخر من وراء النيا على الاصح فيحصل من ذلك  
 ان الزوج اول بالزوج ثم النساء بالرجال ثم تقدم الحارم منهن على الاحبة  
 ثم الرجال الحارم وكذا المولى له الجاني **قوله** وجعل المولى تحت  
 تحت سبعين بحرية وكذا المولاة اي وكذا المولاة تغسل ابن تحت سبعين  
 بحرية والظاهر من طلاق كذا كل منهما جرحا وعدم وجوب بستر العورة وهو  
 بغير ملاحظة ان الثلث من نهاية الجواز فلا يكون الغسل واقعا قبل نكاحها  
 بحيث يتم تمامها ولو جاز بعدت ابن تحت على من شرع في النكاح فلا يثبت  
**قوله** من مات نحو ثمانية كان كالجمل لكن لا يقرب الكفا حرم وكذا غيره من

1

كل

ابن

عليه

فيكون توثيقه متولى الشئ والجملة النساء الى آخره سابق **قوله** اذا وجد في  
 الميت وفيه الصدق فهو كالنور قد كثر ولا العقب بطريق اول واجبا فيها  
 على قول لا يابس به وانه يعجب التعجيل والتكثير على اليهود الا ان يكون  
 قطع الكفن غير مبرور فليس في ذلك البسوق وكذا التخصيط او غير ذلك  
 او بعضها **قوله** وان لم يجد الصدر غشي وكفن ما فيه غشم البراءة تفصيل  
 على الوجهين اما التكفين والحنوط فمبني على ذلك الوجه **قوله** قال  
 الشيخان ولا يغسل النكاح الا اذا استكمل شهرا واما في خلاف ذلك فحكم  
 بين الاصحاب فيها تفويضا واسنادا حكم الى الشيخين لانها القدوة في ذلك  
 ويجب تكفينه خفيفا وخفيفا ولو كان في لحد ذلك فلا يغسل ولا يكون لاسنانه  
 الموت جيفة فانه انما تنقع فيه الروح بعد استكمال الاربعين **قوله** ولا يغسل  
 الرجل الا وجلا وكذا المرأة اي لا يغسلها الا لامة وهذا انما هو مع وجود  
 المالك فان فقد جاز ان يتولى الحارم تغسيل الحرام وجلا كما في امرأة وهذا  
 في غير الزوج والزوج فان لكل منهما تغسيل الا في اختيارا وانما يجوز لكل  
 من الزوجين تغسيل الآخر من وراء النيا على الاصح فيحصل من ذلك  
 ان الزوج اول بالزوج ثم النساء بالرجال ثم تقدم الحارم منهن على الاحبة  
 ثم الرجال الحارم وكذا المولى له الجاني **قوله** وجعل المولى تحت  
 تحت سبعين بحرية وكذا المولاة اي وكذا المولاة تغسل ابن تحت سبعين  
 بحرية والظاهر من طلاق كذا كل منهما جرحا وعدم وجوب بستر العورة وهو  
 بغير ملاحظة ان الثلث من نهاية الجواز فلا يكون الغسل واقعا قبل نكاحها  
 بحيث يتم تمامها ولو جاز بعدت ابن تحت على من شرع في النكاح فلا يثبت  
**قوله** من مات نحو ثمانية كان كالجمل لكن لا يقرب الكفا حرم وكذا غيره من

فيكون توثيقه متولى الشئ والجملة النساء الى آخره سابق **قوله** اذا وجد في  
 الميت وفيه الصدق فهو كالنور قد كثر ولا العقب بطريق اول واجبا فيها  
 على قول لا يابس به وانه يعجب التعجيل والتكثير على اليهود الا ان يكون  
 قطع الكفن غير مبرور فليس في ذلك البسوق وكذا التخصيط او غير ذلك  
 او بعضها **قوله** وان لم يجد الصدر غشي وكفن ما فيه غشم البراءة تفصيل  
 على الوجهين اما التكفين والحنوط فمبني على ذلك الوجه **قوله** قال  
 الشيخان ولا يغسل النكاح الا اذا استكمل شهرا واما في خلاف ذلك فحكم  
 بين الاصحاب فيها تفويضا واسنادا حكم الى الشيخين لانها القدوة في ذلك  
 ويجب تكفينه خفيفا وخفيفا ولو كان في لحد ذلك فلا يغسل ولا يكون لاسنانه  
 الموت جيفة فانه انما تنقع فيه الروح بعد استكمال الاربعين **قوله** ولا يغسل  
 الرجل الا وجلا وكذا المرأة اي لا يغسلها الا لامة وهذا انما هو مع وجود  
 المالك فان فقد جاز ان يتولى الحارم تغسيل الحرام وجلا كما في امرأة وهذا  
 في غير الزوج والزوج فان لكل منهما تغسيل الا في اختيارا وانما يجوز لكل  
 من الزوجين تغسيل الآخر من وراء النيا على الاصح فيحصل من ذلك  
 ان الزوج اول بالزوج ثم النساء بالرجال ثم تقدم الحارم منهن على الاحبة  
 ثم الرجال الحارم وكذا المولى له الجاني **قوله** وجعل المولى تحت  
 تحت سبعين بحرية وكذا المولاة اي وكذا المولاة تغسل ابن تحت سبعين  
 بحرية والظاهر من طلاق كذا كل منهما جرحا وعدم وجوب بستر العورة وهو  
 بغير ملاحظة ان الثلث من نهاية الجواز فلا يكون الغسل واقعا قبل نكاحها  
 بحيث يتم تمامها ولو جاز بعدت ابن تحت على من شرع في النكاح فلا يثبت  
**قوله** من مات نحو ثمانية كان كالجمل لكن لا يقرب الكفا حرم وكذا غيره من

الغيب ولا يشك راسه ولا يلقى به المكلف ولا المدة من الوقت **قوله**  
 لو في كذا الميت نجاسة غسل ما لم يطرح في القبر وقضت بعد جعله فيه  
 انما يقترض اذا لم يفرغ منها في القبر فان كان الغسل تعين والافترض  
 وينبغي ان يكون ذلك مقتضى اياها اذا لم يكن النجاسة بحيث يودي بها  
 الى الفسا والحق وهناك الميت **قوله** يجزى الغسل ميتا لا يقي بعد بدنه  
 وقبل تطهيره بالغسل على الظاهر خالفه وجوب غسل الميت المتبرص من الله والابواب  
 فتح عليه ولا يصح الوجوب والمرا ويورد بالموت بر جميعه ولو في غير جوارحه غسل  
 وان كانت في غير انفسه المتبرص بقاء في الطيرة في اخره بقوله وقبل تطهيره  
 بالغسل اما اذا شئ بعد تطهيره به فانه لا يغسل قطعا واعتبر تطهيره  
 بالغسل لان مجرد الغسل وحده لا يكفي مطلقا انما يكفي به اذا ظهر الميت به  
 من نجاسة الموت وذلك اذا وقع على الوجه المعتبر في الميت من المسلم المكلف  
 مع الخليطين فلو خلا من ذلك كما لو غسل فاستدا او غسله كما ذكرنا وكذا  
 لغسل المسلم او خلا من احد الخليطين او يقيم عن بعض الغسلات فوجب الغسل  
 بمس ثاب ولو يقيم عن جميع الغسلات كذلك بطريق اولي ويستند في ذلك  
 وقبل تطهيره نجاسة الميت قبل الغسل فلو كان الميت معصوما او شهيدا  
 او اعتقل غسل الاموات لوجوب قلده حذو وتصايب وقيل بذكر  
 لا غسل على مائة لان الميت على هذه التقديرات ظاهر لا يجب فيه الاغتسل  
**قوله** وكذا يجب الغسل بمس ثابته فيها عندهم سواء بينت من حي او ميت و  
 هل يجب غسل العظم الجرد فيه تردد والظاهر الوجوب ولا يجب غسل الشعر السن  
 من الميت وكذا الظاهر اذا كانت منفصلة وهل يجب غسلها مع الانصال فيه  
 تردد وهو تعدى نجاسة الميت الى الحمل الملاقي بدنه الرطوبة **قوله** تطهيره

كثير

فيه قولان اقصاهما عدم **قوله** وهو غسل الماء بغير ما سبق الماء الميتة  
**قوله** فاشهد غسل الجعة وقتها ما بين طلوع الفجر الى الغروب والاشهد  
 والاصح استحباب غسل الجعة وقيل بوجوب وقته ما بين طلوع الفجر الى  
 زوال الشمس وقضاء الى آخر الميت وتقدم لحاقها بالاعوان من الماء الحار  
 وراعي في نيته للاداء او القضاء او التقويم **قوله** وكلما قرب من الزوال  
 كان افضل وهذا الحكم ثابت في الاداء وغيره فيكون آخر الاداء افضل كما ان آخر  
 القضاء افضل **قوله** واذا لم يلبث من شهر رمضان الى يستحب جميع ليالي فردى  
 رمضان ويستحب له ليلة ثلث وعشرين غلظا في اوله الليل واخره **قوله**  
 ويوم المبعث اي بعث النبي ص وهو السابع والعشرون من رجب **قوله**  
 والغدير اي يوم الغدير هو ثامن شهر ذي الحجة **قوله** ويوم المباهلة هو العاشر  
 من ربيع والعشرون من ذي الحجة على الاشهر وقيل الخامس والعشرون منه  
**قوله** وغسل الاصراع على الاصح وقيل بوجوب **قوله** ولغسل الكفوف اذا كان  
 الترك عدا واستوجب الاحتياط الفرس ولا فرق في ذلك بين كسوف الشمس  
 خسوف القمر وقيل بوجوب الغسل في ذلك والاصح الاستحباب **قوله** والنية  
 سواء كانت من نفس او كفر وسواء كان الحلق بفعل كبير او صغير بالاهر عليها  
**قوله** ولصلاة الحاجة وصلاة الاستخارة ليس المأذون في كل صلاة اقربا  
 المكلف لاحد الا امرت بل المأذون ما فعله الاحباب في الاية عليهم السلام واسمان  
 فطلب منها **قوله** ولدفع الحرام والمسجد الحرام ويستحب لدخول مكة انهم  
**قوله** وغسل المولود اي يستحب تغسيل المولود ولو كان عند ولادة وقيل  
 بوجوبه وهو ضعيف **قوله** شرها اليتم عدم الماء او عدم الوضوء اليه او حصوله  
 مانع من استغناؤه كالبعد والمريض هذه اسباب ثلثة فعدم الوضوء الى الماء

الغسل



بما هو ما يكون المار مع وجوده لكن الوسيلة اليه متعينة كما اذا كانت في الموضع  
المتروك اليها والآن من دلو ونحوه يستخرج بها ومنه ان يكون في ما كان في  
او يبدل بعض غيره بوجوده ما اذا كان المار لغيره او يبيع او يخرجهما بخلافه  
على نفس او طرف او مال او قل لا تجوز حنطة كما لو بخر شخص فخره من المهاراة  
او يبيع سوار كان ذلك او لغيره ويراد بالمانع من استعماله ان يكون المار موجودا  
يتوصل اليه كمن منع مانع من استعماله ويراد بالمانع ما يقع للمسي والمشرع كما اذا كان  
على يد شخص لم يفسد منها وضاف المار من المهاراة المهاراة معا ومن المار المار  
الموجود الذي كان زبادة او يبيعه او الذي يخاف هدمه فيقول عارف او يخرجه  
سابقة ونحوه لك ومن الاشياء وهو ما يبيع المار من المار المشبهة  
للخلفه بسبب استعمال المار واما يبعث بشق الجلد ويخرج الدم واما بعد  
ما صار اذا فاحش واما البود قد عرفنا من مانع او المار ويبيع في بيده  
بما اذا خفف من استعمال المار من او ما جاز اما لو تالم في الحال ولم يخش  
العاقبة فخره من المار في المار المار المار اذا كان المار شديدا جدا  
بحيث لا يتحمل شمله في العادة **قوله** ولعل يوجد الا بقبول وجب وان كان  
التمن وقيل لم يضر به في الحال وهو شبه لاختلافه وجوب المار المار  
المهاراة لغيره في المار المار اذا كان دعه عن المار المار باعتبار  
الزمان والمكان والاصح وجوب المار مطلقا الا ان يضر المار بما امر  
في الحال وفي المال حيث لا يتوقع مالا عادة كالمسافر اذا خشي من المار المار  
تفقه في شاد سفه وكذا المار الخلف بالم لم يجيب المار واعلم ان الحال المار  
ينبغي تنبيه على حاله المار ليعرف المار كالمار والمتمتع لا على الزمان المار  
لان المار المار عادة ضروري بالتمن فلا يوجب المار المار **قوله** ولو كان

دون  
في  
او يكون

بما هو ما يكون المار مع وجوده لكن الوسيلة اليه متعينة كما اذا كانت في الموضع  
المتروك اليها والآن من دلو ونحوه يستخرج بها ومنه ان يكون في ما كان في  
او يبدل بعض غيره بوجوده ما اذا كان المار لغيره او يبيع او يخرجهما بخلافه  
على نفس او طرف او مال او قل لا تجوز حنطة كما لو بخر شخص فخره من المهاراة  
او يبيع سوار كان ذلك او لغيره ويراد بالمانع من استعماله ان يكون المار موجودا  
يتوصل اليه كمن منع مانع من استعماله ويراد بالمانع ما يقع للمسي والمشرع كما اذا كان  
على يد شخص لم يفسد منها وضاف المار من المهاراة المهاراة معا ومن المار المار  
الموجود الذي كان زبادة او يبيعه او الذي يخاف هدمه فيقول عارف او يخرجه  
سابقة ونحوه لك ومن الاشياء وهو ما يبيع المار من المار المشبهة  
للخلفه بسبب استعمال المار واما يبعث بشق الجلد ويخرج الدم واما بعد  
ما صار اذا فاحش واما البود قد عرفنا من مانع او المار ويبيع في بيده  
بما اذا خفف من استعمال المار من او ما جاز اما لو تالم في الحال ولم يخش  
العاقبة فخره من المار في المار المار المار اذا كان المار شديدا جدا  
بحيث لا يتحمل شمله في العادة **قوله** ولعل يوجد الا بقبول وجب وان كان  
التمن وقيل لم يضر به في الحال وهو شبه لاختلافه وجوب المار المار  
المهاراة لغيره في المار المار اذا كان دعه عن المار المار باعتبار  
الزمان والمكان والاصح وجوب المار مطلقا الا ان يضر المار بما امر  
في الحال وفي المال حيث لا يتوقع مالا عادة كالمسافر اذا خشي من المار المار  
تفقه في شاد سفه وكذا المار الخلف بالم لم يجيب المار واعلم ان الحال المار  
ينبغي تنبيه على حاله المار ليعرف المار كالمار والمتمتع لا على الزمان المار  
لان المار المار عادة ضروري بالتمن فلا يوجب المار المار **قوله** ولو كان

بما هو ما يكون المار مع وجوده لكن الوسيلة اليه متعينة كما اذا كانت في الموضع  
المتروك اليها والآن من دلو ونحوه يستخرج بها ومنه ان يكون في ما كان في  
او يبدل بعض غيره بوجوده ما اذا كان المار لغيره او يبيع او يخرجهما بخلافه  
على نفس او طرف او مال او قل لا تجوز حنطة كما لو بخر شخص فخره من المهاراة  
او يبيع سوار كان ذلك او لغيره ويراد بالمانع من استعماله ان يكون المار موجودا  
يتوصل اليه كمن منع مانع من استعماله ويراد بالمانع ما يقع للمسي والمشرع كما اذا كان  
على يد شخص لم يفسد منها وضاف المار من المهاراة المهاراة معا ومن المار المار  
الموجود الذي كان زبادة او يبيعه او الذي يخاف هدمه فيقول عارف او يخرجه  
سابقة ونحوه لك ومن الاشياء وهو ما يبيع المار من المار المشبهة  
للخلفه بسبب استعمال المار واما يبعث بشق الجلد ويخرج الدم واما بعد  
ما صار اذا فاحش واما البود قد عرفنا من مانع او المار ويبيع في بيده  
بما اذا خفف من استعمال المار من او ما جاز اما لو تالم في الحال ولم يخش  
العاقبة فخره من المار في المار المار المار اذا كان المار شديدا جدا  
بحيث لا يتحمل شمله في العادة **قوله** ولعل يوجد الا بقبول وجب وان كان  
التمن وقيل لم يضر به في الحال وهو شبه لاختلافه وجوب المار المار  
المهاراة لغيره في المار المار اذا كان دعه عن المار المار باعتبار  
الزمان والمكان والاصح وجوب المار مطلقا الا ان يضر المار بما امر  
في الحال وفي المال حيث لا يتوقع مالا عادة كالمسافر اذا خشي من المار المار  
تفقه في شاد سفه وكذا المار الخلف بالم لم يجيب المار واعلم ان الحال المار  
ينبغي تنبيه على حاله المار ليعرف المار كالمار والمتمتع لا على الزمان المار  
لان المار المار عادة ضروري بالتمن فلا يوجب المار المار **قوله** ولو كان

محرر

به **قوله** وفي حوزة التيمم بالبحر تردد وبالبحر تردد قال الشيخان في التيمم  
 وجاءت في استعانة التيمم بالبحر والتردد والاحتمال في اختياره او يبين في قوله  
 بالبحر المتعدد من اجزاء الارض اما عينه كالمصنع من اجزاء معدنية و  
 غيرها فلا **قوله** ومع تعدد الصعيد بهم فيها والتردد والميل وعرفنا ذلك  
 وكذا غيرها من مظنة العباد كالسائط وليتخذا اكثرها اختيارا ولا يصح  
 تقديم العرف ما لم يرد على المذهب خلافا للشيخ ولا العكس خلافا لابن  
 ادريس **قوله** ومع تعدده بالبحر هو باسكان الماء ونحوها الطين  
 الرقيق والاربع انة لا يجوز التيمم به الا مع فقد ما سواه نعم لو كان  
 يتجفف بماله ولو بالقرن باليد المخلية ومقابلته الشئ وانما رادوا له انهما  
 حتى يجف ثم يتوكل منهما على وجهه به وجب وقدمه على غيرها قطعاً  
**قوله** وفي حقيقة مع السعة قولان احدهما انها خير من السعة لثمة احوال  
 الجواز مع السعة مطلقاً والحق الا مع التيقظ مطلقاً والمقتضيل يكون العذر  
 من حوزة التيمم قبل خروج الوقت عادة او بقوله عارف فيجب انما جاز وغير  
 موجبا لزمانه كذا لا يجوز مع السعة وهو الاصح واطلق المهم ان فيها  
 قولين نظرنا الى ما اختاره ومقابلته بقرين من التماس **قوله** وهو يجب  
 استنباط الوجه والذراعين فيه وانما استنباطها اختصاصا من المسح بالجمعة  
 واطاهم الكفين قال علي بن بابويه بوجوب استنباط الوجه والذراعين في  
 على روايات بعضها ضعيفة الا مع اختصاصا من المسح بالجمعة من قتال  
 شعير الرأس الى طرف اللقمة الاعلى وهو الذي يلى آخر الجملة وكذا  
 المينق وهو المحيطان بالجمعة يتصلان بالقدم غنيت وكذا الاحتجاب كونها  
 على الجبين واطاهم الكفين من الزند الى المرافق الا صاحب ويحكي ان يبدل

بالحا

بالاعلى **قوله** وفي عدد القربات احوال ايجودها للوضوء ضربة والغسل  
 اثنتان اي ان كان التيمم بدلا من الوضوء فالواجب ضربة وان كان بدلا  
 من الغسل فثلاثان وهذا هو المشهور بين الاصحاب ما جرت الخلق في  
 فيها وعلى بن بابويه يرضى والاصح الاول **قوله** والواجب فيه التيمم  
 ويجب مقارنتها للغسل على الارض وما في حكمها لانه اول افعال التيمم  
 والغسل من فيها ليدل على الوضوء والغسل وكونها مشتملة على قصد استباحة  
 الصلوة او غسل مشروط بالتمهارة ولا يحسن الاقتصار على تيمم رفع الحدث  
 بحال **قوله** واستدانتها حكما كما في الوضوء والغسل ولو نوى القطع جدد  
 التيمم مع عدم نوات الموالاة والاستئناف **قوله** والترتيب في فلو كن  
 اعادة على ما يحصل معه الترتيب ويجب الموالاة وان كان بدلا من الغسل  
 والحداد بها هنا متابعة الافعال عادة فلا يفر الغسل الميسر **قوله** ولو تعلل بالجمعة  
 لم يحسن التيمم ما لم يجف المكف فان خشى فاقطع وقى الاعادة ترددوا شبهه  
 انه لا يبعد قال الشيخ في النهاية يجوز ان التيمم عند خوف السلقطين  
 تعدل للجمعة مع عجنه عن الغسل واجيب الاعادة عند التمكن منه تعويلا  
 على بعض الاخبار والاصح ان تعدل للجمعة كغيرها اذا خشى القرب تيمم  
 ولا يقيده بخوف السلقطين الاعادة عليه عند التمكن من الغسل وهذا اذا  
 لم يكن قد تيمم للجمعة بعد دخول الوقت مع العجز عن المماناة هذا خبر  
 من ارق المارة الوقت يجب عليه الاعادة **قوله** وكذا من احدث في المجلس  
 وضعه الرجاء يوم الجمعة تيمم على فوالاعادة قولان اي منه ان عام عجز في  
 التيمم بالمار والتمسك به كذا التردد وجوب الاعادة ونشأوا **قوله** وجب على  
 الاصحاب فان الشيخ قال بوجوب الاعادة والاصح المعدم **قوله** وجب على

العذ



من فقد الماء للطلب في الحفرة فغرة سهم وفي السهبة غرة سهمين في الحفرة  
 رمية والماء فيهما من الزمان المعتدل والذكر المعتدل والحفرة بالسهم  
 ان اريد الماء والماء في الحفرة الأرض للثقل على كثر الاشجار والعلو  
 والفيوط ويجب ذلك من الجهات الاربع بحيث يستوعب جميع الجهات  
 في الطلب الاستجابة وينبغي عودا المائت ولو علم فقد المارة بعد الجهات  
 سقط الطلب فيه ويجب طلب التراب لو فقد حيث يحل التيمم لا في غيره  
 المطلق **قوله** ولو اخل تيمم وصلى ثم تيمم وجوز الماء فظهر اعادة اي لو  
 اخل بالتييم حتى ضاق لانه قد سلف موعاة الماء خيرا الى ان تصيق  
 الوقت تيمم وصلى ثم تيمم وجوز الماء فظهر اعادة لورود الفجر عن الصادق  
 عليه السلام باء اذا وجد المارة وصلها مع اصحابه يصيد ومضون مشهور  
 بين اصحاب ولا سبيل الى رده والحق شيخنا الشهيد في الذكر  
 لذلك ما لو وجد المارة في الغلوات لانه جعل مناط الاعادة وجدان الماء  
 في محل الطلب وهو ظاهر عبارة المصنف ولا بأس به **قوله** ولو وجد الماء  
 قبل شربه فكل اي قبل شربه في الصلاة ويشكل بانه مع ضيق الوقت  
 بحيث لا يبع الطهارة بالماء بل يتم احوال الصلاة عن قتها مع  
 وجوب التيمم المصحح او مع سعة بلزم وتيمم التيمم مع سعة الوقت وهي  
 ففي جاز مخصوصا اذا كان التيمم لفقد الماء ويكفي تنبيه على ما اذا غلب  
 على ملته ضيق الوقت فتبين السعة وهذا بخلاف ما اذا لم يكن متيسرا  
 وضاق الوقت عن الطهارة المائية فخرجوا ان التيمم لحرق خروج الوقت  
 قوله ان فيهما عدم فيسقط بالماء ويصلى **قوله** ولو كان في شاة  
 المصلحة فقولنا ان اصحابنا ليسوا ولو على كبرى الاحكام هذا اخلاف احدها

التميم

التميم بالماء ما لم يركع والماء في وعاء لم يقن او ثالث ان لم يركع المائية  
 والاصح الاقتصار على عدم الرجوع بتغيير الاحكام وهو الاصح وتغير المصنف  
 بالمقولين في المسئلة كما انما كانا عليه سابقا **قوله** لو تيمم التيمم  
 ما يجب الوضوء اعادة بدلا من الفل وذلك لان حدثه التيمم  
 عنه باق وانما استفاد بالتيمم استباحة الصلوة ونحوها وقد بطلت  
 الاباحة بالحدث الا صغير فيجب التيمم عن الاكبر وقال القائلين في ذلك  
 فوجب التيمم عن الحدث الا صغير لان الاكبر قد ارتفع بالتيمم وهو  
**قوله** لا يفتقن التيمم الا ما يفتقن الطهارة المائية وجود المارح  
 التيمم من استعمال الماء التيمم في الطهارة المائية الطهارة التي تيمم بها منها  
 فلو كان تيمما بدلا من الفل يمكن من الوضوء والتيمم بحاله وانما يفتقن  
 التيمم من استعمال الماء في الطهارة اذا مضى على ذلك زمان مع فعل  
 الطهارة فلو تيمم عن ذلك لم يفتقن التيمم وان وقع طهارة اخرى على  
 الاصل فلو كان ذلك التيمم خلافا وتبين انما شرط التيمم **قوله**  
 اذا اجتمع وقت ومحدث وجنب وهناك ماء يكمل احوالهم فيتميمه في  
 طهارة وان كان مباحا واستوى في ابيات اليد عليه وقصر نصيب  
 كل منهم عن الفرض فحل في ويشت من حصول ما تيمم به الطهارة  
 او بدل المارح في ذلك للحاجين استحباب تخصيص الجنب به على وجه  
 العقول لانه الاول ولو كان الماء جديلا ولا لا حرج وجب منه التيمم  
 على الاصح لما قلناه **قوله** وروى في تيمم وصلى تيمم فاحذر في القلا  
 ووجد الماء فرفع وتظهر وانما وتيمم الشبان على الشبان فقدمه  
 رواية محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام او عملها الشبان

لا يفتقن التيمم الا ما يفتقن الطهارة المائية

على وقوع الحدث تيمنا ما وفيه نفس لأن الموضع لو احدث ناسيا بطلت  
صلاة فالتميم اولى فالاصح بطلان وجوب الاعادة من كراهية  
**قوله** ويندب كمال الجلال وهو المتقدي بجزرة الانسان وكلما  
مرطوة الانسان ونحوه وان كان يحرم المصنوع هذه بالعرض **قوله**  
وكل مسكونا كما يمانية اعلم لا يحول في شئته ويحقق بالمسكون العيب  
الغبي اذا غلب واشتد ويحقق عليها بهي ووه اعلا اسعد واشتد  
يصولا للثمانية السبعة من العليان ويحق كذلك حتى يذهب ثلثه  
او يصير ديسا **قوله** والقناع يعم الغاء وتشهد به الفارق والمواضع  
المختل من ماء الشعر كما ذكره المرتضى في الانتصار لكن ما يوجد في  
اسواق اهل السنة يحكم بحجاسته اذا لم يعلم احله علما باطلاق الشبهة  
**قوله** وفي نجاسة عرق الخب من الحرام وعرق الابل الجلالة والاعاء  
المسوخ وذرق الدجاج والعلب والارسط الفارة والموزعة  
لخلاف والكلها هيبة الموضع وجوب الخب من الحرام ما يقع  
عرقه حال الفعل وغيره فان الحمار يتعلق بالخب وقدر الشئ في  
واين البعاج نجاسة عرقه وعرق الابل الجلالة واختلف في نجاسة  
المسوخ فيكون لعابها نجس على القول بنجاستها والحواذ بذوق الدجاج  
غير الجلالة لا للاختلاف في نجاسة ذرق الجلالة والعلب والارسط  
ولان كان من المسوخ الا انه قد عد في نجاستها بخموصها اجزاء  
والاصح الطهارة في ذلك كله لكن مع كراهية نجاستها في كل موضع  
**قوله** عدا الدم فقد عني عما دون الدم سحنته في الصلوة  
والمداد بالدم هو البغلي باسكان الغين المجهمة وتخفيف اللام نحو

الى غاي البغلي ضرب كان يضرب هذا الدم في الاسلام وهذا هو الدم  
الكبروي الذي ذكره تلمذوا وانما جوف لم يزل اسم في الاسلام وسعته  
يقرب من احسن الواحدة وضوما يختص من باطن الكلف ذكر ما يراى  
**قوله** وفيما بلغ الدم يتبعها روايانا ان شربها وجوب الا انما هذا  
هو العبد **قوله** ولو كان شقق قاتم يجب الا انما وقيل يجب طلقا وقيل  
انفا حتى اختلفت في قدر الشفا حتى قيل ان يشرب وبع الدم  
وقيل مقدار شرب وقيل غير ذلك والكل ضعيف بل الاصح عدم الفرق بين  
الجميع والمفرقة في وجوب ازالة ما بلغ الدم ولا فرق فيما شرب  
الواحد والعدد ولا بين الشرب والعدن ولو اصاب الدم بهي الدم  
كان نقوض احد الوجهين الى الآخر فدم واجده والا فدمان **قوله**  
دم المحض يجب ازالته وان قل وانما الشئ به دم الاستحسان والقياس  
اما الحكم المذكور في دم الحقيق فيه روايتان في اما الاحتاق فشره في  
ونحوه استلها في غلط الحكم والحق بعض الاصحاب بهاد من نجس العين  
هو الخب والخب من الكافر والميتة وهو قور فمارة نجاسة الدم  
نجاسة اخذت ولو اصاب الدم المعق ما يقع آخر فالاصح ان العفو كالمسح **قوله**  
وهي عن دم الجروح والعرق والقي لا يرق فاذا رقا اعتبر فيه سفيا ليدم  
اي التي لا يرق في اي ينقطع ويكن بحيث ينور به اوصوب مما قد  
يوجد بعض الشئ كما في الذي لان المراد المعق عنه دم الجروح والموتى  
يكون بهما لا يرق اما المعق عنه ومما الذي لا يرق في غيره فلا يجوز ولا فرق  
فيهما في كونه كثيرا او قليلا ولا بين المتعاقب وعدم ولا يجب غسله كغسل  
يمنع تعاقبه وانتشاره **قوله** يجوز الصلوة فيما لا تم القلوة ينفر داهي نجاسة



كالنكت والمهروب والقليل ولا فرق في نجاستها بين كونها نعلقة  
او خفيفة كثيرة او قليلة حتى او معدودة وهل يشترط كونها نعلقة  
فمن جنس اللابني فلا يقع في نجاسته نحو الدرهم المحدث اذا كانت نعلقة  
ام لا وكذا هل يشترط في حاله فلا يقع في نجاسته المحدث لو كان نجسا لا  
قبل يشترط كل من الاربعين ولا ريب انه احوط **قوله** بفعل التيب واليد  
من البول حتى تنقش وكذا من غير من النجاسات على الاصح ان البول النقي يانه  
يكن صلبا على الارض او على اليد في العتق استيعاب محل النجاسة بالمال او لا يشترط  
الجران لان ذلك عمل ولا الانفصال بل هو في اولى وهل يشترط غلبة  
الماء في المحل وجهان اخرهما لا يشترط ولا يلحق به بول الصبيته على الاقوى  
والمراد بالصبيته الرضيع الذي لم يعتد به لانها كثيرا فلو اعتد به على وجه  
يساوي للبق وجب الغسل **قوله** ويكفي اذا لم يغير النجاسة وان بقي اللون  
الملاطاة اذا نعت اذا لم يزل لون النجاسة اي نجاسات كانت سقطت وجوب رآله  
لورود الحق لا انه يعني في اللون مطلقا وهذا يشترط لتحقيق بقا الازالة  
الاستعانة بنحو الاستئناس والصلابة فيه تروى وعدم الاشتراط في **قوله**  
ولو نجس احد الثوبين ولم يعلم عينه على الصلاة الواحدة في كل واحد  
مرة ولو صلى فصلاتين في كل منهما جاز اتم والقنا به ان يراعى حصول  
التزريب يقينا فلو صلى الظهر مثلا في احداهما ثم العصر في الاخر ثم الظهر في  
ثم العصر في الاول لم يقع لا مكان كون الظاهر هو الذي صلى العصر في الاول  
ولو فقد احداهما ثبتت الصلاة بالآخر واجزأت **قوله** وقيل يعرضهما  
ويصلي عرابا ثم يقول انا ورسلي وهو ضعيف **قوله** وان كان يابسا  
رشي بالمارا مستحبيا

كفرها

ولو نسي مرة وثان اشدها ان عليه الاعادة وهذا هو المصنف ويحتمل الاعادة  
في الوقت وخارج **قوله** وهذا بعيد مع بقا الوقت قولنا في شبهها الاعادة  
بل اصح الاعادة وجاها الحكم بعيد مطلقا **قوله** ولو رآها نجاسة  
في اشكال الصلاة اتاها وان لم يعلم سبقها فان علم وجبت الاعادة ثبات  
على ان لها هل بعيد في الوقت كما اختارناه **قوله** الا ان يفتقر ذلك ما يشترط  
الصلاة فيبطلها لان طهارة الثوب واليد شرط في اتمامها وانفتحت على بطلان الصلاة  
ابطلها وقيل ان مع خلو الوقت يستمر فيه مرة **قوله** المعينة للصبي اذا لم يكن  
لها الا ثوب واحد اجتزأت بقوله في اليوم والمدة مرة ويعني عن نجاسته في  
باحتها ويختار في اتمام الغسل ان يفرغ منها شات ويكن الغسل وقت الصلاة  
قبلها لان ذلك قايمة الامرية ولو اجتأت بالغسل اجتمع وجوب اعادته ما يحتم  
الغسل قبل من الصلوات **قوله** ومن لم يتمكن من تغيير ثوبه الملاء وصل على رأيه  
الاصح انه يجزئ بين الصلاة فيه وعاد بها والعلة في حصول السر واستيفاء  
افعال الصلاة **قوله** ولو نسي ما في صلى فيه وقرا الاعادة قولنا في شبهها الاعادة  
ان صح انه لا اعادة وان طهر في وقتها **قوله** الشمس اذا جفت لبول او غير  
عن الارض واليد والخصر جازت الصلاة عليه وهل يطهر لانه نعم هذا  
من المصنف ولا بد من التحفيف من اشراق الشمس على المحل الى ان يجف ولا بد من ان  
لا يقع شيء من اجزاء النجاسة في المحل ويندرج في الارض جميع اجزائها ونجاستها  
القائم دون حميد الزرع وكذا لا ينقل ويجزئ الاعادة **قوله** ونظر الارض  
باطن الخفت والمقدم مع زوال النجاسة المراد ما لم يفسد وكذا اكل ما ينصل  
كالغسل والشك والقبض به ولا يجد احاق خشية نكاح لا قطع بذلك ولا بد

افضل

من طهارة الارض وهو دها ولا يشترط ان يكون بل كل ما كان له ذلك نعم لا بد من ذره لا ينفق  
 وجها في الخلق من الوطوء **قوله** وقول الله عز وجل على الارض الخس بالويل لها  
 تفرع بقاء ذلك المار على طهارة الارض فربما يقع انما المشقة انما هو الملقى في الارض  
 الملقى والحق ان تطهير الارض الخس بالويل مع عدم تجسس الماء بالحق لا يطهرها  
 رخصا لا لغيره بل بانها في ذلك على قولنا عز وجل له السجد وهو صفيق  
 اذا طلع الماء كذا **قوله** ويجوز فيها استعمالها في الذهب والفضة في الارض  
 على ما يقع من تعليق الحكم على الاستعمال عدم تجسس الماء في الارض لا يستعمل كثر من  
 النجاسة والفتنة والاصح التحريم **قوله** وفي المفقوض قوله ان اشبهها الكراهية  
 المار بالمفقوض الا ان الذي اصله من غير المقدس اذا جعل عليه فمضى الى  
 كما هيته لكن يجب احتساب موضع الفضة حال الاكل والشرب بالان لا يصح  
 التمس عليه في هذا **قوله** واذا اشركين طاهرة ما لم يعلنج نجاستها بياضها  
 لها وعلاقت نجاسة وكذا سائر ما يابى عليهم سوى الجلود واللحم ولا فرق بين  
 ان يكون عليها اثر الاستعمال او لا **قوله** ولا يستعمل من الجلود والاعمال كان  
 طاهرا في حال حيوة مذكى ولا يجزى ان حاله نفس لم يسل لا يشترط في جلده  
 المتدكية لا استعماله ولا في لبه حال الفقرة **قوله** وكذا ما يعلنج حتى يبيح  
 على الاشبه هذا هو الاصح **قوله** وكذا ان يكون من الحزما كان حشبا او قرضا  
 ونحو ذلك مما لا منا قد دخل اجزاء النجاسة فيها فقد قيل بان هذا لا ينفذ في الارض  
 ولا يجوز استعماله وهو ضعيف نعم يكون **قوله** وبغسل الماء من الوطوء  
 ثلاثا او لثنتين بالتراب على الاصح المار في الوطوء الكلب وهو غير متما في الماء  
 يطر في لسانه ولحق به لعل الماء لسانه ولا يجزى به بياضه الا ان ياتي  
 اعتصامه ويشترط في التراب كونه طاهرا ويكون ذلك به او لا ولا يشترط فيه

منه  
٤

بغيره

باب

في الارض فوثقت استيعاب اجزاء الماء بكونها لو كان صفيقا لو اس تعبر وهو  
 القدر من طهارة الماء في احتمال فان قدما التراب وجبا استعمال ما شابه من  
 الشان ونحوه ويجوز في ذلك من الغيب الذي يفرضه التراب مع وجوده ونحوه  
 افضل لما هو به غير الكبر والنجاسة فيكون فيها افضل مرة بعد ذلك لا  
**قوله** ومنها الخس لقوله ثلاثا والاصح افضل الاصح وجوب التمس والفضل  
 من الفارة سبعا اثنا عشر من نجاسة الماء ببقيتها بياضها له ومبته بغيره  
**قوله** ومنها من ذلك مرة والثالث اصح الاصح وجوب التمس فيها عما ذكر  
 من النجاسات الا في الوطوء المختبر فانه يجزى فضل سبعا بغيره على الاصح  
 فانه لا تراب به غير ولو في الكلب **قوله** والكسوف والزلزلة والابات لا يفي  
 ان الكسوف والزلزلة عند رجبان في ابات فعد مما في الاث لم يسن بغيره  
 الاث سبعا كما عدنا شيئا الشبهة **قوله** والاصوات عدنا في اقسام  
 القنطرة دليل على ان اسمها لعل في نجاستها حقيقة وهو كلام على ان يكون  
 عدنا في الاث سبعا بالتراب كما بعد وهو الخافين ليد كونه معلا في اقسام  
 الظهار **قوله** وما يلزم الانسان يدور وشبهه شيئا منه والمهدد واليه في الجمل  
 لغيره على الشرع او باجارت ونحوها **قوله** ونحوها اربع وثلاثون وكذا على الاث  
 في الحز ودوي ثلث وثلاثون باستعمال الفقرة ودوي غير ذلك والدم فيه  
 هو المشهور **قوله** وبعد النجاسة وكذا ان قد كان بواحدة من الوتر  
 يجوز نعلها من قيام وخير من **قوله** وفي سوط الوتر في الاصح السوط **قوله**  
 وكل ما وقع من هذه القنطرة يشهد بغيره بل جميع القنطرة كذا في الوتر  
 صلاة الا ان يكون فيها نعل اربعين شيئا منها عشر كفات كالقنطرة والقرن  
**قوله** ومحصلها احتصاصها من النجاسة عند الماء والنجاسة اذا ما تامة

كتاب



الافعال والشرط اولها جيبا حقله تفتح من ذلك المصلي وتطيق ذلك المصلي  
 لزوم المصلي المصلي انما وصفاه قد اول الوقت مستطرا ومستطرا وتكون كذا بعد  
 والوقت من افعال الصلوة فان كان في وقت محسوب من وقت الاختصاص  
 وكذا وقت السجود المستهوانا كان مما يحمله والافعال في اخر العدة مقدار  
 زمانه وعلما جيبا كان من هذا لعله فيعد وقتها من وقت الاختصاص **قوله**  
 ثم في تركه القصران والظهر حدة اي في تركه الوقت بين الظهر والعصر بعد  
 من وقت الاختصاص اذ ان الظهر حدة لانه في تركه بينهما واجبه على كل  
 من عدم بقية العصر وان كان فيها ناسخ ما لا بد ان وقعت العدة في الوقت  
 المشترك **قوله** ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى بقاها اذا بها استمر القصران  
 والمغرب بقية وبره في تحقيق وقت الاختصاص للمغرب ما قد مضاه  
 الظهر اربعين وقت فاذا ظهر حين المزا والحق يصير في وقتين وناقلة  
 العصر الى اربعين اقام المراد بالقدمين والاقدام من ذلك الشخص الذي اجب  
 الزيادة بطل نفسه والقدم عبارة عن سبع فاته صاحبه والاعتبار هو احد  
 المقولين للمصلي والمقول الاخر ان وقت فاذا ظهر تمتد الى ان يزد  
 ظل الشمس مثل والعصر الى ان يزد بطله فيخفف فيدخل بالترقيم وهو الاخر  
 ويعلم ان الزوال بزيادة الظل بعد استغراقه بطل الشمس  
**قوله** كما جيب الذين من يستعمل القبلة للزوال علامات منها ذكره والعلامات  
 الاولى اعم من الثانية لان الاول علامات على كل حال ويعلم بها الزوال  
 والثانية انما يكون علامة مع استكمال قبله اهل المرافاة ولا يعلم بها اول  
 لان ذلك لا يتحقق قبل الشمس الى ما جيب الذين يستعمل الا بعد بعض  
 زمان كثير نحو اول الوقت **قوله** ويعرف الغروب بذهاب الشمس الى المشرق

قوله  
 في

قوله

بطور

طبع

منها يتلوه في ان نجا والليل في اراس هذه العواصم وفتح قوله بان  
 الغروب يتحقق باستقرار الشمس **قوله** قبل لا يدخل وقت الصلاة حتى  
 الحرة المرفوعة الى قوله والافعال كواحدة القول للشيخين والكلية الاصح  
**قوله** لا يقدم صلاة الليل على الانتصاف الا ان كان في وقتها من وقتها  
 او سافر وقصاها افضل اما يجوز التقديم للسافر او المستعد جده الى  
 من فعلها ولا يجوز التقديم من ذكره بل خالف البرد والحنابلة في السفر  
 كذلك والظاهر ان سرمد للحنابلة كذلك لانها عذر وفعلها جائز وضع بعض  
 الاحصاء من جواز التقديم والاحصاء رتبة عليه والرب ان العشاء افضل  
 لان وقت القصر وقت للعبادة ويسبق توجه الخطاب والعلل بالاجابة  
 الدالة على منع التقديم والمفروض هو الخلاف **قوله** اما في المغرب فثبتت  
 الحرة المعنوية ولم يملكها بعد بالعكس الا ان يكون في وقتها من وقتها  
 او الاخيرين فانه لا يقطعها وان كان بعد فصلين كعشرين لم يسرع بلباسي **قوله**  
 ولو تلبس من صلاة الليل بارجع زاحرها الصبح عالم يخش في وقت الغروب  
 اي اذا طلع الصبح فان كان قد صلى اربع ركعات من صلوة الليل زادهم  
 بها ان لم يخش صيق وقت القرنية وان لم يكن قد صلى اربع ركعات بالقرنية  
 ولو كان صيق وقت صلوة الليل قرا يا محمد وحدها وحققا لقوله  
 وفي المتن انه كتحقق في الموضع وهو في صلاة ما قد صلى اربع ركعات ولم يجز  
 محاظفة على القرنية **قوله** والزوال عالم يدخل وقت القرنية فان دخل  
 بجواز الايمان بقضاء انما قد على المنهج من ما جرى الاحصاء والاصح  
 الجواز عالم يتحقق وقت الحاضرة على كراهية **قوله** وكذا ابتداء الزوال  
 عند طلوع الشمس وغروبها وفيها ما وجد الصبح والعصر هذه الاوقات

الحنة التي اجمع اكثر علماء الاسلام على كراهية اتمه او التواكل فيها فاما الكراهية  
 عند طلوع الشمس فيستمر الى ان ترفع نخريج واما الكراهية عند الغروب فاذ لم يرد  
 بالغروب ما قارب الغروب وشاوره وهو قبل الشمس الى الغروب وذلك  
 عند صفوارها حتى يذهب الحرة المشوقية والمراد بقربها هو وقت الكراهية  
 الذي يمتد فيه نقصان الظل قبل ان يأخذ فلا بد ان تزداد الى ان تزول الشمس  
 الا يوم الجمعة فاذ يستحب التسفل بركعتين لنفسها والمراد بالبعد صلاة  
 الصبح والعصر استمر الى الكراهية الى وقت الطلوع والغروب ولا يرد في الكلام  
 لان الكراهية في اثنين منها متعلق بفعل الصلاة وثالث في الوقت **قوله**  
 عند التواكل المرتبة وما لا سبب لها ولا لقول المرتبة ما يتم الا اذا  
 فلو صلى الصبح في اول وقتها ونسي ان ياكل مثله ثم ذكر صلاها والمراد بالكلية  
 ما وجد في هذه الاوقات او قبلها سبب يقتضيه كصلوة الجمعة والزيارة  
 والوقوف في المسجد فيقبل في هذه الاوقات او في اخر وقتها والوقوف  
 المنسوب وقضاء التواكل من هذا القبيل **قوله** الا فصل في كل  
 صلاة تفق بها في اول وقتها الا ما استثنى في مواضع ان شاء الله تعالى  
 يستثنى صلاة المفيع من عرقه الى اخره فانه يستحب له ما خيل للمغرب الكثرة  
 والعشا وصلاة مشغل الجماعة وهو يد التيمم وفاد السحر والمستمى  
 الدم وغير ذلك **قوله** اذا صلى فاما دخول الوقت ثم يتبين له ان  
 ان يدخل الوقت ولما يتم فيه قول آخر يحقق دخول الوقت  
 قبل اتمه اذا كان قبل التسليم ان قلنا بوجوب القول الاخر ما هو  
 المرفق وجماعة بوجوب الاعادة وما يقع به كلام الشيخ في النهاية  
 من ان العام اذا دخل عليه الوقت والعلة تحت صلوة والمختار

رند  
 ١

بطر

الدار

الأولى **قوله** وفي الكفنة الاحكام والافهتها ان بعد المصلي في  
 قريبا بحيث يمكن من هذه الكعبة غير شقة كثيرة كالمسلي لا يورث او  
 الا يطل فقبله من نفس الكعبة فلا بد من ما اذا تكبى به بدو بحيث لا يخرج منه  
 عنها شي وان لم يكن كذلك قبله من الجهة على اصح القواين **قوله** وقيل في قبله  
 لاهل المسجد انه هو قول الشيخ وجماعة والاصح ما تقدم **قوله** وقيل في قبله  
 ويصل الى البيت للعواد هو قول الشيخ في انها في الخلاف وهو ضعيف  
**قوله** فاهل الشرق يجعلون المشرق الى المنكب الايسر والمغرب  
 الى الايمن مراعاة باهل الشرق اهل العراق بما را القريب من اهل الشرق  
 لان المراد باهل الشرق من كان في جهة الشرق باقته الى الكعبة وعلامة  
 هو لا جعل الشرقا عند طلوعها على اليسار والعروق على اليمين فاعلم  
 اهل المغرب واما جعل المشرق على المنكب الايسر والمغرب على الايمن فانه  
 تقابل جهة الجنوب ووجه الشمال **قوله** والمجدى خلفا المنكب الايمن  
 وذلك اذا كان يتجهما فان يكون في غايه ارتفاعه والفرقان في غاية  
 الانخفاض او بالعكس **قوله** وقيل يستحب التماس اهل الشرق  
 قبله او يتناء على ان قد جهتهم الى الحرم وقد كرسى على القبلة بان قبله البعيد  
 من الحرم وهو من ميسر الكعبة بالنسبة الى جهة الشرق اكثر منه عن يمينها  
 فيما التماسه يحصل التقسط وعلى ما اختاره من انها الجهة فلا يجوز ذلك  
 بحد غير القيد **قوله** واذا فقد العلم بالجهة والفقير صلى الفدية  
 الى اجمع جهات ثم امكن امكن المعلم بالجهة فغير الاضحية ويصل ذلك  
 الحان وان لم يجد مضموم وقبله المسلمين في ما جدم وقبورهم وكورها  
 في الاماكن التي لا بد من زيارتها في كل بيت فيها ويمنع في الاول للاجتهاد في حال



من الاحوال و قد افادت الاجتهاد في الجهة اما في الجهة والمهنة فيكون من  
اقسام العلم الاستقادة العقلية من الكليات الموثوقة بها ونحوها وكذا  
من قول شاهد في غير ان من يقين لاشي شاهد واحد على الاصح فاذ  
تقدم العلم وكان قادرا على الاجتهاد وتحصيل الجاهل بالثبوت  
الاخبرية فان تقدمه ايضا فالاصح ان كان قادرا على الاجتهاد وكفى  
العلامات عليه فتقدم ذلك الاجتهاد وحصل كل علامة الى اربع جهات  
وان كان عاميا لا يعرف العلامات وقد ضاقت الوقت عن تعليلها فالاصح  
انه يجوز تعليلها بالعلامات المتخذة عن اجتهاد او لا احد  
يقول شاهد الواحد المعدل بطريق اولي وكذا الخلفون **قوله**  
ومع الشهادة او ضيق الوقت يصلي الى اى الجهات شاء اذ لم يترجح عند  
جهة على غيرها ولو يقول كافر ان اعادة فلانا **قوله** وقيل يعيدون  
خرج الوقت هذا هو الاصح **قوله** ولا يصلي القويبة الواجبة اختيارا وان  
امكن استيفاء الافعال وان كانت يعبرها معقلا على الاصح وكذا الاجتهاد  
المتعلق بالجهال **قوله** ووضعت انما في سفر حيث توجهت الواجبة  
وكذا في القصة على الاصح حيث توجهت في الاصل مع الامكان والا فاضا  
للكوي والسجود **قوله** ولا في صورة وشعره ووجهه ولو كان قلنوة  
او كره ونحوها مما لا يتم الصلاة فيه وحده بل الشعر الواحدة على الاصح  
في ذلك كله **قوله** وان انتزع من ميتة جزار او مع على موضع اللقاة  
وذلك اذا قلتم كفى بشرط ان لا يتفصل جهة من الميتة شي ولو قلتم ثم  
قطع موضع الاتصال عنى عن الفصل **قوله** ويجوز في الحلق العاصي  
لا الغشوش يود الارانب والاعالي المراد في العبادة ويراد الحلق

شاهد  
العلم

رأى  
في

يلو

وإذا دحضنا في جوازها على الاصح

لان

لان الجدل لا يتصف بكونه خالصا مقصودا والاصح جواز الفصل في الجدل  
ايضا ولا يشترط كونه لانه لا نفس له **قوله** وفي قول الشيخان قولان  
اظهرهما الجواز يجوز على كراهية هو المحتار وقوله وفي الغالب والا  
روايتان اشهرهما المنع هذا هو المصنف **قوله** ولا يكون الصلاة في  
الحرب المحقق للرجال الا مع الضرورة وفي الحرب ومن الضرورة المبرر  
الشديد مع فقد غيره والتمس فيجوز ليس الحرب لدفعه والمشتري  
كالرجل في ذلك كله واختاره بالجحف عن الممنوع بنحو الفصل والمانع  
فيجوز الصلوة فيه وان قل للجليل ما لم يكن مضطرا بحيث لا يمنع وقوع  
اسم الجرح على الثوب فانه لا يجوز حينئذ **قوله** وهو يجوز للنساء من  
ضرورة في قولان المبرر ما الجواز هذا هو الاصح **قوله** وفي تلك والضرورة  
من الضرورة وانما الجواز على كراهية المراد التذكير والقلنوة ونحوها في  
ما لا تتم الصلوة فيه والاصح الجواز ذلك للرجال على كراهية **قوله** وهل يكون  
الركوب عليه والا فتأمل له المردى نعم يلحق من قل له المردى نعم المرد  
في ذلك والاصح الجواز لقصة الرواية الواردة بذلك ولان المحرم اللبس  
واذلك لا يعد لبسا **قوله** ولا يابس ثوب مكشوف به المردى ما يجعل  
في روض الكمام والذيل وحول الزنبي وحده اربع اصابع والظاهر  
ان المراد بالاصابع المفضلة **قوله** ولا يجوز ثوب معصوب بل العلم  
سواء كان هو الساتر ام لا وكذا كل معصوب وان لم يكن ثوبا **قوله**  
ولا يبا لا يتطهر القدم ما لم يكن له ساتر كالحشف فيحقق الساتر بان يبا  
مفصل القدم فيجوز بدونه عند الشيخ وجماعة والاصح الجواز على كراهية  
**قوله** ويكره في الغياب السود عدا العامة والخف وكذا الكساء

**قوله** وفي القرب الذي يكون تحت ومما لا ريب وانما لبيان وقوعه لا  
من ان يسلطوا من القرب **قوله** وتكون قوت واحد للرجال ولو على ما حثه  
لم يخلف في عدم الجواز بين ان يكون لوقت العودة او غيرها على الاصح **قوله**  
وان شغل القمار من جارية عن ان يتحجب بالازار ويدخل طرفه تحت يدهم  
ويجلبها على حبل واحد **قوله** وفي قوت يدهم صاحبها ان يلبس على النجاسة  
اجتنابا للعبادة **قوله** وفي قوت يدهم تأثيل او حاتم فيه صورة سوار كانت  
صورة الحيوات او غير ما على الاصح **قوله** او منقبة ثالثة ان يمنع القناب  
شكلا لاجابات القنوة فيجوز وكذا المشا للرجل **قوله** وقيل بكونه مما  
يشبهه والافضل الحرب هذا هو المشهور بين الاصحاب قال الشيخ  
في الشيوخ من ذكره ولم يجد به حيل مستندة في الفتوى على ذلك **قوله**  
**قوله** يجوز في الرجل ستر قبل ودره هذا هو الاصح والمقبل هو القريب  
والاشيان وستر ما بين القبيل والقريب احوط **قوله** عدا الوجه والكفين  
وفي القنوين تركوا شبه الجوارح الاصح عدم وجوب سترهما وهذا الكفين  
من مفصل الزند والمقربين من مفصل السابق والاذنات وما لا يجب  
عند الوضوء **قوله** ويجوز ستر جرد من غير حمل المرفوع من باب  
المعدية **قوله** ويجوز الاستسار بستر العودة كما في شيش وود  
الشجر والقبيل ما في شيش وورق الشجر فيجوز بها الستر احتسابا  
اذا علم على وجه يحصل بها مقصود الستر الحاصل بالستر وكذا سائر  
واما الطين فانما يجوز عند الضرورة **قوله** ولعلم بجذباته صلى الله عليه  
عليه وآله ان المطلاع يجتنب الايام والاحتناء الى حيث لا يدور  
وحيل السجود اخفض وكذا كل موضع ينقل فوض المصلى الى الابد

بسم

قوله

**قوله** اذا كان ملوكا او مائة ذونا فيه يدع في الملوك العيين ويكفر اذ  
ملوك المنفعة ويدع في الاذن فيه ما استغنى الاذن فيه من الجاهل  
كما قال كثر فيا ويأخو كاد حال العفيف ستره او بشا هذا الحال  
في الصاري الماع القى او قوسه الشرا لا شغف له على ذرع ونحو **قوله**  
وفي الجوارح صلوة المداوة الى جانب المصلى فلو ان احدهما شغل سواه  
صلت بصلوة او منفردة نحو ما كانت او اجنبية ظاهرهم عدم الغيبة  
تقدم احداهما في الصلوة او اقربا لها وهو شكل بل ينبغي الحكم بما اذا اقتربا  
او خصيصه بالناظر اذا علم بالآخر اذ لا وجه لعل الغيبة بالاول حين  
ولان النبا في كل خصوص بالتي في هذه الحالة يجب اختصاصه بطلان العلق  
نعم لو قلنا ان النبا في العبادة لا يراد على العا واستقام ذكره في تقدم  
احدهما ثم يجرم الآخر بالصلوة غير عالم بقلوب به الحكم المذكور **قوله**  
والاخر يجوز على كراهية هذا هو الاصح وينبغي ان يكون موضع الكراهية هو حمل  
التحريم **قوله** ولو كانا في مكان لا يكون فيها ثيابا عدلى الرجل او لا وجبا  
على القول بغير المجازاة واستحبابا على القول الآخر وقيد بغيرهم بما  
اذا كان الوقت واستحال النظر في حال وهذا اذا لم يكن المكان محتضا باحدكما  
**قوله** ولا يشترط طهارة موضع العلق اذا لم يتجدد نجاسة الى المصلى  
او ان يحمل المصلى ولو في بعض احوال العلق لا غير المحل وان تحرك  
بجركه هل يقيد بعدى ما عنده من نجاسات اما تحفته او باعتبار كماله  
فيه نفي عدم قوى **قوله** ويكره الصلوة في الحمام مع طهارة والامام  
ولا يكره في المسج ولا على سطح **قوله** وارض السجدة والاشجار والامام يحل  
حيثه من السجود هو قيد فيها والردا اذا لم يكن الجبهة كما لا يمكن فلو لم

استا

علم



يكون اصله لم يصح ولو كانت فلما كراتية **قوله** وبين القمار والامع حالك  
كيفية الحال العترة وهو محرم ويصح بين العما والرمح وكذا ان يكون التباعد  
بعشر اذرع من كل جانب ولا يكون استعدا بالقبض من دونها كما ينكر  
او البعد **قوله** وفي بيعت الجوس والتمرا والخراد وبيوت البهائم  
ما اعدت لافترام الناس فيها عارة وان لم يكن موضع عبادتها وظاهر كلامهم  
الا فرق بين كون النسي موجودة حال الصلاة او لا **قوله** وفي جوار  
الطير دون ظهورها **قوله** وان يكون بين يديه ما يحضره  
كمن في الكراوية نحو الحجرة والتدليل **قوله** او مصحف مفتوح بشرط  
كونه مهيأ لا اشتغال به وكذا القول في كل شيء على نحو النقوش في قبلة  
المعلى **قوله** او حائط يتقن بالورقة المدرا بالورقة البورق والاعمال  
لا مطلقا **قوله** وقيل يكرهه الى ما يفتق او انسان مواجبه  
ذكره كرجل من الامم جالس من الاستغفار عن الصلوة وتوقف  
المهم فيه لعدم الدليل والقول بانكرهه اوجه ويكره جوازا بصيغة  
اسم الشاغل وبصيغة اسم المتعذر **قوله** ما لم يكن ناكولا لعادة  
يكن في كونه ناكولا لعادة ان يغلب الكله في بعض الابلاد على الظاهر  
او لا كما يظن واغلبية الكله شيء في جميع الاقطار فان الخطيئة  
مما لا يؤكل في بعض البلدان الا نادرا ولو كان شيء حائلا في كل  
في ارضها خاصة كفسر التور وجها والتحل اخذ بحريم السمود بحال  
الاكل والملبوس كالحا كونه في النخيل مع ثبوت الاعتيا على  
ما سبق **قوله** ونحو ذلك من القطر روايتان اشهرهما المنع  
الامع الضرورة المنع هو الامع ولا فرق بين كونها مشوية ومختلفة

والمعنى ان يكون  
الشيء مهيأ لا اشتغال به  
وكذا القول في كل شيء  
على نحو النقوش في قبلة  
المعلى

وعدم نعم يشترط بلوغها حد امكن غزاها فلو انا اخضرين فانما لم يزل  
منع من السجود اذا لم يبارك من القطر وانما ان ما يكون بعدا لبلوغه او  
هو صالح لللبس دون غيره ومن الضرورة التقيية وشدة الحر مع فصل غير  
القبول وخوف النجاسة المظلمة كذا كره ونحو ذلك **قوله** فان منع الحر  
سجد على ثوبه وكذا الوضوء بالبرد فان لم يكن ثوبه ثوب وجبه اخذ  
شيء من الثياب او الحجر بيده لذهب حرارته او بدو دة ثم يسجد عليه  
**قوله** ويجوز السجود على القمام والقبور وغيره مع عدم الارض وما يثبتها  
منها سوق العياره يقتضي تحريمه من هذه الامور والقبول مع فقد الارض  
وما يثبت منها وهو كذلك لانها في رتبة واحدة **قوله** فان لم يكن ثوبه  
اي لم يكن شيء من ذلك يسجد على غير كفة لولا ان علي بن جعفر عن اخيه موسى  
**قوله** ولا بأس بالفرطاس فقيده بكونه متخذ من جنس ما يجوز السجود  
عليه ادلى ولا يضر ما فيه من اجزاء المشورة للاختيار والاطلاق لا حجاب ثم يكون  
ما كان حذو مكنته بالقبض وان اطلق الملم قوله ويكره ما فيه كناية **قوله** ولا يغير  
البلوغ فالصبي يؤذن بشرط كونه متميلا فبعده باذنه جفدت ولذا الصغيرة  
تؤذن للخت او صاحب الرجل فتعقد به اذا كانت متميزة **قوله** وتؤذن المرأة  
للنساء خاصة بل تؤذن لهارم الرجال اليه ويشترط ان لا يسبحها اجنبى **قوله**  
رافعا صوته وقصره المرأة يستحب دفع الصوت بالاذان ليغم نفعه فان الغرض  
به ان يعلم اذا كان ذكرا فلو كان في المحاضرين كان يحسن لا يجاوزهم اما المرأة  
فان صوته عورة فلا يستحب لها دفعه الا لا يؤمن ان يسبحها اجنبى وكذا الجنين  
**قوله** ولو اخل بالاذان او الاقامة فاستبها وصلى تاركها مالم يرجع واستقبل  
صلاة وتوسل لم يرجع هذا هو الاصح وقيل انما يرجع المتعد لا فرق بين انما لم يمتد

و

تعد

وهو يرجع للاقامة فقط فيه قول والاقامة العدم **قوله** فالقول بالحق لا غير  
فان غيرهما ما يخرج بقول في الوقت الصلوة فلا يبالى بالصعب او الرقيم فيه صلاة  
الجماعة **قوله** وقيل بجائز في الجماعة هذا القول حكاه الشيخ في الخلاف  
هو صحيح **قوله** والله في القادة والمغرب اوجب السجدة فيها على الرجال والامهات  
الاستحباب **قوله** ويصح يوم الجمعة من الطلوع بان كان واحدا واقامة هذا  
يصح بين الطرفين يوم عرفة والعشاء بين ليلة المزدلفة وعلى الاذان للمائة في  
هذه المواضع لحدوثهم مكره فيه قولان للاصحاب وعدم التحريم في وقت  
الحاضر والمساكين من الصلوة في وقت احدهما جمع تقديم اوجه تارة اذا كان  
الوقت واقامة الاقامة على الاخرى سقط الحائزها ولو اذن لها فانها لم يجر  
لشئ من اصل الشرعية للصلوة وانما المناق **قوله** ولو طرفة مسجد  
جماعة ثم جاء اخرون لم يؤذوا ما دامت الصلوة باقية ولو انقضت  
اذن الاخرون بكونه الاذان والاقامة معا للجماعة الثانية والمفرد على الله  
ما لم يفرق الاول ويكره عدم التفريق بقاء واحد اذ لا يصدق جنس  
تفريق الجميع ومقتضى عبارة التمسك اعتبارا بقاء الجميع وهو خلاف مقتضى القول  
من عدم تفريق الاول في استعمالهم بتواضع الصلوة فلو ساءوا الى امر اخر وانفصلوا  
عنا انصحب امكن القول بالاذان وهل يفرق بين المسجد والصلوة فيه رد  
ومود الصلوة المسجد وسواء بينهما في الذكرى وهو محتمل **قوله**  
وفصول على سائر الروايات خمسة وثلاثون آية هذا هو المذهب وفي بعض  
الاجناد تسبيح التكبيرة آخر الاذان وتريجة في اول الاقامة واقرها لا يفرق  
وتشبه التعليل في اخرها في قوله الاقامة مرة مرة الا قوله الله اكبر اكبر  
فانه ثمان وده في غير ذلك **قوله** والمن يربط على الترتيب بين فعلهما

في

وبعضها فلو كس لم يربط بافعل ولا يربط بذلك من خلف ان يفتي باذان واقامة  
وتأخر الاذان عن الاقامة اعادها **قوله** والشيخ في الوقوف على فصوله  
اي يقول الاذان يعني ان لا يربط آخر الفصول وكذا الاقامة فان فعله لم يخل  
بالاعتقاد بها وان ترك الفصل **قوله** مستأجرا في الاذان حاد في الاقامة للحد  
خلاف الثاني ويكون مع ذلك تأخره للاعراب واقفا على فصوله **قوله** والفصل  
بينهما يركب ان كانا من الروايات فلا بحث كما لو اذن من مكب ركعتين  
او للعرض والاقامة ما يستثنى فعلها في وقت الفريضة ولا بان فيها اقامة في الثانية **قوله**  
ويكون الكلام في خلاها لانه الاشتغال بجنب في خلال الصلوة يوجب بقائه  
القلب عليها ولا يطلو في سوا كان عدلا وسواء الا انه يطول فيصير في غير الصلاة  
وسواء الصوت الطويل وهذا اذا لم يكن الكلام متعلقا بفعله الصلوة فانه  
لا يكون **قوله** والمن جميع الاطباع والجميع هو تكبير الشهادتين مرتين  
فان بعض العامة استحب تكرار الشهادتين في الاذان مرتين بخفض الصوت  
ثم اعادتها كذلك برفع الصوت وقسوه الذكرى بان يكون الفصل زيادة  
على الموضع وهذا مما سبق بشروط فصول الاذان والاقامة والكل مكره  
وان اعتقد قول غيره كانه يدعى حاشا وان دعيت اليه حاجته اسعار المصلين  
جاز كما دلت عليه الروايات ويصح به للاصحاب **قوله** وقول الصلوة خير من التعميم  
الصلوة بالرفع على الحكاية وهو التوسيع والاصح تحريمه اذا ان لم يقتضه اذ  
من فصول الاذان والاقامة وان لم يطل اجنب فيكون مكرها ولو دعيت المير فنية  
جاز قوله لا اعتقاد في قوله **قوله** من استحب حكايته عند سماعه بان يقول  
السبح كما يقول المحدث حتى الميعة لا ولو ختم على يدها جاز ولو كان  
في كلام او قرآن قطع الى ان يخرج ولا يمنع من الحكاية كونه على حاله اما المصل فلا يثبت

هو



لو انما يحكي الاذان لمعت شوعا لا نحو اذان المجنون والكافر والمردة اذا سمعها  
 اجنبت وفي نحو اذان عصر عرفة وعشاء الحز دلف تردد والظاهر ان الاقامة لا يحكي  
**قوله** وقوله ما يحكي به المؤذن المراد به حتى على حين العمل لانه من حصول  
 الاذان والاقامة عند فاعلم العلامة وكذا غيره ذلك من حصوله لا مطلق  
 رواية ابن سنان عن ابي عبد الله عم **قوله** والكف عن الكلام بعد قوله  
 قد قامت الصلوة الا بما يتعلق بالصلوة فيكون ذلك كراهية مؤكدة وقال  
 الشافعي والسيد جرم والاقول اسم اما ما يتعلق بصلية الصلاة فتعذر العلم  
 وطلب الساتر والامر بتسليم الصلوة وتوحيده فلا يكون للرواية **قوله**  
 اذا سمع الامام اذا ما جازان يحتج به به الجماعة وان كان المؤذن شغور المراد  
 بالامام من كان في وقت سماعه قاصدا للامة ومتوجها اليها لان المتعذر  
 بعيد اذانه اذا اراد الامامة بعده فكيف سماع اذانه يجزى ولا فرق بين كون  
 المؤذن مائة المسجد او المصرا ومنفردا او جماعة وعبر ذلك اذا كان قد  
 باذانه شرعا وهل يستحب الاعادة حينئذ يحتمل ذلك مع اتساع الوقت  
**قوله** ومن احدث في الصلوة اعادها ولا يعيد الاقامة الا مع الكلام  
 لما روي ان الكلام بعد الاقامة يقتضي اعادتها وكذا يعيد بها الواحد في  
 اشائها **قوله** من على خلف من لا يقتدى به اذن لقف واقام يعلم من ذلك  
 ان اذان المالك لا يقتضى **قوله** ولو خشى فوات الصلوة اقمه في نفسه  
 على تكبيرتين وقد قامت المداخلة في وقت الصلاة وقت الركعة كما دلت  
 عليه الرواية بخلافه لان المختلف عنه موضع الانكار والمراد من قوله اقمه على  
 تكبيرتين وقد قامت ان ياتي باخذ الاقامة من عند قوله قد قامت الصلاة  
 كما دلت عليه الرواية وان اتمدى بالشك في هذه العبارة عما دلت على ان الاولى

لا يبعد

لا يبعد الترتيب **قوله** النية وهي وان كانت بالشرع اشبه فاما تقع معان  
 قد اختلفت الاصحاب في ان النية في الصلوة ركن فيها او شرط وشبهها بالشرط  
 كونه لا ينافي تقدم جميع الاتصال وتمازجها الى اخر الصلاة والظاهر قوله  
 عم تحريمها التكبير والنية عند اذانه فيكون قبل المشرع في الصلوة لانها ليست  
 على نية الشرط لعدم جواز تعدد نيات بحيث يتخلل بينها وبين الصلوة تعالى  
 لوجوب تمازجها لاول الصلاة وغيرها من افعالها ولا تترفع نية في تحقيق  
 ذلك بل المطلوب العلم بوجوبها وان الصلاة بها عمدا وسهوا مبطل وهذا  
 القدر حاصل سواء كانت شرطا او كذا **قوله** ولا يدين نية الفريضة او التعبدية  
 والوجوب والتدب والا دارا والقضاء والارباب ان المسقط للتكليف عن  
 التكليف هو اتيانه بالفعل المأجور به وانما يحصل وجه الفعل بالنية لان  
 المؤثر في وجوه الافعال هو النية كما دلت عليه الاحياء فلا يكون الفعل المأجور  
 به مطابقا للفعل المطلوب من المكلف الا بساواة ركنيه ووجهه المطلوب  
 اليها ولما كان اقياس العباد على وجه الاختصاص مطلوب بالشرع وجب  
 القضاء الى النية في الفعل المأجور به وكذا الوجوب في الواجب والتدب  
 في المحذور لان التعبد لا يستلزم الواجب وبالعكس وكذا الامانة والقضاء  
 وذلك كله فرب تعبدية الفريضة فلهذا لا يدين في النية من القصد الى احوال  
**قوله** ولا يشترط نية القصر ولا الاقام ولو كان تحقيق النية بين القصر والاقام لكون  
 واحدا الواضح الارضية والامم وجوب النية ههنا وكذا اذا شئت كونه العات  
 قصرا او اقاما فاما فعلها **قوله** ويتعين استحفاؤها عند اول التكبير اي  
 استحفاها بالنية او هذه الاحوال المتعبدية في النية القصد اليها بحيث يكون له في  
 جميعها على وجه الاحمال فلو استحفاها كذلك ثم بعد الفعل عن تنبيهها ان

فيما كان

على

اي

بالكثير لم تقع ولا يشترط قيام الاستحسان الى آخره فكيف على الاصح لان اول التكبير  
اول الصلوة والواجب قراءتها اول الصلوة ولو عسر على المكلف استحضار  
الاعتدالمعبرة كلها والاعتدالها في هذه الحالة فما استحضرها واحد بعد واحد  
على حد النطق بها بحيث اذا انتقل الى شيء منها ذهب عما قبله في الاجزاء نظرا  
نيتا من التردد في تسمية ذلك نية ولا انتفاء الصريح في ذلك لان ملاحظة  
الامور المتعددة دفعة من حيث التعدد احدى سبيل فان وجد المكلف المشقة  
ولم يأت من ان يتوجه الى الوسوسة في بقدره وسقط ما سواه **قوله**  
وهو كون الصلوة واجبا بوقوعه شرط لان الدخول في الصلوة انما يتحقق  
بآخيه فيكون خارجا وليس بشيء لان المعبرة في التحريم هو التكبير ولما لم يتم  
الاخيره كان كالمالك شاعرا عن الدخول في الصلوة باوله **قوله** وصورة  
التكبير مرتبها اي يجب مراعاة هذه الصورة فكون مرتبها حالاً مؤكدة  
فيجب المبالاة اي وقطع الفرق بين عدم مدتها وعدم استيفائها فحتم  
بإلزام بحيث لا يسهلها بخروج من كون التكبير **قوله** ويكفي العمل ما امكن فلا يجوز  
الصلوة في الوقت سعة ويثبت ان يراعى الامكان عادة فلو لم يسهل في وجود  
العمل عادة امكن جواز فعل الصلوة بالترجيح مع الشبهة **قوله** في الاخرى  
مع الإشارة الى ما يصعب للرواية وكذا قوله في شهادته وسائر اذكاره  
**قوله** ويشترط فيها القيام فينتقد على ما فيها ويجوزها لكن ما قارنها  
موصوف بكونه ركناً لا يدخل في الصلوة كالتكبير اما المتقدم فشرط **قوله**  
وسنمنا النطق بها على وزني افضل من غير هذا في غير هذا في غير هذا في غير هذا  
جوف فانه تكبير لم يقع التكبير كما سبق لانه في بعض النسخ اخذ وهو اكبر  
جمع كبير وهو الطبل اما الالف الكذا في قوله امار وعبد الله هذه الالف المقدسة فان

منه بكروه فقط اذا لا يخرج به عن موضوعه **قوله** وهو ان يكون مع القدرة  
مع الحق فالركن يله وليس هو ركناً في جميع الصلوة فان من زاد قياما  
او قعودا فيسجد له به ولا يخل بصلاته وانما القيام ركناً في مواضع الاول  
التي على القول بانها ركناً انما في التكبير وقد سبق ان ذلك القيام الذي  
يكون متصلاً بالركوع بحيث لو كبح جالساً فيها بطلت صلاته وكذا لو  
كان متجسداً فيها اذا اخرج عن القيام فعلى متجسداً ثم وجد خفا بعد القعدة فركع  
على حاله ساھياً فانه صلاته تظل بالاحكام للركوع **قوله** ولو تعدد الاعمال  
اعتمد المولود بالاعمال قيام بنفسه غير متعين متى فاذا انتقل الى  
الاعتدال تعين ولو احتاج في تحصيله الى شئ او استنجار وجب مع الامكان  
**قوله** ولو عجز اصلاً ففقد صلى قاعداً اي كذا يشير بقوله اصله الى انه  
يجوز عن الاعتناء وعن جميع صور الاعتناء فانه لا يجوز القعود الا ذلك  
**قوله** وسقط ذلك قولان اجماعاً مراعاة ان ذلك هذا هو الاصح  
المعتمد بان لا يقدر على المشي يقدر زمان الصلوة **قوله** ولو وجد القاعد  
خفاً في شئ مما ان يقف حريص الامام ومقدراً فهو حال مقدرة على  
حداد صلوها خالداً في ذلك لا يجوز ولا يكون في وقت الرضوخ والاحكام  
في ان من وجد خفاً في خلاف فعل من اصاب الصلوة قطعه ان كان قارئاً  
او ذكر الله تشهد الى ان ينقل الى الحالة العليا التي يقدر عليها وان  
لم يكن ذلك انقل على هيبته كما لو كان ينقل في حال الركوع والاعتناء به  
عن ما لم يعمل له ما دوماً تاكلاً للركعة ونحوها اذا جازها **قوله**  
ولم يجرى عن القعود صلى مضطجاً على جابه الايمن فان عجز فعلى الايسر فيقبل  
بمعاذهم بوجه القبلة كالمطوي **قوله** موضعاً اي للركوع والسجود برأسه فان

مع

كذا



عجز عن تعيينه ان لم يكن اعم فانه لو جمع العين ما بين وكحل السجود اخضع  
وهذا كله اذا عجز عن ان يعرض بصورة الساجد فان قدر ولو يرضى بها  
يسجد عليه على مرتفع تعين فيض باقى الساجد وبالجلد فيما بقي بعد ذلك  
اذ لا يقط الملبوس بالمعصوف **قوله** وكذا لو عجز على مستلقيا كما عجز  
وركوعه وسجوده كما سبق ومن عجز عن الالباء اجبوا لافعاله على قلبه  
والاذا كان على لسانه **قوله** ويستحب ان يوترق القاعدة قاربا وشق  
رجليه وانما قيل ويوترق فهذا المراد بالتوترق هنا ان يصب  
تخذه وساقه وهو اقرب الى القيام من غيره من انواع الجلوس  
والمراد بشق الرجلين ان يفترق شهما بحيث اذا تعدد قعد على صدورهما  
بغير اقعاء والافترق ان التورك وهو الجلوس على التورك الايسر  
سواء ان شاء الله نعم كما لا تفسير يستحب في تشهد للصلاة حالها  
كما يستحب في تشهد المصلي قائما **قوله** وهي معينة بالكلية كل ثانية  
الى هذا يعنى الفرض والنقل كفى لا يندرج فيه ركعة الوقت **قوله** ولا يترك  
الترجمة اى في الحمد وكذا السجدة وان عجز عن العربية بل ينقل فرض  
المصلي الى التيسير ولو عجز عنه بالعربية ترجمه والعرف ان الفرائض  
لا يكون الا عربيا لان الاعجازا فما يكون بالنظم المخصوص بخلافه لذكر  
**قوله** ولو حاق الوقت قراء ما يحى اى من الفاتحة او غيرها  
وتحتمل ان لو احسن بعض الفاتحة بحيث يشي قرأه وهو عوف  
عن الفاتحة بقدر ان احسن من غيرها بقدره من اعيا للترتيب قال  
علم اولها احسن العوض والا فممة او وسطه المعلوم ولو لم يعلم تحسين  
غيرها كذا يباحثه او عوض عنه بالتسليم على احتمال **قوله** ولو عجز

ادوسطه

ع

والمراد منها السجود عليه **قوله** ويكون الاقعاء بين السجدين وكذا  
يكون بعد ما وثق كل جلوس في الصلوة والمراد به ان يعتد بعدد  
تدبيره على الارض ويسجد على عقبيه **قوله** واقله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله الى اقل  
الشهد وهذا الواجب واقل منه اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا  
رسوله الله بخلاف وحده لا شريك له الاولى وعنده من ثمانية مع  
الظهار في رسله ويجب ان يراعى فيه هذه الصلوة على النبي والى المصطفى  
فلما يدل شيئا من افعالهم بما ذكره او استوف شيئا ولو حوفا سواء كانا  
او اذ لم يقرأوا بالعكس لم يجزى ويطلق صلوة ان تعذر وقد علم بوقوعها  
ذكرناه ان المصلي يجزى بين خيارين المذكورين وايما اتى به فيها  
فقد واجب **قوله** وهو واجب في اوجه القولين بل الاستحباب  
اوضح دليل وهو قول اكثر الاصحاب لكن القول بالوجوب لا يجوز  
فيه بوجه من الوجوه لوقوعه في اقل الصلاة **قوله** وصورة الكلام  
عليها وعلى غيرها الصالحين والسلام عليكم وبآياتها كما قال تعالى  
مستحبا هذا احد القولين للاصحاب القائلين بوجوب التسليم  
الذى عليه الفتوى فتعول على القول بالوجوب تعين السلام عليكم و  
وهذا الله وبركاته بالخروج **قوله** ولا تجب فيه الخروج به على الاصح  
نعم هي اخوة **قوله** ويؤم يؤمن عينية الى عينية وكذا الامام **قوله**  
والكاهن يتلوهن بوجه عينا وشمالا لكن في رواية انه اذا لم يكن على  
يساره احد سلم من يمينه واحدة واكثر انما يابو به لاستحبابها بان يجوز  
على يساره حاد **قوله** الترجمة بجمع تكبيرات فيها الواجبة ان قبل كيف

اصور

ل

توصف التكبيرات بالاستحباب مع ان بعضها واجب قلنا السجدة المجموع من  
حيث المجموع **قوله** بينها ثلثة ادعية على ما ذكره في تفسير الادعية  
بينها لا تخلوا العبادة من توسع لان دعاء التوسيع ليس بينها بل هو بعدها  
لكن يستحب بعد التكبير للعبادة يتوكل التكبير الاحرام يا محسن قد اتي تارك  
المسئ الى فيكون بينها ثلثة ادعية اذا نأخت بكبر الاحرام **قوله** القنوت  
في كل ثمانية قبل الركوع الا في الجمعة فالاول قبل الركوع وفي الثانية بعده  
لا يستثنى من هذه الجملة الا الجمعة ومعرفة الوقت اما الجمعة فان فيها  
قنوتين كما ذكره في الاحكام والحمد لله ذلك القنوت ولو خالف المنقول  
على قصد القنوت قبل ان يعلو قنوت واما الوقت فان فيها مع كونها  
ركعة واحدة قنوتين احدهما قبل الركوع والاخر بعده **قوله** ولو نسي  
القنوت قضاء بعد الركوع اي لو نسيه في موضع استحبابه قبل الركوع  
وذكر بعده قضاؤه حينئذ ولو لم يذكر حتى فرغ من الصلاة قضاؤه ولو كان  
جالسا والمواد بالقضاء هنا فعل **قوله** واقله تسبيح المزهل عليها  
السلام والمواد اخف والانه افضل اذ كان التعقيب **قوله** والاتفا  
دنيا هو من المبطلات عند اوسوا سواء التفت بكلمة او بوجهه خاصة **قوله**  
وكذا الغفلة هي كاللزام **قوله** والفعل الكثير الخارج عن الصلوة بالاصح  
انه يطرأ عند سهو ولا يتحقق الا بطلان الاوقع متوليا والمرجع في الكثرة  
الى العادة **قوله** والبكاء لا يور الدنيا المواد به ما يكون صوتا وانجا بالما  
خروج الدمع فقط فلا ولو كان في ذلك الامور الخرق كما خرف من انار من  
والخشية من الله فهو من افضل الطاعات **قوله** وفي وضع اليدين على  
السمان قولنا ظاهره الا بطلان هذا هو المعتمد لكن مع المعد لا مطلقا ولا قوت

منه

بين كونها تحت القدر او لا ولا بين وجودها كمال بينهما وعدمه والكون في الوضع  
على المساعدة او على ظهر الكتف ووضع السمان على اليدين كوضع اليدين على  
السمان في ذلك **قوله** الا يخوف ضرر كفوف عنهم او تردى طفل  
ربما كان القطع واجبا كما في خوف تردى الطفل وانقاذ الغريق في الماء  
وحصول الضرر كفوف الغريم ومع استعانة الضرر يستحب الا ان يكون قليلا  
لا يبال به فيكون القطع ويجعل المحرم ويباح بقفل الخبة والعرب وقيل  
يقطعها الاكل والشرب المعتد الا بطلان بها اذا كانا بحيث يوذنان  
بالاعرف عن الصلوة فلا يبطل ابتلاء ذوب سكرة والا زدراد ما بين  
اسنانه من الفم **قوله** الا في الوقتين عن القدم ولحقه عطش  
لروايه سعيد الامرج ولا فرق بين كون القدم واجبة او مندوبة لكن  
لا بد من التقييد بعدم الاحتياج الى فعل كثير غير الشرب والاستعداد  
وكون الانا عاها كل كلمة لان لا يحل نجاسة **قوله** وفي الصلوة والشعر  
قولا فيهما الكراهية عققوا شعره وجمعته وسط الرأس وشده  
وقد اختلفت الاحكام في جوازه للرجل والاصح الجواز على كراهية لها  
المادة فلا خلاف في جوازه لها ولو شيع السجود حرم مطلقا **قوله** ويحرم  
الالتفات يمينا وشمالا اذا كان بوجهه خاصة **قوله** والعيب ما لم يضر  
فعلا كثيرا **قوله** ونفع موضع السجود اذا لم ينطق بحرفين ومثل التخم  
والبصاف **قوله** ومدافعة الاجنبين وكذا الرجوع والمنع من هذا اذا لم  
يكن قد شرع في الصلوة لانه بعد الشروع يجب المدافعة صوتا للصلاة  
عن الا بطلان ما لم يخف ضررا **قوله** ويجوز للمصلئ تسبيل العاطس  
هو ياتين والذين معا الدعاء له بصلاح الدين او الدنيا ولا يجب عليه الرد



قَبْلَ الْفَتْحِ

ذلك ولا يتغير لفظ ولا طول والقرارة ولا يجب سورة كالحذف إلا على بل يكون الآية  
التي هي العائدة بالنسبة إلى الخطبة لا نحو مدتها من وجب فيها التنية وكونها  
بالعينة والتمثيل بين اجزاء الخطبة الواجبة وهل يجب في الثانية انحاء ولا يثبت  
المسكين والدعاء للمؤمنين والمؤمنات قال المصنف بوجوبه وقد ورد في رواية  
ساعة والعلم به **قوله** وان يكون الخطبة فائتحة القعدة ويحب  
الظانية في القيام ولو خرج خطب جائلاً والامتنان بوجوب **قوله** وفي وجوب  
الفصل بينهما ما يخلو ستره وادخوله الوجوب **قوله** المصنف الوجوب ويجب  
الظانية **قوله** ولا يشرط فيها الكهارة ولا اشتراط **قوله**  
وفي جوازها فيما قبل الزوال رواه ابن اشهرها ايجاز الاصح يجوز **قوله**  
وان يسمي اولاً ويجب الرد عليه على الكفاية **قوله** يعلم من الموضع الى الموضع  
الذي يقرأ عليه كحضور العزم البالغ حد الاعتقاد الذي يشق معه الحضور  
**قوله** ولو حضر احد يؤامر وجب عليه عدا الصبي الى الاصح ان السابق العبد  
اذا حضر موضع الجمعة انعقدت بهما ولا يجب عليهما لكن يشرط في العبد ان  
المحل **قوله** فيجب الاصغار آله اقره وجوب الاصغار وحق الكلام  
لا يخلو من حجة والحكم بالوجوب على الجميع **قوله** الا ان الثاني بدعيه الا لا  
يحتزمه الاصح انه الثاني زماناً **قوله** ويجزم البيع بعد التدارك الظاهر ان الثاني  
بالبيع من العقود والايقاعات كذلك وان كان احد المعاقدين من الجميع  
عليه **قوله** اذا حضر امام الاصل مصراً بام غيبه الا العذر ان لا يجوز ذلك عليه  
يجب عليه ان يؤمر مومح عدم العذر **قوله** فانما وجه الامام سجد وتوابعها الا  
فاجره يفتن ذلك والاصح عدم اشتراط التنية لعدم التبين في حل الطاعة عليها  
في دستة وسكونها للامام الا لا يجب لكل فعل من فعل الصلوة **قوله** ولو

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

72





